



جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

الطائفية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي "العراق أنموذجاً"

إعداد

راهف نضال لطفي جرادات

إشراف

د. صقر الجبالي

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين.

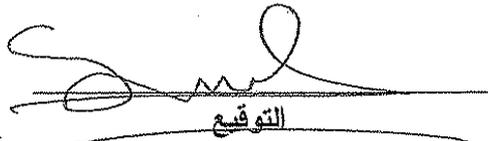
2022م

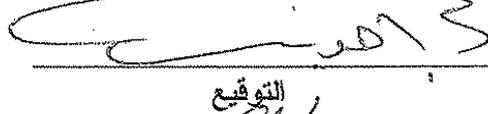
الطائفية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي
العراق أنموذجاً

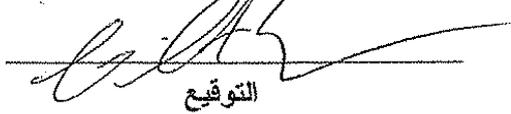
إعداد

راهف نضال لطفي جرادات

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2022/02/15 م، وأجيزت:


التوقيع


التوقيع


التوقيع

د. صقر الجبالي

المشرف الرئيسي

د. جمال حويل

المتحن الخارجي

د. عثمان عثمان

المتحن الداخلي

الإهداء

يقول المفكر علي شريعتي: "لا تبتعدوا عن ساحة المعركة بين الحق والباطل، واعلموا أنّ شهداءنا أحياء، حاضرّون، ناظرون، نماذج عمليّة، وقدوات صالحة، والشهيد يعني كلّ هذا".

إلى نور دربي، ومعلمي الأعظم، الشهيد الحي في قلبي ومبادئ وذاكرتي، حسام جرادات

إلى نماذجنا العمليّة وقدوتنا الصالحة، ساحة الحق وخير هذه الأرض، شهداءنا وأسرانا في

غياهب السجون

أهدي هذا العمل المتواضع أمام تضحياتكم المقدّسة التي ستبقى دين في أعناقنا يا أحبّتي

كما أتوجّه بإهدائي

إلى من غرسا فيّ القوة والعزم والصلابة أمي وأبي

إلى الرجل المعطاء، بيت حكمتي، رياض جرادات

إلى قلعة الصبر التي أمدّنتني بفيض من الحب وشغف الوصول، الحاضرة في ذاكرتي دوماً،

الراحلة جدتي الحبيبة

إلى امتداد روحي في الحياة، أشقائي، أحمد، زينة، جود

إلى رفيقات دربي، جيهان، كرمل، زكية، ياسمين

الشكر والتقدير

أولاً وقبل كل شيء الفضل لله سبحانه وتعالى الذي مكَّنني من إنجاز هذه الرسالة، فبعد أن خضت معارك كانت خسارتي بها كبيرة بقيت لي هذه المعركة الأخيرة التي أسميتها أمّ المعارك ومكسب الخسارات، أشكرك يا رب، هذا الفضل لك وحدك فما كان طريقي إلى هذا النجاح إلا تعويضاً ومكافأة منك بعد الصبر الطويل.

وبعد أن وفقني الله ومنحني القوة للمضي في طريق العلم، لا يسعني إلا أن أتقدم بالامتنان والشكر الجزيل للدكتور الفاضل صقر جبالي، الذي وجَّهني وأرشدني ومنحني رعايته العلمية ولما تفضل به من ملاحظات قيِّمة أثناء إشرافه على هذه الرسالة، فحفظه الله ورعاه.

وأنتدّم بشكري وتقديري إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام، د.جمال حويل، ود.عثمان عثمان لما قدّموا من إرشاد وتوجيه أثرى هذه الأطروحة وأعلى من قيمتها العلميّة.

كما أتقدم بخالص الشكر إلى أساتذتي في برنامج التخطيط والتنمية السياسيّة، ولا أنسى أثر الدكتور الراحل عبد الستار قاسم، الذي أرشدني بفكره وعلمه، وأثار مدارك واتجاهات تفكيري أثناء إعدادي مقترح الأطروحة، رحمه الله وجعله مع الصديقين والشهداء.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدّمة الرسالة التي تحمل العنوان:

الطائفية السياسيّة وتأثيرها على الاستقرار السياسي "العراق أنموذجاً"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة اليه
حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي
أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالبة: سامية نضال (هبة) هلاوات

التوقيع: 

التاريخ: 15/2/2022

فهرس المحتويات

ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ي	الملخص
1	الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها
1	1.1 مقدمة الدراسة
4	1.2 مشكلة الدراسة
5	1.3 فرضية الدراسة
6	1.4 أهداف الدراسة
7	1.5 أهمية الدراسة
7	1.6 منهج الدراسة
10	1.7 حدود الدراسة
10	1.8 الدراسات السابقة
16	1.9 التعقيب على الدراسات السابقة
18	1.10 مفاهيم ومصطلحات الدراسة
20	1.11 فصول الدراسة
23	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي "الطائفية السياسية والاستقرار السياسي"
23	2.1 تمهيد
24	2.2 الطائفية السياسية
25	2.2.1 مفهوم الطائفة
27	2.2.2 مستويات الطائفة
29	2.2.3 مفهوم الطائفية
32	2.2.4 مفهوم الطائفية السياسية
36	2.2.5 خصائص الطائفية السياسية
38	2.2.6 الطائفية السياسية في العالم العربي: نظرة تاريخية
38	2.2.6.1 الانقسام في الإسلام

41	2.2.6.2 نظام الملل العثماني
42	2.2.6.3 الاستعمار وإنتاج الوعي الأقلوي.....
46	2.2.6.4 الطائفية حديثاً
49	2.2.7 مدخلات التسييس الطائفي في الوطن العربي
49	2.2.7.1 صعود الإسلام السياسي
50	2.2.7.2 الخطاب الطائفي
51	2.2.7.3 الصراع الإقليمي
52	2.2.7.4 الفاعل الخارجي
53	2.2.7.5 الديمقراطية التوافقية.....
54	2.2.7.6 النظام السياسي العربي ودوره في تأجيج الطائفية
59	2.3 الاستقرار السياسي
60	2.3.1 مفهوم الاستقرار السياسي
64	2.3.2 مفهوم الاستقرار السياسي في المقاربات النظرية
66	2.3.3 مؤشرات الاستقرار السياسي
67	2.3.3.1 الانتقال القانوني للسلطة
67	2.3.3.2 الاستقرار البرلماني والفعالية الحكومية
68	2.3.3.3 الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات الفرعية
68	2.3.3.4 شرعية النظام السياسي
69	2.3.3.5 غياب العنف والحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتّمردات
70	2.3.3.6 نجاح السياسات الاقتصادية
71	2.3.3.7 الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية
72	2.3.3.8 قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية
73	2.3.3.9 الثبات في مناصب القيادات السياسية
74	2.3.3.10 سيادة الوطنية
75	2.3.4 العلاقة بين الطائفية السياسية والاستقرار السياسي
78	الفصل الثالث: التركيبة الاجتماعية والسياسية في العراق
78	3.1 تمهيد
79	3.2 التركيبة الاجتماعية العراقية
79	3.2.1 المجتمع العراقي قبل نشأة الدولة الحديثة

82	3.2.2 التوزيع الديني والعرقي
86	3.2.3 الجماعات الدينية والقومية
87	3.2.3.1 العرب
87	3.2.3.2 العرب الشيعة
89	3.2.3.3 العرب السنة
90	3.2.3.4 الأكراد
92	3.2.3.5 التركمان
93	3.2.4 سمات المجتمع العراقي
94	3.3 التركيبة السياسية للدولة العراقية
95	3.3.1 الانتداب البريطاني (1920-1932)
97	3.3.2 نشأة الدولة الوطنية الحديثة
99	3.3.3 المرحلة الملكية وأثرها الطائفي
105	3.3.4 نظام حزب البعث (1968-2003)
110	3.3.5 صعود صدام حسين (1979-2003)
الفصل الرابع: الطائفية السياسية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في عراق ما بعد العام 2003	
123	4.1 تمهيد
125	4.2 تطور حجم القوى والتيارات الطائفية والعرقية
125	4.2.1 الطائفية السياسية وصعود الجماعات الفرعية
132	4.2.2 قوى الطائفية السياسية
134	4.2.2.1 القوى الشيعية
139	4.2.2.2 القوى الكردية
140	4.2.2.3 القوى السنية
142	4.2.2.4 قوى الأقليات
144	4.2.3 القوى التقليدية النافذة سياسياً
144	4.2.3.1 المؤسسة الدينية
146	4.2.3.2 المؤسسة العشائرية
148	4.3 دور الطائفية السياسية في عدم الاستقرار السياسي
149	4.3.1 رهان الاستقرار السياسي منذ نوري المالكي حتى حيدر العبادي (2006-2018)

150.....	4.3.2 الحرب الأهلية (2006-2008)
153.....	4.3.3 سياسات نوري المالكي الطائفية (2010-2014)
157.....	4.3.4 حركة الاحتجاج السنّية (2012-2013)
159.....	4.3.5 صعود تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"
161.....	4.3.6 تحديات نهج حيدر العبادي الاصلاحى (2014-2018)
166.....	4.4 مرحلة الحراك الشعبي العراقي "الاحتجاجات التشرينية"
167.....	4.4.1 بواعث ثورة تشرين
168.....	4.4.1.1 الأسباب السياسية
169.....	4.4.1.2 الانتخابات النيابية 2018
172.....	4.4.1.3 العوامل الاقتصادية والاجتماعية
175.....	4.4.1.4 العامل الخارجى
176.....	4.4.2 نتائج الثورة
179.....	4.5 دور القوى الخارجية في تطوير الافتراقات العراقية
179.....	4.5.1 الدور الإيراني
184.....	4.5.2 الدور الأمريكي
186.....	4.5.3 الدور الإسرائيلي
188.....	4.5.4 الدور الخليجي
189.....	4.6 مخرجات الطائفية السياسية على الصعيد الوجدوى
190.....	4.6.1 الهوية الوطنية
194.....	4.6.2 إشكالية التوافق عراقياً
196.....	4.6.3 العنف الطائفي
199.....	4.6.4 الخطاب الطائفي
201.....	4.6.5 الميليشيات المسلحة
205.....	4.6.6 اللامركزية
208.....	نتائج الدراسة
215.....	قائمة المصادر والمراجع
b.....	Abstract

الطائفية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي "العراق نموذجاً"

إعداد

راهف نضال لطفي جرادات

إشراف

د. صقر الجبالي

الملخص

بحثت هذه الدراسة العلاقة بين متغيري الطائفية السياسية والاستقرار السياسي، متخذة من العراق نموذجاً، وحاولت الإجابة عن تساؤل مدى تأثير الطائفية السياسية على انعدام الاستقرار السياسي في العراق بعد العام 2003، كون الظاهرة حديثة على الواقعين السياسي والاجتماعي، ووجدت فرصتها في النظام السياسي مستغلة بالتنوعات المجتمعية الطائفية العرقية والمذهبية، وقد اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة والمنهج التاريخي، وتناولت في إطارها النظري مفهوم الطائفية السياسية، من حيث تتبع جذرها اللغوي وبداية تداولها في الواقع السياسي العربي، والمدخلات الدافعة لظهورها، والمسبقات التاريخية التي حفزت نشأتها، إلى جانب انعكاسات الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي.

كما بحثت الدراسة في تركيبة المجتمع العراقي وطبيعة النظام السياسي ما قبل عام 2003؛ لفهم المسبقات السياسية والاجتماعية التي حفزت ظهور الطائفية السياسية حديثاً، وفي جزأها الأخير سلّطت الضوء على انبعاثات الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي من حيث تتناول ديناميكيات التفاعل التي أنتجت النظام السياسي الإثنو-طائفي بعد عام 2003، وتطور حجم القوى والتيارات الطائفية والعرقية، ودور القوى التقليدية التي أضحت نافذة سياسياً، ثم تحليل

طبيعة المرحلة بعد عام 2006 ورهان الاستقرار السياسي، ودور القوى الخارجية في تطوير الافتراقات الداخليّة، واستعراض مخرجات الطائفية السياسيّة على الصعيد الوحدوي.

وخلصت إلى أنّ نظام الحكم العراقي الجديد، والمجموعات السياسيّة وشبه العسكريّة القائمة عليه لم تحقّق الحدّ الأدنى من الاستقرار السياسي، بل العكس فقد تعاظمت التّحديات بمرور الوقت، وازدادت فرص النزاعات والصّراعات السياسيّة بموازاة القوى الإقليميّة والدّولية، وتعزّز الانقسام الاجتماعي، وبرزت الفواعل المسلّحة دون الدّولة كقوة سياسيّة صاعدة، ممّا أسهم في فشل مشروع الدّولة وسيادتها، وتساعد الاحتجاجات الرافضة لنظام تمثيل الهويات الأمر الذي أتاح المزيد من الصّراع والعنف، وعدم الاستقرار السياسي والأمني.

الكلمات المفتاحية: الطائفية السياسية، عدم الاستقرار السياسي، العراق بعد 2003، النظام

الاثنو-طائفي.

الفصل الأوّل

مقدّمة الدّراسة ومنهجيتها

1.1 مقدّمة الدّراسة

شهدت دول المنطقة العربيّة في مراحلها التاريخيّة المتتاليّة أحداثاً أدّت دوراً محوريّاً في غياب الاستقرار السياسي كنتيجة مؤكّدة لمرحلة ما بعد الاستعمار وفشل بناء الدّولة الوطنيّة، وتبني بعض الأنظمة لأيديولوجيّة القوميّة الإقصائيّة دون الأخذ بعين الاعتبار تعدد الهويات في الدّولة الواحدة التي جرى صقلها وتهميشها في إطار أيّدولوجية النّظام كإستراتيجية لمنع تحويل السّلطة إلى بوتقة تتقاسمها الهويات الفرعيّة في الدّولة المركزيّة، وأفضى هذا التأسيس المشوّه للدّولة إلى التّوتئة لمرحلة ما قبل انفجار الهويات التي تمخّض عنها صعود هويات طائفيّة ذات طموح سياسي عززت بفعل الأنظمة الشمولية وآلياتها المتبّعة في التّعامل مع قضية التعددية والتّنوع في المشرق العربيّ.

وأمام هذا الواقع برزت ظاهرة النزوع نحو العصبية الدينيّة والمذهبيّة والقوميّة في المجتمعات العربيّة، بحيث أضحّت هي العنوان الأبرز للعديد من المشكلات والأزمات السياسيّة والاجتماعيّة، وطغت مفاهيم التكوينات الفرعية الطائفيّة الأثنيّة والمذهبيّة، وبدأت المواقف تتخذ انطلاقاً من هذه الاتجاهات المستندة إلى ماضي المظلوميّة القريب والبعيد، ممّا ساهم بازدياد الاحتقانات العموديّة والأفقيّة، وتهديد الاستقرار السياسي والاجتماعي¹.

ووسط هذه البيئة غير المستقرة ظهرت الطائفيّة "كتعبير سياسي عن المجتمع العسبوي الذي يعاني نقص الاندماج الذاتي والانصهار حيث شكّلت هذه الجماعات نهجها الخاص بالتّواصل

¹ محفوظ، محمد، الشّيعيّة اليوم: إشكاليات الهوية والاندماج، ط1. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي. 2014. ص ص

الذي هو في ذاته نوع من التّواصل الصّراعي الذي ينعكس على فقدان الإجماع السّياسي والأيدلوجي"¹.

وعلى الرغم من ذلك، فالطائفية في حدّ ذاتها ليست مصدر الصّراع، فالصّراعات ناتجة من طبيعة الأنظمة والقوى السّياسية، وقد تتّظهر في أشكال عدّة، منها الصّراع العشائري الطائفي والإثني والطبقي، حيث فشلت دول ما بعد الاستعمار في ترسيخ قواعد تنظيمية بنيوية تكون بها المواطنة اساس العلاقة بين الدّولة والمجتمع، وبدلاً من ذلك تحوّلت الدّولة العربيّة الحديثة نحو النّظام الاستبدادي القمعي الذي أدّى إلى عودة الأفراد إلى جماعاتهم وهوياتهم الأولى².

وعملت النّخب الدّينية والسّياسية على إعادة النهوض بـ "الطائفة" وإعادة إنتاج التاريخ والتراث والمشاركات، بغية الاستفادة من الولاء المشترك سياسياً، والدخول في جسم الدّولة ومؤسساتها من باب مصلحة تمثيل الطائفة بواسطة التّقدم عبر نخب للمطالبة بـ "حقوق الطائفة"، و"حصّة الطائفة" في الحكم وفي عموم مؤسسات الدّولة الوطنيّة³.

على ضوء ذلك اتّسعت "دوائر الاستقواء والاستقواء المضاد بالطوائف"، وساد الفكر الطائفي الفئوي في المنطقة⁴، وأصبحت السّردية التاريخيّة للمظلومية العاطفية التي يحشد بها الزعماء أهل الطوائف، وجرى اعتماد صيغ ونماذج وترتيبات لتقاسم السّلطة على أسس طائفية كمدخل لحل المعضلة في صورة جعلتها أكثر رسوخاً في الواقع العربي.

¹ غليون، برهان، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. ط3. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسيات. كانون الثّاني 2012. ص 104

² بدارين، إميل، من الطائفية الاجتماعيّة إلى الطائفية السّياسية. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسيات. سبتمبر 2014. ص 147

³ حمو، طارق، الطائفية السّياسية والتدخلات الإقليمية. المانيا: المركز الكردي للدراسات. 2020. ص 3

⁴ شبيب، كاظم، المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة. ط1. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع. 2010. ص 222

بناء عليه نشطت الهويّات الدينيّة المسيّسة في الوطن العربي أكثر من ذي قبل، وذلك من خلال تسليحها من قبل الجهات الفاعلة الحكوميّة والإقليميّة ودون الحكوميّة، والفواعل المسلّحة العنيفة من غير الدّولة سعياً وراء مكاسب سياسيّة، ونتج عن سياسة التتطيف أزمة شرعيّة ظاهرة للعيان كمحصلة لهذه الديناميكيّة السياسيّة¹، المتّجهة نحو تتطيف المجتمع عنوة من خلال إثارة الانقسامات العموديّة والأفقية، وتبني نهج المحاصصة الذي مثّل البيئة الحاضنة لبروز الطائفية السياسيّة بتمثيلاتهما وانبعاثاتها المختلفة التي ساهمت في تحفيز الصّراع السياسي والانشقاقات بين وداخل الطوائف نظراً لاعتمادها آليات بعيدة عن معايير الكفاءة والوطنية في العمل السياسي.

من هذا المنطلق انبثقت الطائفية السياسيّة في العراق، وجرى تطبيق النّظام الطائفي كفرضيّة سياسيّة دعمتها قوى المعارضة في المنفى بإسناد الفواعل الخارجيّة الإقليميّة والدّولية².

وقد مثّل غياب الاستقرار السياسي واقعاً تدور الأنظمة الطائفية في فلكه، إذ أدت محاولات العبور الوهمي وتجنّب الإقرار بحقيقة الضعف المتمفصل في النّظام ومؤسساته إلى مفاقمة الأزمات الناتجة عن تطبيق سياسات التوائيّة وشعرائيّة ضمن نهج سياسي صراعي إقصائي، يضع قدرة النّظام وكفاءته الأدائيّة على المحك بفعل استخدام آليات سلطويّة لا تخرج عن العنف والسطوة الشاملة في سبيل إدامة النّظام، والحفاظ على وجوده دون اتّباع سياسات حقيقيّة في جميع الأبعاد والمظاهر التي تدخل في صلب الاستقرار السياسي الحقيقي الذي يعبر عنه من خلال شرعيّة النّظام ونجاح إستراتيجياته المتّبعة.

¹ Hashemi, nader: The politics of sectarianism: What causes sectarian conflict? and can it be undone?. ABC. Thu 17 Oct 2019: <https://www.abc.net.au/religion/the-middle-east-and-the-politics-of-sectarianism/11613338>

² كصاي، حسام، الطائفية صدمة الإسلام السياسي. ط1. عمان: الأردن. أمواج للنشر والتوزيع. 2015. صص 18-19

وتأتي هذه الدراسة للبحث في أثر الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي "العراق أنموذجاً"، وذلك لما أفرزته الحالة العراقية من تمثلات وظواهر متشعبة في بنية النظام ومؤسساته، أظهرت غياب الاستقرار السياسي، سيما أنّ النخب الدينية والسياسية القائمة عليه (أي النظام) أجدت الاستغلال السياسي للتعددية، وأدخلت العراق في مرحلة غلب عليها سمات الصراع والاستتثار بالحصص من الموارد والمؤسسات، في عملية غيّبت الهوية الوطنية والحقوق الجامعة، وبيّنت مدى ضعف النظام في ضبط الاستقرار والتحكم به على الأصعدة كافة.

1.2 مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في كون ظاهرة هيمنة الطائفية على السياسة تمثل معوقاً بارزاً من معوقات الاستقرار السياسي في دول العالم النامي عامة، ودول العالم العربي خاصة، ذلك أنّ الطائفية والسياسة لا يلتقيان في المعايير الديمقراطية، التي تؤطر عمل النظام بمؤسساته وقواه ونخبه، فتركيبية الطائفية وعملها في المجال السياسي تقوم على اقتسام وسيطرة القوى السياسية على مؤسسات الدولة، وترسيخ الإقصاء في معادلة ترتد على الهويات المُمثلة كافة، ثمّ إنّ الطبيعة الزبائنية للأنظمة الطائفية تعتمد على الاستخدام الأدائي للدين التي تحول دون تعزيز قيم المواطنة والهوية الجامعة في جميع الميادين، وبدلاً من أن تكون الدولة إطاراً يجري العمل والتوافق في ظلّه تصبح أداة تستغل لتحقيق مآرب شخصية ضيقة لا تصبّ في إطار المصلحة الوطنية العليا.

وفي العراق قام بناء النظام السياسي على النزعة الطائفية والانقسام الهوياتي، فبعد العدوان الأمريكي واجتثاث نظام حزب البعث في نيسان عام 2003، جرى إعادة هندسة النظام على أسس طائفية-أثنية، ورافق هذه الهيكلية تسارع عملية تسييس الهويات الطائفية مع صعود أحزاب

الإسلام السياسي، التي استغلت الطائفة لا لأغراض دينية-مذهبية، إنما سياسية بالدرجة الأولى، وتحولت الطائفية إلى إطار عمل للقوى السياسية، وأداة لتحفيز العنف الطائفي، وتأسيس أحزاب هجينة وميليشيات أشبه بالدولة العميقة، فضلاً عن شردمة سيادة العراق بين مصالح القوى السياسية الداخلية وارتباطها بالعامل الخارجي، مما جعل من النظام يفقد الخصائص الضرورية التي تؤهله بأن يكون قوة استقرار حقيقية.

وعليه تسعى هذه الدراسة للإجابة عن تساؤل رئيس، يدور حول مدى مساهمة الطائفية السياسية في عدم الاستقرار السياسي في العراق منذ العام 2003 حتى العام 2020، وحتى يتسنى معالجة هذه الإشكالية يتوجب طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي على النحو التالي:

1. ماهية الطائفية السياسية؟ وكيف نشأت في الواقع العربي وعززت عوامل الافتراق فيه؟
2. ما هي العوامل المباشرة التي أدت إلى تكريس الطائفية السياسية داخل العراق؟
3. كيف قادت الديمقراطية التوافقية والمحاصصة بين التيارات السياسية إلى انحراف العملية الديمقراطية عن مسارها؟
4. كيف فتحت الطائفية ثغرات للتدخل الخارجي؟
5. ما هي التبعات الاجتماعية والسياسية والوحدوية المترتبة على الطائفية؟

1.3 فرضية الدراسة

إن التوظيف السياسي للطوائف وما نتج عنه من نشوء سياق سياسي طائفي معادي للديمقراطية، وقوى سياسية تعتنق الطائفية السياسية التي هي صورة من صور النظام السياسي، تؤدي إلى جعل عملية ضبط الاستقرار السياسي مسألة عصية على الاحتواء بفعل الانقسامات العمودية، وبروز الهويات فوق الوطنية، فضلاً عن تشجيع الانفصال لدى الأقليات العرقية، وارتهان القرار

السياسي الداخلي بتوجيهات العامل الخارجي، وما تبع ذلك من تأسيس الميليشيات، وتعميق الاحتجاجات الراضية لسياسات النظام الطائفي.

1.4 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى معرفة تبعات نظام الحكم الطائفي في العراق التي نتج عنها الحروب الأهلية وذلك خلال الأعوام 2006-2008 والأعوام 2014-2018. ثم دراسة شكل هذا البعد الطائفي المسيء، وما ترتب عن هذا البعد من أزمات أبرزت حالة عدم الاستقرار السياسي، لا سيما بروز تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" ونزعت الطائفية العابرة للحدود، والاستفتاء الكردي باستقلال إقليم كردستان العراق، وإشاعة الانفصالية بين المحافظات، والحركات الشعبية، وغيرها من المظاهر التي سنتبين في أثناء الدراسة، وبناءً عليه يمكن إجمال أهداف الدراسة على النحو التالي:

1. فهم البعد الطائفي المسيس من خلال التطرق إلى تعريف الطائفية السياسية، أبعادها، مجالاتها، مسبات بروزها، وطبيعة النظام الطائفي.
2. التعرف على طبيعة الديمقراطية الطائفية والمحاصصة بين التيارات السياسية ودورها في انحراف العملية الديمقراطية عن مسارها.
3. تفصي المراحل التاريخية التي دفعت إلى ظهور الطائفية السياسية في السياق السياسي العراقي من خلال تتبع مسار نظام الحكم، والعلاقة بين الدولة والمجتمع وصولاً إلى الحكم الطائفي من قبل الشيعة السياسية.
4. تبيان دور الفواعل الداخلية والخارجية في تحفيز بروز الطائفية السياسية في العراق بعد العام 2003 من جهة، وتعميقها بعد أحداث الربيع العربي عام 2011 من جهة أخرى.

5. التّعرف على مظاهر غياب الاستقرار السياسي التي نتجت بفعل الطائفية السياسية.

1.5 أهمية الدراسة

وضعت الدراسة العديد من المبررات حول أهمية الظاهرة المدروسة، وهي تتمثل فيما يلي:

الأهمية العلمية: تستمد الدراسة أهميتها الأكاديمية من كونها تتطرق لموضوع النقصي في البعد الطائفي المسيّس، ودوره في عدم الاستقرار السياسي اعتمادًا على مناهج البحث العلمي والقراءة السياسية المعمّقة والملتزمة بالحياد والموضوعية، نظرا لجذلية المسألة الطائفية وعدم خلوها من الحيادية في جل الكتابات، إضافة إلى الإثراء المعرفي والأكاديمي الذي يمهد للدراسات اللاحقة باتّخاذ الطائفية السياسية، وقياس أثرها على الأبعاد والظواهر المختلفة.

الأهمية العملية: تكمن الأهمية العملية للدراسة بأنها تلقي الضوء على موضوع سياسي تاريخي، كان وما زال محل جدل قائم، وذلك لما له من آثار اجتماعية، سياسية، اقتصادية، وجغرافية، على المشهد العام في العراق والدول المجاورة، لذلك تحاول الدراسة الوصول إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن أن تفيد الباحثين والمختصين بالشأن العراقي أو في موضوع الطائفية بمجالاتها المختلفة.

1.6 منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على عدّة أنواع من مناهج البحث العلمي، والمقاربات التي توطّر الظاهرة المبحوثة، وتساهم في إثبات الفرضية والإجابة عن التساؤل الرئيس والمتغيرات المرتبطة به.

منهج دراسة الحالة

يعدُّ منهج دراسة الحالة نوعاً من مناهج البحث المستخدمة في الدراسات الوصفية التي تهدف إلى التحليل وفهم مشكلة أو ظاهرة محدودة ودقيقة بدراسة خصائصها بالتفصيل، مثلما حدثت في سياقها الحقيقي¹، وسيتم الاعتماد عليه من خلال تناول الطائفة السياسية كإطار تحليلي لظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق، وذلك بتفسير الإشكالية، ووصف طبيعة وخصائص الظاهرة المؤثرة، إضافة إلى تحليل وتفكيك المتغير العامل، وإعادة ترتيب العلاقات التي تعنى بتحليل القضية البحثية وفق المنطق الاستنباطي.

اقتراب الجماعة

إنَّ هذا الاقتراب يتطرق إلى مجمل الفواعل الرسمية وغير الرسمية من حيث تأثيرها على السلطة والنظام السياسي، على اعتبار أنَّ النظام يتكوَّن من الجماعات التي يحكمها الصراع والقوة والمصلحة والتنافس في العملية السياسية، وذلك من أجل تحقيق أهداف ذات طابع سياسي، وطبقاً للاقتراب؛ فإنَّ الجماعة من خلال ممارستها النشاط السياسي من المفترض أن تسهم في تحقيق الاستقرار السياسي²، ويرتكز المنهج على ثلاث مقولات رئيسة، وهي:³

1. النظام السياسي وهو مركب معقد من الجماعات المتفاعلة فيما بينها باستمرار، وأنَّ الصراع بين هذه الجماعات هو الذي يقرّر من يحكم، كما يتوقّف التغيير في النظام السياسي على التغيير في تكوين هذه الجماعات.

¹ عياش، عائشة، وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية. ط1. ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. 2019. ص 135

² ميلود، ولد الصديق، الانقسام الاجتماعي وأثره في بنية الأحزاب السياسية. ط1. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي. 2015. ص ص 29-27

³ شليبي، محمد، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج الاقترابات، والأموات، ط1. الجزائر: دار النشر للجامعات. 1998.

2. يتوقف تأثير الجماعة في أعضائها على شدة انتمائهم من جهة، واهتماماتهم بالموضوعات السياسية من ناحية أخرى.

3. يتوقف تأثير الجماعة في النظام السياسي على مكونات القوة بالنسبة إلى الجماعة وعلى طبيعة النظام السياسي وعلى العلاقة الموجودة بين النظام والجماعة.

تأسيساً على ذلك، فإنّ هذا المنهج يتطابق مع الدّراسة الحالية من حيث دراسة الجماعات الطائفية في العراق، بالإضافة إلى تأثير الطائفية السياسية التي نتجت من التفاعل المبني على الصّراع والقوة بين الجماعات، الذي أدّى في النهاية إلى تهديد الاستقرار السياسي، بسبب ما نشأ عن هذه التفاعلات من أحداث عنف، وحروب أهلية، ورغبات انفصال وتقسيم بفعل غلبة منطق السيطرة على السّلطة، واحتكار مؤسسات الدولة، والتمثيل لصالح جماعة على حساب الأخرى.

المنهج التاريخي

يهتم المنهج التاريخي بدراسة الظواهر التي حدثت في الماضي، حيث يتم تفسيرها بهدف الوقوف على مضامينها؛ لمعرفة مدى تأثيرها على الواقع الحالي للمجتمعات¹، وبالاعتماد على هذا المنهج سنتطرق الدّراسة في تناول النموذج العراقي، من خلال تتبع المسار التاريخي للطائفية في العراق، وذلك بدراسة المحطات الزمنية والمسبقات التي أدت إلى بروز الطائفية السياسية إلى الواجهة، كما سنتناول طبيعة النظام السياسي البعثي قبل العام 2003، في محاولة لفهم المحفزات والسياقات التاريخية التي جعلت من الطائفية لاحقاً جزءاً من النظام الحالي.

¹ المحمودي، محمد، *مناهج البحث العلمي*. ط2. اليمن: دار الكتب. 2019. ص37

1.7 حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود الموضوعية: نظراً لكون الطائفية السياسية قد أصبحت أحد أهم الأطر التي تتبناها الأنظمة في الدول العربية، والتي أفرزت مظاهر سلبية انبعثت من آلياتها المتبعة، لذلك جاءت هذه الدراسة للاهتمام بموضوع الطائفية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي.

الحدود المكانية: يقتصر الإطار المكاني للدراسة على النموذج العراقي، حيث انبثاق الطائفية وتمتعها.

الحدود الزمنية: تنطلق الدراسة من الفترة الزمنية خلال الأعوام 2003-2020، حيث إن هذه الفترة بدأت تتضح بها معالم البعد الطائفي الميس في النظام العراقي، لا سيما بعد الغزو الأمريكي عام 2003، وأحداث الربيع العربي عام 2011 وظهور نوع من عدم الاستقرار السياسي.

1.8 الدراسات السابقة

استندت هذه الدراسة إلى العديد من الأدبيات والأطروحات التي بحثت المسألة الطائفية والاستقرار السياسي، وانقسمت إلى جزء يعالج المسألة الطائفية بشكل عام ومستقل، من حيث نشأتها ومسبقات تحولها إلى طائفية سياسية مع تتبع الشواهد في لبنان والعراق وسوريا، في حين ارتكز بعض منها في إلقاء الضوء على حالة لبنان كونها من النموذج الطائفية البارزة في العالم العربي، أما الجزء الثاني فتنطرق إلى الاستقرار السياسي من حيث المفهوم والأبعاد والمؤشرات الدالة عليه، وتلخصت مجموعة الأدبيات التي تم التوصل إليها فيما يلي:

دراسة شنين محمد المهدي بعنوان: "الانبعاث الطائفي كإستراتيجية سلطوية: قراءة في الغايات

المفتوحة لتسييس الهوية الطائفية"¹

سعت هذه الدراسة إلى استعراض ظاهرة الطائفية، والتّطرق إلى مفهومها وآلية عملها، وعوامل وظروف إنتاجها، وطرق توظيف الهوية الطائفية في الصّراع السياسي وتداعياتها على السلم الأهلي والمجتمعي، وتعتبر أنّ منابع الانبعاث الطائفي متعدّدة منها: المخزون التاريخي، واستحضار نزاعات وخلافات الماضي، والصّراع بين الجماعات حول الموارد المادية والرمزية كجزء من توظيف الاختلاف الهوياتي والثقافي، واستخدام ورقة الطائفية بدعوى حماية الطائفة من الهويات المغايرة، واعتبرت أنّ الأحداث التي أعقبت الربيع العربي بيّنت كيفية استخدام الدّول لإستراتيجية التتطيف في سياساتها الداخلية والخارجية مستغلة حالة الاستقطاب الطائفيّة وجعل مواطن التّعدد الطائفي ساحة حروب بالوكالة.

دراسة بن يمنية الذراع بعنوان: "المؤثرات الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة

العربية"²

تسلّط الدّراسة الضوء على الأسباب الرئيسة الكامنة وراء عدم الاستقرار السياسي في دول العالم العربي، وتعتبر أنّ متطلباته تنطلق من التدابير السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وليس الأمنية المفرطة التي تطبقها الأنظمة السلطوية في سبيل الحفاظ على وجودها، وتحدد مجموعة من الأسباب الداخلية التي قادت إلى عنونة المشهد العربي بعدم الاستقرار السياسي، وهذه الأسباب هي: الصّراع السياسي، شرعية النظام، وغياب الهوية الوطنية الجامعة،

¹ المهدي، شنين، *الانبعاث الطائفي كإستراتيجية سلطوية: قراءة في الغايات المفتوحة لتسييس الهوية الطائفية*. مج (12). ع (2).

مجلة دفاقر السياسة والقانون. 2020. ص ص 108-122

² الذراع، بن يمنية، "المؤثرات الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية"، ع (21). مجلة الأكاديمية للدراسات

الاجتماعية والإنسانية. يناير 2019. ص ص 108-122

والأزمات الثقافية الاقتصادية والتنموية، أما الأسباب الخارجية فترجعها إلى أسباب تاريخية تركزت حول الدور التبشيري والاستعماري، والصراعات العربية البينية، وتفشي ظاهرة الإرهاب، والسياسات الغربية، وترى أن هذه الأسباب تكافلت في استمرار عدم قدرة الدول العربية وأنظمتها على تحقيق الحد الأدنى من الاستقرار السياسي، الذي يتطلب عقدًا اجتماعيًا حقيقياً بين السلطة والمجتمع.

كتاب عزمي بشارة بعنوان: "الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة"¹

يحاول عزمي بشارة في هذا الكتاب التأسيس لمنهجية تمكن من دراسة الطائفية، وذلك بتطوير نظرية تدرس العلاقة بين الطائفة والطائفية كأيدلوجيا سياسية ونظام اجتماعي-سياسي من خلال دراسة تاريخية سوسيلوجية للسياقات الاجتماعية والسياسية التي أدت إلى نشوء الطوائف المتخيلة، بوصفها نتاج الطائفية السياسية في العديد من الدول العربية، وبالتحديد العراق التي أسقط عليها محاولته النظرية، واستند في مستهل كتابه على ملاحظة منهجية حول المسألة الطائفية تمثلت بعدم وجود عمل شامل في المنطقة العربية يجمع بين المساهمة النظرية والبحث السوسيلوجي والتاريخي، وفي إطار سعيه لبناء منهجية تدرس الطائفية عربياً ارتكز على ثلاثة أسس:

الأساس الأول من حيث دراسة الطائفية على نحو جامع ومتداخل، تاريخي، سوسيلوجي، سياسي معاصر.

أما الأساس الثاني وهو المتعلق بالمشورات التي يجب تناولها لفهم الطائفية عربياً.

¹ بشارة، عزمي، الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة. ط1. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. آذار 2018

الأساس الثالث تبين في مجموعة المتغيرات التحليلية لمعرفة حيثيات تطور الطائفية في المجتمعات العربية والتي شملت: التمييز بين المذهب والتمذهب، والتمييز بين الطائفة والطائفة المتخيلة، وتحولات الجماعات عبر التاريخ، وفشل التحول إلى ثنائية الأمة والمواطنة، ودور الاستعمار، وقدرة أو عجز الدولة الوطنية على دمج الجماعات.

دراسة لولوة مرتضى بعنوان: "رؤى مكرهة على الإجماع: الطائفية السياسية في لبنان"¹

تستكشف هذه الأطروحة دور التوظيف السياسي للدين في المؤسسات السياسية على تهيئة بيئة محفزة لظهور الطائفية والانقسامات الهويةية، وذلك عن طريق البحث في العلاقة بين الديمقراطية التوافقية والطائفية، وتستند إلى حجة مفادها بأن الديمقراطية التوافقية أبرزت الانقسامات على أساس الدين والهوية فازدادت حدة العنف والعداء بين الجماعات، وكون الطائفية في لبنان وليدة مراحل تاريخية متدرجة تناولت الدراسة تحليل تاريخ لبنان ومساره الطائفي قبل وبعد الاستقلال، وصولاً توقيع اتفاق الطائف عام 1989 وما تلاه من تغييرات في قوة ووزن وتحالفات بعض الطوائف، وتطوّرت إلى حالة العراق نظراً لاتباعها ترتيبات تقاسم السلطة على الطراز اللبناني التي قادت بنتائجها الكارثية على مجمل الأوضاع، لا سيما سيطرة الشيعة بعد 2003 على السلطة والموارد، والتعمد في إقصاء السنة وتعميق طموحات الأكراد في الانفصال نتيجة الخلاف السني الشيعي، وظهور الجماعات المتمردة على غرار داعش.

وكنتيجة مباشرة لإدارة الدولة بغطاء طائفي، وفشل القوى السياسية في التوافق، اتسم المشهد السياسي في لبنان بالجمود السياسي، والفشل في الحفاظ على الأمن والاستقرار والسماح بتدخل الأطراف الخارجية وتحكمها بتوجهات ومجريات العملية السياسية، ورأت بأن الحل يكمن بفصل

¹ Murtada, Loulwa: "Aversive visions of unanimity: Political sectarianism in Lebanon. (Master thesis)". claremont colleges: united states. 23 April 2018

الدين عن الدولة، ووجود حركات حزبية وطنية معادية للطائفية وتسعى للتغيير، وتعطي الأولوية للهوية الوطنية الجامعة، وتستند إلى برامج متعددة الطوائف.

دراسة سهيلة هادي بعنوان: "الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق"¹

تحيط هذه الدراسة بظاهرة الاستقرار السياسي انطلاقاً من التأصيل المفاهيمي والبحث في العوامل القانونية، السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، وتفترض بأن ترسيخ الثقافة السياسية سيدفع باتجاه مشاركة جميع الأطراف في العملية السياسية ومأسستها، وذلك بتبني الديمقراطية شكلاً ومحتوى، وترى بأن الاستقرار السياسي يتحقق بوجود العديد من المؤشرات الدالة عليه منها: غياب الثورة وأعمال العنف، والاستقرار البرلماني، والفاعلية الحكومية، وسياسات اقتصادية ناجحة تكفل تحقيق التنمية الشاملة، والوحدة الوطنية وترسيخ مبدأ السيادة، وقلة تدفق الهجرة، وغياب الحرب الأهلية والمطالبات الانفصالية داخل الدولة، لذا للوصول إلى استقرار حقيقي يتوجب تبني آليات ديمقراطية توّطر عمل النظام السياسي، واتباع استراتيجية تقوم على المشاركة لا الإقصاء، وبرامج متنافسة لا متنازعة، وتغليب المصلحة العامة لا المصالح الفئوية الضيقة.

كتاب حسام كصاي بعنوان: "إشكالية الطائفية في الفكر العربي المعاصر: آليات الخروج الآمن

للعرب من نفق التطرف"²

تشير الدراسة إلى أنّ الطائفية بلغت ذروتها مع الحداثة ومشروعها العصري، وظهور حركات الإسلام السياسي على اعتبار أنّ للطائفية مسبقات منها: مشكلة الأقليات، الفصل والمزج الخاطئ

¹ هادي، سهيلة، "الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق". مج (10). ع (3). المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية. 2018. ص ص 124-144

² كصاي، حسام، إشكالية الطائفية في الفكر العربي المعاصر: آليات الخروج الآمن للعرب من نفق التطرف. ط1. سورية: صفحات للدراسات والنشر. 2016

بين الدين والسياسة، الديمقراطية التوافقية، العامل الخارجي، والتعصب الديني والقومي، كما وتعتبر أن الفوضى الخلافة التي لازمت أحداث الربيع العربي أعادت الطائفية إلى الواجهة لتعميم الاضطرابات المهدة لكيان وهوية الدولة، وبينت أن الطائفية السياسية تتمثل بالنظام السياسي الحزبي الفئوي العصبوي الذي يبقى عاجزاً عن تجاوز عقبة التمثيل الطائفي والمحاصصة الطائفية والمذهبية والمناطقية، مما يؤدي إلى نشوء نظام يحيد الدولة ويلتف على محاولات الإجماع السياسي الذي بدوره يؤثر على علاقات المواطنة ومشروع الوحدة الوطني الأمر الذي يشكل مدخلاً لعدم الاستقرار السياسي وتحول الدولة إلى دولة ميلشياتية ضيقة، وتوصلت إلى أن القضاء على الطائفية لا يتم إلا بالاتجاه نحو بلورة نظام حكم عربي إسلامي ديمقراطي علماني.

دراسة حسان بن نوى بعنوان: "تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط"¹

يناقش الكاتب مسألة الأقليات بمتغيراتها الدينية، اللغوية، الإثنية، والطائفية كعامل من عوامل عدم الاستقرار في العام العربي، وذلك من خلال الكشف عن أهدافها ووسائلها والمعايير المحددة لها، ويركز على معرفة الدوافع الإقليمية والدولية في تنشيط حركة الأقليات، كما يوظف مقاربتين نظريتين للإحاطة بالقضية المدروسة حيث اعتمد على المقاربة الواقعية- الإثنية، ومقاربة تحليل النظم. ولكون لبنان من الدول التي تنخر الطائفية في بناها السياسية والاجتماعية سعى الباحث إلى تتبع انعكاسات الطائفية السياسية على استقرار النظام السياسي، وانطلق من فرضية أن التفاعلات العدائية بين الطوائف السياسية شكلت محور الصراع حول السلطة. وقد

¹ بن نوى، حسان، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط. ط1. بيروت: مكتبة الوفاء القانونية. 2015

استنتجت الدراسة أن نظام المحاصصة الطائفي في لبنان يعجز عن الوصول إلى الاستقرار نتيجة عدم القدرة على الاستمرار دون دعم إقليمي ودولي مما يتيح استخدام الطائفيّة في التجاذبات السياسيّة اعتماداً على الارتباط بين القوى الداخلية والخارجيّة.

1.9 التعقيب على الدراسات السابقة

بعد استعراض مجموعة الدراسات آنفة الذكر يتبين أن هناك دراسات تناولت المؤشرات التي يمكن بواسطتها قياس درجة الاستقرار السياسي في الدولة، في حين حلت الدراسات الأخرى الطائفيّة من حيث آليات عملها وتداعياتها، وظروف إنتاجها، ومسبقات تحولها إلى نظام عصوي يعتمد على المحاصصة في عملية سياسيّة يؤطرها الصّراع المستمر، واتفقت معظم الدراسات على أن التوظيف السياسي للدين ينعكس بتداعياته على الأمن والتّمية وشرعيّة النظام بوصفها مداخل الاستقرار مما شكل عاملاً مساهماً في فشل مشروع الوحدة والإجماع الوطني، وأن عملية ضبط الاستقرار السياسي تحتاج إلى آليات ديمقراطية حقيقية وقوى سياسيّة ترفض النّظام الطائفي وتعتنق مساراً يتجه نحو التغيير.

وفي سياق الدراسة تقدم أطروحة الطوائف المتخيلة لعزمي بشارة المتغيرات التحليلية والمداخل المرتبطة بفهم نشوء الطائفيّة في المجتمعات العربيّة، والإستراتيجيات التي يتم بها تأسيس الطائفيّة السياسيّة وتوظيفها لتحقيق مكاسب سياسيّة. مما يتيح تتبع كيفية إنتاج الدعائم السياسيّة للانتماء الطائفي وتوظيفه من قبل الحكومات السياسيّة المتعاقبة في العراق، كما وتستمد الدراسة من الأدبيات والأطروحات السابقة مداخل تساعد على تحليل عوامل ومسبقات بروز الطائفيّة السياسيّة بالاعتماد على مناهج البحث العلمي والدراسة المعمقة لإفرازاتها ومسؤوليتها عن مظاهر غياب الاستقرار السياسي في العراق.

ويبرز الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة وبالتحديد دراسة حسام كصاي ولولووة مرتضى بأنها ملتزمة بالحيادية والموضوعية وغير خاضعة لاستمالات أيولوجية بعكس الطرح المسبق في دراسة كصاي التي لم تنطرق إلى السياق التاريخي الذي أوصل بعض الجماعات والأحزاب ذات النزعة الطائفية إلى حالة الانغلاق والعداء الضمني للهويات المغايرة، حيث بدا أن الباحث يخضع لاستمالات أيولوجية معينة ويشدد على إلقاء اللوم على أحزاب الإسلام السياسي بصفة عامة دون تخصيص حالات بعينها. وجدير بالاستثناء دراسة عزمي بشارة التي تعد غير موجهة سياسيا حتى أنها لا تخلص إلى نتيجة وحلول معينة بقدر ما تحاول التأسيس لمنهجية ونظرية تبين كيفية نشوء الطائفية السياسية في الواقع العربي.

ويلاحظ تعدد الدراسات والكتابات التي تناولت المشهد الطائفي من مختلف الأبعاد إلا أن تلك الكتابات ظلت بعيدة عن الاستخدام السياسي للمذاهب والطوائف والدور الذي لعبه هذا التوظيف في استعصاء الاستقرار السياسي، ولم يكن تجاهل البعد الطائفي مطلقا إلا أن تناوله جرى ضمن مجموعة من الأبعاد أو بوصفه متغيرا تابعا كما في الأدبيات التي تتناول الدور الإقليمي والدولي، بمعنى التركيز على متغيرات إنتاج الطائفية بوصفها متغير تابع، ومع اندلاع موجات الحراك العربي 2011 وما تلاها من حروب أهلية وثورات مضادة برزت الطائفية السياسية إلى الواجهة في دول المنطقة العربية وبانت محل تساؤل يُطرح كمتغير مستقل.

إضافة إلى ذلك بعض الدراسات السابقة تناولت موضوع الطائفية السياسية بالاعتماد على الملاحظة وسرد الوقائع دون ربطها بعدم الاستقرار السياسي، أي أنها كانت بشكل جزئي وغير شامل ومباشر لحالة واحدة، وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها تتناول حقبة حديثة لها سوابق ومحفزات قديمة كما أنها تسلط الضوء على أطراف الصراع في النظام

والفواعل فيه من التيارات الدينيّة والسياسيّة، وكيفية استخدام البعد الطائفي المسيس وإسقاطه على المؤسسات ومجريات العملية السياسيّة، أيضا ستضيف هذه الدّراسة الظواهر والمخرجات التي انبثقت عن مرحلة الربيع العربي وما تبعها من مآلات في العراق منذ العام 2011 التي امتدت بأثرها على السياقات الاجتماعيّة والسياسيّة.

1.10 مفاهيم ومصطلحات الدّراسة

لغرض اكتمال العملية البحثية وتحقيق متطلباتها وتناسق منهجيتها لا بد من تحديد المفاهيم والمصطلحات التي قامت عليها هذه الدّراسة وهي:

الطائفية (Sectarian): تعرف الطائفية بأنها: "نظام سياسي اجتماعي متخلف يركز على معاملة الفرد كجزء من فئة دينية تتوب عنه في مواقفه السياسيّة وتشكل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسي للدولة او الكيان السياسي الذي عادة ما يكون كيانا ضعيفا لأنه مكون من مجتمع تحكمه الانقسامات العمودية التي تشق وحدته وتماسكه"¹، وحسب تعريف كاظم شبيب للطائفية فيعتبر ان لها مدلولات ايجابية وأخرى سلبية إذ تعمل الأولى على تنمية قدراتها ضمن الأطر العامة في الوطن والإقليم، بينما الثانية تعمل على تنمية ذاتها حتى لو كان ذلك على حساب الطوائف الأخرى بتهميشها وإقصائها²، ويعد الاتجاه ذو المدلول السلبي معبرا عن حالة الدّراسة لأنه يشير إلى حالة الانغلاق والعداء بين الجماعات الطائفية التي تحمل توجهات سلبية مدفوعة بطموحات سياسيّة في التمثيل السياسي المعتمد على الإقصاء.

¹ معهد البحرين للتنمية السياسية، قاموس المصطلحات السياسية. 2014. ص46

² شبيب، كاظم، مرجع سابق. ص38

الطائفية السياسية (Political Sectarianism): هي عملية تحول الهوية إلى جماعة سياسية ليتحول الدين من عقيدة إلى هوية دينية¹، ويعرفها عبد الامير زاهد بأنها: "ممارسة سياسية تقوم على التمييز بين المواطنين على أساس المعتقد الديني والمذهبي في الحقوق والحريات، وتنمو هذه الممارسة حين وجود نظام استبدادي غير مستقر"²، بينما يرى عزمي بشارة الطائفية السياسية بوصفها: "أيدلوجيا موجهة إلى جماعة معينة بناءً على مخاطبة الهوية القائمة على الدين والمذهب، وذلك من أجل تجنيدها في خدمة مصالح سياسية تُقدّم كأنها مصالحها بما هي طائفة"³، كذلك هي: "منهج عمل يقوم على تسييس الانتماء الطائفي للمواطن، وأدلجته في الحياة السياسية على مستوى الأفكار والمجتمعات والسلطة"⁴.

وتتبنى الدراسة مفهوم الطائفية لدى عزمي بشارة، حيث يشير إلى كيفية استخدام التنوع الديني والمذهبي؛ لتحقيق أهداف سياسية بغطاء ديني مذهبي يستخدم لغة المصلحة والحقوق للأفراد من الجماعة الطائفية، ويتم تقديم هذه الحقوق على اعتبار أنها بدافع الحماية والروابط المذهبية، لكنها في المقابل تحمل وجهات سياسية تنحصر حول المصلحة الشخصية المتمثلة بزعامة الطائفة، وهذا ما تتفق معه الدراسة.

الاستقرار السياسي (Political Stability): يعرف حسن الصفار الاستقرار السياسي بأنه: "وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها، ويقابل ذلك حالة الاضطراب حين

¹ ابو حامد، حسام، قراءة في عزمي بشارة الطائفة في سياق تاريخي. مج (7). ع (27). قطر: مجلة عمران. 2019. ص 161

² شبيب، أسعد، "نقد الطائفية في الفكر العراقي المعاصر". ع (38). العراق: مجلة دراسات الكوفة. 2015. ص 175

³ بشارة، عزمي. مرجع سابق. ص 468

⁴ صالح، نبيل، "المسألة الطائفية في الاجتماع الديني والسياسي العربي: مقارنة في البنية والمآلات العملية". ع (54). المغرب: مجلة ذوات. 2019. ص 50

تختل علاقة الأطراف مع بعضها البعض، فيقع بينها العداء والنزاع والاحتراب¹، كما يعرف بأنه: "قدرة النظام على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه، وقدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، والقيام بما يلزمه من تغييرات للاستجابة للحد الأدنى من توقعات وحاجات المواطنين، ويكون ذلك مصحوبًا بعدم استخدام العنف السياسي من جهة، وتزايد شرعية وكفاءة النظام من جهة أخرى"²، في المقابل يعرف عدم الاستقرار السياسي بأنه: "هو استخدام العنف لأغراض سياسية ولجوء القوى والجماعات السياسية إلى أساليب غير دستورية في حل الصراعات، وعدم قدرة المؤسسات في النظام السياسي الاستجابة للمطالب المقدمة إليه والناבעة من البيئة السياسية الداخلية والخارجية"³.

1.11 فصول الدراسة

تقسم هذه الدراسة إلى أربعة فصول جرى تقسيمها على النحو التالي:

الفصل الأول: مشكلة الدراسة وخلفيتها

يتناول هذا الفصل المنهجية الشاملة التي تقوم عليها الدراسة، وذلك باستعراض المقدمة التمهيدية وأهميتها، وتفكيك المتغيرات وتوضيحها في المشكلة البحثية، كذلك فحص وتمحيص الأدبيات المرتبطة بمتغيرات الدراسة، والمناهج البحثية التي ستوظف في تتبع وتحليل التساؤل الرئيس وإثبات إجابته المفترضة.

¹ الصفار، حسن، "الاستقرار السياسي والاجتماعي ضرورته وضمناته". ط1. بيروت: الدار العربية للعلوم. 2005. ص15

² الصالح، محمد، "الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات". ع (15). الجزائر: مجلة دفاتر السياسة والقانون. 2016. ص312

³ صالح، ناصر، عدم الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات. المعهد المصري للدراسات. سبتمبر 2019، <https://eipss-eg.org/عدم-الاستقرار-السياسي-المفهوم-والمؤشرات/>

الفصل الثّاني: الإطار المفاهيمي للطائفية السياسية والاستقرار السياسي

يعنى هذا الفصل في تفكيك المتغيرات التي تتركب منها مشكلة الدراسة، حيث يتطرق إلى التّأصيل المفاهيمي للطائفية وأنواعها ومسبقات ولوجها إلى المجال السياسي، كما يتناول تعريف وأبعاد ومؤشرات المتغير التابع المتمثل بالاستقرار السياسي، وذلك في إطار السعي نحو الربط بين المتغيرين لمعرفة مدى أثر الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي.

الفصل الثالث: التركيبة الاجتماعية والسياسية العراقية

خُصص هذا الفصل لتتبع تاريخ ومسار العراق الطائفي قبل الاستقلال وبعد نشأة الدولة الوطنية في العام 1921 لمعرفة شكل الطائفية في الواقعين السياسي والاجتماعي وما إذا كانت كامنة وانتظرت محفزات لانبعائها في الحالة العراقية، ثم استعراض طبيعة نظام حكم حزب البعث، والعلاقة بين الدولة والمجتمع وكيفية التعامل مع التعددية إبان حكمه، وذلك للوقوف على أهمّ المحطات التي أبرزت لاحقاً الحالة الطائفية في شكلها الميسس، حيث إنّ ما نتج عن ترتيبات تقاسم السلطة بعد العام 2003 تأثر بالعديد من المسبقات.

الفصل الرابع: دور الطائفية السياسية في غياب الاستقرار السياسي العراقي

كُرس هذا الفصل لتوضيح طبيعة نظام الحكم بعد العام 2003 والعوامل التي ساهمت بظهور الطائفية حيث يتناول توزيعات السلطة بين التيارات السياسية، وما نتج عن التّدخل الخارجي من ظهور لغة المكونات وتبني الديمقراطية التوافقية في الفضاء السياسي العراقي من خلال تتبع تطور التيارات الطائفية والمذهبية في العراق بعد العام 2003، كما يحلّل أثر الطائفية السياسية على عدم الاستقرار السياسي في العراق، إذ يتطرق إلى أبرز المؤشرات الدالة على انعدام هذا

الاستقرار بفعل البعد الطائفي الميسس، حيث غياب الهوية الوطنية الجامعة، وتصاعد أعداد الميليشيات السنيّة والشيعيّة، وتحفيز مطالب الانفصال الكردي، وتزايد أعداد الحركات الشعبيّة الراضة للنظام، وفشل عملية التّمية الشاملة، إضافة إلى أزمة الشرعيّة والاختلافات الحادّة في البرلمان بفعل المحاصصة الطائفية المنقشيّة، وغيرها من المظاهر التي سنّضح في هذا الفصل.

الخاتمة والنتائج والتوصيات.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي "الطائفية السياسية والاستقرار السياسي"

2.1 تمهيد

تدخل "الطائفة" في حقول أكاديمية ومعرفية متعددة، حيث تم ربطها في مجال الدراسات الدينية بدراسة الأصول والقواعد الفقهية والعقائدية والكلامية بين المذاهب في الديانة الواحدة أو بين الديانات المختلفة، وفي مجال الدراسات النفسية بدراسة السلوك الطائفي، وعلى مستوى الدراسات الفلسفية تتقاطع المسألة الطائفية مع إشكالية الهوية والعلاقة بين الجماعات في إطارها، أما على صعيد الدراسات السياسية بوصفها آلية من آليات التقاسم بين الأحزاب والنخب السياسية¹.

والطائفية السياسية مصطلح حديث نسبياً، وغالباً ما تنشأ من خلال تسييس الانتماء الجمعي إلى دين أو عرق أو مذهب يجري تطويقه بطقوس ومعتقدات ومؤسسات وجماعات مسلحة وزعامات تشكل أحزاباً تابعها طائفي لا وطني، وتنبث مقولات عبر خطابات سياسية تؤكد على الأحقية بدعوى حماية المصلحة المشتركة لأتباع الطائفة التي تمثل الإطار التنظيمي الجامع للأفراد المنتمين لها²، وعلى هذا النحو يصبح الانتظام المؤسسي للطائفة حقيقة ثابتة وحالة ممارسة ينجم عنها تشييد دعائم مشروع سياسي طائفي في النظام والدولة. فالخصوصيات والهويات الفرعية القائمة تاريخياً في المجتمعات لا تنير بتنوعها أي إشكالية، لاسيما إذا وضعت الآليات الصحيحة للتعامل معها، ولكن تثار الإشكالية وتبرز على سطح العمل السياسي والسياق

¹ حامدي، مبارك، "الطائفية في اللغة والاصطلاح: بحث في الجذور والمرتكزات وآفاق التجاوز". مؤسسة مؤمنون بلا حدود. 2017، <https://www.mominoun.com/articles/4671> -الطائفية في اللغة والاصطلاح- بحث في الجذور والمرتكزات وآفاق التجاوز -

² سماق، خلدون. إما "اللا طائفية" وإما "البربرية". مركز حرمون للدراسات المعاصرة. 22 حزيران/يونيو 2020 <https://www.harmon.org/opinions/> -اللا طائفية وإما البربرية/

الاجتماعي، حينما يتمّ توظيف هذه الانتماءات التاريخية سياسياً من قبل فواعل داخلية أو خارجية تحاول فرض هوية أحادية مسيطرة تقف في مواجهة الكل الوطني.

وفي تحديد العلاقة بين الطائفية السياسية والاستقرار السياسي، يتصدى هذا الفصل لأسئلة أساسية مثل: ما هي الخلفية التاريخية التي مهّدت لظهور الطائفية السياسية كواقع ومفهوم في التداول السياسي العربي؟

وإلى أي حدّ يمكن التّعويل على دور النظم السياسية العربية في تأجيج الوعي الطائفي في بعده السياسي؟ وأي نوع تلك المدخلات التي ساهمت في تسييس الانتماءات وتحويلها إلى فلسفة حكم ونظام سياسي؟ وكيف تبرز الطائفية ومشروعها السياسي كمؤشر دال على انعدام الاستقرار السياسي؟

2.2 الطائفية السياسية

بوجه عام أثارت المسألة الطائفية تحديات على صعيد التنظير والتحديد الاصطلاحي بين الباحثين في الدراسات الاجتماعية والسياسية، ويظهر هذا في السجال والجدل المفاهيمي الذي يحصر الظاهرة في أبعاد تتدرج ضمن حقول معرفية متعددة، وفي سياق هذا المبحث لا بد من توضيح هذا الجدل والالتباس من خلال العودة إلى الجذر والاشتقاق اللغوي للمفهوم، كمقدمة للعبور إلى المنظور التاريخي الذي يوضح بدايات المسألة الطائفية ببعدها "الأقلاوي"¹، كذلك

¹ الشعور الاقلاوي في هذه الحالة لا يتعلق بمقدار أو حجم الجماعة إلى تعداد السكان بمعنى اقليتها العددية بل يمكن ان يتولد عند الأكثرية، فعلى سبيل المثال لنقل ان هناك أكثرية تشعر باستبعادها التاريخي عن العملية السياسية مقارنة بمجموعة قد تكون أقلية في التركيبة السكانية ومسيطرة على الحكم، بالتالي يتولد لدى الأكثرية المستبعدة من الحكم شعور اقلاوي ناتج عن الاقصاء. (رأي الباحثة)، وتاريخياً أنتج الوعي الاقلاوي بفعل تأثير الحداثة الاوروبية في فترة التنظيمات العثمانية، والفاعل الخارجي الاستعماري وتحولات بناء مشروع الدولة العربية وما رافقها من تحولات على صعيد الاعتراف بحقوق الطوائف السياسية، و بروز مجتمع عصبية متصارع على جبهتين الأولى داخل الجماعة ومع الجماعات الاخرى، والثانية على جبهة الوصول إلى السلطة بدعوى تحقيق مصلحة الجماعة. انظر: المعوشي، نادين، "الاقليات والبناء الوطني في سوريا الاسد". ع 48. قطر. مجلة سياسات عربية. كانون الثاني 2021. ص

المدخلات الداخلية والخارجية التي ساهمت لاحقاً بإنتاج الطائفية السياسية، وجعلها معطى رئيساً وواقعاً نتج عنه أنظمة ومجتمعات ونخب منقسمة على أساس الانتماء والهوية الفرعية.

2.2.1 مفهوم الطائفة

لم يكن مصطلح الطائفة في السياق العربي مستخدماً للدلالة على الجماعة الدينية، والمذهبية أو العرقية، لكن منذ أواسط القرن التاسع عشر، وبالتحديد مع بداية انتشار تأثير الحداثة الأوروبية في الامبراطورية العثمانية وصعود القوميات التي انبثقت عن التحولات الفكرية والسياسية والاجتماعية التي شهدتها أوروبا في الانتقال من نطاق الانتماء الديني إلى الانتماء القومي الحديث، حلّ مصطلح الطائفة في معاجم اللغة العربية محلّ المصطلحات التي كانت دراجة آنذاك (الفرقة، الملة، النحلة)¹.

تشير معاجم اللغة العربية ومنها معجم لسان العرب لابن منظور إلى أنّ الطائفة هي: "الجماعة من الناس، وهي من الشيء أي جزء منه، وفي التنزيل الحكيم "وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ"، وفي الحديث الشريف "لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِّنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ"، ويقال طائفة من الناس، طائفة من الليل"²، وعرفها المعجم الوسيط: "فرقة" و"جماعة من الناس يجمعهم مذهب أو رأي يمتازون به"³.

¹ مركز بحوث ومتحف التاريخ الطبيعي، الطائفية والتميز العنصري في العراق: دراسة تاريخية. 24 ابريل 2017
<https://nhm.uobaghdad.edu.iq/?p=586>

² ابن منظور، لسان العرب. تح: عبدالله على الكبير. ط1. بيروت: دار المعارف. 1998. ص 2723

³ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط. ط5. مصر: مكتبة الشروق الدولية. يناير 2011. ص 591

أما الطائفة اصطلاحاً فهي "مذهب ديني مقصور على عشيرة أو قبيلة أو شعب معين"¹، والطائفة عند ماكس فيبر "Max Weber" هي: "مجتمع ديني تأسس على العضوية الطوعية"²، والطائفي اسم منسوب إلى طائفة، وعرفها بيتر كولن "Peter Collins" في قاموس الحكومة والسياسة على أنها صفة: وهي "المتعلقة بالعلاقات بين الجماعات الدينية أو الطوائف خاصة عندما تتمسك الجماعات بشكل صارم بمجموعة من المذاهب وغير متسامحة مع آراء وتوجهات الآخرين"³، لذا هنا الفرد من الجماعة يأخذ صفة طائفي على نحو سلبي يعبر عنه في التبعية المطلقة، والتزمت والتعنّت في الرأي، وعدم تقبل آراء الآخرين من الجماعات المذهبية المغايرة التي نشأت معه في ذات الرقعة الجغرافية من الوطن الواحد.

وعرف جميل صليبا الطائفة في المعجم الفلسفي بأنها: "جماعة من الناس يجمعهم مذهب واحد أو رأي أو معتقد واحد أو مصلحة مشتركة، وتطلق الطائفة أيضاً على الفرقة أو على الجزء أو القطعة، فيقال طائفة من الشيء أي قطعة منه، والطائفي هو المنسوب إلى الطائفة كقول وقف طائفي، تعليم طائفي، كما وردت ترجمتها بمعنى Community أي الجماعة"⁴.

ويفرّق عزمي بشارة بين الطائفة قديماً وحديثاً، ويعتبر أنّ الطائفة بوصفها جماعة أهلية أو محلية تختلف عما هو سائد في المجتمعات الحديثة، فالطوائف في العصر الحديث لا تتطابق مع الجماعة الأهلية سابقاً. فقديماً كان الأفراد المنتمين إلى الطوائف يرتبطون بالطقوس المشتركة، وعلاقات القرابة، ونمط الحياة، وتوزيع الوظائف في إطار دولة واحدة، أما الطائفة في السياق

¹ خليل، صبري، التمييز بين الطائفة والطائفة: نحو استراتيجيه تنويريه لتجاوز الطائفيه. صحيفة سودانيل. 14 تموز/يوليو 2020 <https://bit.ly/3ujCbGV>

² Stern, Sacha, **Sects and Sectarianism in Jewish History**. Vol 12. Boston: BRILL. 2011. p 255

³ Collins, Peter, **Dictionary of Politics and Government**. Third edition. London: Bloomsbury. 2004. p 223

⁴ صليبا، جميل، المعجم الفلسفي. ط1. ج2. بيروت: دار الكتاب اللبناني. 1982. ص 7

المعاصر فهي تتموضع على نحو متخيل، يجعل منها جماعة أهلية غير محلية عابرة للحدود، ومع توافر عنصر الانتماء فهي تتحدّد بالانتماء إلى الجماعة أكثر من الانتماء إلى الدين أو المذهب¹، فالطائفة بمعناها المتخيل الحديث مجموعة تتشكّل كما القوميات، فمثلاً مسلمو أو مسيحيو المشرق العربي، أو حتى الاتباع من مذاهب هذه الديانات المختلفة عندما يتولد لديهم شعور اتجاه الانتماء الديني أو المذهبي، وتعمل على تنميته دول من خلال مؤسساتها السياسيّة الاجتماعيّة الدينيّة العسكريّة، بحيث تجعل الأفراد المنتمين يشتركون في مصير واحد وهدف واحد لا يتمحور حول الاعتقاد الديني أو المذهبي وحده، بل يتأطر في الانتماء إلى الجماعة العابرة للحدود، وعليه فإنّ هذه الدّراسة تتفق مع ما ذهب اليه عزمي بشارة كون تشكيل الطائفة حديثاً وحصراً في دائرة الانتماء إلى الجماعة ساهم بشكل كبير في التمهيد لتأسيس نظم طائفيّة، وتمركز سياسات الهوية في أنماط إدارة بعض الدّول، وهذا ينطبق على العراق نموذج الدّراسة، وبالتّحديد على سياسيي الشيعة، إذ منذ اندلاع الثّورة الإسلاميّة الإيرانيّة 1979، ربطت الجمهورية الإسلاميّة مصير شيعة العراق بمصيرها وأهدافها.

2.2.2 مستويات الطائفة

يقسم عبد الإله بليقز مفهوم "الطائفة" إلى ثلاثة مستويات مختلفة ومتداخلة في الأبعاد التكوينيّة للجماعات، والتي صنّفها على النحو التالي²:

1. رابطة ثقافيّة-عقدية-روحيّة وتتأسس الطائفة في مستواها الأوّل هنا من خلال وجود جماعة تعتنق دين أو مذهب معيّن، وتنطوي في شعائرها تحت ظلّ هذا الدين بما يحمله من تميّز

¹ بشارة، عزمي، مرجع سابق، ص ص 160-161

² تقي الدين، سليمان وآخرون، الطائفيّة والتسامح والعدالة الانتقاليّة: من الفتنة إلى دولة القانون. تحرير: عبد الإله بليقز. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة. تشرين الأوّل/أكتوبر 2013. ص ص 79-80

وذاتية عن المذاهب والأديان الأخرى، مع عدم وجود انقسامات تمنع الجماعة من ممارسة دورها الأيديولوجي الاجتماعي والثقافي.

2. رابطة اجتماعية-اقتصادية تنتج نظاماً خاصاً من العلاقات، وهو ما يشبه إنتاج أطر اجتماعية ودينية وتربوية وتعليمية واقتصادية، خاصة بمبادئ وغايات الطائفة، بمعنى أنها قائمة على منظومة خاصة من القيم تحدّد العلاقات بين الجماعة في الطائفة ذاتها اعتماداً على شعور التضامن والانتماء الذي يعد أحد عوامل قوة الطائفة بالنهوض في هذه الأطر.
3. رابطة سياسية ذات طموح سياسي مدفوع برغبة تمثيل الطائفة في النظام السياسي، وفي هذا المستوى توجه الطائفة طاقاتها المادية والمعنوية والبشرية بهدف القيام بدور سياسي ممثل وناطق عن الجماعة، وذلك في إطار السعي نحو الحصول على حصة في النظام والدولة.

وعليه فإنّ الطائفة في مستواها الأوّل هي توصيف لانتماء طوعي يخلق الفرد معتقاً ومتوارثاً له من الآباء والأجداد، وهي انعكاس للاندماج والتعايش والخصوصية في ممارسة الاختلاف العقائدي سواء بين الديانات أو في الديانة الواحدة بين المذاهب، أما المستوى الثّاني، فتبرز الطائفة بوصفها رابطة اجتماعية قد تأخذ مسارين، الاندماج أو الانغلاق، وذلك بإقامة حيزها الخاص والمستقل عن باقي المجتمع كما في التّنظيمات العثمانية سابقاً، أو في حالة الأقباط في مصر، وفي كلا المسارين لا يُشترط أن تُقاد الطائفة إلى مواجهة مع الهويّات الثّانوية أو الهويّة الوطنيّة، لكن الإشكالية الحقيقيّة تبدأ عندما يتمّ توظيف هذه الوحدات الاجتماعية سياسياً من قبل مؤسّسات ومرجعيات وزعامات طائفية تنسج سرديات تاريخية وتعيد إحياء ذاكرة المظلوميّة تحت تأثير حدث أو موقف معين يستدعي مقولات الأحقية السياسيّة في النظام والدولة.

2.2.3 مفهوم الطائفية

يقع مفهوم الطائفية ضمن مفاهيم علم الاجتماع عامة وعلم الاجتماع السياسي خاصة، ويدرجها المعجم الوسيط ضمن الألفاظ المحدثة في اللغة العربية المعاصرة والتي تعني "التعصب لطائفة معينة"، ويشتق مفهوم "الطائفية" من جذر متحرك فهو مأخوذ من "طاف، يطوف، طوفاً، فهو طائف"¹، ومع مزج مفهوم الطائفة ذات القلة العددية مع مفاهيم أخرى ذات اتجاه فلسفي أو فكري أو مذهبي، تحول إلى ما يشبه المصدر الصناعي في اللغة العربية وذلك بزيادة ياء النسبة وتاء التانيث؛ ليفيد معناها "الفاعلية الخاصة بـ"الأقلية العددية"، كما أصبح المفهوم يستخدم بديلاً لمفاهيم "العرق"، "الدين"، "الملة"، "المذهبية"، ومن هنا أنتج مفهوم الطائفية باعتباره تعبيراً عن حالة أزمة نتج عنها تحول الجزء إلى كل، والبعض إلى كيانات، والجماعات الدينية والعرقية إلى دويلات داخل الدولة².

وتعبر الطائفية عن: "حالة انتماء لمذهب أو دين أو عرق، تنتج هوية مستقلة تحاول أن تحل محل القومية أو الوطنية"³، ويرى لقمان حكيم أن هناك اختلافاً وفروقات واضحة بين الطائفة والطائفية، حيث إن الأولى هي "تكوين تاريخ وامتداد اجتماعي وارث فقهي اختلط فيه ما هو صحيح ومغلوط فيه أحياناً"، أما الطائفية فتعد "توجهاً سياسياً يراد به تحقيق أهداف وامتيازات عبر توظيف الطائفة وإظهارها متميزة عن الطوائف الأخرى"⁴.

¹ المعجم الوسيط، مرجع سابق. ص 591

² العلواني، طه، الانقسامات الطائفية في الوطن العربي وآثارها المستقبلية. أكاديمية طه العلواني للدراسات القرآنية. 17 مارس 2018. ص ص 2-3

³ فريضة، بن جدة، إشكالية الانتقال الديمقراطي في المجتمعات الطائفية. رسالة ماجستير. الجزائر. جامعة محمد بو ضياف-المسالية. 2019. ص 31

⁴ حكيم، لقمان، الطائفية ومستقبل النظام السياسي في العراق. ع. 2. إقليم كردستان- العراق. مجلة التنمية البشرية. 2016. ص

وفي كتابه الصّراع على السّيطرة في سوريا، يعرف نيكولاس فان دام "Nikolaos van Dam" الطائفية بأنها: "التّصرف أو التّسبب في القيام بعمل بدافع الانتماء إلى مجموعة دينية معينة"¹. ويعرفها جوزيف ليشي "Joseph Liechty" بأنها: "نظام من المواقف والأفعال والمعتقدات والهياكل على المستويات الشخصية والمجتمعية والمؤسسية والتي تتطوي دائماً على الدين، وتتضمّن عادةً خطأً سلبياً بين الدين والسياسة كتعبير مشوّه عن الاحتياجات الإنسانية الإيجابية، خاصة للانتماء والحرية والتعبير الحرّ عن الاختلاف"²، وفي حوار مع سلامة كيلة رأى بأنها هي "كل انغلاق ديني أو طائفي على أساس معتقدات موروثية ضد الآخر المختلف، وتحويل هذا الاختلاف إلى تناقض طبقي سياسي وأيديولوجي"³، وفي السياق ذاته، أحالها ياسين الحاج صالح إلى "مركّب العمليات الصّراعية متعدّدة الجوانب التي تتشكّل فيها الطوائف كفواعل سياسية متنازعة بدرجات متفاوتة"⁴.

وعلى علاقة بمفهوم الطائفية والاستثمار فيها، هناك مفهوم التّطيف، بمعنى "خلق الطائفة، وأدلتها، وصناعة رموزها، واستدعاء التاريخ والتفتيش في ثناياها لوقائع وأحداث كاد الزمن يطويها، لأهداف جيوسياسية، أو أحلام إمبراطورية لا علاقة لها بالدين أو الهوية الأصلية للطائفة"⁵.

¹ فان دام، نيكولاس، الصراع على السّيطرة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961-1995. ط1 معتمدة باللغة العربية. القاهرة: مكتبة مدبولي. ديسمبر/كانون الأوّل 2006. ص 7

² McCafferty, John and, Ford, Alan, **The Origins of Sectarianism in Early Modern Ireland**. USA. Cambridge University Press. December 8, 2005. p 10

³ ديبو، محمد، ما هي الطائفية؟ حوار مع سلامة كيلة و فكتور يوس شمس. الديمقراطية المفتوحة. 22 October 2014. <https://bit.ly/2NnQnhv>

⁴ مسعود، ماهر، الطائفية والطغيان: بحث في المعنى والسّيطرة. معهد العالم للدراسات. 20 نيسان/أبريل 2018. <https://bit.ly/3keByto>

⁵ زائدة، حاتم، الحرب الطائفية في المشرق العربي. ط1. لندن: دار أي-كتب. شباط/فبراير 2019. ص ص 10-11

وحول المفهوم وإشكالياته المتعدّدة، تناول فنار حداد في دراسته حول الطائفية في العالم العربي أكثر من 100 مصدر ومرجع علمي باللغتين العربية والانجليزية، ووجد أنّ غالبية هذه الكتابات اهتمت بموضوع العلاقات السنيّة الشيعيّة بعد العام 2003م، مع افتقارها إلى تعريف اصطلاحي يحدّد ماهيّة الطائفية في إطار جماعي متفق عليه¹، وأكّد في موضع آخر من دراسته حول فهم الطائفية أنّ المصطلح محمّل بالقيم الفضاضة والغامضة في آن، إذ إنه ليس شيئاً يمكن التعرف عليه، بل هو اختصار لمجموعة من الرموز والسلوكيات والأفعال والمواقف والظواهر المختلفة والمتعلقة تحديداً بالهوية الطائفية التي يفضل أن تكون نقطة الانطلاق المفاهيمية، نظراً لعملها على عدّة أبعاد تشمل: مستوى العقيدة والحقائق الدينيّة، المستوى المحلي ودون الوطني، ومستوى الدولة القوميّة والهوية الوطنيّة، مما يستوجب التخلي عن استخدامه، والاتجاه نحو تفكيكه وتحديده في مجال لا يدعو للغموض والالتباس حول ماهيته وآليات التعرف عليه².

وفي السياق ذاته يرى أسامة مقدسي أنّ مصطلح الطائفية لا يعتبر من التوصيفات الصحيحة والواقعية للمجتمعات المتنوعة دينياً، أو مذهبيّاً، أو عرقيّاً، إنّما يبرز بوصفه تعبيراً عن حالة الانقسام والاختلاف الديني في العالم العربي، كما ويتفق مع فنار من حيث عد المصطلح مرناً وغامضاً بطبيعته، ويستخدم عادة للدلالة على أشكال متعارف عليها من "التحيزات والتضامانات التاريخية" واعتبار بعض الطوائف أحزاباً أو أنظمة سياسية، واقتصاديّة، واجتماعيّة بطبيعتها، بالإضافة إلى استخدامه للدلالة على الحشد والتعبئة والمفاضلة بين الجماعات "الأنا" و"الآخر" سواء في ممارسات التوظيف أو توزيع الحصص من الموارد³.

¹ Haddad, Fanar, 'Sectarianism' and Its Discontents in the Study of the Middle East. Middle East Journal. Volume 71. NO. 3, Summer 2017. P 363

² Haddad, Fanar, Understanding 'Sectarianism': Sunni-Shi'a Relations in the Modern Arab World. United Kingdom. C Hurst & Co Publishers. November 28, 2019. p 47

³ Makdisi, Ussama, The mythology of the sectarian middle east. USA. Baker institute for public policy. February 2017. p p 3-4

لذلك، فإنّ هذه الدّراسة لا تتبنى مفهوم الطائفية كإطار تحليلي، نظراً لما يحتويه في بنيته المفاهيمية والاصطلاحية من غموض وعدم اتّفاق جعل منه محلّ التباس خاضع لمقتضيات المجال البحثي والظاهرة التي توّطره، بالإضافة إلى عدم وضوح مجالات اشتغاله، وهذا يتبيّن في اختلاف التعريفات عند الباحثين التي تزواحت بين ما هو سياسي واجتماعي وثقافي وصراعي.

2.2.4 مفهوم الطائفية السياسيّة

الطائفية السياسيّة، هي مصطلح سياسي حديث، "يطلق على النّخب السياسيّة وأصحاب القرار الذين يتعصبون لطائفهم الدينيّة أو المذهبيّة لتكون المسيطرة سعياً للحصول على مصالح ومكاسب سياسيّة مرتبطة بالبقاء والهيمنة والنفاذ الآمن، إلى مواقع الثروات والموارد الماليّة والطبيعيّة، دون التّركيز على القيم التي من المفترض أن يتمثّلها اتباعها"¹، وفي كتابه الطائفية بين السياسة والدين يعرفها حسن موسى الصفار بأنّها: "اعتماد سياسة التّمييز الطائفي بين المواطنين، وتشجيع حالات الصّراع المذهبي لأغراض سياسيّة"²، ويرى حسين العادلي بأنّها "منهج يقوم على تسييس الانتماء الطائفي للمواطن، وأدلجته في الحياة السياسيّة على مستوى الأفكار والمجتمع والسّلطة، والطائفية بذلك تعمل على إقصاء المواطنة كرابطة عضويّة وحيدة للدولة، واستبدالها بالرابطة الطائفية في أصل إنشاء الحياة السياسيّة، وفي تكوين الدّولة، وفي إقامة هيكلها وتنظيم شؤونها ومصالح مجتمعها كما وتعارض الطائفية السياسيّة كلياً فكرة العقد الاجتماعي السياسي الذي يفترض بالدّولة مجموع مواطنين (أفراد) أحرار متكافئين ومتساويين

¹ صالح، نبيل، المسألة الطائفية في الاجتماع الديني والسياسي العربي: مقارنة في البنية والمآلات العملية. ع 54. مؤسسة مؤمنون

بلا حدود. مجلة ذوات. 2019. ص ص 49-50

² الصفار، حسن، الطائفية بين السياسة والدين. ط1. بيروت: المركز الثقافي العربي. ديسمبر 2009. ص 7

بغض النظر عن هوياتهم الفرعية (الجماعية)، متجاهلة بذلك أن الوحدة الأساس في الدولة هو الفرد المواطن وليس الجماعة الفرعية¹.

وحسب تعريف عبد الحسين الطائي فهي تعني: "نمط من التحيزات السياسية، توظف الدين والمذهب من منطلق طائفي لأغراض سياسية دنيوية، وقد لا يكون هذا التوظيف يصب بالضرورة في مصلحة الطائفة"²، كما يعرفها محمد صبار وأمجد طعمة بأنها: "محاولة التأثير على الرأي العام وسلوك المجتمع عامة، عن طريق توظيف أفكار ومعتقدات وآراء دينية معينة؛ من أجل تحقيق أهداف ومكاسب سياسية أو غيرها من المكاسب الاقتصادية غير المشروعة"³، ويذهب خليل أحمد خليل إلى أن الطائفية السياسية هي "عبارة عن قناع وديكور أيديولوجي يضاف على الرأسمال السياسي للمجتمع والدولة، متمركزاً في الرأسمال الاقتصادي للاستعارة من الرأسمال الرمزي، بواسطة إلباس الطائفة قيافة السلطة، ووشاح الحكم لتلج إلى الحكم والسياسة كواجهة إعلامية وسياسية للطائفة الأم"⁴،

وفي دراسة حديثة أعدها مجموعة من الباحثين حول الطائفية السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت أن الطائفية بمفهومها السياسي هي: "الميل إلى تبني تمه أخلاقي مع مجموعة سياسية ضد أخرى كتفضيل مبني على الهوية السياسية"، وقسمتها إلى ثلاثة مكونات أساسية⁵:

¹ الطائي، عبدالحسين، مفهوم الطائفية السياسية، تحليل جذورها الفكرية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية. موقع الحزب الشيوعي العراقي. 2. آب/أغسطس 2014. <http://iraqiparchives.com/index.php/sections/objekt/17761-2014-08-02-20-49-2>

² العادلي، حسين، "الطائفية المجتمعية والطائفية السياسية". مدونة كتابات في الميزان. 2012/3/16. <https://www.kitabat.info/subject.php?id=15198>

³ صبار محمد، وطعمة، أمجد، *الدعاية الطائفية: دراسة تحليلية في واقع ومستقبل الظاهرة: العراق أنموذجاً*. الاردن: مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية. مج 47. 2020. ص 53

⁴ خليل، أحمد، لماذا يخاف العرب الحداثة؟ بحث في البدوقراطية. ط1. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر. ديسمبر 2011. ص

⁵ Finkel, Eli and others, *Political Sectariansim in America*. Sciencemag org. Vol 370. Issue 6516. 30 October 2020. p 533

- الآخر-الميل إلى رؤية المعارضون على أنهم مختلفون أو غريبون عن الذات.
- النفور-الميل إلى كره المعارضين وعدم الثقة بهم.
- الأخلاق-من خلال تحميل الآخر مسؤولية الظلم الواقع على الطائفة.

ويحيل تعريفها عند نضال ابو عيشة على "المحاصصة والتحييزات السياسية التي تلجأ اليها النخب سواء الرسمية أو الاجتماعية للحشد والتجيش الشعبي؛ لإثارة مشاعر الناس لتحقيق مكاسب خاصة، وهي إحدى أدوات الصراع السياسي والأيدولوجي في المجتمعات العربية"¹، ويقصد بالمحاصصة الطائفية والسياسية: "الإجراءات التي تتخذ بالتوافق بين مختلف التيارات المذهبية والقومية؛ من أجل ضمان تمثيل نسبي لجميع الطوائف والقوميات في الحكومة بما ينسجم مع كثافتهم السكانية وذلك بإسناد مناصب ومراكز تختلف في أهميتها ووزنها السياسي لممثلي هذه الطوائف والقوميات"².

وتعرفها مايا مقداشي بأنها "نظام سياسي وفلسفة حكم تقدم نفسها كحل للمشاكل التاريخية من خلال توظيف الدولة الحديثة كوسيط بين الطوائف و تدعي ترويض التجاوزات العنيفة والمتأصلة في الطائفية بمعناها السلبي، كما أنها نظام ينتج مواطنة وحدوية متميزة حسب الجنس والمذهب"³، وأشار بدر الدين هوشاني إلى توجيهين رئيسيين في تعريف الطائفية السياسية، يمكن وصف أولهما بالاتجاه السلبي والآخر بالاتجاه الإيجابي، ويتميز الاتجاه الأول بنظرته التحويلية لدلالات المصطلح من حيث انتقاله من الدلالة الإيجابية إلى السلبية؛ نتيجة ما طرأ من متغيرات

¹ ابو عيشة، نضال، ابو جابر، ابراهيم، الطائفية السياسية والواقع الاجتماعي المأزوم في الوطن العربي. ع 502. بيروت: مجلة المستقبل العربي. كانون الأول/ديسمبر 2020. ص 25

² صحيفة الزمان. المحاصصة الطائفية والسياسية وأثرها في الاستقرار. 7 يوليو 2014 <https://www.azzaman.com/>المحاصصة-الطائفية-والسياسية-وأثرها-ف/

³ Mikdashi, Maya, what is Political Sectarianism? Jadaliya. Mar 25, 2011 <https://www.jadaliyya.com/Details/23833>

وتطورات جعلته محملاً بالقيم السلبية، أما الاتجاه الثاني ينظر إلى الطائفية السياسية على أنها نظام قانوني يصلح في الدول متعدّدة الإثنيات والطوائف، وهنا يقصد الديمقراطية التوافقية¹.

ومن المسلم به عموماً أنّ الطائفية السياسية لا علاقة لها بالمذهب أو التّمدّج؛ لأنّها مفرّغة في حقيقتها من الأبعاد العقديّة والفكرية والفقهية، لكن السلطات تستثمر هذه الأبعاد وفقاً للحاجة؛ بغية تحقيق أهداف سياسية، والفرق بين الطائفية والمذهبية هو أنّ الأولى لا تشترط التّدين، فقد يكون الطائفي علماني وغير متدين لكن الذي يحفزه في مساراته الاجتماعيّة والسياسية هو الانتماء إلى الطائفة كجماعة، بينما المذهبي يحمل صفة التّدين، ويلتزم بقواعد فكرية وسلوكية مرتبطة بالعقيدة التي تنتمي لها ديانته، وقد يختلط الطائفي بالمذهبي حيث قد يجمع بين الطائفية السياسيّة والتّدين السياسي².

إلى جانب ذلك، أفرز التكوين الطائفي المسيّس في النظم السياسيّة ذات الأسس المذهبية صعود أحزاب سياسيّة طائفية، ما أحدث تأثيرات سياسيّة أجتذبت الطائفة من مجالها الاجتماعي وحالتها الطبيعيّة، وهو ما جعلها طرفاً في حزب وجماعة تحلّ قسراً محل الخيار السياسي الواعي للفرد المنتمي وتتوب عنه في انتماءاته ومطالبه، وذلك ما عزّز استبدال الانتماء الوطني بالطائفي، وتحوّلت المصلحة العليا حكراً على الانتماء إلى حزب الطائفة، من خلال نشر أيديولوجيات تدعي الحماية وتحصيل الحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة علاوة على استخدام الصّراع المسلح كلغة للحوار السياسي بين الطوائف وأحزابها الهجينة، ممّا أدّى إلى ترسيخ الطبيعة المذهبية

¹ هوشاني، بدر الدين، انعكاسات الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي.. مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث. 27 يوليو 2016. ص ص 76-77

² المؤمن، علي، من المذهبية إلى الطائفية: المسألة الطائفية في الواقع الإسلامي. ط2. النجف: مؤسسة الرسول الاعظم العلمية. 2017. ص ص 98-99

للأحزاب السياسيّة المرتبطة بميليشيات وجماعات مسلحة¹. وتعرف الأحزاب الطائفية بأنها "أحزاب منظمة حول دين مشترك، ويمكنها دمج أو تجسيد الهوية الدينيّة في الهوية الإثنيّة أو الأجنحة الاجتماعيّة الاقتصاديّة، أو استخدام الهوية الدينيّة كوسيلة لتعزيز دور الدين في الدولة"². وفي هذا السياق تُطرح الأجنحة بما هي ممثلة لمطالب الطائفة كالقول أجنحة مارونية أو سنيّة أو شيعيّة، وهنا تتحوّل البرامج السياسيّة وفقاً لهذا الوصف إلى أداة لتحقيق مصالح فئويّة تنحصر في مطالب الجزء لا الكل الوطني.

على الرغم من عدم وجود تعريف جامع ومتفق عليه للطائفية السياسيّة؛ فإنّه يمكن القول وفقاً لمضامين التعريفات التي سبق ذكرها أنّ الطائفية السياسيّة هي: أيديولوجيا ونمط من سياسات الهوية التي توطد فلسفة حكم تقاسميّة تميل إلى توظيف الجماعة سياسياً عبر الاستدعاء التاريخي للحظات المظلوميّة وإشاعة خطاب الحرمان السياسي والاجتماعي؛ بهدف تجيش الطائفة كضامن لإمدادات الدعم والتوكيل في الإنابة سياسياً، ما يتيح انبثاق أحزاب طائفية هجينة تتخذ العنف لغة للحوار السياسي، وتحول الدولة إلى حصة متنازع عليها، يذوب بها الانتماء والولاء الوطني وحرية الخيار الفردي في مقابل التّشظّيات الهوياتيّة بين الجماعات الفرعيّة التي تعلي من شأن الانتماء المذهبي-الطائفي على حساب الأمة والهوية الوطنيّة الجامعة.

2.2.5 خصائص الطائفية السياسيّة

على ضوء التعريفات آنفة الذكر، يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص التي تمثّل المرتكزات والمنطلقات الفكرية التي تقوم عليها الطائفية السياسيّة:

¹ قويدر، رشيد، الطائفية في مواجهة الدولة الوطنيّة. الحوار المتمدّن. 18 تشرين الأوّل 2009
<https://m.ahewar.org/s.asp?aid=192125&r=0>

² Levi, Margaret, et. al, **The encyclopedia of political science**. George Thomas Kurian, editor-in-chief. United States of America. CQ Press. 2011. p 294

1. اتباع النخب السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة نهج المحاصصة السياسيّة، وتقسيم المناصب والمؤسسات بين القوى على أسس لا علاقة لها بالمذهب والطائفة، إنّما تسييس الجماعة كأداة لتعظيم المكاسب والقوة والنفوذ في النظام.
2. تحجيم الوعي السياسي الحر للمواطن، واختزاله في الانتماء إلى طائفة محاطة بهالة من القدسيّات والسرديات والزعامات المعظمة، والاستئثار بالسلطة واستغلال الدولة والنظام، وتشبيد دعائم حكم فتوي يتمحور حول طائفة دون أخرى.
3. التّماهي والذوبان في الجماعة، وترسيخ الرؤية المصلحية، وإعادة إنتاج العقليّة الطائفية من خلال إشاعة التّطابق والتّمائل في المشتركات التي توظف الطائفة لتعزيز المواقع وصيانة المكتسبات في النظام السياسي.
4. نمط من السلوكيات الشعبيّة التي توظف الآراء والأفكار والأحداث السياسيّة لمحاولة التأثير وحشد الدعم وكسب الولاء من خلال استغلال جميع "الرساميل"¹ الماديّة وغير الماديّة التي تستثمر وتنمي بها الجماعات والأحزاب أو المرجعيّات مشاعر التّهميش والحرمان والخوف من الآخر المختلف مذهبيّاً وعقائديّاً، كوسيلة لمنح هذه النّخبة الشّرعيّة في التّمثيل والمطالبة بالحقوق.
5. تشظية الهويّة والولاء والانتماء الوطني، واختزال جميع أنواع الصّراع في الصّراع الطائفي. وترسيخ الانعزال ومناهضة الديمقراطية والعقد الاجتماعي، وإعاقة بناء الدّولة الوطنيّة وتطورها.

¹ تتشكل هذه العملية من خلال جمع الرساميل الرمزية والاجتماعيّة والمادي واستغلالها للتأثير على الجماعة بالاعتماد على توظيف الخطاب الديني والسياسي، ومدى توافر الامكانيات والموارد، والترويج لمقدار الفائدة والمزايا التي سيجنيها الفرد المختزل في إطار الجماعة الممثلة لمصالحه الاجتماعيّة والسياسية، وهذا يتطلب وجود وجوه بارزة لها قواعد شعبية وقد تكون قيادة سياسية او مرجعية دينية تؤدي دورا سياسيا ولأقوالها وأفعالها واتجاهاتها تأثير كبير على المجموعة الدينيّة أو المذهبيّة المتأثرة بالجوانب الفكرية والمعنوية والسياسية التي تتلقاها وتتجذر في وعيها واحساسها، إذا أصبح استغلال الراسمال المادي وغير المادي والرمزي والتقافي الاجتماعي طريقة يتم خلالها تسخير الجماعة والانتماء المشترك كوسيلة للحصول على المناصب والقيادة العليا في السلطة.

2.2.6 الطائفية السياسية في العالم العربي: نظرة تاريخية

لم تكن التعددية والتنوع إشكالية تعاني منها المجتمعات العربية والإسلامية إلى أن أقحمت في المجال السياسي، وبدأت تتشكل عبر العديد من التحولات التاريخية التي مرت بها المجتمعات العربية.

2.2.6.1 الانقسام في الإسلام

لقد أحدث الإسلام نقلة لافتة في موضوعات بناء الدولة، والمجتمع السياسي، والمبادئ التي تحدد العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين، حيث ربط بين هذه الموضوعات فيما عرف بـ "صحيفة المدينة" وهي بمثابة وثيقة ودستور سياسي حدّد نصوصه الرسول محمد (ص) في العام الأول من الهجرة إلى المدينة المنورة، وبموجبها جرى الحوار والاتفاق حول المبادئ التي تحكم العلاقة بين الجماعات وما يترتب عليهم من حقوق وواجبات في إطار الدولة وعقدها الاجتماعي بعيداً عن الولاءات الفرعية والانقسام الهوياتي، وتطبيقاً لأولى مبادئ الأمة-المواطنة في المجتمعات المتعددة¹. وبهذا عمل الإسلام على تجاوز العصبية الجاهلية القبلية والمذهبية والطائفية العنصرية من خلال ترسيخ مبدأ العيش المشترك على أساس المساواة والتسامح الديني².

غير أنّ المراحل التي تلت وفاة الرسول محمد (ص) شكّلت انعطافة بارزة في تاريخ تنظيم الدولة الإسلامية وما عرفته من اجماع سياسي ووطني، فقد أدّى طرح مسألة "الخلافة الإسلامية" إلى بروز الصراعات ذات الأبعاد السياسية بسبب الغياب التام لفكرة سياسية جامعة تحدّد آليات

¹ عثمان، عمرو، *دستور المدينة: قراءة في تاريخ نص*. ع 3. قطر: مجلة أسطور. كانون الثاني/يناير 2016. ص ص 69-72
² الشعبي، أحمد، وثيقة المدينة: المضمون والدلالة. ط1. ع 110. قطر: كتاب الأمة. كانون الأول/ديسمبر 2005. ص ص 36-

الاتفاق حول مسائل الحكم واختيار الحاكم، وعلى هذا شكّلت جدليّة الحكم أساس الخلاف السني- الشيعي ونشوء أوّل انقسام بين الجماعة الدينيّة الواحدة في الإسلام التي لجأت إلى مذهب الصّراع السّيّاسي في صيغة الانقسام الحزبي بحزب ينتصر لعلي وحزب ينتصر لمعاوية¹.

ورغم تأكيد الإسلام على مبادئ الحقوق والمساواة والشورى، وعدم التمييز على أسس قوميّة أو مذهبيّة، إلا أنّ قضايا من يحكم، وطبيعة الحكم، وفكرة كونيّة الإسلام وحكمه، ظلّت تثار تساؤلاتها حتى وقتنا هذا، ولعل عدم وجود نظريّة سياسيّة إسلامية محدّدة في القرآن الكريم والسنة النبويّة، ساهم في أن تشتدّ حدّة الانقسامات والافتراقات، نتيجة خضوع مفهومي الدّولة والأمة لتفسيرات تعتمد على اجتهادات متفرّعة ومختلفة في الرأي، وإذا كان الانقسام السّيّاسي، أو الاختلاف العقائدي، بما رافقه من حالات الجدل والصّراع الذي آلت إليه الأمور بعد وفاة النبي محمد (ص) قد حدث بفعل تدني قدرة الجماعات على التوافق السّيّاسي في ظلّ الخلافة الإسلاميّة وأحقّيّة من يحكم، فإنّ الدّولة العربيّة التي نشأت حديثاً بعد الاستعمار قد أصابها أكثر مما أصاب الدّول في العهود الإسلاميّة خاصة فيما يتعلّق بالطائفيّة وطريقة إدارة التّنوع ودمج الجماعات، الأمر الذي قاد إلى تأسيس نظم طائفيّة ومذهبية زادت من حدّة الانقسامات والشعور بالمظالم المستندة على الماضي.

على نحو أشمل تكشف ملامح السّيّاسات المذهبيّة في الصّراع بين الإمبراطوريّة العثمانيّة التي كانت تسيطر على المشرق العربي والدّولة الصفويّة في إيران، التي تأسّست في القرن السّادس عشر ميلادي، أي بعد حوالي ثلاثمئة سنة من تأسيس الدّول العثمانيّة، ومع قيام الدّولة الناشئة حديثاً في إيران عام 1501م أعلن الشاه إسماعيل الأوّل عن جملة ترتيبات اجتماعيّة وعسكرية

¹ البكري، نبيل، الجذور التأسيسية للطائفية السياسية. العربي الجديد. 25 اغسطس 2015 <https://bit.ly/3ujCbGV>

وسياسية دلت على الوجه المذهبي لهذه الدولة من حيث فرض مذهب الشيعة الإثني عشرية على جميع السكان دون استثناء واعتباره مذهباً وحيداً وإطاراً إدارياً للدولة وأحكامها مع قتل كل من يخالف أو يرفض اعتناق هذا المذهب، مما دفع الكثير من العوام للهرب إلى الإمبراطورية العثمانية أو اللجوء إلى مناطق أخرى في إيران؛ خوفاً على أرواحهم وممتلكاتهم¹، وبذلك تصاعدت الخصومة المذهبية بين إيران والإمبراطورية العثمانية التي أبدت ردة فعل رافضة لسياسات الطرد والقتل وفرض المذهب.

وخلال تلك الفترة حمل الصراع صيغة الاستقطاب الأيديولوجي - المذهبي من قبل الدولتين اللتين اتبعتا سياسات مذهبية بحتة، كاستحداث منصب شيخ الإسلام باعتباره أعلى سلطة في الدولة، واعتبار كل من المذهب السني الحنفي في الدولة العثمانية والشيعة الإثني عشرية في الدول الصفوية مصدراً للتشريعات والشرعية السياسية ذات القيمة الدينية-المذهبية، وعلى الرغم من الوجه المذهبي الذي تميّزته صورة هذا الصراع، إلا أن رغبات التوسع لدى الطرفين، والبحث عن الإمكانيات والموارد المادية والبشرية، دفعت إلى تحميل الصراع مضامين مذهبية، لكنها في صلبها تبحث عن المكاسب والنفوذ والتفوق السياسي²، الأمر الذي أعطى هذه الخصومة صيغة مذهبية بلغت ذروتها في الصراع على جغرافيا العراق السياسية نظراً لما تحتويه من مقدسات دينية تعزز الشرعية الدينية والسياسية للدولتين³، ونتيجة لذلك تمّ اللجوء في تلك الفترة أكثر من أي وقت مضى إلى الاستعمال السياسي للدين والمذهب، واستخدمت أدوات التتطيف والمذهبة كوسيلة للنفاذ إلى مواقع السلطة والحكم، وتحقيق الطموحات التوسعية

¹ طقوش، محمد، تاريخ الدولة الصفوية في إيران. ط1. بيروت: دار النفائس. 2009. ص ص 54-55

² الزويري، محجوب، المذهبية في المشرق العربي الحديث: الحالة العثمانية-الصفوية. ع 11. قطر. مجلة عمران. شتاء 2015.

ص ص 109-111

³ المرجع السابق، ص 115

المدفوعة بأهداف جيوسياسية واقتصادية¹، علاوة على انبثاق الكيانات الطائفية التي جرى تسييسها إلى حد بعيد، سيما أنّ الشيعة الاثني عشرية تحوّلت من تيار عقدي إلى طائفة تدير دولة في خضم هذا الصراع.

2.2.6.2 نظام الملل العثماني

في عهد السلطان محمد الثاني نظمت الدولة العثمانية شؤون طوائفها دينياً واجتماعياً وإدارياً في إطار توازن سياسي لا مركزي، عرف بنظام "الملل العثماني" الذي قام على فكرة منح الاستقلال الداخلي للطوائف الدينية والاثنية غير الإسلامية²، متشكلاً من حقيقة إدراك السّلطة العثمانية التنوع الذي لا يمكن أن يخضع لنظام واحد على الصعيد الاجتماعي؛ لذلك منحت الطوائف حكماً ذاتياً غير إقليمي اعتماداً على تطبيق اللامركزية في الحكم، وتولية زعامات المجتمعات الدينية إدارة شؤون طوائفها³، وفي ظلّ هذا النظام حظيت الملل بحياة شبه مستقلة، فلكل ملة مذهبها، ورجال دينها، ومحاكمها الخاصة، وشؤونها المالية، ومؤسساتها التعليمية، ودور عبادتها وحق اختيار من ينوب عنها⁴.

وجاء النظام الملي بعد هزيمة المماليك في معركة مرج دابق، ودخول العثمانيين بلاد الشام سنة 1516م، وكان قد ارتكز على الاعتراف بجميع المجموعات الدينية والمذهبية الواقعة تحت حكم السلطنة التي منحت الحقوق للطوائف الدينية وتعاملت معها وفق المبادئ النازمة للعلاقة بين الأفراد والمواطنين مع منحها جزءاً من الاستقلالية في إدارة الشؤون، وقد اختلفت منطلقات

¹ سبحان، عثمان، الاستغلال السياسي للدين.. كيف تم استخدام الشحن المذهبي بالصراع العثماني الصفوي؟ الجزيرة نت. 2 تشرين الثاني 2019 <https://www.aljazeera.net/blogs/2019/11/2/> الاستغلال-السياسي-للدين-كيف-تم

² ساموئيل، جاك، الحكم العثماني ونظام الملل العثماني. الحوار المتمدد. 30 ابريل 2019 <https://m.ahewar.org/s.asp?aid=635779&r=0>

³ العتوم، نانسي، نظام الملل في الدولة العثمانية. العربي. 16 ايلول 2020 <https://bit.ly/3ujCbGV>

⁴ باتريك، ماري، سلاطين بني عثمان. ط1. بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر. 1986. ص ص 34-30

العلاقة العثمانية مع الطوائف بين طائفة وأخرى، حيث جرى التعامل مع العرب المسيحيين على أنهم ملة يتعهدهم السلطان بالحماية والحفاظ على الأرواح والممتلكات، وضمان حقوقهم في ممارسة اختلافهم العقائدي مع إعفائهم من الخدمة العسكرية في مقابل الالتزام بالجزية، بينما تعاملت السلطنة مع العرب المسلمين من غير أهل السنة (العلويين، الدروز، الإسماعيليين، الشيعة) بالسياسة القائمة على الولاء والتبعية للسلطات المحلية، وعلى طوال فترة الحكم العثماني أصدرت السلطنة قوانين متعدّدة عرفت بـ"التنظيمات" وهي مجموعة من الإصلاحات التي اشترطتها القوى الخارجية على الدولة العثمانية، وكان أبرزها خط شريف كلخانة 1839، خط هاميون 1856، وذلك في إطار منح الطوائف غير الإسلامية المزيد من الحقوق التي تساويها بالمسلمين¹.

2.2.6.3 الاستعمار وإنتاج الوعي الأقلوي

ابتداءً من القرن السابع عشر طغت معالم تسييس الأقليات على الواقع الاجتماعي في الدولة العثمانية من خلال فرض ما عرف بـ"مبدأ حماية الأقليات"، الذي دفع الطوائف على اختلافها نحو الاستقواء بالاستعمار الغربي والأوروبي الذي منحها امتيازات تمكّنها من التصرف كجماعات مستقلة ومرتبطة بحماية الأجنبي، ومع هذه التحوّلات تمكّن الفكر الغربي من إشاعة مبدأ حماية الأقليات المحمّل بأبعاد اقتصادية وسياسية وتقسيمية، وانعكست هذه التداخلات على مفهوم الأمة-المواطنة، خاصة مع بداية القرن الثامن عشر، حيث تأثرت الجماعات الدينية واللغوية بالحركات القومية التي سادت في أوروبا آنذاك، وبدأ نظام الملل العثماني يتقاطع مع

¹ ساتيك، نيروز، الحالة الطائفية في الثورة السورية: المسارات والامتاط. ع 5. قطر: مجلة عمران. صيف 2013. ص ص 104-

أطروحات القومية والولاءات المتعددة لدى الأقليات¹، إذ ساهمت القوى العظمى في اكتسابها مواقع النفوذ في ولايات الدولة العثمانية على إثارة عوامل الضعف في البنية الاجتماعية والسياسية، واستعمال ورقة الأقليات، والعمل على تقوية طموحها في إنشاء وطن مستقل على اعتبار أنّ هذه الجماعات تشكل أمة/ شعب ومن حقها أن تحظى بوطن مستقل².

وبرز الدور الاستعماري بشكل جلي عام (1831-1842) في تأجيج التوجهات الطائفية والمذهبية في المشرق العربي بعد انتهاء الحكم المصري من بلاد الشام وتقسيم جبل لبنان عام 1842 إلى قائمقاميتين: درزية ومارونية³، ثم بروز "المسألة الشرقية" في أواخر القرن التاسع عشر، واستخدام القوى الكبرى الطائفية كمدخل للتدخل في شؤون المنطقة، فبحجة حماية الكاثوليك تدخلت فرنسا، وادعاء حماية الدروز حاولت بريطانيا التدخل، أما روسيا فادعت حماية الأرثوذكس، وكان من نتائج هذه التدخلات المضلة الحرب الأهلية التي وقعت في جبل لبنان بين الدروز والموارنة بشكل خاص، وشملت مناطق حلب ودمشق في سوريا ودخلت بها جميع الطوائف السنية والشيعية والمسيحية، وأدت إلى قيام الدول الأجنبية بتشكيل لجنة من ممثلي الدول الأوروبية لتقييم الأوضاع، وتقرّ نظاماً للبنان دعي "بالنظام الأساسي" في 9 حزيران 1861 الذي عامل الطوائف على أنها فواعل سياسية⁴.

ومع تتابع الأزمات الداخلية الاقتصادية والسياسية، وكنتيجة للاستعمار والهزائم العسكرية المتتالية بالإضافة إلى المعاهدات الأجنبية، التي فتحت المجال أمام التدخل الخارجي، وتبعية

¹ بادود، سمية، *العلاقات الطائفية في الحضارتين الإسلامية والغربية بين الصراع والاحتواء*. ع2. المانيا: مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة. الصادرة عن المركز العربي الديمقراطي. نوفمبر 2019. ص ص 55-56

² كوثراني، وجيه، *الاتجاهات الاجتماعية-السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي 1860-1920*. ط1. بيروت: معهد الانماء العربي. 1976. ص 41

³ حلاق، حسان، *الابعاد الطائفية والسياسية في مواقع الحكم والسلطة في لبنان*. ط1. بيروت: الدار الجامعية. يناير 1998. ص 7

⁴ شاهين، فؤاد، *الطائفية في لبنان: حاضرها وجذورها التاريخية والاجتماعية*. ط2. بيروت: دار الحدائق للطباعة والنشر. 1986.

كثير من الجماعات الدينية والقومية والمذهبية وارتباطها بحماية الخارج الغربي والأوروبي، انفجرت أزمة الأقليات ضد نظام الملل العثماني وصيغة التعايش التي كانت سائدة بين التتوعات المجتمعية في ذلك الحين، ما نتج عنه فيما بعد إنشاء كيانات سياسية تحت سلطة الاستعمار الذي تولى إدارة المناطق العربية بعد تفكك الإمبراطورية العثمانية¹.

فبعد الحرب الأهلية عام 1860، وتدشين المتصرفية كنظام حكم اعتمد على التوزيع الطائفي في المجتمع، تقاسمت الطوائف الدينية في جبل لبنان المقاعد الست الموزعة طائفيًا بين الدرور والموارنة والمسلمين بما يتناسب مع كل طائفة ووزنها الديمغرافي، لتبدأ على إثره مرحلة جديدة انتقلت بالطوائف من حيزها الاجتماعي إلى المجال السياسي، وبدلاً من تجاوزها، جرى لاحقاً تأكيد طائفية النظام السياسي بعد الاستقلال والاتفاق العرفي في "الميثاق الوطني" تشرين الثاني عام 1943، الذي رسخ نظام الطائفية السياسية في الحكم والتمثيل، وبالمثل تمّ وضع حدًا للحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت خمسة عشر عاماً من خلال توقيع اتفاق الطائف 1989، الذي أعاد ترسيخ التوازنات الطائفية على نحو مفضي للصراع المستمر، لتكون لبنان أول دولة عربية تؤسس لنظام حكم طائفي استمر أكثر من قرن من الزمان².

وفي سوريا قسم الاستعمار الفرنسي بعد الاحتلال عام 1920م الدولة إلى أربعة كيانات طائفية مذهبية ضمن خارطة مقسمة مناطقيًا ومذهبيًا بين السنة والعلويين والدرور وباقي الأقليات من الأكراد والأشوريين³، عملت سياسات فرنسا في تلك الحقبة على تغذية وإبراز الفوارق الاجتماعية والثقافية، وتشجيع النزعات الانفصالية بين وحدات المجتمع السوري وتكويناته

¹ تقي الدين، سليمان وآخرون، مرجع سابق، ص 63

² باحوط، جوزيف. تفكك اتفاق الطائف في لبنان: حدود تقاسم السلطة على اساس الطائفة. بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.

أيار/مايو 2016. ص ص 12-13

³ ديب، كمال، تاريخ سوريا المعاصر: من الانتداب إلى صيف 2011. ط 2. بيروت. دار النهار. 2012. ص ص 41-42

الفرعية من خلال ترسيخ اعتقادات تنصبّ حول تاريخية الصّراع الطائفي بين الجماعات منذ الأيوبيين والعثمانيين، كمحاولة لخلق قواعد تفريقية تنبعث من البنية الاجتماعية المتصارعة، وتؤسّس لإقامة دويلات وكيانات منقسمة على أسس عرقية ودينية، ولكن ما لبث أن اندثرت الطموحات الفرنسية في وأد اجزاء الدولة السورية أمام بروز نخبة محلية وطنية تتبنى القومية العربية كأيدولوجيا، والوطنية السورية كخيار يعلو على سياسات التجزئة ويدعو إلى الوحدة الوطنية¹.

وفي ظلّ الواقع السابق، وبعد انهيار السلطنة العثمانية، وانتهاء نظام الملل العثماني رسمياً، أدّت رعاية مجموعات الأقليات من قبل الجهات الخارجية الاستعمارية وما بعد الاستعمار إلى انشاقات خطيرة في بعض المجتمعات، مثل لبنان وسوريا والعراق، حيث أصبح الفرد أكثر وعياً بهويّة مجموعته بفعل عوامل تميّزه عن الآخرين مثل: الدين، والعرق، واللغة، والقبيلة، والتاريخ، كما وبرزت نخب الأقليات التي تبنت وجهة نظر رعاتهم الاستعماريين حول القضايا الدينية والسياسية والاجتماعية التي لم تكن مشتركة مع أغلبية السكان، وبعد الاستقلال والتحرر تفاقمت الإشكاليات، وأصبحت إمكانية التعايش مع الأغلبية مسألة يحتويها العداء والريبة؛ نتيجة الأسس التي قامت عليها دولة ما بعد الاستعمار المستقلة حديثاً، والتي تمثّلت بتنمية الشعور القومي الذي من شأنه أن يشمل جميع الاختلافات، لكن ما حدث هو أنّ هذا الشعور تمّ فرضه إجباراً، ورافقه إشكاليات عدّة، منها ضعف الهوية الوطنية، وعدم وجود نظام سياسي واضح المعالم، إضافة إلى الحدود الممزقة، والاستقرار الغائب نسبياً².

¹ ساتيك، نيروز، مرجع سابق. ص 109

² G. Potter, Lawrence, et.al. **Sectarian Politics in the Persian Gulf**. Oxford: New York. Oxford University Press. 2014. p p 9-10

تبيّن المعطيات السابقة أنّ الاستعمار اتّبعت سياسات تمييزيّة قوامها الاستغلال والتفرقة، وتجديد الوعي الطائفي عبر مراحل مختلفة، ولم يكن ذلك من منطلق الحماية كما تدعي هذه التّركيبات، بل من جراء محاولة إعادة ترسيم وتقسيم المنطقة بين الطوائف والأقليات عن طريق خلق وتسخير نزاعات انفصاليّة، وأنظمة سياسيّة، ودويلات تعزّز استمرارها ووجودها ضمن مناطق المشرق العربي، فمعظم الدّول العربيّة التي قامت بعد انهيار الإمبراطورية العثمانيّة وجملاء الاستعمار الفرنسي والبريطاني، تضمّنت في بنيتها عصبية قبلية، أو عشائريّة، أو طائفيّة دينيّة، أو مذهبيّة ساهمت في تمكينها العملية الاستعمارية التي وضعت اللبنة الأولى لنظام الحكم الطائفي في لبنان، ومزّقت كيان الدولة في سوريا والعراق من خلال تثبيت مشكلة الأقليات العرقية؛ ليتسنى لها التّدخل متى شاءت واستعمال هذه الورقة بوصفها إحدى استراتيجيات صناعة الهويات التي تثبت عدم الاستقرار السياسي.

2.2.6.4 الطائفيّة حديثاً

يلاحظ أنّ الدولة العثمانيّة عندما قامت بتطبيق نظام الملل كانت قد وضعت مبادئ تتمحور حول الإدارة السياسيّة المحليّة للتنوّع الديني والعربي والمذهبي في ولاياتها، أي بمعنى أنّ مبدأ إدارة الدولة لم يقم على الحصص والتّحيزات بين الطوائف بما هو متعرّف عليه في العصر الحديث، في حين أنّ تسييس الانتماءات هي ظاهرة حديثة ارتبطت بالعديد من الأحداث التي وقعت في منتصف سبعينات القرن العشرين وصاعدًا، إذ بدأت بواعثها مع أوّل واقعة تصادم طائفي في العراق عام 1974، حيث اندلعت احتجاجات قادتها أحزاب الطائفة الشيعيّة ضد نظام حزب البعث أثناء مراسم الأربعين¹، أما الحدث الأكثر تأثيراً ترافق مع اندلاع الثورة الإسلاميّة في

¹ مسرة، انطوان، الطائفيّة والتسامح والعدالة الانتقالية من الفتنة إلى دولة القانون. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة.

إيران عام 1979، التي جلبت إلى السّلطة أوّل نظام ذي توجه ديني في التاريخ الحديث للمنطقة العربيّة قبل الثورة، سادت الأنظمة والايديولوجيات القوميّة العلمانيّة والماركسيّة في أغلب دول المنطقة، بما في ذلك إيران نفسها، إذ لم يكن الدين في بعده المذهبي عاملاً رئيسياً في سياسات الدّول العربيّة، لكن مع نجاح الثورة بدأ يتسّع التّخوف من طغيان الملامح الطائفية على بعض النظم، وكجزء من محاولات تصدير الثورة سعت ولاية الفقيه لمد الثورة إلى العراق، التي أدرك نظام صدام حسين مدى تأثيرها؛ ليقابل ذلك بإعدام محمد باقر الصدر عام 1980 بدعوى تنفيذ الأجندة الإيرانيّة، ومحاولة استنساخ تجربة الثورة الإيرانيّة في العراق¹.

إنّ هذه الثورة لم تصعد فقط طموحات الجماعة السياسيّة الشيعيّة في العراق، بل اشتبكت في نجاحها مع دفع الطموحات السياسيّة لدى جماعات الإسلام السياسي كافة، وبالتحديد في سوريا، حيث قاد الصّراع الطائفي الدّموي بين السّلطة السياسيّة بقيادة البعث، وتنظيمات الجماعات الإسلاميّة بقيادة تنظيم الإخوان المسلمين خلال الأعوام (1979-1982) إلى تدارك بدايات الانبعاث الطائفي المسيّس²، لدى الحركات الإسلاميّة وتنامي طموحاتها في تولي دفة الحكم؛ نتيجة لفشل أيديولوجيات العلمانيّة القوميّة واليساريّة وعدم كفاءة النماذج المستوردة في الديمقراطيات على تلبية الطموحات السياسيّة والاجتماعيّة للجماهير.

وتجدر الإشارة إلى أنّ تحميل نجاح الثورة الإسلاميّة الإيرانيّة مسؤولية الانبعاث الطائفي في الدّول العربيّة كافة حقيقة خالية من الموضوعية، فقد تواجدت المشكلة الطائفية في بنية بعض الدّول كالسودان ومصر ولبنان قبل مجيء الثورة، لكن ما لا يمكن إنكاره أنّ الثورة الإيرانيّة في

¹ Rostoum, Elly and others. **The Arab World Beyond Conflict**. 1st Edition. USA. Arab Center Washington DC. 2019. p p 131-135

² نيوف، صلاح، الإخوان المسلمون في سوريا: ممانعة الطائفة وعنف الحركة. ط1. دبي: مركز مسبار للدراسات والابحاث.

بدايتها قد أزاحت حاجز الخوف وحفز نجاحها حراك بعض الجماعات والحركات الإسلامية ضد أنظمتهم، كما حدث في سوريا والعراق وأفغانستان، ولاحقاً أصبحت إيران السند السياسي والمادي والعسكري لبعض الجماعات السياسية الشيعية، كما في حالة حزب الدعوة الإسلامية في العراق، وحزب الله في لبنان، وجماعة الحوثيين في اليمن.

بالتالي إنَّ الثورة في بداياتها كانت انقلاباً على صور الحرمان السياسي والاقتصادي والاجتماعي كافة، وكل أشكال التدخل الخارجي من الشرق والغرب، لكن مع مرور الوقت وبعد قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بدأت تحاول عبر سردية الانتماء المشترك التأثير على المجتمعات الشيعية، وخرق الدول العربية بمشاكل طائفية ومذهبية.

لكن لاحقاً أفضت التحولات الناتجة عن الحرب الإيرانية-العراقية، ومعاداة المملكة العربية السعودية لإيران التي نظرت إليها بعين العدو ذي النزعة القيادية إلى صعود سياسات طائفية مشرقية عابرة للحدود، قسمت المنطقة إلى معسكرين الأول بقيادة إيران، والثاني بقيادة المملكة العربية السعودية، ونتيجة لذلك تصاعدت سياسات الفعل ورد الفعل، وبرزت الطائفية في سياسات الوطن العربي، وباتت المنطقة تشهد ما يعرف بالمحاور والأحلاف المنقسمة مصالحياً وطائفيًا، وتنامت الانقسامات بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وموجة الاحتجاجات العربية مطلع العام 2011، حيث تحولت معظم الدول العربية إلى بيئة متفجرة أطلقت العنان لموجة من الطائفية والانقسامات الراديكالية والشعبوية التي أعادت تشكيل الهويات الوطنية على نحو مجزأ، نتيجة تعمق الطائفية لدى بعد الأنظمة ومحاولات تسللها إلى أخرى ما دفع انبثاق نماذج طائفية لم تكن معهودة من قبل، فقد بدت على شكل تدخل عسكري وحرب أهلية في سوريا واليمن، ومواجهة إقليمية بين السعودية وإيران، كما ظهرت في قمع المجتمع الشيعي في

البحرين، واسترضائه عبر الاصلاحات الشكّلية في المملكة العربيّة السعوديّة، وانتشرت على شكل عبارات تحريضيّة كالصفوي والروافض¹، أيضاً لم يتوان الغرب عن استخدام أدوات التّحريض إبان الثورات، من خلال إشعال التوتر والصدام بين مكونات الدّول العربيّة كالسنة والشّيعة، والعرب والأكراد، والعرب والبربر، والنزاعات القبلية والمناطقية، كما في ليبيا بعد الثورة، واستثمار وجود شرائح مهمشة داخل المجتمع لخلخلة النسيج الاجتماعي وتفتيته واستغلال التناقضات القائمة².

2.2.7 مدخلات التسييس الطائفي في الوطن العربي

نمت الميول الطائفيّة المسيسة إلى مستويات لم تكن معهودة من قبل في معظم دول الوطن العربي، وقد تصاعدت سياسات الهوية أو ما أصطلح تسميته "الطائفيّة السياسيّة" بفعل العديد من المدخلات.

2.2.7.1 صعود الإسلام السياسي

تمكّنت الدّولة العربيّة الحديثة من تفكيك العلاقات والهيكل التقليديّة دون أن تنجح في استبدالها بالكامل بأخرى حديثة، وعلى إثر ذلك جرت عملية تشريح وعزل جزئي للجماعات الإسلاميّة، وأعيد تقديم الإسلام كهويّة وأيديولوجية سياسيّة قابلة للتكيف مع السياقات الاجتماعيّة للتحدّث غير المكتمل، ما دفع إلى انتقال وجهات النظر حول احتمالية تسييس المجتمعات من خلال إعادة تعريف الإسلام بقراءات جديدة تسعى إلى التوفيق ما بين التقليد والحداثة، وفرض رؤية حول ماهية الدّولة في هويّة تحاول أن تعوض الهياكل التي فككتها دولة الحداثة، والتي بدورها

¹ Lynch, Marc, *The New Arab Wars: Uprisings and Anarchit in The Middle East*. 1st edition. USA. BBS public affairs. 2016. pp 273-274

² الهويرني، وليد عبد الله، *عصر الاسلاميين الجدد: رؤية لأبعاد المعركة الفكرية والسياسية في حقبة الثورات العربيّة*. ط1. الرياض: مجلة البيان. 2013. ص 121

فرضت صعود حركات سياسية تحول بها العنصر الطائفي إلى أحدث مرحلة في عملية الأسلمة التي أعادت التأكيد على الانقسامات الدينية والمذهبية، وتشجيع سياسات الهوية من خلال كسب ولاء الجماهير ضمن الصّراع التنافسي بين الجماعات الإسلامية¹، المحرومة سياسياً منذ تاريخ نشأة الدولة العربية الحديثة، وبالتالي كان نشوء التيار السياسي الإسلامي نتيجة الحداثة وهيمنة الأحزاب القومية اليسارية والعلمانية والشيوعية كما في حالي سورية والعراق، مثلاً في تتبع فكر حزب الدعوة الإسلامية في العراق، نجد أن هناك تحولاً بئناً من بناء دولة إسلامية إلى اعتناق سياسات الهوية بعد 2003.

2.2.7.2 الخطاب الطائفي

تبدأ المشكلة الطائفية في شكلها الميسس عند الخلط بين الخطابين الديني والسياسي، إذ مع انسحاب الخطاب الديني مع ما يحمله من مفاهيم المغايرة والاختلاف إلى الخطاب السياسي، تتحوّل الخلافات التاريخية الدينية أو المذهبية إلى أداة سياسية تساهم في ديمومة صراع الهوية سياسياً، وعدم انفكاكها عن سرديات الماضي واللحظات المنتقاة أكثر من الانشغال بالحاضر ومشكلاته، وفي حقيقة الأمر يحمل الخطاب الطائفي في ثناياه ملامح الفتوية، والعداء، والتحريض، والمذهبية، كما يضيف بعداً طائفيًا هوياتيًا على الأزمات والمشكلات، وفرض أنماطاً معادية لخطاب الدولة الوطنية، وبدلاً من تحفيز الجميع على العيش المشترك في وطن واحد عادة ما يلجأ الخطاب الطائفي إلى تمجيد العنف والتخويف من الآخر، وإضعاف أوامر التشابك الوطني لصالح الانتماءات الفتوية التي يعيها هذا الخطاب².

¹ Hasan Al-Qarawee, Harith, **HEIGHTENED SECTARIANISM IN THE MIDDLE EAST: CAUSES, DYNAMICS AND CONSEQUENCES**. ISPI. Analysis No. 205, November 2013. p 5

² عباس، عقيل، *الإسلام السياسي الشيعي في العراق والديمقراطية التوافقية: اشكاليات الخطاب وتحديات التنوع*. ع 29. قطر: مجلة سياسات عربية. تشرين الثاني/نوفمبر 2017. ص ص 42-43

ويعدّ الخطاب الطائفي أحد المداخل المهمة في إعادة التعبئة، وبناء سياسات الهوية التنافسية في المنطقة العربيّة، وذلك بالاعتماد على تسييس الاختلاف بواسطة الانتقال من الخطاب الديني-الروحي إلى الخطاب السياسي المحمل برسائل الكراهية اتجاه الآخر المختلف سياسياً ومذهبياً، وبوصفه أحد أشكال المشاركة الشعبية، تمّ استخدامه لرفع مطالب هوياتية تحاول انتزاع الاعتراف بحق الجماعات في التمثيل السياسي،¹ خصوصاً إبان ثورات الربيع العربي وانكسار حاجز الخوف لدى فئات وأطياف المجتمع.

2.2.7.3 الصّراع الإقليمي

تأثرت المنطقة العربيّة بشكل بالغ في المقام الأوّل بالحرب العربيّة الباردة الجديدة، التي إلى جانب تقسيمها الدّول والأنظمة إلى محاور وأحلاف استخدمت الطائفية كلغة في حربها السياسيّة وازدادت حدّة هذا الاستقطاب نتيجة ثورات الربيع العربي التي حولها الصّراع الإقليمي إلى أداة استقطاب تحالفات جديدة؛ ممّا سمح بإعادة إنتاج النزاعات الطائفية والإقليمية. فمعظم الدّول العربيّة منقسمة بين معسكرين متنافسين، تمّ تأطيرهما بالكتلة السنيّة المعتدلة والموالية للغرب، والتي تقودها المملكة العربيّة السعوديّة في مواجهة محور الممانعة بقيادة إيران، حيث لعبت المملكة العربيّة السعوديّة دوراً رئيسياً في تعزيز الطائفية السنيّة انطلاقاً من استغلال الوزن الديمغرافي للسنة، وتصوير الشيعة على أنهم أقلية في الوطن العربي، وأنّ التدخل الإيراني يمتد بجذوره إلى طموحات الماضي التوسعية، في المقابل تبنت إيران خطاباً إسلامياً تبريرياً يؤكّد على أنّها مناوئة للمتعاونين مع الغرب وإسرائيل.²

¹ أبو حامد، حسام، قراءة في عزمي بشارة: الطائفة في سياق تاريخي. ع 27. مج 7. بيروت: مجلة عمران. شتاء 2019. ص

² Hinnebusch, Raymond. **The sectarianization of the Middle East: transnational identity wars and competitive interference.** In: Project on Middle East Political Science (POMEPS). Vol. Studies 21. 24 Aug 2016. p 73

واعتمد ثنائي الاستقطاب الطائفي على تسخير المذهبيّة والطائفيّة وحشد العلماء والدعاة والمرجعيات في كل أنظمتها السياسيّة، فإيران اعتنقت نظرية "ولاية الفقيه" بعد الثورة ومأسستها لتكون الإطار الناظم والحاكم في شؤون الدولة، وبالمثل أفاضت المملكة العربيّة السعوديّة في تطبيق ومأسسة كل ما له علاقة بالوهابيّة لتكون بذلك جزءاً من نظام الحكم السني، وفي إطار الطائفيّة العابرة للحدود تركزت سياسات الهوية في استراتيجيات الصّراع السياسي الدائر بين كلا الطرفين، الذي انعكس على تشكيل محاور تضم حلفاء ورعاة اقليميين ودوليين، وفي مجريات الصّراع نمت الطائفيّة السياسيّة، وجُندت في سبيل تحقيق أجندة وغايات هدفها إقامة شبكات مصالح حيوية واستراتيجية تدعم توجهات كلا الطرفين، فعلى سبيل المثال لا الحصر تدعم إيران أحزاب ذات توجه طائفي كما في العراق ولبنان، وتساهم عن طريق جماعة الحوثي في إبراز سياسات الهوية في اليمن، في حين تسخر المملكة العربيّة السعوديّة أدوات الدعم لتيار المستقبل ذو التوجه السني في لبنان.

2.2.7.4 الفاعل الخارجي

للدور الخارجي نصيب كبير من الإسهام في إعادة تشكيل الطائفيّة على نحو مسيئ، من خلال اقتناص فرصة فشل الدولة وهشاشتها لاستغلال التناقضات والفروقات المجتمعية على صعيد التعددية والتنوع، حيث تعمل الأطراف الخارجيّة تحقيقاً لمصلحتها الذاتية على إذكاء الخلافات والصّراعات، لا سيما الطائفيّة منها، وذلك بالتحالف مع طائفة دون أخرى ودعمها مادياً ومعنوياً؛ من أجل الصّراع على السّلطة، وإكسابها تفوقاً سياسياً يصب في تحقيق مصلحة الطرف الداعم¹.

¹ عديلة، محمد الطاهر، تسييس الطائفة وآثاره على أمن الدولة والمجتمع: دروس من الحالتين اللبنانيّة والعراقيّة. ع 1. مج 13. مجلة دفاتر السياسة والقانون. 2021. ص 410

فالمشكلة الطائفية بشكلها الحديث لم تنفصل في أي مرحلة من مراحلها عن تركة الإرث الاستعماري، وهو الذي غزاها وصنعها وجعل منها أداة سياسية يدعم بها وجوده، وفي تمفصلاتها وتشابه مشاهد التقسيم وحماية الجماعات التي شهدتها الدول العربية عقب انهيار الإمبراطورية العثمانية مع ما تشهده المنطقة العربية حديثاً من تدخل خارجي يبعث الماضي بمفاهيم جديدة، ويقوي ويدعم أطراف الصراع الإقليمي، ويؤسس لأنظمة تابعها طائفي، فالعراق نتيجة الغزو الأمريكي عام 2003 تأسس النظام على أسس طائفية-عرقية، وباتت الدولة محل تنازع وصراع تتطابق في مجرياتها مع الحالة اللبنانية، ولا يخفى الدور الإسرائيلي في دعم جنوب السودان للانفصال عن شماله، وفي التحالف العميق مع أكراد العراق ودعمهم مادياً ومعنوياً في إقامة دولة مستقلة.

2.2.7.5 الديمقراطية التوافقية

سيراً على نهج استيراد النماذج من الخارج، وبالتحديد ما تبنته بعض الأنظمة العربية من تركيبات ووصفات جاهزة في خطط التنمية والديمقراطية وبناء المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، قُدمت الديمقراطية التوافقية كحل للدول متعددة الطوائف والإثنيات، وذلك لضمان عدم احتكار الأغلبية السلطة، وحماية حصة وحقوق الطوائف في الدستور والنظام الانتخابي، وجرى تطبيق هذا النموذج في كل من العراق ولبنان، وقد تبني لبنان النظام التوافقي بعد توقيع اتفاق الطائف 1989، والذي أنهى الحرب الأهلية، بينما كان إنهاء نظام حزب البعث في العراق 2003 مقدّمة لبروز النظام التوافقي، وفي كلتا الحالتين لم تؤدّ الديمقراطية ونموذجها التوافقي إلى منح الأقليات والطوائف حصصها المتكافئة في النظام

بقدر ما أدت إلى تغول قوة سياسية طائفية على باقي الطوائف، وبدلاً من إلغاء الطائفية السياسية سار الاتجاه نحو تعميقها في النظام ومؤسسات الدولة¹.

2.2.7.6 النظام السياسي العربي ودوره في تأجيج الطائفية

نشأت الدولة الوطنية العربية دون حسم العديد من القضايا، لا سيما المتعلقة منها بالمسألة الديمقراطية والعلاقة بين الدين والدولة، والموقف من الطوائف والأقليات، إلى جانب إشكالية الفصل بين الدولة والنظام، وفي ظل هذه المسائل التي لازالت عالقة، انعكست وجهة سير الأنظمة على استراتيجيات وسياسات عامة داخلية وخارجية، هدفها إبقاء النظام لا استكمال بناء الدولة، وذلك من خلال تطبيق نهجين، الأول تمثل بالمعاملة القمعية الاستبدادية لكل من يخالف النظام، والثاني انصبَّ على المقايضة السياسية بين النظام والقوى التقليدية، كما انقسمت التيارات السياسية بين القومية والإسلام حول تحديد هوية وحدود الدولة، وعلى إثره ترسبت أزمة هوية ممزقة بين الإسلام والعروبة، والقومية والقطرية، والهوية الوطنية والهويات الفرعية، وكل هذا وقف في مواجهة الولاء للدولة، وخلق أزمة شرعية ومواطنة تعزّرت مع صعود الفكر السياسي الطائفي في السنوات الأخيرة².

وانتهج النظام السلطوي العربي الاستبدادي العديد من الآليات التي سخرها لضمان استقراره بالاعتماد على تغذية الانقسام الهوياتي داخل مجتمعاته، إذ اتبعت معظم هذه الأنظمة استراتيجيات استندت إلى توظيف القبليّة والطائفية في الاستحواذ على السّطة من خلال الاستقواء بالمكونات الفرعية ضد الخصوم والمعارضين، وتغييب المجتمع المدني والأحزاب

¹ ميرو، حسام، الديمقراطية التوافقية وترسيخ الطائفية. الخليج. 21 مايو 2018. <https://www.alkhaleej.ae/> مقالات/الديمقراطية-التوافقية-وترسيخ-الطائفية

² السيد، زهرة، الدولة الوطنية العربية: عوامل التفكك والوحدة. جريدة اخبار الخليج. العدد: 13683. 9 سبتمبر 2015 <http://www.akhbar-alkhaleej.com/13683/article/41687.html>

السياسية، وفرض القيود عليها، وهذا ما أدى إلى نشوء عصبية محلية طائفية تحولت قسراً بفعل الاستبداد من هويات فرعية إلى طوائف أشبه بالكيانات السياسية الموظفة في المشروع الاستبدادي الذي أعاق التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وجعل الدولة وسيلة لإدامة المشروع القمعي، والسياسة أداة لتقريب جماعات تتحدّد علاقتها بالمنظومة السلطوية انصياعاً لاعتبارات الولاء والاستتباع.

إنّ مثل هذه الصيغ رسخت مجتمعاً متنافراً يفنّد لروابط التعايش والاندماج كمفرز عمّا انتهجته الأنظمة من تقريب هويات تنتمي إلى النظام، واستبعاد أخرى تبعاً لما تمثله في تصورات النظام من خطر جانح ومتربص يهدّد وجودها، وما زالت دول المنطقة العربية تعاني من منق النظام الاستغلالي في التعامل مع الهويات، والذي تمخّض عنه لاحقاً صيغ هويات سياسية حديثة نسبياً "كالشيعية السياسية"، و"السنية السياسية"، و"الحوثية السياسية" في مقابل الصيغ القديمة التي تحتمي بالنظام كالمرونية والعلوية السياسية¹، والهوية السياسية العلوية تعدّ مثلاً بارزاً على ما أفضت إليه استراتيجيات نظام البعث السوري في تقريب الأقلية العلوية من نظام الحكم بناء على اعتبارات التطابق الهوياتي، الذي منحها امتيازات تفوّقت على كل مغاير لها، ونتيجة لذلك تحول مسار الثورة الذي بدأ عام 2011 بشعار سلمي يجمع كل الهويات الفرعية السورية إلى حالة برزت بها الطائفية في الثورة كمفرز وليس كسبب من أسباب الثورة والحرب الأهلية، التي دفعت لاحقاً الي وجود أرضية خصبة للتدخل الخارجي، وتسليح الميليشيات، وتفاقم النزاع والانقسام الطائفي بين الجماعات المستبعدة التي اعتبرت أن نظام الحكم ذو أساس طائفي².

¹ عماد، عبد الغني، سوسولوجيا الهوية: جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء. ط 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. شباط/فبراير 2017. ص ص 272-273

² كوش، عمر. سورية سنة أخرى من الثورة. الجزيرة نت. 16 شباط 2014 <https://cutt.us/3Fvkv>

وثبتت أساليب تعامل الأنظمة مع الجماعات الفرعية (الطائفية، الإثنية، العشائرية، القبلية) مزيداً من تدعيم مشهد عدم التجانس الاجتماعي، فهي بغية ضمان استمرار حكمها لجأت إلى وسائل الإقصاء والتهميش ضد الوحدات الفرعية بالتضييق عليها سياسياً وثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، وإبعادها من المشاركة في الحياة السياسية، كما اتبعت أساليب استبدادية تراوحت ما بين القوة الصلبة والناعمة مثل: الإدماج القسري عن طريق استخدام العنف والإكراه، والاستفادة سياسياً من التعددية عن طريق تقريب جماعات موثوق بها من النظام، والقيام بإسكات كل صوت هوياتي يطالب بحقوق سياسية وتصويرها على انها مناوئة للنظام، والأسوأ من ذلك أن هذه الأنظمة لم تقم على مبدأ مواطنة الحقوق المتساوية، بل لجأت إلى سحق المشروع الوطني أمام حسابات التوازن والانتماء الطائفي، وضرب الجبهة الداخلية للمجتمع من خلال إفقاده الأطر التوافقية حول الهوية الوطنية الجامعة، علاوة على تعميق روح الصّراع والتناحر بين الجماعات، ممّا دفعها نحو الانعزال وعدم الاندماج¹.

وضمن استراتيجيات التعامل التي تقع في نطاق الحلول الطائفية، حاولت النظم العربية تجنب المسألة الطائفية بطرح آليات متعددة تتراوح ما بين سياسة الاخضاع وعزل الجماعات أو احتوائها، على اعتبار أنّها حلول طائفية، لكنّها في الواقع جاءت لتكريس التناقضات الطائفية والحروب الأهلية.

وضمن هذه الاستراتيجيات التمثيل الطائفي القائم على التوازنات في النظام كما في لبنان والعراق، وتكريس الطابع الطائفي كإلزام المواطنين بالتعريف عن الطائفة الدينية التي ينتمون إليها، وإصدار قوانين خاصة بكل طائفة من طوائف الدولة، وأمام هذه الاستراتيجيات فشلت

¹ شاعة، محمد، استجلاء الملامح الطائفية في بناءات دول المشرق العربي: مشهد التفكك. ع 18. مجلة معارف. 2015. ص ص

الدولة الوطنية، وانهارت سيطرتها على الفضاء العام، وعلى أثره برز بعد ثورات الربيع العربي نوع من الاستغلال السياسي الحديث للطائفية من قبل حركات وأحزاب تقوم على عصبية وانحياز لصالح دين أو مذهب أو عرق معين¹.

وفي هذا الصدد يؤكد عزمي بشارة أن منشأ الطائفية السياسية يعود إلى أن استبداد النظم العربية التي استخدمت ركائز الأيديولوجية السياسية القومية لخدمة بقاء نظمها السياسية أجاج الطائفية وغذاها، ومنع تبلور المواطنة بوصفها ولاء للدولة لا يرتبط بطائفة أو عشيرة أو شخص الحاكم، كما سرّع فشل مساري الديمقراطية والدولة القطرية الحديثة القائمة على رابطة المواطنة من تحول بعض الجماعات إلى قوى سياسية لها مطالب من الدولة²، ويعزى هذا الفشل الذي منيت به الدولة الوطنية إلى مجموعة من العوامل، تمثلت في إخفاقات التنمية الشاملة، والمحسوبية والزيونية السياسية، وانتهاج السياسات التمييزية، وسيطرة العسكريين، بالإضافة إلى ما أنتجه البناء المشوه لدولة ما بعد الاستعمار من تدرجات هرمية قامت على سيطرة الحزب الواحد، وشخصنة السلطة، والمزاوجة بين الشرعية الثورية وشرعية الولاءات، مما كرّس أنظمة هجينة أعادت تمركز الطائفية والعصبية كأحد أوجه الصراع الجديد في المنطقة العربية³.

ويعتبر الباحث البريطاني سيمون مابون "Simon Mabon" المختص في شؤون الشرق الأوسط ودراسات الطائفية، أن بواعث الطائفية المسيسة وسياسات الهوية انبثقت من عمليات التحديث غير المكتملة، وإضفاء الطابع المؤسسي على الخلافات الطائفية، والذي زاد من استثمار

¹ المتعدد غانم، نجوى، *أثر ثورات الربيع العربي في عودة الولاءات الطائفية*. ع 1. الجزائر: مجلة الناقد للدراسات السياسية. أكتوبر 2017. ص ص 134-135

² المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، انطلق أعمال مؤتمر "الطائفية وصناعة الأقليات" في الأردن، عزمي بشارة: الاستبداد يؤجج الطائفية. 13 سبتمبر 2014 <https://www.dohainstitute.org/en/News/Pages/art397.aspx>

³ حمدي، سمر، الطائفية السياسية وفشل الدولة الوطنية. العربي الجديد. 31 مايو 2015 <https://bit.ly/3ujCbGV>

الانقسامات وتكريسها داخل هياكل الدولة، كما أنّ عجز الأنظمة العربيّة والبنى المؤسسيّة، والإخفاقات لدى الهياكل السياسيّة الرّسميّة وغير الرّسميّة، أدّى إلى صعود أحزاب طائفيّة وجماعات مسلّحة تتنافس على السّطة كرد فعل على التّوزيع غير العادل للموارد وحرمان فئات كبيرة من الجماعات الطائفيّة من احتياجاتهم الأساسيّة التي حاولت هذه الأحزاب والجماعات تعويضها بتوفير الأمن والاحتياجات الأساسيّة التي يتوجب أن تقع ضمن مهمات الدولة.¹

ولابد من التأكيد على أنّ التّعدد والتّنوع سواء في الهويات أو الثقافات هي سمة من سمات المجتمعات في مختلف أنحاء دول العالم، ولكن على نحو سلبي تحوّلت التعددية والتّنوع في دول المشرق العربي إلى مدخل للطائفيّة بفعل عجز النخبة السياسيّة والأنظمة الحاكمة على تكوين برنامج اجماع وطني يرسخ المواطنة والحقوق العادلة لجميع المواطنين ضمن معايير الديمقراطية القائمة على الحقوق والحريات، والفصل بين السلطات والثقافة الديمقراطيّة المجتمعيّة.²

حيث إنّ تسييس الطوائف في الوطن العربي بدأ نتيجة التراكمات المنبثقة عن فشل الدولة الوطنيّة وما اتبعته الأنظمة من سياسات التوائيّة في التعامل مع الجماعات، حيث تداخلت الأبعاد السياسيّة، والاقتصاديّة كمحفز لعودة الطوائف إلى هوياتهم الأولى وتعبئتها كمرحلة أولى في السعي نحو دخول المجال السياسي للتعبير عن المنتقصات والحرمان الممنهج من قبل الأنظمة، فعلى المستوى السياسي انبثقت الطائفة المسيّسة كرد فعل على توظيف النّظام هويّة مضادة للجماعات والتي في أغلب الأحيان تنتمي أو تدين له بالولاء، كما تعمق البعد الطائفي المسيّس

¹ Mabon, Simon, et al. **Sectarianism in the Middle East**. European Parliament's Committee. DIRECTORATE-GENERAL FOR EXTERNAL POLICIES. July 2017. p 21

² كصاي، حسام، اشكالية الطائفيّة في الفكر العربي المعاصر، مرجع سابق، ص ص 36-39

بفعل تراكمات الاستثمار السياسي للتنوع وركيزة التعامل الاستبدادي معطوفة على البعد الاجتماعي-الاقتصادي المتمثل بالحرمان متعدّد الأبعاد، الذي طال مناطق الطوائف وفئاتها، لذلك لا يمكن التعويل على أي مسبب خارجي دون النظر إلى مسار الدولة الوطنيّة الحديثة ونظامها الاستبدادي الذي يمكن اعتباره المسؤول الأوّل عن البعد الطائفي المسيّس في الوطن العربي.

2.3 الاستقرار السياسي

بالعودة إلى الفكر السياسي الإغريقي اليوناني القديم يلاحظ تناول ظاهرة الاستقرار السياسي عند بعض الفلاسفة الذين برزوا في ذلك العصر، ومن أهمهم أرسطو وأفلاطون، حيث ربط أفلاطون فكرة الاستقرار السياسي بقدرة الدولة على توفير الأمن والحماية، وتلبية حاجات وتطلعات المواطنين، وهو ما عرف بالقدرة الإشباعية التي توفرها الدولة في ظل وجود سلطة سياسيّة تعمل على احتواء الانقسامات الطبقيّة وترسيخ الوحدة في المجتمع، أما أرسطو فانطلق من مبدأ المساواة الاقتصاديّة والتوزيع العادل للثروات داخل المجتمع مع ضرورة وجود الطبقة الوسطى في نظام الحكم كأساس للتوازن والاستقرار السياسي والاجتماعي¹، ويتشابه طرح أرسطو مع ما ذهب إليه كارل ماركس حول دور صراع الطبقات والتوزيع غير العادل للثروات في انعدام الاستقرار السياسي.

¹ بو عافية، محمد الصالح، الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات. ع 15. مجلة دفاتر السياسة والقانون. 2016. ص

2.3.1 مفهوم الاستقرار السياسي

جاءت كلمة استقرار في اللغة العربية من فعل استقر، يستقر، استقراراً، ومصطلح استقرار في لغة العرب مشتق من كلمة القر، وقد ورد في لسان العرب أن القرّ هو القرار في المكان، أي قرار وثبوت¹.

وقبل الخوض في التعريفات المتعددة للمفهوم، تجدر الإشارة إلى أنّ الاستقرار السياسي من الناحية الاصطلاحية يواجه صعوبة في تحديد تعريف متفق عليه بين الباحثين، ذلك نتيجة تعدد التعريفات وتداخلها وعدم خلوها من التناقض المفاهيمي، فبعض الباحثين تناول مفهوم الاستقرار السياسي بما يخالفه بمعنى الانشغال في تحديد عدم الاستقرار السياسي، بدلاً من تحديد معنى محدّد للاستقرار السياسي كنقطة انطلاق في تحديد ماهية عدمه، من ناحية أخرى في بعض الدراسات جرى صقل المفهوم كإطار تحليلي لظاهرة معينة، فعلى سبيل المثال عند دراسة الاستقرار السياسي من المنظور الاقتصادي، فالاستقرار يدور حول الصراع الطبقي ومعدلات النمو الاقتصادي وتوزيع الثروات، ممّا يجعله مختزلاً في الجانب الاقتصادي²، وعليه برزت العديد من التعريفات التي يمكن حصرها في اتجاهين:

الاتجاه الأوّل: حاول تحديد مفهوم الاستقرار السياسي من خلال البحث في أبعاد الظاهرة ومكوناتها ومقارباتها النظرية، وضمن هذا الاتجاه يشير عادل ياسر ناصر إلى الاستقرار السياسي بأنه "الحالة التي تكون فيها الدولة في حالة تفاهم وتراضٍ من قبل الشعب للسلطة السياسية، بحيث لا يكون هناك مجال للعنف السياسي في المجتمع، أو وجود استبداد من قبل

¹ ابن منظور، لسان العرب. ط1. ج4. القاهرة: دار المعارف. 1981. ص ص 3579-3580

² الطيب، بنة، الاستقرار السياسي: قراءة في اشكالات المفهوم. ع 16. الجزائر: مجلة المعيار. ديسمبر 2016. ص ص 130-131

السلطة السياسية فضلاً عن سيادة القانون والنظم الدستورية الشرعية، وكذلك وجود حالة من التعاون واحترام السيادة بين الدولة والدول الأخرى"¹، كما يعرف بأنه "مدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وقدرة التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، مع عدم استعمال العنف فيه"².

كما يعني: "تمكن النظام السياسي من الحفاظ على بقائه واستمراره من خلال قدرة مؤسساته السياسية على التكيف مع التغيرات الاجتماعية الحاصلة بشكل يجعلها تحافظ على شرعية وجودها واستقلاليتها، وتستجيب لمطالب الطبقات الاجتماعية الجديدة، ولكن أيضاً تستوعب اتساع المشاركة السياسية للأجيال الجديدة، بشكل يجعلها تصبح، أي تلك الأجيال، جزءاً من العملية السياسية من جهة، وتصبح احتجاجاتهم ومطالبهم تتم عبر تلك المؤسسات من جهة ثانية، الأمر الذي يؤدي إلى التغيير السياسي المستمر والمتكيف مع التغيير الاجتماعي، بطريقة تدريجية سلمية، ويحول دون حدوث القطيعة بين النظام السياسي والمجتمع"³، بهذا التعريف فإنّ الاستقرار السياسي واستمرارية النظام تتحقق من خلال وظائف التكيف والتكيف التي يناط بها النظام والقوى القائمة على العمليات السياسية.

ويميز ريتشارد هيجوت "Richard Higgott" بين ثلاثة اتجاهات رئيسة في تعريف الاستقرار السياسي الاتجاه الأول ينطلق من فكرة غياب التغيير الكامل في النظام السياسي، أما الاتجاه

¹ ناصر، عادل، *ازمات ومركزات الاستقرار السياسي في المجتمعات العربية*. ع25. المجلة الدولية والسياسية. 2014. ص220

² الشهر، شاهر، *الاستقرار السياسي... معايير ومؤشرات*. مؤسسة دامبرس الإعلامية. 31 اغسطس 2016 https://www.dampress.net/mobile/?page=show_det&category_id=48&id=73497

³ حجال، صادق، *إشكالية العلاقة بين التحديث والاستقرار السياسي: الحالة الجزائرية نموذجاً*. مركز الجزيرة للدراسات. 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2019. ص 4

الثاني فيركز على غياب التغيير المتكرر في الحكومة كتبديل المناصب الوزارية بشكل متكرر، وبميل الاتجاه الثالث إلى اعتبار الاستقرار السياسي مرادفاً لغياب العنف بكافة مستوياته¹.

وتعتبر كارولينا كيرفال "Carolina Curvale" أنّ الاستقرار السياسي "لا يعني الجمود أو عدم التغيير، بل يتمثل في كونه ميزة النظام المؤسسي القادر على معالجة المشاكل والنزاعات بطرق سلمية مع استخدام قوة الردع ضد من ينتهك النظام العام، وكذلك قدرة المؤسسات السياسية على الاكتفاء الذاتي، حيث تستطيع الاستمرار والعمل بشكل طبيعي في أقسى الظروف"²، أما سعد الدين العثماني فعرفه "بقدره النظام السياسي على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه، وقدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من القيام بما يلزم من تغييرات للاستجابة للحد الأدنى من توقعات وحاجات المواطنين"³، وترى نيفين مسعد أنّ الاستقرار السياسي "ظاهرة تتميز بالمرونة والنسيبة، وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغييرات تتجاوب مع توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق دعماً لشرعيته وفاعليته"⁴.

في ضوء ما تقدّم فإنّ الاستقرار السياسي يرادفه غياب العنف السياسي، إلا في حالات الضرورة، والنظام المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده التوازن والتكامل في أداء الوظائف،

¹ هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السياسية. ترجمة: حمدي عبد الرحمن، ومحمد عبد الحميد. ط1. الاردن: المركز العلمي للدراسات السياسية. مارس 2001. ص ص 223-224

² Curvale, Carolina, **Does Political Participation Affect Political Stability? A Study of Latin America During the 19th and 20th Centuries**. New York University, 23 September 2010. p 3

³ العثماني، سعد الدين، دور الوسطية في الاستقرار السياسي. ع 2982. البحرين: صحيفة الوسط. 4 نوفمبر 2010. ص 1 <http://www.alwasatnews.com/news/496687.html>

⁴ مسعد، نيفين، الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي. ط1. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة.

وتوزيع الأدوار، وتطبيق معايير المؤسسة والفصل بين السلطات وعدم تداخل مهماتها، بالإضافة إلى وجود عقد اجتماعي حقيقي يرسخ الثقة بين الحاكم والمحكوم، ويتم في إطار الحقوق والواجبات، كذلك أنّ عمليّة ضبط الاستقرار تتطلّب المرونة من النظام، فعلى سبيل المثال في حالات الحراك الاجتماعي ترفع العديد من المطالب الجماهيرية الاجتماعية والاقتصادية، وفي هذه الحالات تتبيّن مرونة النظام ومدى استجابته الحقيقية لثورة التّوقعات الشعبيّة.

الاتجاه الثّاني: وهو الذي يفترن بتعريف الاستقرار السياسي بما يناقضه بالمفهوم، أي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، والتي تصاعدت أهميّتها منذ العام 1960؛ نتيجة الانشغال بشأن استقرار النظم السياسيّة وقدرتها على إدارة النزاعات القائمة في سياق الحداثة والصّراع الأيدلوجي والحرب الباردة¹، ويعرفه حمدي عبد الرحمن حسن بأنّه: "عدم مقدرة النّظام السياسي على التّعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه، وعدم مقدّته على إدارة الصّراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكّنه من السيطرة والتّحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة وتناقض شرعيته وكفاءته من جهة أخرى"²، أما كاثرين ويليام "Katherine Williams" فتري أنّ عدم الاستقرار السياسي هو الحالة التي تكون فيها شروط وآليات الحكم وسلطة القانون قد طعن في شرعيّتها السياسيّة من قبل جماعات تعمل خارج دائرة العمليات العادية للنظام السياسي³. كما يعرف "بأنّه مجموعة من الاضطرابات

¹ بلعيد، سمية، تأثير الانقسامات الطائفية على استقرار الأنظمة السياسية الخليجية: البحرين والكويت من منظور مقارنة. ع 12. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية. 2016. ص 431

² عبد الكريم، بن عبد الله، بوزيد، عويشة، عدم الاستقرار السياسي في الكويت: بحث حول أهمّ العوامل المفعلة للظاهرة. ع 6. مجلة أكاديميا. 2017. ص 27

³ Tabari, Saloomeh. **The Impact of Political Instability on Tourism: Case of Thailand.** World Wide Hospitality and Tourism Themes. Vol.5. January 2013. p 94

السياسية والاجتماعية لبلد ما يمكن أن تؤدي إلى حرب أهلية أو أعمال شغب ومظاهرات عامة¹.

بينما يحدّد الباحث النرويجي إيفار كولستاد "Ivar Kolstad" ثلاثة مستويات لمفهوم عدم الاستقرار السياسي، المستوى الأول ميل لتغيير النظام أو الحكومة، والثاني هو الذي يركّز على حدوث الاضطرابات السياسية أو العنف في المجتمع، مثل الاغتيالات والمظاهرات، أما الثالث فينتقل في تحديده من عدم الاستقرار في الأنظمة إلى عدم الاستقرار في السياسات الأساسية².

ويتطابق مسار الدراسة مع ما يناقض الاستقرار السياسي بالمفهوم أي عدمه، وذلك لأنّ متغيّر الدراسة المستقل (الطائفة السياسية) نادراً ما يحدث، وأن تكون ظاهرة مساهمة في الحفاظ على الاستقرار السياسي بقدر ما تساهم في ازدياد الاضطرابات السياسية، والتقليل من شرعية النظام السياسي، وجر المجتمع إلى حروب أهلية، وجعل الدولة والنظام محل صراع اقتتالي بين مختلف الجماعات السياسية.

2.3.2 مفهوم الاستقرار السياسي في المقاربات النظرية

تنوعت المنطلقات النظرية التي تناولت ظاهرة الاستقرار السياسي، وربطت المدرسة السلوكية الاستقرار السياسي في غياب العنف بمختلف مستوياته، حيث يعني الاستقرار في طرحها "وجود نظام سياسي مستقر يسوده السلم، وطاعة القانون، وإتباع الإجراءات المؤسسية في اتخاذ القرارات بعيداً عن العنف"، ومن هنا نستنتج أنّ هذه المدرسة ربطت بين العنف والاستقرار

¹ عادل، شبيب، الهادي بوشمة، أثر عدم الاستقرار السياسي والامن على التنمية والاستثمار السياحي. مج 7. ع 5. الجزائر:

مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية. 2018. ص 318

² Indede, Florence. et al. **Unpacking the concepts of stability, democracy and rights**, Globe: A Journal of Language, Culture and Communication, 6, 2018, p 5

السياسي، فكلما ابتعد النظام عن اتباع الآليات المؤسسية ضمن الشروط الديمقراطية ازداد العنف السياسي؛ نتيجة غياب الوسائل السلمية في التعامل مع الأزمات¹. في حين تنطلق المدرسة النظمية من المنهج النسقي، ففي منظورها الاستقرار السياسي "يرادف بقاء نظام الحكم واستمراره، وقدرته على التكيف مع المتغيرات الطارئة، بالإضافة إلى المنطق الاستقلالي في الفصل بين المؤسسات السياسية والهياكل في المجتمع للحيلولة دون تحول الأخيرة إلى وسيلة وأداة غير مستقلة عن المؤسسات السياسية"².

أما المقاربة البنائية الوظيفية فتدور في طرحها للاستقرار السياسي حول قدرة الأبنية الحكومية والمؤسسات السياسية على التكيف مع المتغيرات والاستجابة للتحديات التي تفرضها البيئة المحيطة، وترتكز هذه المدرسة على المسلك الوظيفي في النظام، بمعنى قدرة النظام على أداء وظائفه بما يكفل تحقيق التوازن والاستقرار بين التنظيم السياسي والاجتماعي من خلال القدرة على مجابهة التحديات والاستجابة للمتغيرات في البيئة المحيطة، وبالتالي إن غياب التوازن والتكيف يقود إلى عدم الاستقرار السياسي³.

وتربط المقاربة الأداء الحكومي الجيد والاستقرار السياسي الذي يتحقق من توافر العديد من الخصائص في الحكومة وهي⁴: ثبات الحكومة واستمراريتها، وتنفيذ الوعود، وكبح العنف السياسي، والاستجابة للمطالب، والقدرة على تنفيذ القرارات، وعلى هذا فإن الاستقرار السياسي

¹ سعد علي، عبد الله، وآخرون، تأثير الشائعات على الاستقرار السياسي في مصر خلال الفتره (2013-2019). المانيا: المركز الديمقراطي العربي. 15 يوليو 2019 <https://democraticac.de/?p=61718>

² بقدي، كريمة، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا: دراسة حالة الجزائر. (رسالة ماجستير). الجزائر: جامعة ابو بكر بلقايد. 2012. ص 52

³ المرجع السابق، ص 52

⁴ زايد، اوسامة، الطائفية الدينية وأثرها على الاستقرار السياسي في الدولة: دراسة حالة لبنان. (رسالة ماجستير). الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي. 2017. ص ص 31-32

لا يتحقق إلا بوجود حكومة لا تنتهي قبل استنفاد مدتها المحددة، ومنتخبة بإرادة شعبية تمنحها الشرعية انطلاقاً من توافر عامل الثقة الذي تتحدّد مدى مصداقيته من خلال وظيفة الاستجابة والتنفيذ التي تؤديها الحكومة.

يفرق اقتراب الانقسام بين نوعين من المجموعات الصغيرة في المجتمعات المتنوعة، فالأولى تتعلق بالمجتمعات التي تتضمن مجموعات متوافقة، أما الثانية فتخص المجتمعات التعددية التي تحتوي على مجموعات منقسمة، والتي قد ينتج عنها ظهور حركات مسلحة أو متطرفة فكرياً تؤثر بدورها على استقرار النظام السياسي¹. على نحو مخالف لاقتراب الانقسام، ينحو اقتراب الإجماع إلى اعتبار أنّ تحقيق الاستقرار السياسي يعتمد على رغبة وإرادة النخبة السياسية في احتواء أشكال الصّراع والشقاق كافة للوصول إلى إجماع حقيقي يمكن القوى السياسية كافة القائمة على النظام من الوصول إلى استقرار في الدولة والمجتمع²، إذ إنّ التوافق بين النخب يكفل استمرارية النظام والحفاظ على الاستقرار السياسي من خلال احتواء الانقسام بين المجموعات، والاستعداد لتقديم التنازلات بين القادة أو القوى السياسية التي تمثل مجموعات مختلفة في المجتمعات المنقسمة³.

2.3.3 مؤشرات الاستقرار السياسي

من الصعوبة بمكان إطلاق التعميمات على دولة ما بأنها غير مستقرة، حيث إنّ لكل ظاهرة مؤثرة شواهد تقاس بها عبر مؤشرات متعدّدة تدل على درجة تأثيرها، والاستقرار السياسي كغيره من الظواهر التي تتفاوت درجة ارتباطه وتأثيره طبقاً للظاهرة التي يؤثر بها، وقد تعدّدت

¹ يوسف، أزروال، الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق: دراسة في واقع التجربة الجزائرية. (رسالة ماجستير).

الجزائر: جامعة العقيد الحاج لخضر. 2009. ص 144

² المرجع السابق، ص 147

³ Hague, Rod. et al. **Comparative Government and Politics: An Introduction**. 10th edition. UK. Palgrave. 2016. p 206

المؤشرات الدالة على الاستقرار السياسي، والتي يمكن اعتبار انتفاء وجودها دال على عدمه، ومن هذه المؤشرات ما يلي:

2.3.3.1 الانتقال القانوني للسلطة

إنّ التداول السلمي للسلطة يستدعي وجود تعددية سياسية حقيقية ومدّة قانونيّة، ونصوص دستوريّة تحدّد آليات انتقال السلطة دون الالتفاف إليها وتعديل مدتها لصالح بقاء الحاكم وحزبه لفترات أطول، وهذا يتطلّب وجود مجالس نيابية قوية تمارس عملها من ناحية المراقبة والتشريع ومنح الثقة على نحو يمنع احتكار السلطة التنفيذية وتغولها على باقي المؤسسات السياسيّة في الدولة، فعندما تتمّ عمليّة تداول السلطة وفقاً للتشريعات والقوانين المعمول بها في الدستور فإنّ ذلك يعدّ مؤشراً على الاستقرار السياسي، أما إذا انتقلت السلطة بعيداً عن آليات التداول السلمي، كاستخدام القوة الماديّة والمعنويّة عن طريق الانقلابات والتدخلات الخارجيّة، وإخضاع السلطة لصالح فئة دون غيرها، فهذا يعدّ مؤشراً على عدم الاستقرار السياسي¹.

2.3.3.2 الاستقرار البرلماني والفعاليّة الحكوميّة

تعدّ المجالس النيابيّة السلطة التي تمثّل إرادة واختيار الشعب، بغض النظر عن طبيعة نظام الحكم رئاسي، أو برلماني، أو مختلط، فالمؤسسة التشريعية هي أحد أهمّ أعمدة المؤسسات السياسيّة التي يقع على عاتقها ومسؤوليتها مهمّة الرقابة والتشريع والموافقة على الحكومة كذراع تنفيذي؛ لذلك يعدّ الاستقرار البرلماني أحد المؤشرات المهمّة التي تعبّر عن عدم وجود الاضطرابات داخل العمل التشريعي والنظام السياسي ككل. ووفقاً للمؤشرات التي تتطوي تحت

¹ الخزمي، عمر، تداول السلطة في الأنظمة السياسيّة العربيّة. مج 33. ع 3. دراسات العلوم الانسانية والاجتماعيّة. 2006. ص

عدم الاستقرار البرلماني، فإنَّ إسقاطات العضوية المتتالية، وحلَّ البرلمان قبل استنفاد مدَّته المحدَّدة في الدستور تقع ضمن عدم الاستقرار السِّياسي¹.

2.3.3.3 الوحدة الوطنيَّة واختفاء الولاءات الفرعيَّة

تؤدِّي استراتيجيات الأنظمة السياسيَّة في التَّعامل مع التَّنوع المجتمعي دورًا كبيرًا في نجاح ضبط الاستقرار السِّياسي أو فشله، فكلما كانت هذه الأنظمة تتبَّع أسس ومبادئ العدالة السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، وترسِّخ مبدأ المواطنة القائمة على الحقوق والواجبات لجميع المواطنين بغض النَّظر عن هوياتهم الفرعيَّة، تقل وحتى تختفي عوامل الشَّقاق والانتماءات الفرعيَّة الموازيَّة والمذبذبة للهويَّة الوطنيَّة الجامعة، أمَّا إذا تعاملت مع الهويات الفرعيَّة بسياسات وتصرفات قوامها الدَّمج القسري أو القوة أو الاحتواء من خلال شراء الولاءات، تساهم في اختفاء الوحدة الوطنيَّة والتأسيس لانفجار هوياتي يتنازع مع الهويَّة الوطنيَّة ويهدد الاستقرار السِّياسي والمجتمعي².

2.3.3.4 شرعيَّة النظام السِّياسي

الشرعيَّة مفهوم يرمز إلى "العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم، المتضمَّنة توافق العمل أو النهج السِّياسي للحكم مع المصالح والقيم الاجتماعيَّة للمواطنين بما يؤدي للقبول الطوعي من قبل الشعب بقوانين وتشريعات النظام السِّياسي"³، وعليه تعدُّ شرعيَّة النظام من الركائز المهمَّة في

¹ هادي، سهيلة، مرجع سابق، ص 131

² العيثاوي، وسام، التحديث والاستقرار السِّياسي في النظام السِّياسي العراقي بعد عام 2003. ط1. المانيا: المركز الديمقراطي العربي. 2018. ص 33

³ عبد الهادي، إحسان، مفهوم السُّلطة وشرعيَّتها: إشكالية المعنى والدلالة. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الأول. أيار 2017. ص 76

استمراريته والحفاظ على استقراره الذي يتحدّد بمدى الرضا الشعبي عن النظام وإنجازاته في تحقيق العدل والمساواة والاستجابة للمطالب الشعبيّة.

والشرعيّة أنواع، منها التقليديّة التي تنشأ من التوريث كما هو معمول به في الأنظمة الملكيّة، والشرعيّة العقلانية هي المنبثقة من الأصول الدستورية القانونية والديمقراطية وآليات الانتخاب الشعبي، أما الشرعيّة الكاريزمية فتستمد من المكانة الوطنيّة والروحانية الأساس في القيادة، وفي التاريخ الحديث شوهدت زعامات سياسيّة حظيت بفعل شخصيتها الكاريزمية بقبول وتأييد شعبي، مثل جمال عبد الناصر، وشافيز، وغيرهم، وفي حالة النظم السياسيّة القائمة على أسس طائفية ومذهبية فإنّ شرعيتها تقوم على التوافق السياسي بين المجموعات، وقد تظهر أزمة الشرعيّة في هذا النظام عندما يتم التخلي عن المسار التوافقي والاتجاه إلى سيطرة طائفية، أو إثنية على السّلطة السياسيّة، وإحصاء باقي الجماعات السياسيّة اعتمادًا على نفوذ الجماعة المسيطرة وحجمها العددي والقوة العسكرية التي تمتلكها.¹

2.3.3.5 غياب العنف والحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات

يمكن تعريف العنف السياسي بأنّه "استخدام القوة الماديّة أو التّهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسيّة"، والعنف قد يكون رسمياً "مؤسسياً" أو غير رسمي "شعبي"، والأوّل موجّه من النظام إلى المواطنين أو بعض الجماعات من عناصر النظام أو النخبة الحاكمة، أما الثّاني فيتّخذ شكل المظاهرات والإضرابات والاعتقالات، وهو الموجّه من المواطنين أو بعض الفئات من الأقليات أو العمال أو الأحزاب وغيرها إلى النظام والنخبة الحاكمة، أمّا العنف المجتمعي، فهو يعبر عن الصّراعات التي تحدث بين الجماعات داخل المجتمع والتي قد تكون مدفوعة بعوامل سياسيّة أو

¹ هوشاني، بدر الدين، انعكاسات الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي. مؤسسة مؤمنون بلا حدود. ديسمبر 2017

<https://cutt.us/2SZA0>

دينية-مذهبية أو اقتصادية أو اجتماعية، وفي بعض الحالات قد يتدخل النظام لفض الصراعات وكبحها، أو ليقف إلى جانب أحد أطراف النزاع¹.

وتعدّ الحركات الانفصالية، والحروب الأهلية، والفواعل المسلحة على اختلاف توجهاتها أحد دوافع ومحفزات ظاهرة العنف المجتمعي والسياسي التي تؤثر بدورها على غياب الاستقرار السياسي؛ ذلك لما تفرزه من صراعات وتوترات يصعب السيطرة عليها نتيجة تعدد أدوات التهريب المستخدمة في هذه الاقتتالات، إضافة إلى ما يرافقها من عمليات التصفية والاعتقال والاعتداء على الممتلكات العامة في كثير من الأحيان.

2.3.3.6 نجاح السياسات الاقتصادية

إنّ نجاح السياسات الاقتصادية الموضوعية ضمن الخطط التنموية الشاملة، تعدّ من مؤشرات الاستقرار السياسي في كل المجتمعات، فالرضا الجماهيري عن النظام يرتبط بنتائج ما يتخذه من قرارات وسياسات تنعكس إيجابياً على الواقع الاجتماعي والاقتصادي لدى الأفراد، من حيث التوزيع العادل للثروات بين المناطق والأفراد، وضمان توفير متطلبات الحياة الأساسية، ورفع مستويات المعيشة، أما فشل السياسات الاقتصادية مؤشّر على عجز النظام وعدم نجاعة سياساته².

إنّ المسألة الاقتصادية دائماً ما ترتبط بقوة الدولة وقدرتها على استثمار مواردها على نحو يؤدي إلى وجود اقتصاد إنتاجي وتنمّيّة شاملة غير مرتبهة بمديونية وقرارات خارجيّة. فالسياسات الاقتصادية السليمة تعتمد على انتهاج نمط اقتصادي يرتكز على التنمية المتّجهة إلى الداخل،

¹ إبراهيم، حسنين، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. نيسان/أبريل 1999. ص 48-49

² العيثاوي، وسام، مرجع سابق، ص 34

وصياغة السياسات وفقاً للأولويات الوطنية، بعيداً عن أيّ تدخل خارجي من قبل المؤسسات الدولية التي قد تضع خطاً تنمويّاً لا تتطابق مع الاحتياجات والمتطلبات الحقيقيّة للمواطنين، حيث تعتبر التبعيّة الاقتصاديّة أحد أهمّ أسباب فشل الخطط التّمويّة بشقها الاقتصادي على الصعيد الداخلي للدّولة التي غالباً ما تكون دولة رعيّة ضعيفة، والريع فيها قد يكون سياسياً بالاعتماد على المساعدات الدوليّة والمنح المشروطة سياسياً، أو اقتصادياً من خلال الاعتماد على مصدر واحد للإيرادات، وهذه الدّول كثيراً ما تشهد اضطرابات وأزمات سياسيّة اقتصادية واجتماعيّة كما هو الحال في معظم دول الوطن العربي.

2.3.3.7 الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسيّة

تعدّ المشاركة السياسيّة أساس الديمقراطية في عمليّة صنع القرار التي تفتح المجال أمام المواطنين للمشاركة عبر القنوات المختلفة، وتتمثّل الفكرة التي تشير إليها المشاركة السياسيّة بأنّها "جميع الإجراءات الموجهة نحو التأثير على القرارات الحكوميّة والنتائج السياسيّة"¹، وحسب سامية خضر هي: "تلك الأنشطة التّطوعيّة التي يشارك بها أفراد المجتمع، مثل اختيار القادة والتصويت وحضور الاجتماعات وقيامهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التأثير على السياسات العامّة"، وبهذا المعنى فإنّ المشاركة تتعلّق برغبة المواطنين في التأثير على هم في السّلطة، وبالتالي تصبح المشاركة السياسيّة في هذه الحالة وسيلة لتحقيق الاستقرار السياسي، ومؤشراً على ديمقراطية نظام الحكم، والمشاركة قد تكون تقليديّة عبر القنوات الرّسميّة مثل

¹ Ekman, joakim, Amna, Erik. **Political Participation and Civic Engagement: Towards a new Typology**. Human Affairs. vol 22. 2012. p 289

الترشح للمناصب، والعضوية بالأحزاب، الانتخاب، أو غير تقليديّة بهدف التأثير على الحكومة مثل الاضطرابات العنيفة في بعض الاحتجاجات، المقاطعة لأسباب سياسيّة أيديولوجية¹.

2.3.3.8 قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية

تشير الهجرة الداخلية أو الخارجية إلى "تنقل مجموعة من الناس من مكان إلى آخر بشكل طوعي أو غير طوعي، وقد تكون عملية التنقل عبر الحدود الدولية من دولة إلى أخرى، أو في داخل الدولة الواحدة". فالهجرة حسب هذا التعريف قد تكون مدفوعة بعامل الإرادة، أو قسرية بمعنى الإكراه²، والهجرة القسريّة "هي التي يتوخى فيها عنصر الضغط والإكراه، بما في ذلك الخوف من الاضطهاد والخطر على الحياة والرزق سواء بفعل البشر أم بفعل الطبيعة"³.

وتتعدّد الدوافع المرتبطة بالهجرة الداخلية والخارجية لدى الأفراد، فقد يكون الدافع سياسياً مثل الاضطهاد، والصراعات السياسيّة، والتدخلات الخارجية العسكريّة، وعمليات التّغيير الديمغرافي القسريّة، والتهديد الإرهابي، وسياسات غير ناجحة على الأصعدة كافّة، وقد يكون اقتصادياً مثل تدني الأجور ومستويات المعيشة، والتدهور الاقتصادي، بالإضافة إلى العوامل الدينيّة والأمنيّة كعدم القدرة على السيطرة على الصراعات الدينيّة-المذهبيّة، أو انتشار الجماعات المسلحة غير النظامية داخل الوطن وعلى حدوده، وعلى هذا النحو تتحوّل المظالم الاقتصاديّة والاجتماعيّة وما يرافقها من فشل سياسي وأمني على صعيد النّظام ككل إلى عوامل طاردة للرغبة الفرديّة

¹ صالح، سامية خضر، المشاركة السياسيّة والديمقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة. ط1. مصر: جامعة عين شمس. أيار 2005. ص ص 18-19

² أبو الحلا، كرم، سياسات الاتحاد الأوروبي إزاء الهجرة غير النظامية: التحديات وآفاق المستقبل (2011-2016) دراسة حالة ألمانيا. رسالة ماجستير. فلسطين: جامعة بيرزيت. 2018. ص 18

³ تقرير الهجرة الدولية للعام 2015، الهجرة والنزوح والتّمية في منطقة عربية متغيرة. الأمم المتحدة. ص 118

في البقاء، ولعل ارتفاع مستويات الهجرة في بعديها الداخلي والخارجي تقترن بصورة مباشرة بعدم الاستقرار السياسي.

2.3.3.9 الثبات في مناصب القيادات السياسية

إنّ أي حكومة تخضع لفترة زمنية محددة في القانون الأساس، ويشترط ألا تقل هذه الفترة عن المدة المنصوص عليها في الدستور، وغالبًا ما يتم تشكيل الحكومة بعد نيل الثقة من المؤسسة التشريعية التي تمنحها الموافقة على بدء مهامها في توزيع الأدوار والهيكل التنظيمية بين القيادات السياسية، فالمؤسسة التنفيذية كغيرها من المؤسسات السياسية قد تتعرض لبعض المؤثرات التي تدل على وجود نوع من عدم الاستقرار، كالتغييرات الوزارية المتكررة في المناصب السياسية، أو تغيير الحكومة قبل استنفاد مدتها والتي تعد استدامتها شرطًا مهمًا لتحقيق الاستقرار من خلال القدرة على الإنجاز والتنفيذ، ووضع الاستراتيجيات والسياسات التي تصب في إطار المصلحة العامة، وعلى نحو مخالف فإنّ الحكومة غير المستدامة هي "الحكومة التي تتغير كليًا، أو تعدّل وزارياً بسبب الضغط السياسي الداخلي والخارجي وغير المبني على المصلحة العامة"، فالتغييرات هنا على المستوى التنفيذي قد تكون مدفوعة بأسباب سياسية، كتسييس الوظيفة الحكومية "العمومية"، والتغيير المتكرّر للموظفين، وأيضًا في بعض الأحيان للسياسات، من جانب آخر يؤدي عدم الرضا الشعبي والاحتجاجات المتكررة ضد الحكومة إلى إسقاطها¹.

¹ العيسة، جهاد، "تغيير الوزراء الفلسطينيين المتكرر وأثره في السياسات العامة: وجهة نظر الإدارات العليا". ع 28. قطر: مجلة سياسات عربية. ايلول/سبتمبر 2018. ص 63

2.3.3.10 سيادة الوطنية

يرتبط مبدأ السيادة بقوة النظام السياسي وقدرته على حماية أمن الدولة والمجتمع من الأخطار الداخلية والخارجية، التي قد تكون من خلال التداخلات والاعتداءات الخارجية والنزاعات الإقليمية والدولية داخل الدولة، فالنظام الذي لا يقوى على حماية حدود دولته وسيادته المطلقة يقع أمام استهداف واضح لزعة استقراره وانتفاص سيادته، وقد تخترق السيادة الوطنية للدولة بثلاثة طرق:

إما عن طريق "القوة الناعمة" كالاتفاقيات الاقتصادية السياسية والأمنية، والتحالفات العسكرية وجميعها تفرض المشروطة السياسية، أو عن طريق "القوة الصلبة" كالاحتلال العسكري والاختراق الأمني، أو عن طريق اختراق الوحدة الوطنية والتحكم بالقوى الداخلية، سواء السياسية أو الدينية أو الفصائل العسكرية النظامية وغير النظامية، وهذا الاختراق يظهر بصورة الاحتلال الخارجي غير المباشر، والذي يربط المكونات الداخلية بمرجعيات وأجندات خارجية، وكنتيجة مباشرة لانتفاص مبدأ السيادة، فإن جميع أنواع الاختراق سألفة الذكر تضرب عملية الاستقرار السياسي في العمق¹.

وفي سياق جميع ما ذكر من مؤشرات يحدّد عبد الرحمن خليفة في كتابة حول "أيدولوجية الصّراع السياسي" مجموعة أخرى من المؤشرات الدالة على عدم الاستقرار السياسي الداخلي، ومنها عدد القتلى والاعتقالات، والاضرابات، ووجود حرب العصابات، وعدد الأزمات الحكومية، وأعمال الشغب، والثورات والمظاهرات، أما على صعيد الصّراع الخارجي، فحدّد مجموعة من المؤشرات منها: العقوبات السياسية، والمظاهرات ضد السياسات الخارجية،

¹ تمر، جوتيار، سيادة الدولة في الشرق الأوسط بين الوهم والواقع. دنيا الوطن. 18 يناير 2020
<https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2020/01/18/511434.html>

والتهديدات ضد الدولة، وقطع العلاقات، والاعتداءات العسكرية الخارجية، وعدد القتلى في الصراع الأجنبي، واللجوء إلى الفعل العسكري¹.

2.3.4 العلاقة بين الطائفية السياسية والاستقرار السياسي

تعد الطائفية السياسية من المؤثرات الدالة على انعدام الاستقرار السياسي؛ كونها تفتقد للضوابط والمعايير المحتكمة للتوافق في العملية السياسية التي ترسخ نظام حكم تخضع به الأحزاب الطائفية لموازن القوى الإقليمية والدولية، وتنزع به الجماعات إلى استخدام السلاح تحقيقاً للمصالح والمكاسب السياسية، كما تصبح الانتماءات والولاءات في كنف هذا النظام قوة تفوق في تماسكها وتلاحمها مؤسسات الدولة وفكرة الائتلاف عابر الطوائف، مخلفة الجماعات بذلك حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني².

هذا فضلاً عن أن منطق النظام السياسي الطائفي يقوم على المواطنة الفردية، والتمييز العنصري بين المواطنين، وإضعاف أواصر التشابك والانتماء من خلال منح الامتيازات لفئة دون أخرى، ويصل هذا النظام إلى أسوأ مراحلها حين يضاف عليه طابع البقاء من خلال انتقال السلطة بين حزب الطائفة وحاشيته المقربة مع تهميش كامل أطراف وفئات المجتمع والقوى بما فيها الطوائف الممثلة بالنظام وطائفة الحزب من عامة المواطنين، فالنخب الطائفية الشعبوية لا تمتلك رؤية واضحة لإدارة الدولة وانتقال السلطة والشرعية السياسية إلا بالعنف والقمع والسلاح، وبهذه الوسائل تغيب الدولة وتفقد شرعيتها ووطنيتها، ويصبح النظام مجرد ممر للجماعات

¹ خليفة، عبد الرحمن، أيدولوجية الصراع السياسي: دراسة في نظرية القوة. ط 1. مصر: دار المعرفة الجامعية. 1999. ص ص 211-212

² بشارة، عزمي، في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجاً إيرلندا ولبنان. ع 30. قطر: مجلة سياسات عربية. كانون الثاني/يناير 2018. ص 21

المتنفذة، والتي تتحول مع الزمن إلى قوة سياسية تسيطر على الدولة بدستورها وقوانينها الناظمة¹.

وبخلاف الطائفية ونظامها السياسي، ينتج عن الإدارة السياسية الحكيمة استقراراً كاملاً يمتد إلى ما هو سياسي واجتماعي واقتصادي، والفرق بين الاستقرار الحقيقي والشكلي يكمن في أنّ الأول يتحقق بالالتزام في معايير الديمقراطية الحقة كالشرعية، ووجود المعارضة، والانسجام الاجتماعي، وغياب الانقسامات العمودية والأفقية، في حين يعكف الثاني على القوة الأمنية المفرطة والإقصاء، وتتخذ منه الأنظمة الضعيفة ذات السمة الاستبدادية السلطوية وسيلة لبقاء حكمها على عكس النظام السياسي الديمقراطي الذي يستوعب الأزمات، ويدير الصّراع، ويحقق الترابط الوطني، ويستجيب لحاجات المواطنين بما يتوافق مع معيار الشرعية، والاحتكام إلى الضوابط المؤسساتية بمعنى ترسيخ آليات التداول السلمي للسلطة، وفقاً للأساليب الدستورية وإحالة صنع القرار إلى المؤسسات لا الأشخاص².

ويلاحظ في عمق المشروع السياسي الطائفي أنّ القوى والأحزاب ترسخ غياب السلم الأهلي، والتعايش والانسجام بين وحدات المجتمع بتنوعها، وتطيح بالقيم الوطنية الجامعة، وتعلي من شأن الولاءات الفرعية، علاوة على استنزاف ثروات الدولة والأمة من خلال الممارسات الريعية، فنظام الوطنية والطائفية ضدان لا يجتمعان، حيث يعترض نظام الطائفية السياسية كلّ القيم الوطنية ويعود بالبنى إلى ما قبل الدولة مع تحويل الولاء للوطن إلى شعار ينحصر في حدود الانتماء الطائفي سواء الأهلي المحلي، أو العابر للحدود.

¹ كصاي، حسام، مرجع سابق. ص ص 75-78

² أبو الفتوح، محمود، كيف يأتي الاستقرار للوطن. مدونات الجزيرة. 28 يناير 2017 <https://cutt.us/Jk80O>

ولا بد من التّويه إلى أنّ هناك اتجاهات دعت إلى تطبيق نظام من شأنه أن يجمع الأقلّيات والطوائف على اختلافها، وهو ما عرف بنظام الديمقراطية التوافقية القائم على الإتياف كخطوة أولى نحو الديمقراطية والاستقرار، لكن في الواقع العملي قادت المخرجات المنبثقة عن تطبيق هذا النظام إلى تعميق الطائفية السياسية نتيجة الالتفاف على معظم شروط التوافق التي حدّدها لبيهارت بمجموعة من العوامل المساعدة والضامنة لتحقيق الاستقرار في الدّول غير المنسجمة اجتماعياً، ومنها غياب الفروقات الاجتماعية والاقتصادية بين المجموعات المنقسمة، وقلة عدد الانقسامات في المجتمع، وغياب أغلبية راسخة، كما اعتبر أنّ القلة العددية للسكان والمجموعات تسهل عملية صنع القرار، بالإضافة إلى عقد التسويات والائتلافات، وتعزيز الانتماء الوطني في مقابل الولاءات الفرعية والتهديدات الخارجية¹.

¹ بشارة، عزمي، مرجع سابق. ص 16

الفصل الثالث

التركيبة الاجتماعية والسياسية في العراق

3.1 تمهيد

يُتَّصَفُ المجتمع العراقي بغلبة الانقسامات التي لم تفتأ منذ ما بعد الملكية، حيث سادت في تركيبته الاجتماعية العديد من التناقضات التي تسيدت على الواقع الاجتماعي في مراحل مختلفة من تاريخ العراق السياسي والاجتماعي، كالتمايز بين الحضر والريف، وبين الطبقات الاجتماعية، فضلاً عن التمايزات الحزبية والقومية والطائفية والمذهبية، ولم تكن السياسة التي انتهجتها النظم العراقية المتعاقبة توحى بجديّة العمل على دمج الجماعات في إطار هويّة موحّدة، وبدلاً من التوحيد عملت على شرخ وتشتيت الهوية الوطنية العراقية، وبناء دولة شديدة المركزية تعاملت مع الانقسامات المجتمعية للتنوع بوصفها إشكالية تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي، وانعكست سياسات الأنظمة وطريقة إدارة الدولة الخاطئة لتنوع سلباً على العلاقة بين الدولة والمجتمع.

وتسبب التّدخل الخارجي في مشروع بناء الدولة العراقية عام 1921 في تصاعد الافتراقات العشائريّة والحضرية والريفية والقومية والطائفية؛ ممّا زاد من الحالة السياسية المتردّية التي أُلقت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كما انعكست هذه الحالة على قيام ثورة تموز 1958 التي أسست لتحول مشروع الدولة على النمط الجمهوري، وفي مشهد التغيير السياسي نقلت الدولة من الدائرة الملكية والبريطانية إلى دائرة حكم العسكر، الأمر الذي فتح المجال لاحتمام الصّراع الحزبي على السّلطة، وعدم الاستقرار السياسي، وخضوع النّظام لدورة من الانقلابات العسكرية المسلحة والدساتير المؤقتة.

وبعد وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة عام 1968 تمكّن من تعطيل حركة الانقلابات العسكريّة، وتطبيق سياسة الحزب الواحد، وفي ظلّ حكمه تفاقمت الأزمات الداخلية والتدخلات الخارجيّة المستترة، وتصاعدت حدّة التنافس مع القوى الغربيّة، لا سيما بريطانيا وأمريكا والإقليمية مع الجمهورية الإسلاميّة الإيرانيّة، حتى وقعت حرب الثماني سنوات، لتجر بعدها حرب الخليج الثنائيّة، ثمّ حرب الاستنزاف الأمريكيّة، وقد كان لهذه الحروب نتائج وتأثيرات كبيرة على الدّولة والمجتمع.

3.2 التّركيبة الاجتماعيّة العراقيّة

يناقش هذا المبحث بشكل عام طبيعة المجتمع العراقي، وأهمّ الخصائص التي تميز تركيبته الاجتماعيّة، علماً أنّ العراق يزخر بتنوع يميزه عن باقي مجتمعات المشرق العربي، ويتشكل من مجموعات دينية وقوميّة ومذهبية رئيسية وفرعية وثانوية متباينة في الحجم العددي والتوزيع الجغرافي وفي العلاقة مع بعضها البعض ومع النّظام.

3.2.1 المجتمع العراقي قبل نشأة الدّولة الحديثة

يقع العراق في الجزء الشمالي الشرقي لجزيرة العرب، ويتوسّط موقعه القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا، ويشكّل الجناح الشرقي لبلاد الشام، وتتشترك حدوده من الشمال مع تركيا، ومن الشرق مع إيران، وسوريا من الغرب، ونجد وخليج البصرة من الجنوب، وتبلغ مساحته 446.713 كم²، ويقسم إدارياً إلى 18 محافظة ولكل منها عدد من النواحي والأقضية².

¹ الحسيني، عبد الرزاق، العراق قديماً وحديثاً. ط 3. بيروت: مطبعة العرفان. 1958. ص 7

² البدري، منذر،، وسلمان، ندى. سكان مدن العراق 1997-2009. مج 1. ع 209. العراق: مجلة الاستاذ. 2014. ص 440

ويعرف العراق تاريخياً بأنه موطن أقدم الحضارات ومهدّها، وهو عاصمة الإمبراطورية الإسلامية التي كان مركز حكمها بغداد في عهد الدولة العباسية والعثمانية، وأتّسمت بلاد ما بين النهرين بتوافد واستيطان مجموعات سكانية متنوعة دينياً ومذهبياً وعرقياً ساهمت عبر التاريخ الممتد منذ آلاف السنين في تكوين تركيبته الاجتماعية من خلال الحفاظ على خصوصيتها وتنوعها، وهذه ميزات تاريخية تعزى لمجموعة من العوامل والأسباب أهمّها:

توافد عدد من الحضارات على أرضه كالحضارة البابلية والسومرية والكلدانية والأشورية، وقرب العراق من مهد الديانات السماوية الثلاث الإسلام، والمسيحية، واليهودية، وتعرضه للعديد من الغزوات والحروب والصراعات؛ ممّا دفع إلى استقرار عدد من المجموعات البشرية نتيجة توسع الفتوحات، كذلك اكتساب هذه المنطقة منذ القدم سمات التسامح الديني والمذهبي؛ ممّا جعلها وجهة لهجرة العديد من الأقوام والمجموعات الفارة من الاضطهاد السياسي أو الديني¹.

وخلال الفترة العثمانية تشكّل إقليم العراق الجغرافي والسياسي من ثلاثة ولايات منفصلة اجتماعياً وإدارياً هي بغداد، والبصرة، والموصل، وانقسمت مجتمعاتها إلى ثلاث مكونات متميزة مناطقياً شملت العشائر البدوية، والعشائر الريفية، وسكان الحضر، وغلبت عليها مظاهر التفكك والانقسام والانعزال في كثير من الأحيان، وساهم بذلك الواقع الاجتماعي المتشظي ما شهدته تلك الولايات من حروب وصراعات أدارتها قوى غريبة بهدف السيطرة عليها، فضلاً عن سياسات السلطنة العثمانية السيئة في إدارة الأوضاع الاقتصادية والأمنية، وكان الهدف من هذه السياسات ترسيخ حالات الانغلاق الحضاري، والتراجع الفكري والعلمي لدى مجتمعات الولايات الثلاث؛ ممّا جعل من بيئة هذه المجتمعات تربة تمتص كل أنواع الانقسام بين المجموعات التي

¹ عبد القادر ناجي، عزو، حزب البعث الاشتراكي ضمن تركيبة المجتمع العراقي. د.ط. سوريا: شبكة اللوية. د.ت. ص 103

غلبت عليها سمات التصادم في ظلّ الحكم العثماني، ومن شواهد ذلك الصّراعات الداخلية بين اتباع الطوائف المسيحية في الموصل، والانقسامات المجتمعية في مدينتي النجف وكربلاء¹.

من جهة أخرى، عانت الأقليات الدينيّة بما فيها الشّيعيّة وطأة التمييز العنصري القائم على السياسات المذهبيّة، والحرمان السياسي والاقتصادي والاجتماعي حيث كانت تمنح الامتيازات من المناصب للسنة؛ كونهم ينتمون إلى المذهب الحنفي السني الذي تعتنقه الدولة العثمانيّة وتعتبره مصدر شرعيّتها الدينيّة والسياسيّة، ممّا أسهم في معاناة الشّيعيّة لعدة قرون من شتى مظاهر التراجع في مقابل الاشتغال العثماني على تطوير الجماعات السنيّة في العلم والتجارة²، وخوفاً من التشيّع في تلك الحقبة أصدرت رئاسة الوزراء العثمانيّة في عام 1907م العديد من التدابير؛ للحيلولة دون انتشار المذهب الشيعي، وذلك من خلال تقديم الدعم المادي القائم على زيادة أجور المرجعيّات الدينيّة السنيّة التي كلفتها الحكومة العثمانيّة مهمّة تعزيز ونشر المذهب السني في العراق³.

وكانت سمات التباعد الاجتماعي في ظلّ الإدارة العثمانيّة تطبع المجتمع الحضري والعشائري في العراق، حيث كان العرب الحضريون والعرب العشائريون يفترقون في أنماط الحياة التي خضعت عند العرب الحضريين لثقافة الأتراك والقوانين والتشريعات الإسلاميّة والعثمانيّة، في حين انكفأت عند العرب العشائريين على العادات والتقاليد القديمة، وتخلّلت بنية العشيرة

¹ موسى النجار، جميل. الدولة الوطنية العراقيّة عام 1921: جذور التأسيس العثماني. في: مجموعة مؤلفين. العرب من مرج دابق إلى سايكس-بيكو 1916-1916-تحولات بنى السّلطة والمجتمع من الكيانات والامارات السلطانية إلى الكيانات الوطنيّة. ط 1. قطر: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات. 2020. ص

² ديب، كمال. موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الامريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهوريّة الثّانيّة. ط 1. بيروت: دالر الفارابي. كانون الثّاني 2015. ص 29

³ محمد نوري، نهار، "العراق ليس مصطنعاً: النزعات العراقيّة ودحض فرضيّة الدولة المصطنعة" ع 8. مجلة اسطور الصادرة عن المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات. تموز 2018. ص 85

انقسامات شملت تكوين التحالفات الداخلية، وانقسام المناطق والأحياء¹، وفي أواخر الحكم العثماني أواسط القرن التاسع عشر اتبعت الإدارة العثمانية سياسة تحريك الصراعات وإشعالها بين العشائر العراقية، وأتسم الواقع الاجتماعي بالتراجع والتخلف وسيادة نمط من العلاقات القبلية؛ نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية، وعجز السلطنة عن أداء مهماتها ووظائفها تجاه المواطنين لتتوب عنها القبائل في ممارسة الدور التعويضي عن عجزها وغيابها².

في ضوء ما تقدم، يمكن القول إنَّ صيرورة المجتمع العراقي عكست أنماطاً اجتماعية جُلَّها سلبية تولدت من حكم العثمانيين ونمط إدارتهم، وفي حيثيات الأحداث يتبين من خلال الإضاءة على بعض المقطعات التاريخية أنَّ الجوانب الاجتماعية لطالما كانت مهمة، فلم يجر تنميتها وتحديثها بقدر ما تمَّ استغلالها لصالح تسيير شؤون إدارية واقتصادية وسياسية استخدمت بها تمايزات وانقسامات المجتمع الطبقية والحضرية والعشائرية والمذهبية أداة لتلبية مطامع وطموحات في استمرار السيطرة على الحكم، وهذا بدوره جعل من الاختلافات القومية والطائفية لاحقاً مسألة ظاهرة للعيان وترتبط بالأوضاع السياسية وآليات إدارة الدولة التي جرى اتباعها في السلطنة العثمانية.

3.2.2 التوزيع الديني والعرفي

تجاوز عدد سكان العراق للعام 2020م حسب البيانات والمؤشرات السكانية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط العراقية 40 مليون نسمة، ويقطن معظمهم في وسط

¹ بطاطو، حنا، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد الملكي حتى قيام الجمهورية. ترجمة: عفيف الرزاز. ط 1. بيروت. مؤسسة الأبحاث العربية. ص ص 31-33

² السامرائي، احمد. احوال العراق الاجتماعية في ظل الاحتلال البريطاني (1914-1920). مج 16. ع 9. بغداد: جامعة تكريت للعلوم الانسانية. ايلول 2009. ص ص 445-446

البلاد، وأكبر مدن العراق بغداد التي بلغ عدد سكانها حوالي 8 ملايين نسمة، ثم تليها الموصل، ثم البصرة¹، ويعدُّ هذا التعداد الرسمي الأوَّل منذ العام 1987 والذي جاء نتيجة التوافق السِّيَاسي بين إقليم كردستان العراق والحكومة المركزية في بغداد على إجراء تعداد شامل للسكان؛ لضمان رسم خطط تنمويَّة مثمرة، وتحقيق توزيع عادل للثروات والخدمات². فمنذ احتلال العراق عام 2003 م اعترضت العديد من المعوقات إجراء تعداد سكاني شامل للبلاد، ولعل أبرزها الخلاف بين حكومتي أربيل والعراق حول المناطق المتنازع عليها ضمن ما يعرف بالمادة 140 من الدستور العراقي، ومطالب بعض القوى السياسيَّة في تضمين حقل القوميَّة والمذهب والعشيرة في التَّعداد إلا أنَّها جوبهت بالرفض من قبل الحكومة العراقيَّة التي أكَّدت على عدم اشتمال الإحصاءات الرّسميَّة أي بيانات حول التوزيعات الطائفيَّة والمذهبيَّة والعرقية³.

يتألَّف المجتمع العراقي من قوميات وديانات متعدّدة، ويشكّل العرب السنة القوميَّة الكبرى الرّسميَّة، ثمَّ يليها الأكراد والتركمان والأشوريون والأرمن والفرس، وجماعات أخرى أقلَّ عددًا من أصول أذريَّة وأفغانيَّة وهنديَّة وبلوشيَّة، وتتنوع الجماعات الإثنية الكبيرة والصغيرة منها بين ديانات ومذاهب معظمها نشأ في الوطن العربي، وأكثرها انتشارًا الإسلام ثمَّ المسيحية واليهودية⁴، وتمثّل القبائل العربيَّة التي هاجرت من الجزيرة العربيَّة إلى العراق بعد الفتح الإسلامي والأقوام الذين استوطنوا قبل الفتح الإسلامي مثل الأشوريين والأرمن والكلدانيين والأكراد، جوهر التركيبة السكانية⁵.

¹ جمهورية العراق. المؤشرات السكانية. وزارة التَّخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء <https://cutt.us/umDfx>

² الجزيرة نت. هو الأوَّل منذ 1987.. العراق يجري تعدادا سكانيًا شاملًا في 2020. تقارير. 2018/12/13 <https://cutt.us/IchgV>

³ الجزيرة نت. بالأرقام.. هذا العدد الكلي للسكان في العراق عام 2020. تقارير. 2021/1/12 <https://cutt.us/onvKp>

⁴ ديب، كمال. مرجع سابق. ص 30

⁵ العزاوي، لقاء. الأزمة العراقيَّة.. أزمة مجتمع أم أزمة دولة؟ مركز الجزيرة للدراسات. 13 Jan 2010، <https://bit.ly/3uShYbX>

وبالعودة إلى آخر تقديرات حكوميّة حول توزيع السكان الديني والمذهبي والعرقي في الإحصاءات الرّسميّة التي صدرت عام 1986، يتبيّن أنّ التركيبة السكانية متعدّدة القوميات والأديان والمذاهب، حيث شكّل الشيعة العرب 64,5%، والسنة العرب 32 %، والمسيحيون 3% من مجموع السكان، يضاف لهم مجموعات قومية من الفرس، والتركمان، الأشوريين، والكلدان، والكاكائيين، والبدو، والرومان، والشبك، وقدرت نسبتهم 3.5% من مجموع السكان، وتتوزع هذه المجموعات بين ديانات مختلفة منها المسيحية والصابئة واليزيديون، وبلغت نسبة الكرد الشّيعيّة 4.5%، بينما الكرد السنة 14.5%¹، وذكر تقرير الحريّة الدنيّة الدّولي الصادر عن وزارة الخارجيّة الأمريكيّة لعام 2020م حول العراق أنّه وفقاً لأحدث الإحصاءات التي نشرتها الحكومة العراقيّة عام 2010؛ فإنّ 97% من السكان مسلمين منهم 55% إلى 60% شيعة (عرب، وتركمان، وأكراد)، 40% سنة (عرب، وأكراد، وتركمان)، 3% من المجموعات الدنيّة الأخرى (المسيحيين، واليزيديين، والصابئة المندائيّة، وكاكائيّة، وبهائيّة)²، فيما قدّرت وكالة الاستخبارات المركزيّة الأمريكيّة CIA عام 2015م في كتابها "حقائق العالم" نسبة المسلمين ب 95-98%، والشّيعيّة 64-69% والسنة 29-34% بينما انخفضت نسبة المسيحيين بسبب النزوح الطوعي إلى شمال العراق بعد سقوط نظام صدام حسين 2003، والتي بلغت نسبتهم إلى مجموع السكان 1% (الكاثوليك، والأرثوذكس والبروتستانت، والكنيسة الاشورية الشرقية)، وباقي الأقليات الدنيّة 1-4%³ بالمئة.

¹ المؤمن، علي، سنوات الجمر: مسيرة الحركة الإسلاميّة في العراق 1957-1986. ط5. لبنان: مركز دراسات المشرق العربي. 2020. ص 539

² USSD, " IRAQ 2020 INTERNATIONAL RELIGIOUS FREEDOM REPORT". MAY 2021. P3

³ CIA gov. Iraq. world factory book. september 2020 , <https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/iraq/#people-and-society>

ويلاحظ أنّ هذه النسب جرى تجميعها من مصادر تعود إلى فترات زمنيّة متباعدة، أي بمعنى أنّها ليست سنويّة، ولا يتم تضمينها في التعداد السكاني السنوي الذي كان متوقفاً أساساً منذ أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، وبعد الاتفاق على إجرائه لم يتضمّن توزيع المجموعات الدينيّة والعرقية، ولعلّ النظام العراقي الجديد القائم على التقاسم المذهبي-العراقي منذ العام 2003 اعتبر أنّ تضمين أي إحصاءات رسميّة تتعلّق بالمجموعات الدينيّة والمذهبيّة والعرقية ونسبتها إلى السكان قد يعرّض بعض القوى والأحزاب من الطائفة المسيطرة إلى فقدان شيء من المكتسبات والامتيازات المعتمدة على حصة كل طائفة وقوميّة بناء على حجمها الديمغرافي وأكثريتها في النسيج الاجتماعي؛ يمكن القول إنّ تقدير نسبة القوميات والانتماءات الدينيّة خضعت للتسييس وعدم الدقة بعد العام 2003، ولم تأت من رؤية تتجاوز الطائفيّة بقدر ما اعتمدت على تصورات المكاسب والامتيازات وتفخيخ قاموس السياسة العراقيّة بمصطلحات الأكثرية والأقليّة التي تغذي صراع الأطراف السياسيّة حول الأحقيّة بالحكم.

لذلك إنّ أي نسب تقديريّة للتوزيع الديني والعراقي سواء تلك التي تصدر عن منظمات ودوائر أبحاث أو تقارير تابعة لمنظمات أو مؤسسات دوليّة، تعدّ خالية من الموضوعيّة، وتفقد للدقة والمصدقيّة نظراً لصدورها عن جهات غير رسميّة، وهي مهمّة تقع على عاتق الجهات الرسميّة من مؤسسات الدولة، وبالتحديد وزارة التخطيط العراقيّة، وهذا ما أكدّ عليه مجموعة من الباحثين والأكاديميين العراقيين الذين شككوا بمدى صحة الأرقام والنسب الواردة في الإحصاءات الرسميّة المعتمدة من الأمم المتّحدة حول التوزيع العرقي والديني في العراق، والتي تدّعي أنّ السنة أقليّة والشيعّة أكثرية، حيث رأى هؤلاء الباحثون أنّ نسب الشيعّة والسنة تكاد تكون متقاربة نظراً لتوزيع السنة بنسب شبه كاملة على عدد من المحافظات العراقيّة، ككركيت

والرمادي والموصل وكركوك، وينسب كبيرة في ديالى وبغداد والبصرة، ومن الناحية المذهبية
فمعظم الأكراد يتبعون المذهب السني¹.

وكنا قد ذكرنا في موضع سابق أنّ بيانات التوزيع العرقي والمذهبي والديني متوقّفة منذ العام
1987، وما تلاها من تعدادات كلّها قامت على تخمينات وتقديرات رسمية وغير رسمية، في
حين أنّ التعداد السكاني الرسمي الصادر عام 2020 لم يتضمّن أيّ أعداد أو نسب حول
التوزيعات السكانية العرقية والمذهبية والطائفية والدينية، رغم أنّ مجلس النواب العراقي أصدر
قانون عام 2008 عرفّ التعداد العام للسكان بأنه "جميع الأرقام والبيانات المتعلقة بالنواحي
الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية للسكان، وتشمل بيانات التعليم ومستوى المعيشة
والقومية والدين والسكن وبيانات أخرى"².

3.2.3 الجماعات الدينية والقومية

تنقسم المجموعات القومية في العراق إلى رئيسية وثانوية وفرعية تضم في تكوينها ديانات
ومذاهب متعدّدة، وأهمّ هذه المجموعات ما يلي:

3.2.3.1 العرب

يطغى على العراق طابع عروبي أصيل ومتجذّر، يعود إلى الأقوام السامية التي هاجرت
واستقرت في مختلف بقاع المشرق العربي، وكان السومريون والأكاديون والأموريون أول
المجموعات السامية المتعاقبة التي هاجرت إلى بلاد الرافدين، ثمّ لحقها في عهد الدولة الفارسية
الكلدانيين والمناذرة والقحطانيون والعاديون، وفي القرن السابع للهجرة جلبت الهجرة السامية

¹ غولي، خالد القره، "نسبة السنة والشيعية في العراق". كتابات. 20 حزيران 2020 <https://bit.ly/3mDP6Ae>

² بابان، صلاح حسين. إحصاء 1987 ما زال معتمدا.. لماذا التعداد السكاني في العراق يراوح مكانه؟ الجزيرة نت. 14-2-2021،

<https://bit.ly/3mB13Jx>

الكبرى الإسلام وأدخلته إلى العراق لأول مرة¹. وبحسب الإحصاءات سالفة الذكر فإنَّ العرب قومية رئيسية ويشكلون 80% من مجموع السكان ويعتق 97% منهم الديانة الإسلاميَّة ويتفرعون مذهبياً على النحو التالي:

3.2.3.2 العرب الشيعية

هي "الطائفة المسلمة الإمامية الإثنا عشرية نسبة إلى تمسكها بالولاء العقائدي باثني عشر إماماً من آل الرسول محمد (ص)"²، والتشيع لغة "المشايعة أي المبايعة والموالاة، وهم الأتباع والأنصار"، واصطلاحاً "الاعتقاد بأفكار وأراء معيّنة"، وقد غلب هذا الوصف على أتباع علي بن أبي طالب، وتقديمه على غيره من أصحاب الرسول محمد³، واعتبار أنَّ الخلافة يجب أن تحصر في نسل آل البيت وحدهم.

وفقاً للتقديرات الحكوميَّة عام 1986 فإنَّ الشيعية أكثرية مذهبية في العراق، ومعظمهم يعيش في الجنوب وتحديداً في محافظات بغداد، وديالي، والحلة، وكربلاء، والنجف، والبصرة، والعمارة، الناصرية، والديوانية، السمارة، وتوجد شرائح منهم موزعة في باقي المناطق الشماليَّة والوسطية⁴.

لقد كان واضحاً في العهد الملكي 1921-1958 أنَّ الدَّور السياسي للشيعية في العراق ضئيل وشبه معدوم إلى حدِّ ما، سواء على صعيد تسلُّم رئاسة الحكومة، أو الرتب في الجيش، أو تسلُّم الوزارات التي تم تشكيلها من بين 57 وزارة لم يتَّرس منها غير خمسة من الشيعية والأكراد،

¹ السامرائي، شفيق عبد الرزاق، المشرق العربي ق.1. ط 1. العراق. دائرة التعليم العالي والبحث العلمي. 1980. ص ص 12-15

² السامرائي، سعيد، الطائفة في العراق. ط 1. لندن. مؤسسة الفجر. 1993. ص 17

³ جابر، محمود، الشيعية: الجذور والبنود. ط 1. إيران. مركز الأبحاث العقائدية. 2009. ص 63

⁴ عليان، عدنان، جذور التشيع في الخليج والجزيرة العربية: الشيعية والدولة العراقية الحديثة: الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي 1914-1958. ط 1. بيروت. مؤسسة العارف للطبوعات. 2005 ص 183

فضلاً عن إسناد مهام إدارة ورئاسة المحافظات العراقية كافة إلى السنة وحدهم، والذين شغلوا 60% من المناصب السياسيّة المهمّة في الدّولة في مقابل 25% من الشّيعيّة الذين كانت أدوارهم السياسيّة محدودة وغير مؤثّرة¹، وقد أدى هذا النوع من الاستبعاد المقصود عن العمليّة السياسيّة إلى بروز جيل محبط وغازب من الشّيعيّة في أربعينات وخمسينات القرن العشرين، الذي وجد بالأيديولوجية الشيوعيّة وسيلة وأداة تعزز طموح الشّيعيّة السّياسي في أداء أدوار قياديّة، وتولي مناصب إداريّة ووزاريّة تتناسب وتعليمهم العالي وتفوقهم العددي، وكان انجذاب الشّيعيّة إلى الشيوعيّة مبني على قاعدة الرّغبة في المشاركة السياسيّة، وتأسيس نظام سياسي جديد يأخذ بعين الاعتبار المساواة السياسيّة بين الشّيعيّة والسنة².

وبعد إقامة الجمهوريّة استمر حال الشّيعيّة على ما كان عليه من استبعاد سياسي عن مواقع الحكم وإدارة الدّولة، ما دفعهم في أواخر الستينات إلى الاتجاه بشكل ملحوظ نحو المرجعيّة الدينيّة، وتأسيس أحزاب إسلاميّة ينتظمون بها سياسيّاً، وذلك بعد التّراجع التّدرّجي لثورة التّوقعات الشّيعيّة على نجاعة الشّيعيّة التي في الواقع لم تحقق أيّ إنجازات تذكر على صعيد إشراك الشّيعيّة في العمليّة السياسيّة³.

3.2.3.3 العرب السنة

بحسب الاحصاءات الرّسميّة وغير الرّسميّة تتراوح نسبة السنة إلى مجموع السكان في العراق من 30% إلى 35%، ويتوزعون بنسب كبيرة على عدد من المحافظات التي يشكّلون بها

¹ الرواشدي، عبد الرحمن، وآخرون، *العرب السنة في العراق: تاريخهم واقعهم مستقبلهم*. ط 1. مجلة البيان. مركز البحوث والدراسات. 2012. ص 86

² نقاش، اسحق، *شيعيّة العراق*. ترجمة: عبد الاله النعيمي. ط 1. دمشق. دار المدى للثقافة والنشر. 1996. ص ص 236-237

³ المرجع السابق. ص ص 240-241

الأغلبية كالأنبار، ونيوى، وصلاح الدين، ويختلطون مع الشيعة في شمال محافظة بابل وفي قضاء البصرة، ويمتزجون مع باقي المذاهب والأعراق والأقليات في العاصمة بغداد ومحافظة ديالى وكركوك¹.

وتاريخياً خضع العراق تحت حكم الامبراطورية العثمانية التي اشتركت مذهبياً مع السكان السنة، ثم جاء الاستعمار، واستدعى النظام الملكي الذي تولى به معظم السنة المناصب السياسية والإدارية المهمة في الدولة، وبعد زوال الملكية 1958 وتثبيت الحكم الجمهوري غلب أيضاً الطابع السنّي على الحكومات المتعاقبة منذ حكومة عبد السلام عارف، وعبد الرحمن عارف، والبكر، إلى صدام حسين،².

إنّ هذه المدّة الطويلة التي جعلت السنة في العراق يمارسون الحكم والسلطة ولدت شكاوى تدّعي أنّ الحكم في العراق طائفي احتكرته الأقلية، وأنّ تاريخ السلطة السياسية في الدولة قام على أسس طائفية ومذهبية، في حين أنّهم أي الحكومات العراقية ما بعد 1958 كانوا يطالبون بالانتماء إلى الأمة والقومية العربية وليس إلى طائفة بعينها.

وعلى كل حال، صحيح أنّ بعض أتباع السنة تمتعوا بنفوذ كبير منذ حكم السلاجقة والمماليك حتى سقوط بغداد في يد المغول، ثمّ مجيء الإمبراطورية العثمانية التي ظلّ حكمها ظهر انحياز اتجاه أتباع السنة الذين عوملت بعض فئاتهم معاملة خاصة، بخلاف الجنوب ذي الأغلبية الشيعية، وأنّ سياسية الإقصاء استمرت بعد زوال السلطنة ومجي الاستعمار البريطاني، الذي

¹ البديري، ايداء، التركب ألثهيغراف لسلان العراق وحتل أثره يف بهاء الدولة واستقرارها. مج 13. ع

1. بغداد: مجلة القادسية للعلوم الانسانية. 2010. ص 161

² الهاشمي، محمد صادق. الفارق في الطائفية لدى المكون السنّي والشيوعي. اخبار العراق. 19 نيسان 2020

<https://bit.ly/3iJLfR9>

وصل التمييز السياسي في ظلّه لدرجة أن عيّن الإنجليز رؤساء من السنّة على المحافظات ذات الأغلبية الشيعيّة¹، لكن في الواقع إنّ هذا الخلل في التوازن السياسي تصاعد وتفاقم بفعل التأثيرات الخارجيّة، كما أنّ المسألة العراقيّة في حقيقتها لم تكن يوماً طائفية بين سنّة وشيعة، والدليل على ذلك أنّ العراق في رئاسة حكمه منذ العثمانيين وحتى انتهاء العهد الملكي 1958 غابت العناصر العربيّة من أصول عراقيّة عن إدارة الدولة².

3.2.3.4 الأكراد

بعد توقيع سايكس بيكو 1916 حدث التناثر الفعلي للأكراد حيث تفرقوا إلى أجزاء موزعة على إيران، وسوريا، وتركيا، والعراق³، ويتمركز الأكراد في المناطق الجبلية شمال العراق، وبلغ عدد سكان إقليم كردستان العراق بحسب هيئة الإحصاء في كردستان 6 ملايين نسمة للعام 2020⁴، ومعظمهم يعتنقون الديانة الإسلاميّة، ويتوزعون في محافظات دهوك، وأربيل، والسليمانية، وحلجة، ويتواجد منهم في محافظة كركوك، ونسبة قليلة في ديالي والبصرة⁵. ومنذ ثلاثينيات القرن العشرين وصاعدًا خاض الأكراد العديد من الانتفاضات والثورات والتّمردات المسلّحة اعتراضًا على سيطرة الحكومات العراقيّة المتعاقبة، وسياسة الإهمال والاضطهاد المتّبعة ضد أفرادهم ومناطقهم الغنيّة بالثروات النفطية⁶.

¹ عبد القادر، عزو، مرجع سابق. ص

² الرواشدي، عبد الرحمن، وآخرون، مرجع سابق. ص 36

³ العساف، عبد الله الفايز. مرجع سابق. ص ص 31-32

⁴ آر تي العربية. كردستان العراق: عدد سكان الإقليم 6.17 مليون نسمة. 18.01.2021. <https://bit.ly/3oLqsk8>

⁵ الجزيرة نت. تعرف على أعداد ومناطق توزع الأكراد. 2017/9/22. <https://bit.ly/3AtX6Zr>

⁶ محمد، سمر فضل، اكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم 1958-1963. رسالة ماجستير. مصر: جامعة الرقازيق. د.ت. ص

وشهدت القضية الكردية في سبعينات القرن العشرين العديد من التحولات التي كانت حصيلة الثورات والعمل الحزبي المكثف والحركات المسلحة، ففي مارس 1970 جرى صياغة قانون الحكم الذاتي للأكراد، واعترف دستور 14 تموز 1970 صراحة على منحهم الحكم الذاتي والاعتراف بقوميتهم ولغتهم، وتوليتهم مناصب تراعي الكفاءة والنسبة إلى السكان، وأن يكون أحد نواب رئيس الجمهورية من الأكراد، وفي 19 مارس 1992 أُجري للمرة الأولى انتخابات لاختبار البرلمان وتشكيل مجلس وزراء كردستان¹. تاريخياً عمدت الأطراف الخارجية لتوظيف قضية الكرد كأداة لإشعال التوترات ضد الحكومات العراقية. فمنذ (1921-2003) تصاعد تدخل القوى الخارجية التي دائماً ما كانت تستخدم الورقة الكردية حينما تتوتر العلاقة بينها وبين الحكومة العراقية، حيث مارس الإيرانيون والأمريكيون نفوذاً على الأكراد لا بدافع التعاطف مع قضيتهم، بل للوقوف بوجه المد القومي إبان حكم البعث الذي تمتعت حكومته بصلات وثيقة مع الدول الاشتراكية المعادية للغرب، كذلك دعمت إسرائيل كردستان العراق من خلال مدها بالسلح والخبراء العسكريين لتدريب المقاتلين الأكراد، وكان الدافع من تقديم هذا الدعم نظرة التخوف من المحيط المعادي لإسرائيل التي كانت دولة العراق بقيادة صدام حسين جزءاً منه².

3.2.3.5 التركمان

يشكل التركمان ثالث أكبر مجموعة قومية في العراق بعد العرب والأكراد بعدد يتجاوز المليون نسمة، ويتميزوا عن المجتمع العراقي في ثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم ولغتهم المتأثرة بشكل كبير في تراث وثقافة الأتراك، ويتركز وجودهم في المناطق الشمالية من محافظات تازة، وداقوق

¹ تاج الدين، احمد، مرجع سابق. ص ص 133-135

² غينتر، مايكل، كورد العراق الام وآمال. ترجمة: عبد السلام النقشبدي. ط 1. اربيل-كردستان العراق. دار اراس للطباعة والنشر.

وطوزخورماتو، وكركوك التي تعدُّ رمز وجودهم القومي، ويختلطون بها مع الأكراد، في حين ينتشرون على باقي أفضية ونواحي المحافظات الشماليَّة والوسطى من ديالي، وصلاح الدين، ونينوى، وأربيل، ويختلطون مع باقي السكان في العاصمة بغداد، ويعتق أغلبهم الديانة الإسلاميَّة ومن الناحية المذهبيَّة ينقسمون إلى سنةً وشيعة¹.

وفي تاريخ العراق الحديث، استبعد التركمان من العمليَّة السياسيَّة في العهد الملكي، كما تعرضوا لثلاث مجازر، كان أشهرها مجزرة كركوك في عهد عبد الكريم قاسم 1959، وانطوى المجتمع التركماني على وقع هذه المجازر إلى العزلة السياسيَّة والانغلاق الاجتماعي، والابتعاد عن مواولة جميع الأنظمة العراقيَّة المتعاقبة، وبقيت تسيطر عليهم مشاعر الحياء والعزلة إزاء الأحداث السياسيَّة العراقيَّة إلى أن وقعت الانتفاضة الشعبيَّة في 1991 فشاركوا بها مع فئات المجتمع العراقي كافة ضد نظام صدام حسين، ومع تفاقم الأوضاع في حرب الخليج الثانيَّة، انتظم أبناء القوميَّة التركمانيَّة في أحزاب سياسيَّة تقف جنباً إلى جنب مع قوى المعارضة العراقيَّة²، ومع تغيير معالم وأسس النظام السِّيَاسي بعد العام 2003، اعتقد التركمان أن دورهم على الصعيد السِّيَاسي والاجتماعي سيلقى تغييراً إيجابياً على صعيد المشاركة في العمليَّة السياسيَّة، لكن ما حدث هو أنهم تعرضوا لتهميش سياسي مضاعف، وتغيير ديمغرافي وتهديد أمني طال مناطقهم، إضافة إلى ازدياد حدة الانقسامات الطائفيَّة بين الجماعة التركمانيَّة التي انقسم أفرادها بين الأحزاب السياسيَّة السنيَّة والشيعيَّة³.

¹ العاني، طه، ثالث أكبر عرقية في البلاد.. تعرف على تركمان العراق. الجزيرة نت. 29/11/2020 <https://bit.ly/3FwzhUT>

² الصمانجي، عزيز قادر. التاريخ السِّيَاسي لتركمان العراق. ط 1. بيروت. دار الساقي. 1999. ص ص 276-277

³ المهداوي، فارس حسن، مستقبل الاقليات في العراق ومصادر تهديدها. وراقات تحليلية. قطر. مركز الجزيرة للدراسات. 7 حزيران

3.2.4 سمات المجتمع العراقي

يعتبر حنا بطاطو في كتابه "الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية" أنّ المجتمع العراقي "في مطلع القرن العشرين لم يكن شعباً واحداً أو جماعةً سياسيةً واحدة"، ورغم تمتّع الوحدات الاجتماعية العرقية والدينية بخصائص مشتركة، إلا أنّ هذه المجموعات المتميزة فيما بينها شكّلت جملة من المجتمعات المنفصلة عن بعضها البعض والمنغلقة على ذاتها ضمن النطاق الجغرافي الواحد¹. ويتميّز المجتمع العراقي بعدة سمات، ومن أهمّها²:

- غياب التجانس والاندماج الاجتماعي، وتغليب العلاقات الطائفية والقومية، ممّا أسهم في أن تتضمّن البيئة الاجتماعية تقسيمات عملت على نقل الولاء من الدولة إلى الولاءات الفرعية العرقية الطائفية والمناطقية، التي أسهمت في تشتيت الهوية الوطنية العراقية، وانعزال الجماعات عن بعضها البعض.
- التوزيع الجغرافي للجماعات الدينية والإثنية، حيث تتمركز المجموعات في مناطق ومحافظات محدّدة من جنوب وشمال ووسط العراق، وباتت كل محافظة وحي وناحية تعرف نسبة إلى المجموعة الدينية أو المذهبية أو العرقية التي تقطنها، وهذا بدوره أفضى إلى بروز فكر التقسيم الذي رسخ الانعزالية في المجتمع المتمركز جغرافياً وانثروبولوجياً في وسط سني وشمال كردي وجنوب شيعي.
- سيطرة وتنامي دور التكوينات القبلية والعشائرية القائمة على الروابط الأولية والعصبيات، فالعشائرية هي أهمّ خاصية تميّز المجتمع العراقي، وتضمّ في تكوينها الطوائف والعرقيات، ولطالما جرى استخدامها سياسياً كوسيلة لدعم وحماية النظام.

¹ بطاطو، حنا، مرجع سابق. ص 31

² علي، سليم، معوقات بناء الدولة في العراق.. قراءة في الإشكالات الاجتماعية. مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية. 15 تموز

2019، <https://mcsr.net/news504>

- الانفصال بين الدولة والمجتمع وعجز الدولة عن دمج الجماعات في إطار خطاب وطني وهويّة متفق عليها، ممّا أفضى إلى اعتبار أنّ الدولة محسوبة على فئة معيّنة، وأنّ باقي فئات المجتمع تقع في خانة المجموعات المعادية؛ لذلك بات عدم الاستقرار الاجتماعي وما يترتّب عليه من حروب ونزاعات سمة ملازمة للمجتمع العراقي.
- بروز الطائفيّة المجتمعيّة الانقساميّة بعد نيسان 2003 كسمة ملازمة للمجتمع العراقي، فبعد أن كانت التنظيمات المحليّة كالقبلية والعشائرية تتعلّب على كل الولاءات الدينيّة والعرفيّة، أصبحت الطائفيّة السياسيّة والاجتماعيّة العنوان الأبرز للمرحلة الراهنة.

3.3 التركيبة السياسيّة للدولة العراقيّة

لم تنشأ الدولة العراقيّة نتيجة التفاعلات والانتقالات التي تحتمها الطبيعة التطورية للمجتمعات وأنظمتها السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، بل كانت هذه النشأة مشوّهة وأسقطت من أعلى إلى أسفل بفعل التّدخل الخارجي الذي استبعد المكونات المجتمعيّة عن المشاركة في تقرير ماهيّة الدولة التي ستحكمهم.

3.3.1 الانتداب البريطاني (1920-1932)

كانت منطقة المشرق العربي، ولا سيما العراق واحدة من أهمّ المناطق التي نصبت المملكة البريطانيّة جل الطموحات في الاستحواذ عليها؛ نظراً لما تمثّله من أهميّة اقتصاديّة وسياسيّة وعسكريّة في الاستراتيجية الاستعماريّة التي خلفتها اتفاقية سايكس-بيكو، لذلك سعت بريطانيا إلى وضع الخطط قبل انهزام الدولة العثمانيّة في الحرب العالميّة الأولى لاحتلال العراق، وبدأت الحملة العسكريّة في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 1914، واستمرت مدّة أربع سنوات وتمكّنت خلالها من السيطرة على معظم المناطق العراقيّة، وإنهاء تبعيّة العراق للدولة العثمانيّة سنة 1917 التي

اكتمل بها الاحتلال البريطاني في الحملة العسكرية التي قادها ستانلي مود، وانتهت بوقوع العراق تحت سيطرة عسكرية مباشرة في 8 نوفمبر/تشرين الثاني 1918¹.

وخاض العراقيون حراكاً ثورياً وسياسياً ضد الوجود البريطاني في ثورة العشرين، التي انطلقت شرارتها الأولى من الفرات الأوسط في الثلاثين من يونيو/حزيران 1920، كرد فعل على قرار مؤتمر سان ريمو في ابريل/نيسان 1920 الذي أقرت به عصبة الأمم وضع العراق تحت الانتداب البريطاني، وشارك العراقيون في الثورة من الألوية والأطيف والمذاهب والأعراق كافة من الشيعة والأكراد والسنة من خارج النخبة السياسية، وعكست المطالب الشعبية رغبة عراقية في نيل الاستقلال، ورفض أي رعاية أجنبية بدعوى الوصاية والتحرير²، وسبق الثورة العديد من الأحداث التي مهدت لاندلاعها منها التأثير بالجوار العربي في سوريا ولبنان الذي كان يشهد ثورات وطنية ضد الاستعمار الفرنسي³، وقيام حركات وطنية وجمعيات سياسية بشكل سري، كجمعية حرس الاستقلال في فبراير/شباط 1919، وجمعية الشبيبة، والعهد⁴، كما أدت المؤسسة الدينية دوراً فاعلاً في التحرك السياسي ضد الانتداب من خلال المشاركة في الثورة وحشد المجتمع سياسياً بإصدار فتاوي تشريعية من المراجع الدينية الشيعية والسنية تجيز الجهاد ضد البريطانيين⁵.

¹ سور، محمد عبد الله، *الاحتلال البريطاني للعراق: دراسة في تطوره السياسي 1917-1927*. مج 1. ع 221. مجلة الاستاذ. 2017. ص ص 255-256

² الساعدي، محمد، ثورة العشرين في العراق... تنوع ووحدة هدف.. الاردن العربي. 30 يونيو 2021-08-03 <https://www.arabjo.net/?p=88710>

³ نصار، عبد العظيم عباس عبد الحسين، *ثورة العشرين في العراق عوامل الإنطلاق ومظاهر الشخبط الجماهيري*. مج 7، ع 2، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة. تشرين الثاني 2013. ص 106

⁴ المرجع السابق. ص 101

⁵ القصاب، عبد الوهاب، *ابحاث مؤتمر: مائة عام على الحرب العالمية الأولى - مقاربات عربية، الحملة البريطانية على العراق 1914 - 1918: الدوافع والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية*. مج 2.. بيروت. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2015. ص 657

ورغم اتباع بريطانيا أساليب القهر العسكري ضد المتظاهرين والمنضمين إلى الثورة، لكنها لم تتمكن من تجاهل السخط الشعبي الذي بقي مستمراً حتى بعد إخمادها كونها مثلت نقطة تحول في تاريخ العراق السياسي، إذ مع وقوعها اندحرت الأفكار السياسية البريطانية في تحويل العراق إلى نسخة ثانية عن الهند، والحقيقة أن الثورة لم تحقق مطلب الاستقلال، لكنها تمكنت على الصعيد السياسي من إجبار بريطانيا على تغيير سياساتها، وذلك بالعزوف عن فكرة الاحتلال العسكري المباشر، والتفكير بجدية إقامة حكومة ونظام تحكم عبره بشكل غير مباشر، وفي محاولة لامتناس الغضب الشعبي أعلنت بريطانيا عن عزمها ورغبتها في تأسيس نظام ملكي وكيان سياسي جديد في العراق، ووجدت بتزشيخ الأمير فيصل بن الحسين ملكاً وسيلة للحيلولة دون الاعتراض الشعبي من جهة، وأداء مهماتها وتنفيذ وعودها السابقة للأسرة الهاشمية من جهة أخرى، وبالفعل جرى تتويج فيصل بن الحسين ملكاً على العراق في 23 أغسطس/آب 1921¹، اتساقاً مع مخرجات استفتاء ديسمبر/كانون الأول 1918، الذي قامت فكرته على استنباط آراء العراقيين في الشمال والجنوب والوسط حول اتجاهاتهم في شخص الحاكم وطبيعة الحكم والتي اجتمعت على رأي تولية أحد أبناء الشريف حسين ملكاً على العراق².

3.3.2 نشأة الدولة الوطنية الحديثة

قرّر البريطانيون تأسيس كيان سياسي جديد من خلال إقامة حكومة عراقية مؤقتة عام 1920 تمهيداً لانتقال البلاد من الحكم العسكري المباشر إلى النظام الملكي الدستوري، وعملوا على توحيد الولايات العثمانية الثلاث (بغداد، والموصل، والبصرة) المعروفة في الأدبيات العثمانية

¹ البياتي، فلاح محمود خضر، أساليب السياسة البريطانية في العراق 1917م - 1920م. ع 4. جامعة بابل - كلية التربية للعلوم الإنسانية. مجلة العلوم الإنسانية. كانون الأول 2010. ص 137

² السامرائي، إبراهيم، العراق البلد العربي الذي نخره السياسيون 1914-2003م. ط 1. عمان. دار المعنز للنشر والتوزيع. آب 2015. ص 81

سابقاً "الخطة العراقية" وبرز كيان الدولة الحديث في 1921، بعد عقد مؤتمر القاهرة بحضور الحاكم المدني والمندوب السامي في العراق بيرسي كوكس، وتقررّ به تنصيب فيصل بن الحسين ملكاً على العراق، وقامت السلطنة السياسيّة على نظام سياسي برلماني مقيد بالدستور بعد إقرار المجلس التأسيسي المنتخب ديمقراطياً في عام 1924 دستور البلاد، وقسمت ولايات الخطة العراقيّة العثمانيّة الثلاث إلى أربعة عشر لواء ولكل لواء عدد من الأفضية، ولكل قضاء عدد من النواحي وفق النظام الإداري العثماني.¹

وعقب تولي الملك فيصل دفة الحكم تحت إشراف بريطاني غير مباشر، سعت بريطانيا إلى تشكيل دولة ذات أسس حديثة على غرار النّموذج الأوروبي الحديث، من خلال وضع الدستور وتأسيس المجلس النيابي، وبناء الجيش، وذلك في سبيل احتواء الصّراعات المحليّة والتخفيف من تأثير المؤسسة الدينيّة التي لعبت دوراً مباشراً في قيادة ثورة العشرين، وفي سياق البناء الحديث شهدت فترة العشرينات من القرن الماضي ولادة مجتمع ونخبة سياسيّة واجتماعيّة جديدة، ومنظمات اجتماعيّة وثقافيّة ومؤسسات سياسيّة تشريعيّة وتنفيذية وقضائية، وجرى تأسيس سبع جمعيات ثقافية واجتماعيّة، وشيدت عشرات الكليات والمدارس،².

وتألّفت قواعد دعم النّظام الملكي من الضباط الشريفيين الذين شاركوا الملك فيصل في الثورة العربيّة الكبرى 1916، بالإضافة إلى شيوخ الإقطاع الزراعي وزعماء العشائر، وأنّسبت هذه النّخبة بطابعها العسكري المغلق، وانعزلها عن المجتمع، والهيمنة على الأوضاع السياسيّة

¹ القصاب، عيد الوهاب، أبحاث مؤتمر: مائة عام على الحرب العالمية الأولى - مقاربات عربيّة، الحملة البريطانيّة على العراق 1914 - 1918: الدوافع والتداعيات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة. مرجع سابق.. ص ص 658-661

² الحيدري، ابراهيم، الحكم الملكي في العراق - محاولة لبناء دولة حديثة. ايلاف. 9 اغسطس 2011 <https://bit.ly/3Ap8FkE>

لفترات طويلة¹، وفي محاولة لإضفاء الطابع الديمقراطي على عمل النظام، أصدر الملك فيصل قانون "الأحزاب والجمعيات" في آب/اغسطس 1922 وعليه تشكلت العديد من الأحزاب المعارضة والحكومية قبل بدء الحياة البرلمانية كالحزب الوطني الديمقراطي، وحزب النهضة، واتسمت هذه الأحزاب بضعفها وقصر حياتها السياسية وتمحور أهدافها حول التحرر والاستقلال دون وجود برامج سياسية بعيدة المدى، وخضوع بعضها لمقتضيات المصلحة البريطانية، كالحزب الحر الديمقراطي الذي تأسس بتوجيه ودعم بريطاني، واعتمدت الطبقة السياسية في صراعها المتعاضم على السلطة على مصادر القوة المادية والروابط الاجتماعية التقليدية، وعلى هذا الأساس انتفت التعددية السياسية وجمدت الحياة الحزبية خلال عقد العشرينات².

ورغم النزعة الوطنية المتصاعدة التي تمثل بها الملك فيصل الأول على المستوى الرسمي والمدعومة على المستوى الشعبي قد أدت إلى انتهاء الانتداب البريطاني في 3 أكتوبر/تشرين الأول 1932، بعد دخول العراق كأول بلد عربي في عصبة الأمم في 3 سبتمبر/أيلول عام 1932³، إلا أن الوجود البريطاني بقي متمركزاً ومسيطرًا على تسيير شؤون البلاد، من خلال التحكم بشخص الملك، والحكومة، والديوان الملكي.

3.3.3 المرحلة الملكية وأثرها الطائفي

قبل وفاة الملك فيصل بعام، تنبّه إلى ضرورة وضع أسس جديدة في إدارة الدولة بطريقة تنصف وتساوي بين جميع المواطنين، وطرح مذكرة بهذا الشأن وعرضها على مجموعة من الساسة

¹ محمد، وليد سالم، مأسسة السلطة وبناء الدولة-الامة: دراسة حالة العراق. ط 1. الاردن. الأكاديميون للنشر والتوزيع. 2014. ص ص 223-225

² منذر، حسن، القوي السياسية العراقية في العهد الملكي. ع 1854. الحوار المتمن. 2007-7-13 <https://bit.ly/2WTXJxQ>

³ الجزيرة. بعد طول انتظار.. العراق يختار تاريخ استقلاله يوما وطنيا. 2 ايلول 2020 <https://bit.ly/3aAt0t7>

البارزين والطبقة السياسيّة المحيطة به، وكانت هذه المذكرة بمثابة مشروع سري لإزالة الإقصاء السياسيّ والتّمييز الطائفي. وذكر في بعض نصوصها "أنّ العراق ينقصه أهمّ عنصر من عناصر الحياة الاجتماعيّة، وهو الوحدة المليّة والدينيّة والفكريّة"، وذكر في موضع آخر "العراق مملكة تحكها حكومة عربيّة سنيّة مؤسسة على أنقاض الحكم العثماني، وهذه الحكومة تحكم أكثرية شيعيّة جاهلة وقسما كرديا أكثريته جاهلة".

ورأى أنّ الشعب العراقي لا يشكّل أمة بل هو عبارة عن "تكتلات بشريّة خالية من أي روح وطنيّة"، وفي نهاية مذكرته وجد أنّ حلّ الانتفاضات والتمردات يكون بزيادة قوّة الجيش عتادا وعدداً، بحيث يستطيع إخمد أي حراك مسلّح يقع في منطقتين متباعدتين في الشمال والجنوب¹.

ويمكن إجمال بعض مظاهر ودلالات الطائفيّة السياسيّة في العهد الملكي فيما يلي:

- التركيبة الطائفيّة والإثنيّة للمؤسسة العسكريّة، وتجلّى ذلك منذ تأسيس الدّولة 1921 حتى أواخر العهد الملكي، إذ ظلّت القيادة العليا في المؤسسة العسكريّة حكراً على مجموعة من الضباط العرب السنّة الذين وقفوا إلى جانب الشريف حسين ضدّ الدّولة العثمانيّة في الثورة العربيّة الكبرى 1916، في حين جرى إقصاء واستبعاد باقي الطوائف والقوميات من الشّيعيّة أو الأكراد أو التركمان، وكان رسوخ المذهبية والإثنية في قاعدة المؤسّسة العسكريّة سياسيّة تعبر عن تداول الظواهر التي كانت قائمة في المرحلة العثمانيّة، واعتمدها بريطانيا في تشكيل مؤسسات الدّولة الحديثة².

¹ عبد الرزاق، صلاح، مشاريع إزالة التمييز الطائفي في العراق من مذكرة فيصل إلى مجلس الحكم 1932-2003. ط 1. بيروت.

منتدى المعارف. 2010. ص 16 وما بعدها

² الناصري، عقيل، مرجع سابق. ص ص 76-77

● سيطرة النخبة السياسيّة الحاكمة من فئة الارستقراطيّة والبيروقراطيّة من السنة العرب على الحكومة والبرلمان في دوراته المتعاقبة، وإقناع العامّة بفكرة التراجع العلمي والثقافي لدى الشّيعة، وإسباغهم بصفة الجهل كمبرر لعدم إشراكهم في السّلطة وتولي المناصب السياسيّة والإداريّة والحكوميّة في الدّولة، على الرغم من أنّ المدارس الدينيّة الشيعيّة في النجف الأشرف ضمّت أكثر من عشرة آلاف طالب يدرسون اللغة العربيّة وآدابها، والرياضات، والاقتصاد، والإدارة وغيرها من التّخصصات،¹.

● مأسسة الطائفيّة وذلك بحرمان الشّيعة من امتيازات السّلطة على مستوى المناصب الحكوميّة، فخلال الأعوام 1921-1946 تشكّلت عشرون حكومة خلت جميعها من رئيس وزراء شيعي، ومن بين 59 وزارة في الفترة 1921-1958 ترأّس الشّيعة 4 وزارات، وأسندت مهام 55 وزارة إلى النخبة السياسيّة من السنة، وفي مطلع العشرينات لم يكن هناك أحد من الطوائف والقوميات غير السنة العرب مرشح لرئاسة المحافظات والأفضية العراقيّة، حتى تلك التي يغلب على تركيبها السكانية أكثرية شيعيّة أو كرديّة.²

● إصرار الطبقة السياسيّة على بقاء ثكناتها المستحكمة في دوائر الدّولة، ورفض مشاريع إزالة التمييز الطائفي في بعده السياسي، وتبيّن هذا الرفض والاعتراض في الاقتراح الذي قدّمه الملك فيصل الأوّل في مذكرته حول إنشاء مدرسة لإعداد الموظفين، تعتمد في الانتساب لها على النسبة السكانية لكل محافظة من خريجي المدارس الثانويّة، وكان هذا البند بمثابة هاجس ومصدر قلق للطبقة السياسيّة التي تخوّفت من فقدان المكتسبات والامتيازات والفرص التي استحوذت عليها منذ تأسيس الدّولة؛ وذلك لما تعنيه المدرسة من

¹ حسين، عبد الخالق، الطائفيّة السياسيّة ومشكلة الحكم في العراق. ط1. بغداد. دار ميزو بوتيميا. 2011. ص ص 85-86

² المرجع السابق، ص ص 88-89

إمكانية دخول أكبر مكونين في العراق، وهما الشيعة والأكراد وباقي الطوائف والقوميات إلى دوائر الدولة، ومن ثمّ القضاء على احتكار الطبقة السياسيّة السنيّة للحكم¹، علماً أنّ هذه الطبقة ألقت قبضتها على المهن والمناصب، ومنعت باقي الطوائف والقوميات من الوصول إلى المواقع في الديوان الملكي والكلية العسكريّة والوزارات السيادية والحساسة في الدولة، وفي حالات نادرة ومقترنة باضطراب أو حدث سياسي معيّن كانت الدولة في سعيها تجاوز الاضطرابات الناتجة عن تجاهلها المساواة في الحقوق الوطنيّة تلجأ إلى امتصاص وطّي الأحداث بواسطة تعيينها أحد أتباع الطائفة الشيعيّة كما حدث في تعيين صالح جبر رئيساً للوزراء عام 1947².

يمكن الملاحظة أنّ السياسة التي اتّبعتها البريطانيون، أو السياسة غير الواضحة التي اتّخذها الملك فيصل الأوّل، والطبقة السياسيّة المحيطة به لم تكن تختلف عن سابقتها العثمانيّة. فهي الأخرى اتّبعّت سياسات تكفل بقاء العراق مشرذماً تابعاً وغير مستقر سياسياً، من خلال إقدام البريطانيّين على تجزئة المجتمع العراقي، بالتركيز على الجوانب السياسيّة والاقتصاديّة والإداريّة التي تصبّ في مصلحتهم مع إهمال الجوانب الاجتماعيّة بشكل مقصود ومخطط له، وحرمان بعض التكوينات الاجتماعيّة من حق المشاركة السياسيّة من خلال إنتاج نمط تقاسمي غير معلن، أفضى إلى سيطرة القلة، وتنفيذاً لسياسة التفريق المقصود عملت بريطانيا على إدخال المجتمع في صراعات مختلفة، مثل صراع العشائر والبدو، والمدينة والريف، والطوائف والأقليات، بالإضافة إلى تقربه من الجماعات التي تلبّي مطامعه وتدعم وجوده مثل الأقلية الأشورية وشيوخ العشائر، وبعض الطوائف المسيحية واليهودية، وكان لإصدار قانون "نظام

¹ عبد الرزاق، صلاح، مرجع سابق. ص 32

² ستاري، سجاد، والسيمر، عبد العظيم، مرجع سابق. ص 509

دعاوي العشائر" أثراً بالغاً في تعزيز النظام الإقطاعي العشائري، وتقسيم المجتمع إلى فئات قبلية ومدنيّة يخضع أفرادها كلهم إلى نظام قضائي مستقل يميز بين المواطنين مناطقياً¹.

وفي السنوات الأخيرة من العهد، وتحديداً عام 1954 انعدم الاستقرار السياسي نتيجة ضعف الحكومة والبرلمان، والنظام الاجتماعي، والصراع السياسي على السلطة، وانتفاء مبادئ القيم المدنيّة في المجتمع، وجرى حظر العمل الحزبي، وحلّ البرلمان بصورة نهائية، وإعلان حالة الطوارئ، وتعطيل العمل بالدستور²، وبعد شنّ العدوان الثلاثي البريطاني والإسرائيلي والفرنسي على مصر سنة 1956، وموقف الحكومة العراقيّة المتخاذل والمتواطئ تجاه العدوان، والانضمام إلى حلف بغداد الذي قاده الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة خطر المد الشيوعي، وربط العراق بالمشاريع الاستعمارية والاحتلالية التي تحقّق مصلحة إسرائيل وحلفائها الغربيين، لا سيما ارتباطه مع بريطانيا الدولة المسؤولة عن نكبة فلسطين، اشتد سخط العراقيين ورفضهم للنظام الملكي وحكومته الموالية للنفوذ البريطاني في العراق، وما زاد الاحتقان التراكمات الناتجة عن فشل ثورة أيار 1941، والحرب البريطانية العراقية التي أودت إلى مصرع العديد من القادة العسكريين.

كل هذه المسببات عجّلت عودة الضباط الأحرار، وتنظيم أنفسهم عسكرياً، وإقامة لجنة عليا في ديسمبر/ كانون الأوّل 1956 تضم التنظيمات السياسيّة وتشرف عليها، وفي 14 يوليو/تموز 1958 قامت الثورة بقيادة الجيش ومساندة الشعب، وأسقطت النظام الملكي الإقطاعي الاستبدادي

¹ السامرائي، توفيق خالد، *دور المحتل في تفتيت النسيج الاجتماعي العراقي*. مج 7. ع 35. العراق. مجلة السري. نيسان 2011. ص 5-7

² عباس، عقيل، وآخرون، *الحكومات غير الخاضعة للمساءلة في العالم العربي حالة العراق*. ع 2. العراق. الحكومات غير الخاضعة للمساءلة في العالم العربي حالة العراق. يونيو/حزيران 2005. ص 10-12

بعد 38 عاماً من الحكم، وتمكّنت من إقامة نظام جمهوري ديمقراطي متحرّر من النفوذ والسيطرة البريطانية¹.

تسلّم قائد الثورة عبد الكريم قاسم السّلطة السياسيّة، وحظي بصلاحيات امتدت إلى تسلمه رئاسة الوزراء وحقيبة الدفاع وقيادة القوات المسلحة، ومع مرور السنة الأولى للثورة بدأت معالم التغيير السياسي تتكشف من حيث إلغاء الملكية والقانون الأساسي لعام 1925 وإعلان الجمهورية، والقيام بتعطيل المؤسسات الرئيسة للعهد البائد، مثل مجلسي النواب والأعيان، بالإضافة إلى ملاحقة كل من لهم علاقة بالحكم السابق، وإجراء عمليّة تطهير شملت استبدال ضباط وموظفين مدنيين وكل من كان ولاؤهم للثورة موضع شك، وعلى مستوى العلاقات الإقليمية والدوليّة، اتجهت المهام الوزارية للحكومة الأولى في العهد البائد حديثاً نحو حلّ الاتحاد الهاشمي بين الأردن والعراق والعزوف عن حضور اجتماعات ولقاءات حلف بغداد، إلى أن تمّ الانسحاب منه نهائياً في آذار 1959، فضلاً عن استئصال الوجود البريطاني وإقامة علاقات سياسيّة واقتصاديّة وعسكريّة مع الدّول الاشتراكية².

وتعاقب على رئاسة الدّولة العراقيّة في عهد الجمهورية بعد إسقاط نظام مؤسس الجمهورية الأولى وإعدامه في 8 شباط 1963³ أربع رئاسات جاءت نتيجة الانقلاب العسكري، وبدأت برئاسة عبد السلام عارف (1963-1966)، ثمّ عبد الرحمن عارف (1966-1968)، ثمّ مرحلة هيمنة حزب البعث الاشتراكي بقيادة أحمد حسن البكر (1968-1979)، وتلاه صدام

¹ المرجع السابق. ص 7-8

² سلوغيّت، ماريون، وسلوغيّت، بيتر، من الثورة إلى الديكتاتورية: العراق منذ 1958. ط 1. المانيا. منشورات الجمل للنشر والتوزيع. 6 كانون الثّاني 2003. ص 84

³ العاني، نوري، وآخرون تاريخ الوزارات العراقيّة في العهد الجمهوري 1958-1968. الجزء الخامس: 1961-1963. ط 1. بغداد. بيت الحكمة. 2002. ص 6

حسين (1979-2003)¹، وأخذ الحكم طابعاً عسكرياً نتيجة النزعة الانقلابية في السيطرة على السلطة السياسيّة من قبل الجيش الذي أصبح خلال تلك المرحلة يحتكر السلطات التنفيذية والتشريعية بوصفه صاحب القرار السياسيّ الفعلي²، كما شهدت تلك الفترة صدور أكبر عدد من الدساتير ذات الطابع المؤقت؛ نتيجة التغيير السريع في زمام السلطة، ولم تستطع أنظمة الحكم المتتالية دمج القوميات و المذاهب في إطار الدولة العراقيّة والتعامل معهم على أساس حقوق المواطنة في المساواة وعدم التمييز وخاصة مع المكون الكردي³.

3.3.4 نظام حزب البعث (1968-2003)

في 17 يوليو/تموز، 1968 أقدم حزب البعث على نقل السلطة بقوة الانقلاب العسكري غير الدموي على حكم عبد الرحمن عارف، فسيطر البعثيون على مقرّ وزارة الدفاع ومحطة الإذاعة الرسميّة، التي أعلنوا من خلالها قيام نظام جديد بقيادة أحمد حسن البكر، وبهذا الانقلاب تكوّنت بدايات فصل جديد في تاريخ العراق وأوضاعه السياسيّة، إذ مثّل نجاح حزب البعث العربي الاشتراكي بعد محاولته الأولى الفاشلة عام، 1963 نقطة تحوّل مهمة في طبيعة الدولة والنظام السياسي.

ومنذ اللحظة الأولى التي تولى بها البعث قيادة الدولة والمجتمع، مثّلت تحديات تحييد الأحزاب السياسيّة الشيوعيّة والكرديّة، وتلميع صورة النظام، والحدّ من التعلّم الديني المتنامي لدى

¹ الجابري، نديم عيسى، فكرة الجمهورية في العراق. ط 1. بغداد. مؤسسة الفضيحة للدراسات والنشر. 2013. ص 66
² الجبوري، مروان، الجيش العراقي في ذكرى تأسيسه.. تاريخ حافل بالانقلابات والتدخلات بالسياسة وهذه أبرزها. الجزيرة نت. 6

يناير 2021 <https://bit.ly/3oGGwDH>

³ كوفلي، عبد الله جعفر. سمات العهد الجمهوري العراقي. الشفق. 8 تموز 2018، <https://cutt.us/yjPpo>

المجتمع الشيعي، الهمّ الشاغل الذي كان يعترى قادة الدولة البارزين¹، وأهمهم صدام حسين، الذي امتلك بفعل الروابط القوميّة والمذهبيّة والمناطقية (تكريت)، والعشائرية (البويات)، والعائلية (طلّاح) مع رئيس الجمهورية مكانة قياديّة بارزة جعلته بمثابة الرجل الأوّل في الشأن السياسي والأمني على صعيد الدولة².

حاول النظام البعثي الجديد احتواء الصّراعات الحزبية، وبناء جبهة وطنية رصينة تضم الأحزاب السياسيّة الشيوعيّة والكردية من خلال توقيع "ميثاق الجبهة الوطنيّة والقوميّة التّقدمية" في 16 يوليو/تموز 1973³، كما وضع مرتكزات دولة الرعاية والمساواة على النمط الاشتراكي، وتحقيقاً لهذا المشروع التفت إلى الإصلاح على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، من خلال استئناف العمل في خطط التّمية التي عطلتها سنوات الانقلاب، واستكمال تنفيذ "عملية الإصلاح الزراعي"، وتأمين الخدمات الصحيّة والتّعليميّة المجانية لجميع المواطنين، أما على الصعيد السياسي أصدر البعث عقب وصوله إلى السّلطة قرارات كان هدفها استمالة المواطنين، وبناء قاعدة اجتماعيّة بواسطة العفو عن آلاف السجّاء السياسيّين، وإعادة توظيف أعداد كبيرة من الذين فقدوا أعمالهم في السلك الحكومي والقطاع العام لأسباب سياسيّة أو اقتصادية.

وفي أوائل السبعينات انشغلت الحكومة العراقيّة في مسألة الثروة الوطنيّة، وبدأ صدام حسين عام 1971 يبحث أهميّة النفط، وفي حزيران 1972 أصدرت الحكومة قراراً بتأميم شركة النفط العراقيّة IPC، وكانت خطوة التأميم مقدّمة لما سيشهده العراق خلال فترة السبعينات من نهضة

¹ Fattah, hala, and caso, frank. **A brief history of Iraq**. 1st edition New York. Library of congress. 2009. P p 209-211.

² شرارة، وضاح، العراق مثالا وحنا بطاطو دليلا. ط 1. بيروت. دار الكتب. 2014. ص ص 44-45

³ السعدي، محمد، قراءة في كتاب: صعود الحزب الشيوعي العراقي وانحداره. للبروفيسور طارق يوسف إسماعيل. صوت العراق.

17 آذار 2021-08-30 https://bit.ly/3iI8Y46

وتقدّم عصري في التّعليم، والصّحة، والبنى التّحتيّة، وتطوير القوّات المسلّحة والصّناعة العسكريّة، وخفض البطالة،¹.

وتعامل النّظام العراقي مع الأقليات بازدواجية شديدة التناقض، إذ رغم منح الأشوريين والتركمان حقوقهم الاجتماعيّة والثقافيّة المشرعة دولياً ودستورياً، إلاّ أنّه اتبع سياسيّة الدمج القسري من خلال التّخطيط المسبق لتغيير التركيبة السكانية لمناطقهم، وذلك بانتهاج سياسة "التّعريب"، والتي كان هدفها جعل الميزان الديمغرافي في مناطق الأقليات يرتفع عددياً لصالح المجموعات القوميّة العربيّة التي قدّم لها النّظام جملة من الامتيازات والاعراض الماديّة مقابل السكن في محافظات، وإحياء تمركز الأشوريين والتركمان، كما عمل النّظام البعثي وبأوامر من صدام على إجبار الأشوريين عام 1977 الاختيار بين القوميّتين الكرديّة أو العربيّة المعترف بهما في الدستور، ونفّذ خلال الأعوام 1971-1991 سلسلة اعدامات واعتقالات طالت التركمان والأشوريين بدعوى ممارستهم العمل السّياسي المعارض للنّظام.²

كذلك الحال بالنسبة للأكراد، إذ منذ بداية حكم حزب البعث، شكّل حلّ المسألة الكرديّة أولوية للنّظام الذي سبق وأن وطد سلطته الانقلابية تحت شعار منح الأكراد حقوقهم وفك الظلم الواقع عليهم، وجاء اتفاق 11 آذار 1970 كخطوة أولى على طريق الحل السلمي، الذي اشترط حلّ التنظيمات الكرديّة المسلّحة، وتسليم عتادها العسكري للحكومة العراقيّة، مقابل تقديمات سياسيّة تعترف بحق حكمهم الذاتي، لكن أدى النّزاع بين كلا الطرفين ومحاولات النّظام لاحقاً تعريب مناطق الكرد إلى استرجاع الأكراد حالتهم السابقة، واستئناف صراعهم مع الحكومة العراقيّة

¹ بولك، وليام العراق: المسار الكامل للتاريخ العراقي قديماً وحديثاً منذ الاجتياح المغولي إلى العهد العثماني حتى الاجتياح البريطاني والاحتلال الأمريكي. تقديم: عبد الحي يحيى زلوم. ط 1. بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. 2006. ص ص 161-164

² سلمان، زينب طالب، الأقليات ومشكلة إدارة التنوع: العراق امونجا 1921-2014. ع 1. مج 4. بغداد. المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية. 29 شباط 2020. ص ص 116-117

عبر استجداء الأطراف الخارجية (إيران، والولايات المتحدة الأمريكية)، وفي الحقيقة كانت خشية النظام البعثي من فقدان منطقة النزاع كركوك الغنية بالنفط والموارد الطبيعية سبباً رئيساً في عدم الوصول إلى حل دائم ومسار تسوية سياسية متفق عليه، بالإضافة إلى التخوف من تحوّل شمال العراق إلى قاعدة معادية تتطلق منها الجماعات الداعمة للأكراد ضد النظام العراقي¹.

وعلى الرغم من محاولة صدام حسين إتباعه مع الأكراد ذات النهج الذي اتبعه مع الأقليات التركمانية والأشورية، بإدخال العنصر العربي إلى محافظات شمال العراق ذات الأغلبية الكردية لكن الاختلاف بينهم وبين المجموعات القومية الأخرى، هو أنهم تلقوا دعماً خارجياً، وامتلكوا قيادة سياسية محنكة وجماعات مسلحة قادت الانتفاضات والثمرات ضد التدخلات الحكومية؛ ممّا مكّنهم تاريخياً من التعبير عن مطالبهم، والوعي التام بواجبات الحكومة عليهم، لذلك كان من الصعب في ظلّ هذا الواقع المتسم باليقظة والإصرار المشتد على تحصيل حق الحكم الذاتي أن تتجح سياسة التعريب في مناطق تواجد الكرد.

وأهتم صدام بالمسألة الشيعية، ومن أجل استرضائهم، قام بجعل يوم مولد الإمام علي عيداً وطنياً، وانفاق ملايين الدنانير على بناء وترميم المساجد والعتبات المقدسة في كربلاء والنجف الأشرف، والسماح لهم بممارسة معتقداتهم المذهبية بكل حرية²، ورغم ذلك فإنّ الشيعة استمروا في معارضتهم للنظام بسبب عدم إدماجهم في الجسم السياسي للدولة، وفشل الأحزاب الشيوعية والقومية في تحقيق رغباتهم السياسية علاوة على انتهاج البعث أسلوب تصفية وفصل الأعضاء والقياديين من الشيعة، فبعد أن كانوا يشكّلون أكثر من نصف القيادات والكوادر المتنفذة في

¹ سلمان، زينب طالب، مرجع سابق. ص 115

² بولك، وليام مرجع سابق. ص 157

الحزب أصبحوا قبل انقضاء العام 1975 يشكلون 5.6% من الأعضاء، واستمرت سياسة البعث في قتل أي معارضة سياسية قبل صعودها، وهذا ما تمّ العمل به حين ازدادت أعداد المنضمين إلى حزب الدعوة الإسلامية، حيث عمل صدام على منح علماء الشيعة المكافآت والامتيازات، واستقطاب أتباعهم للالتحاق في حزب البعث، ومنح بعض القياديين منهم عضوية في القيادتين القطرية والثورية للحزب¹.

وإذا وضعنا استبدال النظام وسياسة الحزب الواحد جانباً، فإنّ الفترة الممتدة من العام 1970-1980 كانت الأفضل نسبياً في تاريخ العراق من القرن العشرين، حيث ارتفعت العائدات الحكومية جراء قرار التأميم من 575 مليون دولار عام 1972، إلى 26 مليار دولار عام 1980؛ ممّا انعكس على الرفاه الاجتماعي والتقدم الاقتصادي، ومن مظاهر الازدهار في تلك الفترة التوسع في المشروعات والبرامج التعليمية والصحية والعسكرية، وحصول المواطنين على الضمانات الاجتماعية، وخفض نسبة الأمية لتصل إلى 30% عام 1980، ونمو حجم الطبقة المتوسطة إلى 58% عام 1978، وساعدت هذه الظروف على انخفاض شكاوى الشيعة والأكراد من الحرمان السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كما أدى توقيع اتفاق الجزائر 1975 بين شاه إيران والعراق إلى توقف الدعم الإيراني للأكراد، وتغيّر نظرة الغرب تجاه العراق بوصفه دولة متقدّمة يرتبط معها بمصالح اقتصادية سوقية².

بالتالي، شكّل التطور الاقتصادي والاجتماعي نتيجة عائدات النفط الضخمة ارتدادات إيجابية على الصعيد الداخلي، وفي الوقت الذي انغمس به معظم العراقيين في عيشهم الرغيد، قلّت أهمية

¹ بطاطو، حنا، الدور السياسي للشيعة وعملية الاندماج. من كتاب: المجتمع العراقي: حفريات سوسولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات. تحرير: حسين بن حمزة. ط 1. بيروت. معهد الدراسات الاستراتيجية. 2006. ص ص 206-208

² ديب، كمال، زلزال في ارض الشقاق: العراق 1915-2015. تقديم: جورج قرم. ط 1. بيروت. دار الفارابي. 2003. ص ص

المسائل الديمقراطية في مقابل القفزة الاقتصادية، وتمكّن النظام من تثبيت دعائم استقراره السياسي، وبناء دولة تزوج بين الشموليّة والسلطويّة وتعتمد على القوّة الأمنية التي أحاطت النظام من الجوانب كافة، كما استطاع البعث تعطيل جدوى الانقلابات العسكريّة، وإقصاء الأعضاء في الحزب أولاً ثمّ المعارضين، ومع الوقت أصبحت مسألة إزالة النظام البعثي أمراً شبه مستحيل.

3.3.5 صعود صدام حسين (1979-2003)

في 11 يوليو/تموز 1979 انعقد اجتماع ضم أعضاء هيئة صنع القرار النهائي "مجلس قيادة الثورة"، وأعلن به رئيس الجمهورية العراقيّة وقتذاك أحمد حسن البكر عن قراره في ترك مهامه الرئاسيّة والتّحّي عن مسؤولياته في الحزب وإدارة الدّولة لأسباب صحيّة، وفي اليوم التالي من 12 يوليو/تموز 1979 عقد اجتماع آخر للبحث في مسألة من سيتولى الرئاسة بعد البكر، وحضر الاجتماع القيادة القطريّة لحزب البعث الاشتراكي ومجلس قيادة الثورة، وانتهت مخرجات التصويت في الاتفاق الجمعي على انتخاب صدام حسين رئيساً للجمهورية ومجلس قيادة الثورة، وعلى خلفيّة مباحثات التّصويت وقع اختلاف حول تسلّم صدام الرئاسة، وكانت أهمّ نتائج المباحثات من خلف الستار أن ادّعى صدام كشف مؤامرة لإزاحته عن مشهد الرئاسة، واتّهم مجموعة من أعضاء حزب البعث بالخيانة والتآمر ضده، وقضى بتنفيذ أحكام الإعدام والسجن المؤبد بحق 52 من أعضاء الحزب النافذين في الدّولة¹.

وكانت هذه العمليّة ترسيخاً لانتقال العراق من نظام الحزب المنفرد إلى حكم الفرد الواحد، وأشبهه بمحاولة تطهير قلبت كيان وأيديولوجيا الحزب الذي أصبح دوره بعد رئاسة صدام حسين رسمياً

¹ عبد المجيد، وسيم، العراق الانقلابي: الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق 1921-2003. ط 1. بغداد. دار الجوهري. 2015.

في 17 تموز 1979 هامشيًا ومحتكمًا لعلاقات القرابة،¹ وخاضعًا لقيادة صدام الفردية التي سخرت حزب البعث لممارسة الدور الأمني الاستخباراتي، المتمثل بحظر انتقاد السلطة، ومراقبة أعضاء الحزب والعامّة من الناس، والحفاظ على استقرار نظام الحكم²، ويبدو أنّ سيكولوجية صدام حسين كانت تخشى المقربين أكثر من الأعداء، ولعل الحس الأمني المفرط الذي تطبّعت به شخصيته السلطوية كان له أثر بالغ في التوجس من المحيط السياسي والعسكري، كنتيجة لسلسلة الانقلابات والصراع على السلطة، وكثرة التّدخلات الخارجية التي اتّسمت بها فترة الخمسينات والستينات؛ ممّا ترك لديه مؤشرًا ينطلق منه في الشك وعدم الثقة بالجميع، لذلك يمكن اعتبار عملية إعدام ونفي الأعضاء البعثيين الذين اتهموا بالتآمر تمّت بدافع الخوف على مصادرة السلطة منه لاحقًا.

وجنّد حزب الدولة الحاكم بقيادة صدام الموارد والإمكانات والعائدات المادية كافة التي جناها من ارتفاع أسعار النفط في السيطرة على القواعد المجتمعية، وأجهزة إدارة الدولة، وبناء جيش قوي بلغ عداده عام 1980 أكثر من نصف مليون عراقي، وإلى جانب جيش الدولة النظامي أنشأ الحزب جيشًا غير نظامي وهو أشبه بمليشيا مسلّحة ضمّت أعدادًا كبيرة من المقاتلين لصالح الحزب الذين تجاوز عددهم المليون في أوائل التسعينات، وبلغ عدد المنتسبين لحزب البعث أكثر من مليون عراقي غالبيتهم من الموظفين الحكوميين الذين يتقاضون الرواتب والامتيازات من خزينة الدولة³.

¹ بشير، خالد. كيف تحول حزب البعث في العراق من الأيديولوجيا إلى العائلة؟ حفریات. 28 ماي 2019
<https://binged.it/3mDAeBY>

² شربل، غسان، العراق من حرب إلى حرب: صدام مر من هنا. ط 1. بغداد. نسخة مجمعة من جريدة الحياة. 2010. ص 299

³ شرارة، وضاح، مرجع سابق. ص ص 59-61

إجراءات واسعة عززت من مواقع تحكّمه، وتولى إلى جانب رئاسة الدّولة قيادة مجلس الثورة، والسّلطة التنفيذيّة، والقيادة العليا في القوات المسلّحة، كما جاءت المواد (2) و(12) و (28) متطابقة مع أيديولوجية الحزب الثورية في تطبيق وإقامة النّظام الاشتراكي، وكان مجلس قيادة الثورة أهمّ مؤسسات الدّولة العراقيّة التي عزز الدستور سلطته العليا في المواد (38) و(39) و(40) و(41) و(42)، ورغم تأكيد المادة (41) على القيادة الجماعيّة، والمادة (31/ج) على منع تشكيل قوة مسلحة خارج القوات المسلحة النّظاميّة¹، إلا أنّ صدام حسين تخطى نصوص الدستور، ولم يلتزم أثناء رئاسته بمبدأ القيادة الجماعيّة، وعمل على شخصنة السّلطة، وأنشأ ميليشيا مسلّحة غير نظاميّة خاضعة لتوجيهاته المباشرة.

وأفرزت التّحوّلات الناتجة عن نجاح الثورة الإسلاميّة في إيران فبراير 1979 العديد من التّحديات الداخلية على سلطة البعث، وأهمّها صعود المعارضة الشيعيّة، وفي ظلّ السعي الشديد لمد جذور الثورة إلى العراق، صعّد قائد الثورة الإسلاميّة آية الله الخميني من لهجته المعادية لنظام البعث وقادته بالتحديد صدام الذي طرد الخميني في السبعينات من العراق بأمر من شاه إيران²، وفي 15 آذار 1979 دعا الخميني الشعب العراقي للثورة ضدّ النّظام البعثي الذي اعتبره منافياً لقيم الإسلام ومبادئه، قائلاً: "أيها الشعب العراقي احذر قادتك وقم بثورة حتى النّصر"، وبعد ستة أيام في 21 آذار شدّد ابنه أحمد الخميني على ضرورة "بذل الجهود والمساعي لتصدير الثورة خارج حدود إيران"³، وانطلاقاً من هذه الدعوات التي الهبت حماساً الشيعيّة في العراق، دخل حزب الدعوة الإسلاميّة الشيعي العراقي، ومؤسسه محمد باقر الصدر

¹ مجلس القضاء الاعلى. الدستور المؤقت لعام 1970. العراق. 25 مارس 2010، <https://bit.ly/3z4cBHM>

² Mar, Phebe, and Al-marashi, Ibrahim, **The modern history of Iraq**. 4th edition. United state. Westview press. 2017. P 515

³ Razoux, plerre, **Iran-Iraq war**. Translated by: nichola Elliott. 1st edition. London, England. The Belknap press of Harvard university press. 2015. P 2

مرحلة جديدة عنوانها المواجهة وحشد الشيعة على فعل الاحتجاج والمطالبة في قلب النظام واسقاطه في انتفاضة رجب 1979، وبحلول العام 1980 حاول الحزب تنفيذ سلسلة اغتياالات عن طريق جناحه المسلح، واستهداف شخصيات سياسية رسمية مثل طارق عزيز نائب رئيس مجلس الوزراء، ولطيف ناصيف الجاسم وزير الإعلام¹.

ومن جانبها وجهت الحكومة العراقية اتهامات مباشرة لإيران ونظامها الجديد في زعزعة الاستقرار السياسي والأمني في العراق، وتقديمها الدعم المادي والعسكري لحزب الدعوة، وتحريض أتباع الطائفة الشيعية على إسقاط النظام، ونفذ البعث حملة قمع شديدة القسوة تجاه شيعة العراق، عمل من خلالها على حظر العمل السياسي لحزب الدعوة الإسلامية ومعاقبة كوادره ومؤيديه بالإعدام وتهجير الآلاف من الشيعة إلى إيران بدعوى التشكيك بولائهم للوطن، وطالت الحملة إعدام مؤسس حزب الدعوة محمد باقر الصدر وشقيقته في 9 ابريل 1980 الذي حملّه النظام مسؤولية الاضطرابات والاغتيالات، واعتبر مبادئه وفكره خطراً وامتداداً لنفوذ إيران في العراق، وزاد اغتيال الصدر من مشاعر الاحتقان والغضب في الأوساط الشيعية، وانتقاماً له أقدم الجناح المسلح لتنظيم الدعوة على محاولة اغتيال صدام حسين في منطقة الدجيل²، وبناء على هذا الحدث الأشد خطورة في تلك الفترة، قام صدام بسنّ قانون رقم 666 عام 1980، والذي بموجبه سحبت الجنسية العراقية من مئات الآلاف من الشيعة العرب والکرد³.

¹ Mar, Phebe, and, Al-marashi, Ibrahim, **ibid.** pp 494-497

² ديب، كمال، زلزال في ارض الشقاق: العراق 1915-2015. مرجع سابق. ص ص 174-176

³ عطية، نيبال عز الدين جميل، العوامل الخارجية والداخلية المسببة للصراع الطائفي-الديني في العراق واعاقبة بناء الدولة العراقي مج 7. ع 2. مصر. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. 2016. ص ص 410-411

فشلت محاولات صدام الشكلية في كسب الشيعة ودمجهم المتواضع في أركان الدولة وحزب البعث فشلا ذريعا، ليس فقط بسبب تشكيك النخبة السياسية بولائم للدولة والهوية الوطنية العراقية، بل أيضا بسبب سعي إيران عبر قواعد التشابك المذهبي في العراق لتمكين استراتيجية معادية تنطلق من تمويل حملات إعلامية تشجب أيديولوجية البعث العلمانية، وبرامجه السياسية، وأمر المرجعيات الدينية الشيعية بإصدار فتاوي تمنع الانضمام إلى حزب البعث¹، وتشجيع انشقاق الشيعة عن الجيش، واستنهاض الثورة من المناطق العراقية ذات الأغلبية الشيعية، ولم تقتصر استراتيجية التعبئة ضد البعث على المعارضة الدينية الشيعية، بل امتدت إلى الأكراد، ورغم ذلك فشلت مساعي إيران الحثيثة في إسقاط نظام البعث نتيجة افتقاد حزب الدعوة الإسلامية الخبرة والتخطيط، وتحليل عواقب الأحداث، كما أن حماسة الأوساط الشيعية لشعار الثورة، افتقدت جدوى الاستمرارية، أما على صعيد الجيش، فبنى صدام عقيدة متينة حصنت جيشه من الانشقاقات والانقلابات الداخلية، والدليل على ذلك، ضم الجيش أعدادا كبيرة من الشيعة قاتلت إلى جانب السنة القوات الإيرانية في الحرب العراقية-الإيرانية عام 1980².

ومنذ نجاح الثورة بدى واضحا عداة معظم الدول العربية والغربية لنظام الجمهورية الإسلامية في إيران ولاية الفقيه، وبالأخص العراق الذي كان محكوما للتيار القومي البعثي الاشتراكي، وكان من نتائج تصدير الثورة أن أعلن صدام حسين عزمه التراجع عن اتفاق الجزائر الحدودي الموقع سابقا بين إيران الشاه والعراق 1975، مما أدى في أيلول 1980 إلى قيام الحرب بين البلدين، ووضعت القيادة العراقية إلى جنب مسألة الحدود جملة من الأهداف التي دفعتها إلى دخول الحرب مع إيران منها بتر احتمال تصدير الثورة إلى العراق والخليج العربي، وتعبئة

¹ بول، وليام، مرجع سابق. ص 156

² Alaaldin, Ranj. **How the Iran-Iraq war will shape the region for decades to come.** Brookings edu. October 9, 2020 <https://brook.gs/3gjKTiL>

الرأي العام الشيعي في العراق ضد إيران، وتحرير أراضٍ تنازلت عنها العراق بموجب اتفاقية الجزائر¹، ويمكن اعتبار العام 1980 بمثابة تحولٍ في الصراع الذي بدأ شخصياً بين صدام حسين وآية الله الخميني إلى صراعٍ أيديولوجيٍ عقائدي بين نظامين الأول يدين بالعلمانية والقومية العربية والثاني ديني يتبع سياسات مذهبية-طائفية.

ونجحت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حدٍ كبيرٍ في دفع العراق لدخول خط المواجهة طويلة الأمد مع إيران، نيابة عن دول الخليج العربي التي ساورتها المخاوف من خطر مدهمة الثورة وانتقالها إلى دولها، وقدمت في سياق سعيها لجم الفاعل الإسلامي الصاعد دعماً عسكرياً واستخباراتياً للقوات العسكرية العراقية²، وما تجدر الإشارة إليه أن دعم أمريكا للعراق في حربها ضد الجمهورية الإسلامية لم يكن بدافع استحقاقات أو اتفاقات دفاع مشترك، بقدر ما كان الهدف وراء ذلك إضعاف طرفي الصراع، واستنزاف قدراتهما القتالية والمادية والبشرية³، وزج العراق في حروب وصراعات من شأنها أن تضعف دور الدولة ومكانتها الإقليمية والدولية.

أسفرت حرب الثماني سنوات بين العراق وإيران (1980-1988) عن آثار اجتماعية واقتصادية كارثية تمثلت فيما يلي: على الصعيد الاجتماعي تكبد العراق خسائر بشرية اقتربت من المليون جريح وقتيل، وتدهور البنية الاجتماعية، وانحدرت الطبقة الوسطى، أما على الصعيد الاقتصادي فقد خسر الدينار العراقي قيمته أمام العملات الأخرى، وتراجعت مؤشرات الأداء الاقتصادي، فضلاً عن الارتهان بالمديونية والقروض الخارجية التي تجاوزت 160 بليون دولار، وتجاوز

¹ القصاب، عبد الوهاب، الحرب العراقي-الإيرانية 1980-1988: قراءة تحليلية مقارنة من مذكرات الفريق الأول الركن نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي. ط 1. بيروت. المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات. كانون الثاني/يناير 2014. ص ص 46-48

² راي، ماتيو. منذ 1979 أربعون سنة من الصراع الإيراني-الأمريكي في العراق.. أورينت. 21 كانون الثاني 2020، <https://orientxxi.info/magazine/article3568>

³ عبد عيسى، هاني. مرجع سابق. ص 91

الانفاق العسكري من الميزانية العامة 70% من حجم الإنفاق، وتفاقم سوء الأوضاع المعيشية وغلأء الأسعار¹.

سرعان ما انتهت حرب الخليج الأولى في 8 آب/اغسطس 1988، حتى اندلعت حرب إقليمية ثانية بعد عامين مع الكويت، حيث أعلن صدام عن نيته احتلال الكويت؛ لأسباب تتعلق بخفض دول الخليج عامةً والكويت خاصة أسعار النفط في وقت كان به العراق يرفع الأسعار ليتمكن من سد الديون المتراكمة عليه منذ حربه مع إيران، كما دخلت منطقة النزاع الحدودي الرميلة الغنية بالنفط على خط تصاعد الأزمة، علاوة على العديد من المبررات التي انطلقت من دعوى عائدية الكويت إلى العراق وتلكؤ دول الخليج عن مساعدة العراق في نهوضه بعد انتهاء حربه مع إيران، سيما أن أمير الكويت لم يسمح النظام العراقي بالديون التي اقترضها أثناء الحرب²، وفي 2 آب/اغسطس 1990 دخلت القوات العراقية الكويت، وسيطرت على مواقع النفط، وفي 8 آب أعلن العراق عن ضمّه الكويت دون مقاومة تذكر، ونتيجة احتلال العراق الكويت فرض مجلس الأمن الدولي حظرًا ماليًا وعسكريًا وتجاريًا على العراق، وأمهل القوات العراقية وقتًا لمغادرة الكويت والانسحاب منها قبل 12 يناير/كانون الثاني 1991³.

ودخلت الأزمة مرحلتها الأخيرة مع إصرار صدام على عدم الانسحاب، وتجاهل المدّة النهائية التي حدّدها له مجلس الأمن، ممّا أدّى إلى اتّخاذ قرار الحرب الدولية ضده، وكان المجلس قد أصدر في نوفمبر قرار 678 جرى بموجبه تشكيل قوات التحالف الدولي التي ضمت أكثر من

¹ رشيد، عبد الوهاب، التحول الديمقراطي في العراق: الموارث التاريخية والاسس الثقافية والمحددات الخارجية. ط 1. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. تموز/يوليو 2006. ص 152

² جعفر، ابراهيم. لماذا حدث غزو الكويت من قبل العراق وما هي مبررات الغزو؟ 28 ديسمبر 2018، <https://cutt.us/apc0T>

³ الجزيرة نت. يوم غزا العراق الكويت.. القصة الكاملة لما حدث وهل أعطت واشنطن الضوء الأخضر لصدام حسين؟ 2 آب 2020، <https://bit.ly/3AmUCvV>

700 ألف جندي، و 5500 قطعة عسكرية جوية وبحرية وبرية، وفي 24 فبراير/شباط، 1991 هزمت القوات العراقية وخرجت من الكويت بعد إلحاق الهزيمة بقواتها العسكرية، ومن ثم فرض حصار اقتصادي دولي وعربي¹.

تبعاً لهذه التطورات السلبية، تفاقمت الأوضاع، سوءاً حيث جرى مفايضة النفط بالغذاء، وطبق نظام عقوبات بري وبحري وجوي، وحظر اقتصادي شديد القسوة مع إصدار مجلس الأمن الدولي القرارات 661 و 665 و 670 في أغسطس 1990، كرد عقابي على إقدام العراق احتلال الكويت، وارتكبت القوات الأمريكية والبريطانية جرائم حرب متعددة خلال الحملة العسكرية "عاصفة الصحراء"، وفي سنوات الحصار راح أكثر من مليون طفل عراقي، وانهارت التشكيلة الاجتماعية ودمرت البنى التحتية الصناعية والتجارية والصحية والتعليمية، وهبط الناتج المحلي الإجمالي، ومنعت حركة الاستيراد والتصدير، وعانى العراقيون العوز، وبات واضحاً تحول استراتيجية القوى الغربية نحو فرض العقوبات الاقتصادية المسيسة التي استمرت ثلاثة عشر عاماً برعاية الولايات المتحدة الأمريكية وتواطؤ بعض الدول العربية².

عملت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها بكل قوة لإضعاف الدولة العراقية، وعزلها داخلياً وخارجياً، واستنزاف مواردها ومقدراتها الاقتصادية والعسكرية والبشرية، ولعل شدة تطبيق العقوبات وقسوة الحصار غير المسبوق الذي تعرض له العراق بعد حرب الخليج الثانية، 1990 جاء في سياق تثبيت وجود القوى الغربية في منطقة الخليج العربي، وتصفية الحسابات القديمة مع نظام البعث، وتحديد الصراع غير المعلن بين أمريكا والعراق بعد تأمين قطاع النفط وإنهاء

¹ بابان، صلاح حسن. الذكرى الـ 30 لانطلاق حرب إخراج القوات العراقية من الكويت.. الزلزال الذي عصفت بالمنطقة. الجزيرة نت. 24 شباط 2021، <https://bit.ly/3BtjhAk>

² العلوجي، عبد الكريم، الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي.. ط 1. القاهرة. الدار الثقافية للنشر. 2007. ص 90

احتكاره من قبل الشركات الأجنبية والأمريكية في مارس 1973¹، كما قد جاء أيضاً في إطار معاقبة العراق على دعمه القضية الفلسطينية، وتهديده أمن إسرائيل من خلال المشاركة في الحروب العربية ضدها، وشنّ الهجوم الصاروخي عليها في حرب الخليج الثانية، وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية تهديداً مباشراً لمصالحها وأمن حلفائها في المنطقة².

لقد أدت الهزيمة في حرب الخليج الثانية إلى ازدياد الغضب الشعبي في جنوب العراق ومناطقه الشمالية، وكرد فعل على سياسات النظام والهزائم المتتالية وما منيت به الدولة من ضعف الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، بدأت الانتفاضة الشعبانية في آذار/مارس 1991، ورحبت بها الإدارة الأمريكية والمعارضة العراقية في الخارج، وشملت دعوات الانتفاض والاحتجاج ضد النظام العراقي البعثي 14 محافظة من المحافظات ذات الأغلبية الشيعية والكردية، وشارك بها التركمان والأشوريون وأعداد من العناصر المنشقة عن الجيش، والفواعل المسلحة غير النظامية من الأفراد والأحزاب السياسية المعارضة الشيعية والكردية³، وعقب وقوعها باشر النظام حملة قمع شديدة القسوة ضد المتظاهرين، حيث عمل على قصف المدن والأحياء، واعتقال الآلاف بشكل تعسفي، وبأقل من شهر فرّ عدد كبير من المنضمين للانتفاضة، وحسمت المعركة لصالح قوات الجيش العراقي الموالية لصدّام، وتمكّنت من استعادة السيطرة وإخماد الثورة في الشمال والجنوب، وارتكاب اعدامات جماعية لما لا يقل عن 300 ألف عراقي⁴، وكانت حركة الانتفاضة الشعبية المشتعلة ضد النظام تشوبها بعض المآخذ المتمثلة

¹ المرجع السابق. ص 82

² عبد عيسى، هاني، أزمة الدولة في العالم العربي: دراسة مقارنة لحالتي العراق والسودان. اطروحة دكتوراه. تونس. جامعة تونس المنار. 2018. ص ص 92-93

³ الولاية الاخبارية. انتفاضة 1991 في العراق أو الانتفاضة الشعبانية اسبابها ونتائجها. 10 يونيو <http://wilayah.info/ar/?p=65922014>

⁴ عليوي، هادي حسن، الانتفاضة الشعبانية العام 1991. كتابات. 19 مايو <https://bit.ly/3uTG5qw2016>

بالافتقار للتنظيم والقيادة السياسيّة، واتّسامها بالعفوية وعدم وضوح الأهداف بالأخص لدى الشيعة¹.

وأمام ظروف الحرب المتتاليّة، والكبت والقمع السّياسي المتواصل في مصادرة الحريات، وسحق القوى والأحزاب المعارضة، وقتل وطرد وهجرة الملايين من العراقيين تبعاً، نمت أكثر من أي وقت مضى في عقد التسعينات انقسامات على صعيد التّنوع في وقت افتقدت به الجماعات على اختلافها أدنى درجات الحماية والرعاية، وعلى هذا الأساس انتعشت الولاءات الحزبيّة، الطائفيّة، والمذهبيّة، والإثنيّة، والعشائريّة، والقوميّة، فوق الهويّة الوطنيّة وراحت كل جماعة تحتمي بهويتها الأولى وتتخذ خلفها، وحتى النّظام السّياسي في محطة ضعف بنيته، وأداء مؤسساته وعزلته الداخليّة والخارجيّة التجأ إلى الهويّة العشائريّة والدينيّة في سبيل تأمين بقائه وحمايته من أيّ تجمعات سياسيّة تناهضه².

ورغم تراجع نفوذ العشيرة في عقدي السّتينات والسبعينات؛ نتيجة إصدار قانون "الإصلاح الزراعي" لسنة 1958، فإنّ ضعف مراكز تحكّم النّظام السّياسي داخليّاً نتيجة تنامي التّوجه الدّولي في فرض العقوبات والحصار على العراق في تسعينات القرن العشرين، جعل نظام البعث يعيد استحداث وإنتاج شيوخ عشائر جدد، وإحياء العشيرة بوصفها حلّيفاً اجتماعياً قديماً، وأداة سياسيّة وقوة مسلحة لتعويض الضعف الذي مني به النّظام وتراجع قدرته على الضبط نتيجة تراكمات الحرب مع إيران وغزو الكويت بالقوة، وعمل صدام حسين على تقريب شيوخ العشائر وتمكينهم في مراكز السّلطة ومنحهم المكافآت لضمان انتمائهم لحزب البعث ونظامه

¹ نقاش، اسحاق، مرجع سابق. ص 506

² رشيد، عبد الوهاب حميد، مرجع سابق. ص 151

والوقوف إلى جانبه في مواجهة الولاءات الطائفية والإثنية النشاط السياسي المتزايد للأحزاب المعارضة¹.

من جانبه يعتبر الباحث الاجتماعي أحمد الشيخ ماجد أن نظام البعث بعد حرب الخليج الثانية استدعى العشيرة واعتنق طائفية مقنعة، ووصف الباحث طبيعة التحولات الأيديولوجية قائلاً: "لم تكن الطائفية في زمن صدام حسين معلنة، لكنها كانت موجودة في أروقة المناصب العليا، وفي التمثيل السياسي، وبعد 1991 صارت الطائفية رأسمالاً سياسياً غير معلن للسلطة، وذلك بعد تبني صدام حسين الحملة الإيمانية عام 1993، التي حاولت تثبيت الهوية السنية للعراق، متخلياً (عملياً) بشكل كامل عن المبادئ العلمانية لحزب البعث"²، وفي هذا الصدد، يجب الاستدراك إلى أمر مهم، هو أن مشروع الحملة الإيمانية التي بدأ بها صدام في تسعينات القرن المنصرم، ترافق مع اندثار الأيديولوجية القومية وصعود التيارات الإسلامية في العديد من البلدان العربية؛ مما دفع نظام البعث إلى تبديل أيديولوجيته ومسارته وسياساته لمجاعة فور صعود الاسلام السياسي في الإقليم وفي الداخل العراقي أيضاً، علاوة على استخدام الدين كمصدر جديد لشرعيته السياسية.

وعلى امتداد سنوات التسعينات جرت محاولات تخطيط لإسقاط نظام البعث من خلال عقد عدة مؤتمرات للمعارضة السياسية العراقية في نيويورك وبيروت ودمشق والرياض وفيينا، وتتوجت المساعي بقيادة الإدارتين الأمريكية والبريطانية في التحضير لإنهاء نظام البعث الاشتراكي، والتخلص من صدام حسين بواسطة جمع قادة المعارضة العراقية بالخارج في مؤتمر لندن الذي عقد في 14 كانون الثاني 2002، وقد انضم إلى المؤتمر ممثلين عن الإدارة الأمريكية،

¹ حمزة، كريم، تاريخ الاستخدام السياسي للهوية المحلية العشائرية في العراق: تخدام الدولة والمشخة. مج 5. ع 19. قطر. مجلة عمران. شتاء 2017. ص ص 111-113

² كتابات. قبل 2003 وبعدها.. الصراع الطائفي في العراق. 10 ابريل 2018 <https://bit.ly/3uWBIEA>

والأحزاب التركمانية، وحزب الوفاق الوطني، والحزب الشيوعي، والمؤتمر الوطني العراقي، والحزب الديمقراطي الكردستاني، الحركة الملكية الدستورية، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، في حين قاطع حزب الدعوة الإسلامية المؤتمر، واتفقت قوى المعارضة على توكيل المجتمع الدولي مهمة تغيير النظام واسقاطه، مقابل الاتفاق على الضرورات السياسية والاقتصادية والعسكرية لمرحلة ما بعد التغيير السياسي، وعبر قادة الأحزاب الكردية عن رغبتهم في تشكيل نظام فيدرالي، بينما طرح الحزب الشيعي قضايا الاستبعاد السياسي والحرمان الاقتصادي والاجتماعي التي تعرض لها الشيعة على امتداد تاريخ العراق¹، ومنذ لحظة انعقاد المؤتمر برز خطاب يؤكد على الهويات الطائفية والإثنية والمذهبية²، وهذا بدوره عبر عن أزمة على صعيد الخطاب الوطني وأسس لقيام نظام جديد يأخذ بعين الاعتبار الانتماءات المتعددة.

وبعد عام 2002 أصبح العراق أمام مرحلة تحضيرية ومخطط حرب حتمية عندما بدأت إدارة بوش تشن حملة دعائية مكثفة ضد نظام حزب البعث، ومن أجل أن تشرعن حربها وعملياتها العسكرية على العراق تدرّعت الولايات المتحدة الأمريكية بالعديد من الحجج لتبرر استباقاً للرأي العام العالمي والعربي إقدامها فيما بعد على غزو العراق، وكانت مجموعة الحجج تتمحور حول عدم التزام العراق بقرارات مجلس الأمن الدولي، وإعاقة عمل فرق التفتيش واللجان الدولية في البحث عن أسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن اتهام النظام بدعم جماعة القاعدة التي أدرجها الكونغرس الأمريكي ضمن الجماعات الإرهابية، وجميع هذه الادعاءات لم تثبت بالدليل القاطع، وفي 30 مارس 2003، شنت أمريكا وبريطانيا هجوماً عسكرياً على العراق، وبعد 19 يوماً

¹ الشناوي، محمود، العراق التائه بين الطائفية والقومية: هذا ما جرى بعد الصدمة والرعب. ط 1. القاهرة. هلا للنشر والتوزيع. 2012. ص ص 53-55

² عباس، عفيق، الاسلام السياسي الشيعي في العراق والديمقراطية التوافقية: اشكاليات الخطاب وتحديات التنوع. ع 29. قطر. مجلة سياسات عربية. تشرين الثاني 2017. ص 34

في 19 نيسان 2003، تمكّنت القوات الأمريكية من إسقاط نظام حزب البعث الاشتراكي العربي بقيادة صدام ومحاصرة العاصمة بغداد، واخضاعها مؤقتاً تحت الاحتلال العسكري المباشر، ومن ثمّ بدأت مرحلة جديدة تغيّر بها أسلوب إدارة الدولة والدستور ونظام الحكم¹.

تحليلاً لما سبق، نستطيع القول أن حرب الخليج الثانية كانت نقطة التحوّل في تنامي الأزمات الداخليّة، وديمومة التّدخلات والرقابة الخارجيّة، وارتفاع سقف التطلّعات السياسيّة لدى المعارضة السياسيّة في المنفى، وهذا بدوره أضعف الدولة وهيئها لمرحلة الانهيار القادم، وعندما بدأ النظام في التسعينيات يستخدم الدين سياسياً، ويزيد من اتكاله على العشيرة والحملات والشعارات الدينيّة، أصبح من السهل اتهامه بالطائفية والعشائرية وتصوير المجتمع العراقي على أنّه مفرّق إلى وحدات منفصلة في الانتماء والولاء نتيجة البروز الواضح لتراجع الانتماء الوطني والاحتماء بالهويات الطائفية والمناطقية والقوميّة والعشائرية والمذهبيّة، الحقيقة وليس تبرئة لسلطوية النظام وشموليته المطلقة، فإنّ البعث لم يقدّم في بداياته على أسس طائفية مذهبية بقدر ما كان يتبنى العروبة كعقيدة دارجة آنذاك، والاستبداد كوسيلة لفرضها على الجميع، لكن تراكم الأزمات الداخليّة والخارجيّة، ونتائج حربي الخليج الأولى والثانية، وانهيار الوضع الاجتماعي والاقتصادي، والتراجع السياسي أحدث قطيعة في العلاقة بين الدولة والمجتمع الذي تصاعدت حدّة المواجهة بين وحداته والنظام، الأمر الذي أثر بالمحصلة على صعوبة انصهار الجماعات في بوتقة وهويّة وطنيّة واحدة، وساعد لاحقاً على تفكيك الخطاب الوطني وتبني خطاب هوياتي اتّضحت معالمه في المؤتمر الذي جمع عناصر المعارضة برعاية القوى الغربيّة في لندن عام 2002.

¹ احمد، أحمد احمدي، الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الاوسط دراسة حالة " غزو العراق-ثورات الربيع العربي". المانيا. المركز الديمقراطي العربي لدراسة الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية. 13 اغسطس 2016 <https://democraticac.de/?p=35606>

الفصل الرَّابِع

الطائفية السياسية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في عراق ما بعد العام 2003

4.1 تمهيد

بعد الهجمات التي وقعت في نيويورك وواشنطن عقب أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 تحولت الاستراتيجية الأمريكية نحو التدخل العسكري المباشر في دول المنطقة العربية، ويكمن منحنى هذا التغيير في تبني سياسة إعادة ترتيب أوضاع المنطقة بالقوة العسكرية من خلال إقامة أنظمة موالية للغرب وتقويض أنظمة ودول تعد معادية في الاستراتيجية الأمريكية لا سيما أفغانستان سوريا إيران ونظام صدام حسين الذي كان يتصدر خطط ومباحثات الإدارات الأمريكية منذ كلينتون وجورج بوش الاب حتى جورج بوش الابن، وأخذ قرار غزو العراق يتحتم مع ارتفاع نبرة الاتهامات الأمريكية الموجهة الى نظام صدام حسين في علاقته مع تنظيم القاعدة ومسؤوليته كداعم له عن أحداث 11 ايلول/سبتمبر، وكان وزير الدفاع آنذاك دونالد رمسفيلد أول من اتخذ قرار ضرورة شن الحرب على العراق، وبالفعل بعد سنتان من احتلال افغانستان اعلنت القوات الأمريكية والبريطانية في نيسان 2003 اسقاط نظام حزب البعث في عملية عسكرية اطلقت عليها "عملية الحرية من أجل العراق"¹، توافقا مع "قانون تحرير العراق" المصادق عليه من الكونغرس الأمريكي عام 1998².

ادّعت الإدارة الأمريكية تحت شعارات "إنقاذ مستقبل العراق"، و"مساعات الديمقراطية" المستهلك سياسياً وإعلامياً، أنّ دخولها العراق لا يخرج عن الهدف في إقامة نظام ديمقراطي

¹ الجزيرة نت، الغزو الأميركي للعراق.. مبررات واهية ونتائج كارثية. الجزيرة نت. 26 ديسمبر 2016، <https://bit.ly/3FsFpgT>

² American Public Law. PUBLIC LAW 105-338—OCT. 31, 1998. Public Law 105-338 105th Congress. Usa. P 1

يحرر العراقيين من ديكتاتورية واستبداد النظام البعثي، لكن ما حدث لا يوحي بقيام نظام ديمقراطي مستقر، بل العكس تمامًا، فقد تكرّست مفاهيم ومصطلحات دخيلة على البنية السياسيّة والاجتماعيّة العراقيّة وافتقرت مع السياقات الاجتماعيّة والسياسيّة السابقة.

الطائفة والعرق مرتكزين قام عليهما النظام السياسي منذ لحظة ولادة مجلس الحكم، وفي غضون أشهر قليلة أصبحت صيغة الحكم تعترف صراحة بالطائفية والإثنية كأساس في عملية التفاوض والتوافق وتوزيع الأدوار والموارد والحقوق في السلطة بين الجماعات السياسيّة؛ ولأنّ سياق هذه الصيغة في الحكم لم يكن منفصلاً عن رغبة قوى المعارضة الشيعية والكرديّة القادمة من المنفى، استغلت تلك القوى فرصتها التاريخيّة المنتظرة منذ عقود في الهيمنة على مفاصل الحكم، وتحقيق تطلعات الماضي من خلال العمل على تسييس الجماعات وحصرها في نطاق التبعية الهوياتيّة التي أخذت تعمق الطائفية السياسيّة على مدى سنوات ما بعد الحرب¹.

وبعد نحو سبعة عشر عامًا من تمركز أحزاب الإسلام السياسي في الدولة، بات واضحاً أنّ هذه القوى فئوية وطائفية لا تملك قراراً سيادياً يمكنها من النهوض مجدداً بالبنى المدمرة، ولعلّ مشهد عدم الاستقرار السياسي والأمني والانقسامات الأفقية، وصراع التيارات السياسيّة، وتعاظم التهديدات والتدخلات الخارجية، ومستويات العنف، وضعف البناء المؤسسي تؤشّر على عجز الأحزاب في الحفاظ على وحدة وأمن الدولة والمجتمع، وأنّ اتجاهاتها لم تكن إلا نحو دفع مزيد من عدم الاستقرار السياسي، تفرض هذه التطورات استنطاق عدّة أسئلة تحاول تفكيك مدخل الطائفية السياسيّة من حيث مدى مساهمتها في إفشال محاولات الوصول إلى الاستقرار السياسي، وطبيعة تلك القوى التي أجبت الانقسامات على الصعيد الوحدوي، وكيف أصبحت الطائفية

¹ الكبيسي، يحيى، "العراق: الاحتجاجات وازمة النظام السياسي". ع 2. قطر. مجلة سياسات عربية. ايار 2013. ص ص 84-85

السياسية آلية لا يمكن التخلي عنها؟ وما هي مخرجاتها على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي؟

4.2 تطور حجم القوى والتيارات الطائفية والعرقية

لغرض تحليل مدى تأثير الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي في العراق ينطلق هذا المبحث في تتبع مجريات تأسيس النظام العراقي الجديد، وأهمّ الجماعات التي قامت في المصادقة على طائفته وجعله محاطاً بنمط من سياسيات الهوية، انطلاقاً من سلطة الائتلاف وأحزاب المرحلة الوليدة والمؤسسات التقليدية.

4.2.1 الطائفية السياسية وصعود الجماعات الفرعية

لم تكثف سلطات الاحتلال الأمريكي في إسقاط نظام البعث، بل سعت منذ البداية إلى تدمير مشروع الدولة العراقية وبنيتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وسلب حق العراقيين في تقرير مستقبلهم السياسي والاجتماعي، وذلك بإصدارها جملة قرارات منّت اختراقاً واضحاً لسيادة العراق وإرادته الحرة، حيث عملت على وضع الدولة تحت حكم "سلطة الائتلاف المؤقت" بقيادة الحاكم المدني بول بريمر (Paul Bremer) الذي عين مستشارين أمريكيين لإدارة المرافق الرئيسة والإشراف عليها، ممّا سهل عملية سلب الوثائق والمستندات المهمة في الدولة، كما تمّ تفكيك قواعد تنظيم حزب البعث من خلال إصدار الأمر رقم (1) "اجتثاث البعث"¹، والأمر رقم (2) الذي مسّ بهيبة الدولة وجردّها من مصادر القوة العسكرية في إرغامها على نزع السلاح، وتسريح كوادر المؤسسات الدفاعية والإعلامية بفعل حلّ وزارة الإعلام وأجهزة

¹ رشيد، عبد الوهاب حميد، التحول الديمقراطي في العراق الموارث التاريخية والأسس والمحددات الخارجية. مرجع سابق. ص ص

الأمن الداخلي والخارجي كافة¹، أيضاً ضمن القرارات المتخذة، إلغاء "وزارة الأوقاف والشؤون الدينية"، واستبدالها بدواوين وأوقاف مقسمة إلى وقف سني، ووقف شيعي، ووقف مسيحي، وصابئي، مما ولد انقسامات جديدة حول صكّ ملكيّة الأماكن الإسلاميّة المقدّسة وتبعيّة هويتها المذهبيّة².

انعكست نتائج إسقاط النظام السياسي البعثي وتأسيس سلطة الائتلاف المؤقت (CPA) التي مارست المهام التشريعيّة والتنفيذيّة والقضائيّة، وما صدر عنها من قرارات حلّ مؤسسات الدولة على غياب القانون والجهات الضابطة للأمن ومعطيات العمليّة السياسيّة، وتركيبية نظام ما بعد الحرب الذي أدخلت إليه السلطات الأمريكيّة التنوعات المجتمعية كأساس في آلية توزيع السلطة وتقاسم المناصب وفق نسب طائفيّة وعرقية غير مثبتة إحصائياً وعلمياً.

مثلّ مجلس الحكم للمرحلة الانتقالية الخطوة التأسيسية لنظام الحكم الإثني-طائفي التوافقي، وبداية العمل بنهج المحاصصة والتمثيل النسبي في إطار الشراكة والتوافق السياسي بين المكونات "الجماعات" الرئيسة الشيعية، والسنة، والأكراد والثانويّة من الجماعات "الإثنيّة" والأقليات العدديّة في المجتمع، وتأسس المجلس المؤقت الذي قسم العراق بشكل أفقي وعمودي في 13 يوليو/تموز 2003، بقرار من رئيس سلطة الائتلاف، وإيعاز من الأمم المتّحدة والإدارة الأمريكيّة تنفيذاً لقرار مجلس الأمن 1483 في إنجاز مهام المرحلة الانتقالية من خلال إعادة بناء

¹ برير، بول، وماك، مالكوم، عام قضيته في العراق: النضال لبناء غد مرجو. ترجمة: عمر الايوبي. ط 1. لسنان. دار الكتاب. 2006. ص 78

² حسن، حارث، السلطة الدينيّة وسياسة الأوقاف الإسلاميّة في العراق. مركز مالكوم-كير كارنيغي للشرق الاوسط. 11 حزيران 2019، <https://carnegie-mec.org/2019/06/11/ar-pub-79283>

المؤسسات، وإقامة الانتخابات للاقتراع على البرلمان والحكومة الدائمين، واستئناف عمل الوزارات السيادية والخدماتية، وكتابة الدستور الدائم كجزء من مهام الانتقال الديمقراطي¹.

تكوّن المجلس الذي وقع تحت إدارة أمريكية عراقية مشتركة من 25 ممثلاً عن المجموعات الرئيسية الثلاث، على أساس (13) وزارة للطائفة الشيعية، (5) وزارات للأكراد، (5) للطائفة السنية ووزارة واحدة لكل من التركمان، والأشوريين المسيحيين²، وبذلك جرى توزيع السلطة وموارد الدولة بناء على اعتبارات الطائفة والعرق والقوة السياسية والحجم العددي/الديمقراطي بمساعدة مخرجات مؤتمرات المعارضة التي عقدت في التسعينات، وقامت بشكل رئيس على سرديّة الشيعة والأكراد في الاستبعاد والحرمان والمظالم وطائفية النظام السابق، وشكّل هذا التكتل المتمترس وراء شكاوي الاستبعاد السياسي بداية لمرحلة انقلبت بها المعادلات السياسية وأثرت بدورها على التوافق بين القوى الثلاث، وذلك في إسقاط الشيعة والأكراد أساليب الماضي المطبقة عليهما في التحجيم السياسي على السنة، وهو ما عزّز الاختلافات لاحقاً في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية وكتابة الدستور الدائم، وتقاسم الحقائق الوزارية.

وضمّ المجلس ممثلي سبعة أحزاب من قوى المعارضة السياسية التي كانت في المنفى وهي "حزب الدعوة الإسلامي، والمجلس الأعلى الإسلامي، والحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، والمؤتمر الوطني العراقي، والوفاق الوطني، والحزب الوطني العراقي المستقل"³، كانت هذه الأحزاب مسؤولة إلى حدّ كبير عن إرساء فكر ونهج التقاسم الذي

¹ شؤون الاوسط. بيان مجلس الحكم الإنتقالي في العراق. ع 112.. مركز الدراسات الاستراتيجية. خريف 2003. ص ص 211-212

² حسين، عدي فالح. النظام السياسي في العراق بعد عام 2003: دراسة في جدلية الشراكة والمعارضة بين المكونات الثلاثة الشيعية، السنة، الأكراد. ط1. العراق. مكتبة اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع. 2015. ص ص 140-141

³ الزبيدي، حسن لطيف، موسوعة الأحزاب العراقية. ط 1. العراق. دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع. 1 يناير 2007. ص 80

يعود بجذوره إلى سلسلة مؤتمرات التسعينات منذ مؤتمر صلاح الدين حتى لندن، وفي الأول من سبتمبر/ أيلول 2003، انبثق عن مجلس الحكم أول حكومة عراقية انتقالية مؤقتة، تعتمد ذات الأسس في التقاسم الطائفي والعربي المطبقة في المجلس الانتقالي، وعلى هذا الأساس تجذّر واقع التحاصص بين القوى السياسية التي اعتمدت على الهوية الطائفية والعرقية في إسناد المهام الوزارية، ومع استثناء وزارتي الدفاع والإعلام توزعت الحقائق الوزارية بين 23 وزيراً منتقى من القوى الثلاث¹، وكانت رئاسة الحكومة مشتركة بين الحاكم المدني بول بريمر وبشكل دوري بين أعضاء مجلس الحكم، مع تعيين المستشارين من الأمريكان والبريطانيين للإشراف على عمل الوزارات والوزراء².

ورغم تأكيد المجلس في اجتماعه الأول آب/أغسطس 2003 ترسيخ مبادئ التوافق والشمولية السياسية بين القوى والأحزاب بمختلف توجهاتها وانتماءاتها، والاعتراف بحقيقة التنوع الديني والحزبي والقومي، فإنه تعرض للعديد من الانتقادات، منها التشكيك بشرعيته التي جاءت بالتعيين والاختيار الأمريكي لا الشعبي، ومدى صراحة طرحه القائل بتمثيل جميع المكونات في إطار النموذج الجديد من التقسيم العرقي والمذهبي والاستثمار السياسي لحس "المظلومية التاريخية"، وتراوحت مواقف القوى السياسية في الداخل ما بين المقاطعة السياسية واستخدام العنف المسلح، وكانت أبرز هذه القوى هيئة علماء المسلمين التي اعتبرت مجلس الحكم ذات أساس طائفي قائم على سيطرة الشيعة السياسية، انطلاقاً من حجة التفوق العددي، وانقسمت جماعات المعارضة المسلحة ضد النظام إلى مجموعتين الأولى ممثلة بتيار مقتدى الصدر الشيعي الذي كان يعارض وجود سلطة الائتلاف، ويبحث عن تمثيل وحصة أكبر في النظام

¹ بوابتك للشرق الاوسط. مجلس الحكم الانتقالي في العراق يعين الحكومة المؤقتة. 1 ايلول 2003، <https://bit.ly/3lj1ruc>

² حسين، عدي فالج. مرجع سابق. ص 146

السياسي، والثانية ممثلة بالتيارات السنيّة التي نشأ معظمها بعد 2003، كالجماعات السلفيّة والمليشيات التابعة لصادم حسين والمقاومة للقوات الأمريكية مثل حزب التحرير، وفدائيو صدام، وفيلق عمر، وغيرهم ممّن شعروا بتغيير المواقع، وفقدان الامتيازات جراء الشعور الأقلوي المتولد عن ترتيبات المرحلة الجديدة¹.

شهدت المرحلة الممتدة والمحددة في قانون الدولة للمرحلة الانتقالية من 30 يناير/حزيران 2004 إلى 22 أبريل/نيسان 2006 تحديات وإشكاليات مؤسسية، مثّلت اللبنة الأولى لسوء الإدارة الحكوميّة والقرارات البرلمانية في السنوات اللاحقة، فعلى صعيد "المجلس الوطني" أظهرت بدايات التأسيس اعتمادًا بائنًا على التقاسم العرقي والطائفي، وتغول الركن الأساسي (رئيس الوزراء) في السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، واتّسمت الحكومة المؤقتة بضعف قرارها السيادي، حيث حلّت سلطة الاحتلال ومستشاريها من الفنيين والخبراء السياسيين محل الوزراء في إدارة مؤسسات الدولة ومفاصلها المهمّة، وشاع في الحكومة المرحلية نمط من التكتلات والتحالفات السياسيّة، التي ازاحت اعتبارات الوطنيّة ورسخت الاستمالة الطائفية والمذهبية والعرقيّة في آلية المحاصصة السياسيّة الجديدة التي قسمت الرئاسات الدستورية الثلاث بين الشيعية والسنة والأكراد، حيث حصل الشيعة على رئاسة الوزراء، والسنة على رئاسة البرلمان، أما الأكراد فأسندت لهم مهام رئاسة الجمهورية، وشملت عملية توزيع الرئاسات وجود نائبين من تلك القوى الثلاث لكل مكون من مكونات التقاسم الرئاسي في استبعاد جلي لاعتبارات الكفاءة والخبرة والاختصاص والدرجة العلميّة في الاختيار².

¹ حسين، عدي فالح. مرجع سابق. ص ص 143-145

² عمر، تارا، ومهدي، مهدي، إشكاليات المؤسسات السياسيّة الرسميّة وغير الرسميّة في العراق بعد عام 2003. مج 2. ع 2. العراق. المجلة العلميّة لجماعة جيهان-السليمانية. كانون الأوّل 2018. ص ص 349-351

أما عن الدستور، فقد وضّحت المادة الأولى من دستور العراق الدائم العام 2005 طبيعة نظام الحكم بأنه جمهوري برلماني ديمقراطي، والدولة اتحادية، وحددت المادة (47) العمل بمبدأ الفصل بين السلطات، وأكدت المواد (3) (4) (12) (41) على مراعاة التنوع والتعدد الديني واللغوي والمذهبي والقومي وحق العراقيين بأحوالهم الشخصية حسب ديانتهم ومذهبهم، وقد ضمنت المادة (125) "الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان، والكلدان والأشوريين، وسائر المكونات الأخرى" ونصت المادة (78) على أن رئيس الوزراء هو المسؤول عن السياسة العامة في الدولة وقائد القوات المسلحة¹.

يلاحظ أنّ مواد الدستور البالغ عددها 144 مادة لم تتضمن أيّ نص صريح على التقاسم الذي جرى اعتماده في مجلس الحكم، من حيث توزيع الرئاسة الثلاث، أو تقاسم الوزارات بين الجماعات الرئيسة المتفق عليها في المرحلة الانتقالية، ممّا يدل على أنّ هذا المسار تمّ تبنيه بشكل عرفي غير منصوص عليه في مواد الدستور، أضف إلى ذلك إدخال لغة ومصطلح جديد وهو لفظ "المكونات" الذي تكرر أكثر من مرّة في الدستور.

اتّسم طابع دستور العام 2005 بالجمود، إذ يتطلّب تعديله إجماع وتصويت أغلبية ثلاثة أرباع الجمعية التأسيسية ومجلس الوزراء، جسد الدستور العديد من الثغرات والإشكاليات السياسية أهمّها أنّ هذا القانون الأساسي فاقد للشرعية السياسية؛ لأنّه وضع بمبادرة قوى المعارضة (الشيعة والأكراد) وحلفائها الغربيين في حينه، ورغم ما أفرزه الدستور العراقي من تغيير سياسي (خارجي)، وإرساء مبادئ نظام جديد يقوم على الفيدرالية الاتحادية اللامركزية والحكومة التمثيلية التعددية الدستورية ضمن التفاعلات السياسية التوافقية العرفية والارتكاز على

¹ مجلس القضاء الاعلى. دستور جمهورية العراق لعام 2005 م. جمهورية العراق. 25 آذار 2005، مجلس القضاء الاعلى

الليبرالية الاقتصادية (اقتصاد السوق الحر)، فإن العملية السياسية سرعان ما تحولت من تغييب التوافق الديمقراطي، والارتكاز على نهج المحاصصة الطائفية والعرقية السياسية والتأكيد الدائم على لغة المكونات الدخيلة على المجتمع والسياسة بمنحناها الدستوري، إضافة إلى الإبقاء على الاقتصاد الريعي المرتكز على عائدات النفط¹، واعتبر النائب العراقي أحمد الجبوري أن الدستور "قسم شعب العراق على أساس طائفي قومي مكوناتي، وتمت إذابة الهوية الوطنية لتنبثق هويات فرعية ومتعددة" وصياغة مواد دستورية تتماشى مع رغبة ومصالح بعض القوى السياسية².

انتجت السنوات الثلاث الأولى التي تلت الحرب ترتيبات سياسية جديدة جرى بموجبها تشكيل نظام سياسي طائفي إثني أثر على اتخاذ خطوات غير مسبوقة على صعيد التحول المفاجئ من دولة تسيطر عليها هوية واحدة إلى دولة تعتق مبدأ الهويات المتعددة "المكونات"، مما حظ من القدرة على ترسيخ هوية وطنية متفق عليها، والتي يفترض أن تكون عراقية خالصة تتجاوز كل التناقضات الطائفية والعرقية في النظام والدستور، لكن ما حدث جاء معاكساً وترتب عليه المزيد من الأزمات والانقسامات والانشقاقات الداخلية بفعل تعاضم الحجم العددي للتيارات الحزبية الطائفية والعرقية التي وضعت الدولة تحت إمرتها ونفوذها، حيث فاق بعضها مؤسسات الدولة السياسية الرسمية قوة واستحكاماً بفعل آلية التقاسم معطوفة على الغلبة العددية مما رسخ واقعا نتج عنه ازدياد وزن القوى الشيعية والكرديّة في السلطتين التنفيذية والتشريعية.

¹ فخري، زينب، اشكالية الدستور الدائم لعام 2005. شبكة النيبأ. 30 حزيران 2021
<https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/27612>

² العاني، طاه. 17 عاما على إعلانه. يوم أقر أول دستور عراقي بعد الغزو الأميركي وهذه أبرز عيوبه. الجزيرة نت. 19 شباط 2021، <https://bit.ly/3BpBP15>

ولأول مرة في تاريخ العراق المعاصر، أصبح حديث الهويات الفرعية متداولاً بعد أن كان من المحرمات التي تستهدف الوحدة الوطنية ما قبل العام 2003، وبات ينظر إلى الفرد بوصفه عضواً مختزلاً في الجماعة الممثلة له، وما ثبت افتراض الهويات المتصارعة الفهم الخاطئ لحيثيات المسألة العراقية، فقد نظر الأمريكان والبريطانيون إلى الواقع السياسي والاجتماعي بعين قوى المعارضة المنفية، من حيث ترسيخهم فكرة أن العراقيين هم في الأساس أعضاء في جماعات متصارعة على أسس دينية عرقية إثنية طائفية، وكان هذا الافتراض المضلل تمهيداً لترتيب مجلس الحكم وفقاً لتلك الاعتبارات، لكن لم يكن المجلس الهيئة الإدارية المؤسسة لما بات يعرف "بالطائفية السياسية"، فالانقسامات التي تم احتوائها في تركيبة المجلس تعود بعمقها إلى فترتين متباعدتين الأولى لحظة تأسيس الدولة الحديثة عام 1921، أي العهد الملكي، والثانية إلى نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية، وحربي الخليج الأولى والثانية، وبالتالي جاءت لحظة العهد الجديد مبنية على افتراضات منبعها ظروف سياسية تاريخية، مع عدم خلوها من عنصري المناورة والتزييف وذلك بادعاء أن المحاصصة في المجلس استثناء و"إجراء وقتي" للانتقال إلى ديمقراطية مستقرة، وهو ما ثبت عكسه في ترتيبات الانتقال إلى الثبات المؤسسي، سواء في كتابة الدستور الدائم، أو الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وطريقة إدارة الدولة بالتقاسم المؤسساتي¹.

4.2.2 قوى الطائفية السياسية

تتشكل التنظيمات والقوى السياسية في العراق من مجموعة من الأحزاب متباينة الانتماءات والقوة والنفوذ والتأثير والاستثمار، وبعض هذه التنظيمات يمتد تأسيسه إلى سنوات ما قبل

¹ عباس، عقيل. مرجع سابق. ص ص 34-37

الإطاحة بنظام صدام حسين، وبالأخص تلك القوى السياسيّة التي كانت تعمل في المنفى، وتتلقى تمويلًا من إيران، وبعضها ظهر في فترة ما بعد احتلال العراق، وإعادة هندسة النظام السياسي، وإتاحة التعددية السياسيّة بشكل كبير بعد اعتماد نظام التمثيل النسبي الذي أتاح ظهور أعداد كبيرة من الأحزاب ذات التوجّهات والمسااعي المختلفة.

وبالاطلاع على قانون الأحزاب السياسيّة رقم (36) المصادق عليه من مجلس النواب العراقي في 17 أيلول/سبتمبر 2015، تنصّ المادّة (5) على اشتراطات تأسيس التنظيمات السياسيّة، بأن تلتزم مبدأ المواطنة بعيدًا عن التّعصب العرقي والطائفي والقومي، مع تحريم ومنع الأحزاب التي تتبنى فكر حزب البعث "المجثت"، كما تشترط النقطة الثالثة من المادة الثامنة عدم جواز ارتباط التنظيم السياسي بجناح مسلح يتبع له، في حين حدّدت النقطة الأولى من المادة (25) بأن لا يرتبط الحزب ماليًا وتنظيميًا بجهات خارجية يكون منفذًا لأوامرها وتوجيهاتها، والتأكيد في النقطة الخامسة على الابتعاد عن الاستخدام السياسي للدين أو مؤسسات الدولة، كالتعليم من أجل كسب القواعد الاجتماعيّة لصالح الحزب أو ضد حزب آخر¹.

ووفقًا لدائرة شؤون الأحزاب والكيانات السياسيّة في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في جمهورية العراق، فإنّ عدد الأحزاب السياسيّة عام 2021 بلغ 267 حزبًا رسميًا مسجلاً في دائرة الأحزاب، إضافة إلى وجود 55 حزبًا قيد التأسيس في الدائرة المختصة بإجازة تأسيس وعمل التنظيمات السياسيّة².

¹ جريدة الوقائع العراقيّة، قانون الأحزاب السياسيّة رقم (36) لسنة 2015. ع 4383. جمهورية العراق. 13 أكتوبر 2015. ص ص 28-21

² جمهورية العراق. دائرة الأحزاب والتنظيمات السياسيّة. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات دائرة الأحزاب والتنظيمات السياسيّة -

وتتبنى هذه الأحزاب المتّسمة بكثرتها المفرطة، أيديولوجيات متنوّعة بين العلمانيّة والإسلاميّة والقوميّة مع طغيان أحزاب الإسلام السّياسي المذهبيّة الشيعيّة على العمليّة السّياسيّة بعد العام 2003، وتعود أسباب الزيادة المتصاعدة لأعداد الأحزاب السّياسيّة في رغبة اكتساب مواقع في السّلطة، وظهر ما يسمى بـ"أحزاب وكيانات الظلّ" التي تدخل العمليّة الانتخابيّة بمناوره من الأحزاب المتنفّذة التي تتخذ من الحزب الصغير والجديد وسيلة لكسب الأصوات، ومن ثمّ الائتلاف معه بعد ظهور نتائج الانتخابات، ومعظم الأحزاب التي تشتهر بقوتها السّياسيّة على الساحة العراقيّة تنتم بطائفيّتها وامتلاكها شبكات دعم خارجي وفواعل مسلحة عنيفة من غير الدولة وقادتها يجمعون بين العمل السّياسي الرسمي، سواء في الحكومة أو البرلمان وبين تأسيس جماعات مسلحة غير رسمية¹، وتتفرّع الخارطة السّياسيّة العراقيّة الحديثة بين قوى طائفيّة سّياسيّة دينيّة-مذهبيّة وعراقيّة.

وتشكّل الأحزاب الدينيّة 90% من مجموع الأحزاب العراقيّة، ويمتلك 30% منها أدرعاً مسلحة غير نظاميّة، في حين تشكّل الأحزاب العلمانيّة والقوميّة نسبة تقارب 10% من مجموع التنظيمات والأحزاب والتيارات السّياسيّة²، ويمكن ترتيب أبرز هذه القوى على النحو التالي:

4.2.2.1 القوى الشيعيّة

ساهمت تراكمات نجاح الثورة الإسلاميّة الإيرانيّة، والحرب الإيرانيّة-العراقيّة، وغزو الكويت، وتبني خطاب مظالمات الشيعة، وانتفاضة 1991، ثمّ متغيّر الاحتلال الأمريكي للعراق عام

¹ العاني، طه. 292 حزبا تتنافس بانتخابات العراق. فوضى سياسية أم حالة ديمقراطية صحية؟ الجزيرة نت. 28 أكتوبر 2020،

<https://bit.ly/3mOLBHB>

² عطف، زهير، التجربة الحزبية في العراق بعد 2003 الواقع والتحديات. سورية. مركز إدراك للدراسات والاستشارات. كانون

الثاني، يناير 2018. ص 8

2003 مطلع القرن الحادي والعشرين في تغيير النّظام السّياسي العراقي وتحويل الشّيعية إلى طائفة تتصدّر المشهد السّياسي في إدارة الدّولة واحتكار السّلطة.

حزب الدعوة الإسلاميّة: بعد 2003 برزت أحزاب إسلاميّة سياسيّة شيعيّة أدّت ادواراً رئيسية في رسم خطوط العمليّة السياسيّة، وإعادة صياغة البنية الدستورية والاجتماعيّة على نحو يتوافق مع أولويات القوى الرئيسيّة الصاعدة إلى السّلطة.

حزب الدعوة الإسلاميّة كان من أهمّ هذه الأحزاب وأقدمها عملاً في المعارضة، حيث نشأ التنظيم المعروف بنهجه الإسلامي المنحصر بأطروحات وأدبيات المذهب الشيعي في أواخر الخمسينيات كبديل عن الحركات اليسارية والعلمانية، التي كانت تستقطب الشباب الشيعي وقتذاك، وراج اسم الدعوة في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، مع وقوع أحداث التصادم المباشر بين سلطة حزب البعث وكوادر التنظيم وإصدار قوانين تحرم عمل الحزب، ممّا دفع كوادره وقادته مباشرة للعمل السّياسي المعارض للنّظام من الخارج.

وفي تسعينيات الحصار وحرب الاستنزاف التي تعرّض لها العراق، تجنب الحزب دعم القوى الغربية في إسقاط البعث بالقوة العسكريّة، وبقي ينادي بضرورة رفع الحصار عن العراقيين، وفي 11 آذار 1992 حدّد البيان السّياسي للحزب صورة المستقبل السّياسي للعراق، مؤكّداً على ضرورة الالتزام بمبادئ الدّولة الإسلاميّة في الشورى والانتخاب الحرّ، ونبذ الاستبداد السّياسي والطائفية والفردية في بناء النّظام مع ممارسة أفراد الشعب كافة، دورهم في كتابة دستور الدّولة¹.

¹ الخيون، رشيد، 100 عام على الاسلام السّياسي في العراق: الشّيعية. ج 1. ط 1. الامارات العربية المتحدة. مركز المسبار للدراسات والبحوث. مايو ايار 2011. ص 233

مع ذلك تحوّلت الدعوة بعد سقوط النظام إلى قوة سياسية انتقلت من الأيديولوجية المرتكزة على بناء الدولة الإسلامية إلى تنظيم يتبع سياسات مذهبية طائفية تعلي من شأن الهوية الشيعية في مواجهة الهويات الأخرى، ولعل ظهور الإدراك الديني بمنحاه الطائفي الإثني في التمثيل السياسي، وشيوع المحاصصة، والبرامج السياسية الفئوية، فرض على الحزب التخلي التدريجي عن الأيديولوجية الإسلامية، وتبني الدفاع عن الهوية السياسية الطائفية الشيعية بوصفها جماعة ممثلة في النظام التقاسمي الجديد، وسمح واقع التغيير السياسي القسري الخارجي أن يحتكر حزب الدعوة والقوى الشيعية كافة مواقع النفوذ، سواء بالتحالف، أو الانشقاق، أو استحداث الأحزاب وإنتاجها، وبالمحصلة منذ بواكير العام 2005، تبينت الأحادية ومن الذي يحدّد معالم دستور البلاد، وذلك عندما فاز التحالف العراقي الموحد الذي جمع بين المجلس الإسلامي الأعلى وحزب الدعوة وعدد من الأحزاب الشيعية، إضافة إلى الأحزاب الكردية للاتفاق على كتابة الدستور، وخلال الأعوام 2005-2018 استفرد حزب الدعوة برئاسة الوزراء عبر قادته إبراهيم الجعفري 2005، ونوري المالكي 2006-2014، وحيدر العبادي 2014-2018¹، ومارس الطائفية والمحسوبية السياسية في تعيين المستشارين غير الأكفاء، والمختصين، كما سيطر على المناصب والوظائف والمؤسسات السيادية والمراكز الثقافية².

المجلس الأعلى للثورة الإسلامية: تغيّر اسم المجلس الأعلى عام 2007 إلى "المجلس الأعلى الإسلامي العراقي" في تحلّ واضح عن لفظ الثورة، نظراً لتحقيق هدف إسقاط النظام، ويعدّ المجلس أحد التّجمعات الأساسية الكبرى الذي كان يجمع في تنظيمه عدّة أحزاب وقوى كانت معارضة للنظام السابق، كحزب الدعوة، ومنظمة العمل الإسلامي وبعض القوى العلمانية

¹ حسن، حارث. من راديكالي إلى إسلامي متنفذ: قضية حزب الدعوة في العراق. صحيفة الشرق الأوسط. 22 نيسان 2019

<https://bit.ly/3mBvA7F>

² الخيون، رشيد مرجع سابق. ص 253

والإسلامية من الكرد والتركمان والشيعة والسنة، ويعرف المجلس بارتباطه شديد الصلة بالمرجعية الدينية؛ كون تأسيسه يعود إلى كبار المرجعيات الدينية من آل الحكيم، علاوة على صلته الوثيقة بالعشائر العراقية الشيعية، وجمعه بين العمل السياسي والعسكري في ميليشيا بدر التابعة له والتي انتظمت في العمل السياسي عام 2004، ومن المعروف أن هذا الكيان تأسس في إيران عام 1982، وشارك في صياغة بيانات مؤتمرات المعارضة، ثم دخل إلى العراق وجناحه العسكري بدر بعد سقوط النظام، وحظي بدور سياسي في مجلس الحكم¹.

وفي العام 2005 خاض الانتخابات النيابية العراقية في دورتها الأولى، واكتسحت قائمته الائتلاف العراقي الموحد² التي جمعت قوى الإسلام السياسي الشيعي بأغلبية 140 مقعداً من أصل 275 مقعداً، وأصبح يسيطر عبر جناحه العسكري على وزارة الداخلية والأمن، كما اكتسب قياديو التيار مواقع النفوذ في مجالس المحافظات والوزارات السيادية، كالنفط الذي سيطر عليه عمار الحكيم لسنوات، إضافة إلى المالية والاقتصاد²، ويختلف المجلس عن حزب الدعوة في تبعيته المطلقة للمرجعية الدينية في إيران والاعتناق التام لنظرية ولاية الفقيه، وتعرض المجلس لانشقاقين، الأول انشقاق منظمة بدر بقيادة هادي العامري 2012، والثاني عام 2017، بقيادة مهدي الحكيم الذي أسس حزباً جديداً يدعى "تيار الحكمة الوطني"³.

تيار مقتدى الصدر: برز التيار الصدري كأكبر تيار شعبي عقائدي بعد 2003، إذ لم يكن فاعلاً كقوى المعارضة في الخارج، بل تزامن ظهوره أثناء المشاركة في مؤتمر لندن 2002، ويضم

¹ الخيون، رشيد، *شيعة العراق المرجعية والأحزاب*. ط 1. الامارات العربية المتحدة. مركز المسبار للدراسات والبحوث. مارس 2010. ص 41-43

² يسري، منة. *الأحزاب الشيعية وصناعة السياسة العراقية بعد الغزو*. اضاءات. 18 نيسان 2021-09-17، [/https://www.ida2at.com/shiite-parties-iraqi-policy-making-after-invasion](https://www.ida2at.com/shiite-parties-iraqi-policy-making-after-invasion)

³ ممدوح، معتز. *ريطة الأحزاب والحركات السياسية الشيعية في العراق*. اضاءات. 25 كانون الثاني 2020، [/https://www.ida2at.com/shia-political-parties-and-movements-in-iraq](https://www.ida2at.com/shia-political-parties-and-movements-in-iraq)

التيار تشكيلة غير متجانسة من طبقات المجتمع العراقي، ودائمًا ما يركز التيار على مخاطبة المظلومين والفقراء والمحرومين والمضطهدين من الطوائف والطبقات كافة، ويحظى بنفوذ في المحافظات والأحياء الفقيرة والمهمشة، وكان يمتلك ذراعًا عسكريًا مدعومًا من إيران، أطلق عليه "جيش المهدي"، ولهذا التيار تأثير في المناطق المقدسة كالنجف و كربلاء في وسط وجنوب العراق، وعلى الرغم من مشاركته في الانتخابات النيابية الثانية عام 2010 وفوزه بـ 30 مقعدًا¹، إلا أن طابع الرفض للعملية السياسية طغى على موقف الحزب منذ العام 2003، وكانت مطالبه على الدوام تتمحور حول إصلاح النظام السياسي، والقضاء، وقانون الانتخاب، وتلبية المطالب الشعبية المنبثقة عن الاحتجاجات، ولم يتوان مؤسس التيار مقتدى الصدر عن انتقاد الحكومات، أو الدخول ضدها في عمل مسلح، خاصة تلك التي ترأسها نوري المالكي، وكان من أول المعارضين لنظام الحكم بإشراف الأمريكان، ولاحقًا التبعية لإيران، لكن هذا لا ينفي حقيقة أن التيار وجناحه العسكري المنحل قد تلقى دعمًا من إيران²، وأن معارضته دائمًا ما كانت تنطلق من بحثه عن نفوذ وتغلغل أكبر في النظام.

وانشق عن التيار عام 2003 حزب يطلق عليه "الفضيلة الإسلامي" وحاول على الصعيد السياسي الإضاءة على الاختلافات بين سياسيي وقادة الداخل وسياسيي الخارج، بوصفهم قليلي الخبرة في شأن العراق الداخلي، وتحميلهم مسؤولية المأزق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني، واعتبر الأمين العام للحزب نديم الجابري أن حل هذه المعضلات يكمن "في تولية سياسيي الداخل إدارة الدولة نظرًا لخبرتهم الكافية بمتغيرات المجتمع العراقي التي غابت عن

¹ الخيون، رشيد، وآخرون. مرجع سابق. ص ص 45-47

² العيسى، ميثاق مناحي. قصة الصدر مع العملية السياسية: دلالات الانسحاب وتداعياته السياسية. شبكة النباء المعلوماتية. 27 تموز

2021، <https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/27908>

ملاحظة المعارضة التي كانت متواجدة في الخارج"¹. ويندرج ضمن أبرز أحزاب الإسلام السياسي الشيعي تنظيمات سياسية شيعية أخرى، مثل منظمة العمل الإسلامي، وجماعة الخالصي، حزب الوفاق الإسلامي، حزب الله العراقي، لكن بقيت القوى السياسية الثلاث سالفه الذكر الأكثر تأثيراً في العملية السياسية العراقية ومجرياتها على صعيد الحكومة، وتشكيل الائتلافات والتحالفات في المجلس النيابي.

4.2.2.2 القوى الكردية

يتقاسم المشهد السياسي الكردي حزبان لهما امتدادات شعبية داخل كردستان العراق، ويعزى ذلك إلى قدم تأسيسهما، وتاريخية الكفاح والمواجهة مع الحكومات العراقية المتعاقبة؛ سعياً لنيل وانتزاع الحقوق، وقد انعكس إسقاط نظام البعث على مواقع ونفوذ هذين الحزبين المتمثلين بـ"الحزب الديمقراطي الكردستاني" و"الاتحاد الوطني الكردستاني"، ويتبنى الحزبان التوجهات القومية والعلمانية، ويشتركان في قيادة ميليشيا قوات البيشمركة، بينما يفترقان في القوة السياسية، حيث سيطرت عائلة البرزاني منذ الأربعينيات على محافظات شمال العراق، وبعد العام 2003 هيمنت على رئاسة الإقليم والحكومة وملف النفط في كركوك، والعلاقات الخارجية، أمّا الاتحاد الديمقراطي فغلبت عليه الانقسامات بعد وفاة مؤسسها جلال طالباني، لكن بقي يتمتع بعلاقات وطيدة مع إيران والحكومة المركزية في العراق، وإلى جانب هذين الحزبين الرئيسيين يوجد العديد من الأحزاب ذات التوجه الإسلامي على الساحة السياسية الكردية، لكنها تبقى أقل تأثيراً من الناحية السياسية، مثل "الحزب الاسلامي الكردستاني"، و"حركة التغيير"، و"الجماعة

¹ الخيون، رشيد، شيعة العراق المرجعية والأحزاب. مرجع سابق. ص 44

الإسلامية في كردستان"، وجميعها تتقاسم السلطة في الإقليم، ولها مقاعد في المجلس النيابي العراقي ضمن تحالفات مختلفة¹.

ونتيجة التحالف الوثيق بين القوى السياسية الشيعية وحزبي برزاني وطالباني الكرديين، استطاعت هذه القوى تمكين نفسها في المرحلة الانتقالية من خلال عقد اتفاق التحالف الشيعي الكردي، وسن قانون الدولة للمرحلة الانتقالية، ثم الاتفاق على كتابة الدستور المؤقت، واكتساح عدد من مقاعد المجلس النيابي، وكانت هذه الخطوات تجري ضمن مباحثات معمقة بين الطرفين حول الميزانية من الموازنة العامة، وحصة كل منهما في الوزارات السيادية، ومسائل أخرى كالفدرالية والجماعات المسلحة، وتمكنت القوى الكردية في نهاية المطاف من فرض شروطها²، والحصول على صلاحيات وامتيازات جمة أهمها موازنة مالية مستقلة، ودستور خاص، وترأس مواقع مهمة في الدولة والحكومة العراقية كشل مناصب عسكرية وتسلم الوزارات السيادية علاوة العديد من المنافع الاقتصادية³.

4.2.2.3 القوى السنية

بعد العام 2003 تعرّض السنة لهزة قويّة، إذ وجدوا أنفسهم منقسمين وشبه معزولين سياسياً جراء انقلاب المعادلات السياسية والسرديات التي أوحّت بطائفتهم المقنعة بالقومية العربية، كما ساهمت سياسية الحزب الواحد إبان البعث بتشتت السنة سياسياً، وافتقارهم لاحقاً إلى قيادة تجمعهم ومرجعية توجههم، وذلك بسبب عدم السماح في تلك الفترة قيام أحزاب ومجموعات سياسية خارج إطار وتوجهات البعث الذي كان يخشى فقدان امتداداته الشعبية وسطوته الأمنية.

¹ عطوف، زهير، مرجع سابق. ص ص 18-21

² حامد، الحمداني. هكذا تقاسمت الأحزاب الطائفية الشيعية والقومية الكردية السلطة في العراق. دنيا الوطن. 6 تموز 2019، <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2019/07/08/496593.html>

³ المسئلة. الامتيازات التي حصل عليها الأكراد بعد 2003. 27/09/2017. <https://almasalah.com/ar/News/114032/> التي-حصل-عليها-الأكراد-بعد-2003

فرضت متغيرات الواقع السياسي الجديد انقسام السنة إلى مجموعتين، الأولى شاركت في مجلس الحكم واقتصرت على الحزب الإسلامي العراقي وبعض الشخصيات السياسيّة التي لم تتبع حزب أو تنظيم معين ممن كان لهم باع طويل في ممارسة العمل السياسي، مثل عدنان الباجه جي ونصير الجادرجي، أمّا المجموعة الثانية يأتي على رأسها هيئة علماء المسلمين التي قاطعت وعدد من فصائل مقاومة الاحتلال الأمريكي مجلس الحكم، ويعد الحزب الإسلامي العراقي الوسطي التنظيم السياسي السنّي الوحيد الذي جمع ممثلي السنة بعد العام 2005¹، ورغم حصته في الوزارات كالخارجيّة والثقافة والدفاع والتخطيط وحصوله على عدد من المقاعد في البرلمان، وتبوأ أمينه العام السابق طارق الهاشمي منصب نائب رئيس الجمهورية، إلا أنّ تمثيل السنة في الحكومة والبرلمان من خلال تحالف القوى السنّيّة في "جبهة التوافق" بقي هامشيّاً وضعيفاً نتيجة سطوة الأحزاب الشيعيّة واستمالتها لبعض السياسيين من السنة، وبقاء الحزب الإسلامي بفعل التحجيم السياسي عاجزاً عن تلبية مطالب المحافظات ذات الأغلبية السنّيّة، ممّا أدى إلى فقدان شعبيته في انتخابات المجلس النيابي 2010².

وتفادياً لهزيمة الحزب كما حدث في انتخابات عام 2014 تحالف الحزب الإسلامي بقيادة سليم الجبوري مع قائمة إياد علاوي الشيعي ذي التوجه الليبرالي في انتخابات 2018، وكانت هذه القائمة تضمّ العديد من الأحزاب مختلفة الأيديولوجيات القوميّة والعلمانيّة والإسلاميّة، وتجمع مختلف الانتماءات الشيعيّة والأكراد والسنة، وساعدت هذه الخطوة في استعادة شعبيّة الحزب المفقودة، فالأحزاب الإسلاميّة السنّيّة كما الشيعيّة تعج بالانقسامات والافتتالات البينيّة على

¹ الكندوري، نظير. العراق: المستقبل السياسي لسياسيي العراق. نون بوسنت. 16 ايار 2016
<https://www.noonpost.com/content/11796>

² الخيون، رشيد، مئة عام من الاسلام السياسي في العراق: السنة. ط 1. ج 2. الامارات العربية المتحدة. مركز المسبار للبحوث والدراسات. ايار 2011. ص ص 97-98

السلطة، وتدعم أفكار المشاريع والبرامج، ويعد ائتلاف "القرار العراقي" أحد التحالفات التي تضم عدداً من الأحزاب السنّية الداعمة لإقامة إقليم سنّي مستقل، ممّا عزّز الانقسام والاختلاف مع الحزب الإسلامي المعارض على فكرة التقسيم¹.

4.2.2.4 قوى الأقليات

يخصّص مجلس النواب العراقي وفقاً لقانون الانتخابات 329 مقعداً تتوزع بين الجماعات والشخصيات السياسيّة الممثلة للطوائف والأعراق والإثنيات، وتحظى الأقليات بتسعة مقاعد مخصّصة لها ضمن "نظام كوتا الأقليات" المحدود والمستحدث في النظام العراقي الجديد منذ العام 2003، وتتوزع المقاعد التسع بواقع 5 مقاعد لممثلي المسيحيين، ومقعد واحد لكل من الشبك، واليزيديين، والصابئة المندائيين، والکرد الشيعية، وتسبب واقع التوزيع المحدود في نظام تمثيل الجماعات بأن تفقد الأقليات مكانتها السياسيّة بفعل التهميش والاستقطاب الديني والعربي، واستبعادها عن تولي المناصب القياديّة في الحكومة؛ نتيجة هيمنة القوى الرئيسيّة الثلاث على الوزارات والرئاسات، واستفراد الشيعة بصنع القرار السياسي²، كذلك بمقاعد ممثلي الأقليات الدينيّة والإثنيّة على اعتبار أنّهم صناديق احتياط، وفي هذا السياق يلفت مراقب العمليّة الانتخابية محمد الشمري إلى "هيمنة أحزاب السلّطة الرئيسيّة على قرار ممثلي الأقليات، بحيث تحوّل نواب الأقليات من تمثيل مصالح جماعاتهم إلى تمثيل الأحزاب الكبرى وتنفيذ أجندتها مقابل إيصال بعض المرشحين إلى المقعد النيابي"³.

¹ مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية. الأحزاب السنّية العراقيّة تعيد تشكيل تحالفاتها تفادياً لأخطاء الماضي. 4 فبراير 2018 <https://bit.ly/3mOMFv5>

² الخطاب، فارس. الاقليات الدينيّة والعربيّة في المعادلة السياسيّة العراقيّة. تقارير. قطر. مركز الجزيرة للدراسات. 4 حزيران 2020. ص 7

³ ناجي، علي. نظام الكوتا في البرلمان العراقي: هل يمثّل نواب الأقليات مكوناتهم حقاً؟ موقع الحركة الديمقراطية الاثورية. 17 اغسطس 2021 <https://bit.ly/3uQCqd8>

وينطبق واقع الوجود الرمزي والاستقطاب السابق على التركمان، وذلك نتيجة تفرع انتمائهم المذهبي بين المذهب السني والشيوعي، وهو ما انعكس على واقع تأسيس الأحزاب السياسيّة التركمانيّة التي تراوحت ما بين الإسلام السياسيّ الشيعي، والإسلام السياسيّ السني، وامتزج كلا الاتجاهين مع التوجه القومي، وسعت القوى الرئيسة لكسب دعم وتأييد الأحزاب التركمانيّة، فمثلاً ينقسم نواب التركمان الشيعة بين عدة أحزاب إسلامية شيعيّة في البرلمان، كحزب الدعوة والمجلس الأعلى الإسلامي، وبعضها الآخر جرى استقطابه من قبل الأحزاب السنيّة، وفي كردستان العراق أسس الحزب الديمقراطي أحزاباً تركمانيّة موالية له، وتغلّب الخطاب الطائفي المذهبي بدلاً من القومي التركماني على خطاب الأحزاب، وبدلاً من تكوين جبهة رصينة تمثّل التركمانيين انقسمت "الجبهة التركمانيّة" بين قوى مختلفة استخدمتها أداة لدعم وكسب المواقع في البرلمان والحكومة¹.

يتبيّن ممّا سبق ذكره في عهد التجربة السياسيّة الجديدة والتعدديّة الحزبية المفرطة أنّه بزغ نجم أحزاب قديمة شيعيّة وكردية تعطشت لخوض غمار العمل السياسي بعد عقود من النفي والملاحقة والافتقار إلى غياهب الاعتقال، وانتقل النظام من سطوة الحزب الواحد إلى تقاسم الأحزاب المتعدّدة وما إن لبثت حتى هيمنت التيارات الإسلاميّة على قطاعات الدولة والعمل التنفيذي والبرلماني، وما بين التوافق، والمحاصصة، ونظام تمثيل الجماعات، والوصول إلى مراكز السّلطة، أصبح النظام أداة متنازع عليها بين الأحزاب المنتفذة والمدعومة إقليمياً ودولياً، وباتت تلك الأحزاب تحاكي جمهور الناخبين والمجتمع العراقي بكل تنوعاته، بلغة الطائفة والمذهب والعرق، بعيداً عن مرتكزات الوطنيّة والبرامج السياسيّة العابرة للفتويّة والمصالح الذاتيّة.

¹ عادل، موفق. ولاء الأحزاب التركمانيّة العراقيّة لمن؟ موقع فكرة. 4 كانون الأوّل 2017، <https://bit.ly/3iIE9wb>

وبالاقتران مع ذلك نلاحظ ضمن السمات التي تخص أحزاب المرحلة الجديدة غلبة الانقسامات بين بعضها البعض والانشطارات الداخليّة، وبروز التحالفات والائتلافات النفعيّة في كلّ دورة انتخابية نيابية، علاوة على امتلاك معظم هذه "الأحزاب الهجينة" ميليشيات مسلّحة، والبعد الآخر الجدير بالذكر أنّ القرار السياسيّ ككلّ بيد التيارات الشيعيّة وقواها، وداعميها الخارجيين، وحلفائها الداخليين من القوى التقليديّة، أما باقي الأحزاب هي مجرد واجهة لتبيين ديمقراطية نظام "المكونات" الجديد.

4.2.3 القوى التقليديّة النافذة سياسياً

مارست إلى جانب الأحزاب السياسيّة فواعل من غير العمليّة السياسيّة دوراً بالغ الأهميّة، ولعلّ المؤسستين الدينيّة والعشائرية أحد أهمّ تلك الفواعل التي تنامي دورها بعد قيام النظام الجديد.

4.2.3.1 المؤسسة الدينيّة

تنقسم المرجعيّات الدينيّة التابعة للمؤسسة الدينيّة الشيعيّة في العراق إلى اتجاهين متعاكسين في نظرتهم إلى المجال السياسيّ، الاتجاه الأوّل يؤمن بالولاية المطلقة للفقهاء في قم إيران ويدعو إلى عدم الفصل بين الدين والدولة، أما الاتجاه الثّاني يؤمن بفصل الدين عن السياسة وهذا المنهج الذي ظهرت عليه المراجع الدينيّة في النجف الأشرف، ومثله كل من الخوئي والسيستاني¹. ورغم انحصار عملها في الشؤون الدينيّة الفقهيّة والعقائدية العلميّة والأمر الاجتماعيّة والتربوية حتمت ضرورات المرحلة الوليدة بعد 2003 تدخل المؤسسة الدينيّة الشيعيّة بقيادتها المرجعيّة في الفضاء العام (السياسي) ضمن ثوابت محدّدة في "الولاية الخاصّة" والمقتصرة على النطاق

¹ محمود حسين، المرجعيّة الشيعية في العراق: عامل تهدئة أم عبء على السياسة؟ DW 22 اغسطس 2013، <https://bit.ly/3FonzeJ>

الوطني الداخلي، أي بمعنى عدم التبعية في الولاية المطلقة للمرجعية في إيران، ويعدُّ المرجع الأعلى في النجف آية الله السيستاني وهو من أصول إيرانية والمناهض لولاية الفقيه والتدخلات الإيرانية في العراق من دعاة هذا الاتجاه¹.

برز الدور السياسي للمراجع الدينية في تأييد العملية السياسية بعد 2003، واتضح ذلك في ما أبداه المرجع الأبرز آية الله السيستاني من توجيه وإرشاد على وضع أسس النظام السياسي الجديد، والحدّ من تدخل سلطة الائتلاف وحاكمها بول بريمر مع العلم أنه شجّع قوى المعارضة الشيعية على التعاون معهم على إسقاط النظام، وكانت أولى الدعوات في بادئ مشروع الدولة الجديدة تتمحور حول إشراك الشعب في كتابة الدستور بإجماع عراقي بحت، والتشديد على إقامة انتخابات نيابية ورئاسية، تبتعد عن منزلق توظيف الهويات الطائفية والإثنية والعرقية مع ضمان تمثيل الجماعات كافة دون تمييز، وكان لهذه المبادرة أثرًا انعكس ضمنيًا على زج الدين في السياسة، حيث حاز السيستاني على ثقة جميع أطراف وأعراف الشعب العراقي، وهو ما أدّى إلى استغلال القوى السياسية الثقة الشعبية في توظيف رجال ورموز الدين كجزء من حملاتهم الانتخابية في استقطاب جمهور الناخبين².

ولقد بلغ تأثير المؤسسة الدينية حدًا أن دعى السيستاني إلى تغيير قانون الانتخابات من ناحية التخلي عن نظام القائمة المغلقة، واعتماد نظام قوائم مفتوح في عام 2011، كما لم تتوان المؤسسة عن المطالبة بالإصلاحات السياسية ودعم مطالب الاحتجاجات الاجتماعية³، ومرارًا

¹ مونت كارلو الدولية. آية الله علي السيستاني بين المرجعية الدينية والسياسية في العراق. 5 شباط 2021، <https://bit.ly/3muLMaB>

² التميمي، علي صبيح، الدور السياسي للمؤسسة الدينية في العراق 1990-2010. ط 1. الاردن. دار أمجد للنشر والتوزيع. 2016. ص ص 174-175

³ العوادي، احمد. دور المرجعية الدينية في عملية الإصلاح في العراق بعد العام 2003. ع 57. مجلة العلوم السياسية. 2019. ص ص 390-392

نفى السيستاني على لسان ناظقيه أداء دور سياسي مباشر، وأن مهمته تقع في نطاق الوعظ والإرشاد السياسي بما لا يخالف أمور الدين والانجرار وراء المذهبية والطائفية، لكن في الواقع عند النظر إلى "الائتلاف العراقي الموحد" وهو أكبر ائتلاف جرى تشكيله في انتخابات 2005، نجد أنه لقي دعمًا وإجازة من المرجع السيستاني الذي بلغ تدخله السياسي في اختيار الوزراء وكتابة الدستور، وساهم ذلك في إعطاء المبرر للجماعات السنّية والكرديّة في تكوين ائتلافات على غرار الائتلاف الشيعي، الأمر الذي ثبت صيغة المحاصصة الطائفية كمعادلة أرادت لها مرجعية السيستاني أن تبقى متمركزة في بنية الدولة والنظام¹.

وبموازاة المرجعية الدينية الشيعية يفتقد أتباع السنّة إلى مرجعية دينية أو سياسية داخلية قوية نتيجة اتباعهم مرجعيات متفرقة في دول عدة كالأزهر في مصر والوهابية في السعودية، وهذا ساهم بشكل أو بآخر في عدم تبلور مرجعية سنّية توازي عمل المرجعيات الدينية الشيعية، خصوصًا أن ذلك كان وما زال له وقع كبير على انخفاض درجة تأثير السنّة في الساحتين الدوليّة والمحليّة².

4.2.3.2 المؤسسة العشائرية

تشكّل العشائر جزءًا رئيسًا من بنية المجتمع العراقي، وقد تباين دورها عبر السنوات السابقة ما بين الصعود والانحدار، ويعزى ذلك لأسباب تتمحور حول الظرف السياسي وطبيعة الدولة والنظام وأجهزة الضبط الرسمي، ومنذ سقوط النظام البعثي جرى إعادة استنهاض دور العشيرة على نحو مكثف بفعل تضمينها في ماكينة المحاصصة السياسية/ التوافقية شكليًا، والغنائم التي أصبحت عرفًا لا يمكن تجاوزه، وقد جاءت النقطة الثانية من المادة (45) من الدستور العراقي

¹ العوادي، احمد. مرجع سابق. ص ص 182-183

² الشويلي، ماجد، المرجعية السنّية في العراق. مجلة تحليلات العصر الدولية. 8 آذار 2021-09-22 <https://bit.ly/3lioKo0>

عام 2005 مؤكدة "حرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية والاهتمام بشؤونها بما ينسجم مع الدين والقانون"¹، وساعدت ديناميكية التفاعل بين قوى المعارضة والاحتلال الأمريكي على استدعاء العشائريّة وإيقاظها، حيث عملت سلطة الائتلاف على تدشين مقر "الاتحاد العشائري" ومكتب ارتباط يمد جسور التواصل بينها وبين قادة العشائر، كما تمّ استحداث دائرة الشؤون العشائريّة في وزارة الداخلية إبان رئاسة نوري المالكي، وتأسيس 14 مجلساً عشائريّاً أهمّها "مجلس أمراء قبائل العراق" الذي احتوى الأعراق والإثنيات كافة².

وفي ظلّ تحولها من المستوى الاجتماعي إلى السياسي برز نوع من التخاذم المصلحي بين الأحزاب السياسيّة الإسلاميّة الشيعيّة وشيوخ العشائر وزعاماتها، فأحزاب المعارضة التي كانت في المنفى حاولت عند مجيئها التمرّك على رأس السّلطة، لكن وقفت في طريقها عقبة الافتقار إلى قواعد شعبيّة واجتماعيّة تدعم وصولها إلى المراكز المهمّة في الحكومة والبرلمان، وعلى هذا الأساس وظفت الأحزاب والقوى وبالتحديد الشيعيّة في كل انتخابات نيابية جرت خلال الأعوام 2006-2018 شيوخ العشائر سياسياً لخدمة غرضها في كسب جمهور الناخبين والوصول إلى السّلطة وفي المقابل قدّمت لهم المال والنفوذ³.

كذلك الأمر بالنسبة للعشائر التي وجدت في حاجة الأحزاب دعمها وسيلة لتوسيع نفوذها السياسي وتمكّنت من خلال انضمامها إلى الأحزاب من أن يفتح أمامها باب المشاركة السياسيّة، وتصبح جزءاً مهمّاً من خلال قوائمها ومرشحيها في صنع القرار السياسي، وتقلّد المناصب المهمّة سواء في الوزارات أو المقاعد في قبة البرلمان، وبات كل سياسي يشغل منصباً مهمّاً في

¹ مجلس القضاء الاعلى. دستور جمهورية العراق لعام 2005. مرجع سابق.

² عبد، صلاح انور، التمثيل العشائري في انتخابات مجلس النواب وأثره على الاداء البرلماني من انتخابات 2006 إلى انتخابات 2018. العراق. مركز الساعة للدراسات. ديسمبر 2020. ص 2

³ السعدون، واثق، الابوار السياسيّة للعشائر العربيّة في العراق المعاصر. ع 221. انقرة. مركز دراسات الشرق الاوسط. تشرين الأوّل 2018. ص ص 14-15

الدولة يضيف لقب العشيرة على اسمه، الأمر الآخر الذي جعل دورها محوريًا هو ما تكبدته الدولة في بداية الغزو من انهيار وتدمير طال حلّ مؤسساتها، لاسيما الجيش والأمن، فكانت الحاجة إلى إيجاد وسائل بديلة تعوّض ضعف سيطرة الدولة أمنياً السبب المباشر في تأسيس التنظيمات العشائرية المسلّحة و"مجالس الإنقاذ والإسناد" التي تجاوزت 200 مجلس قبل حلّها في عام 2015¹.

كما ساهم ضعف توزيع الموارد والخدمات وفقدان الأمن في عودة الفرد والمجتمع والحزب إلى مرجعياتهم الأولى وطغت عملية الاحتماء هذه على قيم الأحزاب، التي إلى جانب اعتمادها الإسلام السياسي والطائفية الهوياتية لم تخلُ من قيم الولاء العشائري نتيجة كثرة الانشقاقات والانقسامات والتحالفات عطفًا على ضعف سلطة القانون وعجز الدولة ومؤسساتها عن أداء أدوارها الرسمية²، وما لا يمكن تجاهله حقيقة الكسب والطمع ونظام الامتيازات والزبائنية السياسية والولاءات المتفرعة التي رسختها سياسة ما بعد 2003، وأدّت بشكل مباشر إلى نهوض العشيرة بوصفها لاعبًا سياسيًا رئيسيًا وحليفًا قديمًا يضم مجموعة من الولاءات والهويات الفرعية.

4.3 دور الطائفية السياسية في عدم الاستقرار السياسي

لا شك في أنّ سياسات الهوية المتبعة في العراق الجديد أخذ يتضح تأثيرها تدريجيًا على عدم الاستقرار السياسي مع بداية العمل في البرلمان والحكومة الدائمين، وبروز شبكة من الفاعلين الداخليين والإقليميين والدوليين المؤثرين سلبيًا على غياب الاستقرار السياسي.

¹ قطان، حسين طاهر، دور العشيرة في تشكيل الدولة العراقية الحديثة. شبكة النبا. 21 كانون الثاني 2015
<https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/655>

² عبد، صلاح انور. مرجع سابق. ص 3

4.3.1 رهان الاستقرار السياسي منذ نوري المالكي حتى حيدر العبادي (2006-2018)

بعد إنجاز الحكومة المرحليّة متطلبات الانتقال الدائم إلى العمل التّشريعي والتنفيدي بدأت الحكومة العراقيّة ممارسة مهامها في 20 أيار 2006 بعد صراع دام ما يقارب الخمسة أشهر حول توزيع المكاسب والحقائب الوزاريّة، وهو تجاوز عن المدّة القانونيّة التي حدّدت فترة تشكيل الحكومة بما لا يتجاوز 31 يوماً من تاريخ انتهاء الانتخابات النيابيّة، تمّ اختيار نوري المالكي لرئاسة الوزراء، وطرح برنامج الحكومة الخاص بحكومة "الوحدة الوطنيّة" والمؤلف من 34 بنداً، وحاول تطبيق بند المصالحة الوطنيّة عملياً من خلال إنشاء "وزارة المصالحة الوطنيّة"، وتشكيل "لجنة المصالحة الوطنيّة" في البرلمان العراقي¹، وأكد في البند السابع من أجندة عمله على خلو حكومته من الطائفيّة، حيث "منع الفرد والدكتاتوريّة والطائفيّة والعنصريّة بكل أشكالها، وتجسيد ذلك في سياسات الدولة وممارساتها"، والمضي قدماً في تقديم الخدمات العامّة، وتحقيق الاستقرار الأمني وتنفيذ أمر سلطة الائتلاف رقم 91 في حل الميليشيات².

وما إن تسلّم رئاسة مجلس الوزراء حتى باشر توطيد أركان سلطته اعتماداً على بناء شبكة موالين له من اتباع الطائفة الشيعيّة وحزب الدعوة وعائلته ومقربيه، وحفاظاً على مكتسبات السلّطة من الضياع احتكر المالكي مؤسسات الدولة كافة، بما فيها الأمنيّة والعسكريّة والماليّة والقضائيّة والمدنيّة، وانعكس سوء إدارته وسياساته على ردم أواصر التّشابك الوطني سياسياً واجتماعياً، والنأي بعيداً بالخصوم والمنافسين خاصة من السنّة، وبرر سلطويته المفرطة بحجة تفادي الأزمات السياسيّة والحفاظ على الاستقرارين السياسي والأمني ولجم عمليات العنف

¹ الخاقاني، محمد، تجربة العدالة الانتقالية في العراق. المانيا. المركز الديمقراطي العربي. 6 ديسمبر 2017،

<https://democraticac.de/?p=50845>

² الجزيرة نت. برنامج الحكومة العراقيّة برئاسة نوري المالكي. 20 أيار 2006، <https://bit.ly/3lj7kri>

بمستوياتها المختلفة، ورغم تلك السياسات السلطوية بقيت السردية الدولية والداخلية خلال الأعوام 2006-2008 تشير إلى قلة خبرة المالكي السياسية، وغلبة الانقسامات على حكومته، وأفضت سياساته إلى انتشار العنف الطائفي، وتفاقم عجز المؤسسة العسكرية عن تحقيق الأمن، وغرق العراق في حرب أهلية نجم عنها أحداث عنف طائفي، وقعت بين تنظيم القاعدة السنّي والجماعات الشيعية المسلحة¹، فالمالكي سعى لتقوية الأجهزة التنفيذية وتبعيتها المباشرة له وتغلغل العشائر والمقربين منه داخلها على حساب إضعاف البرلمان.

4.3.2 الحرب الأهلية (2006-2008)

في 22 شباط/فبراير 2006 وقع اقتتال أهلي طائفي بفعل الانفجار الكبير الذي دمرّ ضريحي الإمامين علي الهادي وحسن العسكري في سامراء، واتهم به كوادر من تنظيم القاعدة، فسرّ استهداف المرقد هجوماً على الطائفة الشيعية جمعاء، وقادت الجماعات المسلحة الشيعية والسنية بتنفيذ سلسلة هجمات متبادلة كانت بمثابة طهير مذهبي، استهدف أماكن وجود الطائفتين السنية والشيعية وشملت خطوات الانتقام المتبادل حرق المساجد، القتل على الهوية المذهبية، وتطهير المدن والأحياء مثل ما حدث في منطقة التفجير سامراء التي تغطي على تركيبها السكانية أعداد كبيرة من أتباع الذهب السنّي الذين جرى استئصالهم ديموغرافياً من المدينة، ووصل مجموع النازحين واللاجئين قسراً داخل العراق وخارجه خلال الأعوام 2006-2008 إلى عدد يتجاوز 4 ملايين نازح ولاجئ، وفي نتائجها أفضت الحرب الأهلية إلى تكثيف الوجود العسكري الأمريكي عام 2007، واتخذ الأمريكان استراتيجية دعم ميليشيات الصحوات السنة من خلال

¹ Sullivan, marisa, **MIDDLE EAST SECURITY REPORT 1o: Maliki's Authoritarian Regime.** United States of America. Institute for the Study of War. April 2013. P 9-10

تأسيس مجالس "الصحوّة" و"أبناء العراق" لمواجهة خطر تنظيم القاعدة والجهاديين السلفيين، ما أُنذر الشيعة بإمكانية منح أمريكا وعودًا سياسية للقبليين السنة¹.

عمّقت هذه الحرب الافتراقات السياسيّة بين السنة والشيعة بشكل مقصود ومستغل من قبل قوى خارجيّة وإقليميّة، إذ منذ لحظة وقوعها استحضرت كلّ جماعة مخزون الماضي والعداء المذهبي العائد لآلاف السنين، الأمر الذي سمح في تشييت نقاط الالتقاء سياسيًا ومجتمعياً.

وعلى الجانب الآخر من الفتنة الطائفية، حفّزت آليات العملية السياسيّة التي قامت على الصّراع بين الهويات خلال الأعوام 2003-2006 العديد من مدخلات التّحشيد الطائفي، ولعل أبرزها السردية المعادية للآخر، والخوف من الاستهداف الجسدي والمناطقى والسياسي، وعدم الاستقرار الأمني، والمناخ السياسي العدائي كل هذا عمل بلا شك على تدهور العلاقات بين الطوائف وتعبئة القواعد الاجتماعيّة طائفيًا، خاصة أنّ بعض شخوص السّلطة غذّت العنف العدائي وأسقطته من أعلى على المجتمع الذي تورّط في أحداث الطرد والقتل على الهوية²، ومارست الميليشيات الشيعيّة لا سيما كتائب حزب الله، وفيلق بدر، وجيش المهدي، أشد أنواع القتل والتكيل على الهوية المذهبيّة، والاعتداء على دور العبادة السنّية، وبلغ عدد القتلى في حينه 100 قتيل يوميًا، كما تدخلت في حرب العراق الأهليّة عدة فواعل دوليّة وإقليميّة ساهمت بشكل أو آخر في تفعيل بعض الجماعات المسلّحة عبر تقديم الدعم المالي والعتاد العسكري لها³.

كذلك يمكن اعتبار تراكم أحداث العنف التي تسبب بها الاحتلال الأمريكي دفعت إلى تعميق الاضطرابات الدينيّة والعرقية ثمّ الحرب الأهليّة، أضف إلى ذلك ما يمكن وصفه بالنزعة

¹ فينيق. الحرب الاهلية في العراق (2006-2008). 17 فبراير 2012، <https://bit.ly/3BniTn9>

² Haddad, fanar, *Sectarianism in Iraq Antagonistic Visions of Unity*. 1st edition. Usa. Oxford university press. 2011.. P 184

³ يوسف، عبد الله، أثر الاحتلال الأمريكي على العنف السياسي الطائفي في العراق (2003 - 2017) مرجع سابق. المركز الديمقراطي العربي

الاستبدادية الطائفية التي اعتنقها المالكي كوسيلة لزيادة سلطته، في العام 2007 راح المالكي يجير مؤسسات الدولة لإمرته، ويدشن هيئات أمنية غير دستورية تتبع له مباشرة متجاوزاً مهام وزارتي الدفاع والداخلية في الحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي، وأشرف بدوره على سير العمليات والاستهدافات، وبمرور الوقت تحول الرجل الذي كان ضعيفاً وقليل الخبرة بنظر الأمريكان وبعض القوى الداخلية إلى الرجل الأول صاحب النفوذ المتزايد في المؤسسات، وعلى غرار صدام حسين بنيت استبدادية المالكي بعيداً عن معايير الديمقراطية، ممّا أدى لمزيد من الاستياء العام والعنف المجتمعي، ومن ثمّ مشهد الحرب الأهلية¹.

إنّ الحرب الأهلية الطائفية التي جرت في العراق هي ليست دينية بقدر ما انطلقت من دوافع سياسية كان لصراع القوى السياسية وارتباطها مع العامل الخارجي دوراً في قيامها، خاصة أنّ إيران استغلت فتنة العراق الطائفية لتعزيز سياساتها المذهبية، ولعبت الدور الحامي لشريعة العراق المستهدفين من سنة المحيط والداخل وفقاً للسرديات التي حاولت طهران نشرها. في رده على سؤال من المسؤول عن تفجير ضريح الإمامين، يجيب المعارض السابق للنظام العراقي البعثي والنائب في البرلمان العراقي فائق الشيخ علي بإجابة ضمنية مصرّح بها لأول مرة "إنه وفي أثناء اجتماعه مع نائب رئيس الجمهورية الإيرانية سأله لماذا تسمحون بدخول القاعدة إلى العراق على مرأى الحرس الثوري الإيراني، فأجابه أنّ القرار من الأعلى" أي من المرشد الأعلى علي خامنئي² الذي يمثّل رأس الدولة والنظام والمحكم الأول والأخير في جميع القرارات والمباحثات السياسية والفتاوي الدينية.

¹ Kagusthan Ariaratnam. Understanding the Causes of Civil War in Iraq and Syria. Project of five. 3 dec 2016, <https://projectofive.ca/2016/12/03/understanding-the-causes-of-civil-war-in-iraq-and-syria/>

² برنامج السطر الأوسط. فائق الشيخ علي. الجزء الخامس. قناة ام بيس ي. ايار 2020، <https://shahid.mbc.net/ar/shows/episode-87180536-1-الحلقة-1-الموسم-1-السطر-الأوسط>

4.3.3 سياسات نوري المالكي الطائفية (2010-2014)

وسط انتخابات نيابية غلب عليها طابع التنافس الشيعي-الشيعي على السلطة والقوائم والتحالفات والانشقاقات المدفوعة بطمع المكاسب والامتيازات والحصص، حصلت قائمة "ائتلاف دولة القانون" بقيادة نوري المالكي على 89 مقعداً في مقابل 91 مقعداً لصالح "القائمة العراقية الموحدة" بقيادة الليبرالي العلماني الشيعي إياد علاوي، أدى فارق الأصوات البسيط بين القائمتين إلى بروز الصراعات الشيعية البينية، سيما أنّ المالكي كان متعطشاً للاستفراد بالسلطة لدورة ثانية، ونتيجة إملاءات المالكي على القضاء المسيس وخرق الدستور والقوانين انتزع قراراً يقضي بعدم شرعية نتائج الانتخابات وبالتالي عايش النظام أزمة فراغ سياسي استمرت ثمانية أشهر¹، وفي 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2010 تمكن المالكي من تولي رئاسة الوزراء لدورة ثانية، وكان نجاحه في الوصول إلى السلطة مدعوم بتدخل خارجي إيراني حسم خيار ترأس وتشكيل الحكومة لصالحه.

على الضدّ ممّا جاء في برنامجه الحكومي حول تجاوز الطائفية والاستبداد وبناء دولة المؤسسات، استند مشروع حكم المالكي وحزب الدعوة الإسلامية على سياسات عمقت الطائفية السياسية بعد العام 2010، وترتّب عليها أبعاداً ونتائج جديدة، حيث بدأت الهوة السياسية في الاتساع تدريجياً بين السنة والشيعية، ومن هذه الممارسات ما يلي:

1. على الرغم من محاولة مجلس النواب عام 2012، الحدّ من نفوذ المالكي وصلاحياته المتطاولة على المؤسسات والقانون وذرعه القضائي؛ فإنّ سياسات المالكي ذهبت بعيداً نحو التمييز الطائفي، وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة وترتيبات هيكلها القيادي على أسس طائفية،

¹ المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية. العراقية «تقوم أسباب تأخير تشكيل الحكومة والعنف والمواقف الإقليمية. هيئة الشؤون الخارجية.

29 اغسطس 2010 <https://bit.ly/3agrH25>

كما استغل المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب التي تعطي الحكومة صلاحيات واسعة تمتد إلى توقيف أي شخص دون تهمة واضحة ومثبتة، وباستخدامها جرى احتجاز أعداد من السنة بشكل غير عادل، وتنفيذ أحكام الإعدام بحق 120 مواطناً عراقياً من الطائفة السنية، الأمر الذي دعا إلى زيادة الاحتقانات الطائفية، وتبين ذلك في الدعوة إلى إقامة فدرالية/إقليم سني مستقل، وانضمام أعداد من السنة إلى التنظيمات الإسلامية الأصولية، كتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" الذي أُنذرت طائفته المضادة بقدم حرب أهلية ثانية¹.

2. استهداف السياسيين السنة بتهم الإرهاب والانتماء للبعث، كما حدث مع نائب الرئيس العراقي السابق طارق الهاشمي، ونائب رئيس الوزراء السابق صالح المطلق، ورئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي، وجه نوري المالكي اتهامات لوزير المالية السني رافع العيساوي حول تورطه بجماعات إرهابية وتهم فساد مالية، وبتوجيه من المالكي اعتقلت قوات الأمن أكثر من مئة شخص من العاملين معه، وفرّ العيساوي خارج العراق، وحكم عليه غيابياً بالإعدام رغم عدم ثبات التهم الموجهة إليه².

3. إلى جانب استخدام مكانته في القضاء لإزالة الحصانة عن بعض النواب، واستغلال المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب، والتي وصفها السنة "المادة 4 سنة"، وتهم الفساد، وظّف المالكي قانون "اجتثاث البعث" كأداة سياسية لتحقيق مصالحه وإحكام سيطرته على المؤسسات الأمنية والمدنية بما يحقق هدفه في تحجيم وإبعاد المعارضين السنة والشيعية على السواء، وهذا ما أتبعه مع إياد علاوي في ضرب سمعته السياسية بين الكتل السياسية

¹ السامرائي، شفيق عبد الرزاق، نوري المالكي سنوات الفشل والفساد المالي والإداري (2006-2014). ط 1. الاردن. دار المعتز

للنشر والتوزيع. 2015. ص 226

² المرجع السابق. ص ص 227-228

الشيعة من خلال تلميح تهمة انتمائه للبعث سابقاً، وسعي أنصار المالكي وتابعوه لعزل علاوي من البرلمان بحجة غيابه المطول عن الجلسات¹.

4. حلّ قانون المساواة والعدالة بعد إقراره من مجلس النواب في كانون الثاني 2008 محل هيئة اجنثااا البعاا المطبقة إبان سلطة الائتلاف، وسمح القانون لبعض أعضاء البعاا السابقين بتولي مناصب حكومية أو تلقي معاشات تقاعدية من الدولة، لكن بقي قانون البعاا أداة لتعزيز الانقسامات الطائفية، وفي خطوة واضحة نحو تعزيز مخاوف الشيعة من السنة، واستخدام القوانين لانتزاعهم من مناصبهم، وحققهم في الترشح النيابي قامت لجنة تصفية البعاا في انتخابات 7 مارس النيابية من العام 2010 في استبعاد أكثر من 500 مرشح سني ومنعهم من المشاركة في الانتخابات، كما حشدا الأحزاب الشيعة مسيرة شعارها مناهضة البعثيين، واتفق سياسي الشيعة على ضرب القائمة العراقية المتشكلة من تحالف سني-شيعي عابر للطائفية والمذهبية، وبالفعل منعت من المشاركة في تشكيل الحكومة وكان موقفها السياسي ضعيف²، ولم تكن سياسة الإقصاء والاستبعاد والمقاطعة واسقاطات العضوية البرلمانية جديدة على البرلمان العراقي، حيث في ابريل 2007 انسحبت كتلة التيار الصدري من الحكومة والبرلمان، ثم في نهاية حزيران 2007 قاطع نواب جبهة التوافق الحكومة، ولحق حزب الفضيلة الشيعي بهذه الكتل ليصاب البرلمان بحالة من الشلل، اعتراضاً على تهم فساد واغتيال الشخصيات السياسية، وإقالة رئيس مجلس النواب السني³.

5. في أواخر 2011 ومع انتشار ثورات الربيع العربي باشرت حكومة المالكي حملة قمعية ضد السنة بحجة إعادة تقييم التوازن الطائفي في مؤسسات الدولة، وطالت الحملة 1500

¹ Marrison, Sullivan. Ibid. P 29

² Marrison, Sullivan, Ibid. Pp 30-31

³ السامرائي، عبد الرزاق، مرجع سابق. ص ص 137-140

من السنة العاملين في الجامعات، وجرت عملية استيلاء طائفي ثقافي تحت عناوين تاريخية أشرفت عليها وزارة التربية والتعليم التابعة للدعوة من حيث إعادة تعديل المناهج الدراسية لمختلف الصفوف؛ لتتضمن سيرة آل البيت والأئمة الإثني عشر، ومنجزات الشيعة في ثورة العشرين ضمن عملية تنقيح وتنقيب جعلت سياسة التعليم مذهبية صافية، كذلك استدرج منطلق الطائفية السياسية إعادة تعريف المفاهيم والأوصاف تطابقاً مع التصور الشيعي، فمثلاً مفهومي "الشهادة" و"الوطنية" تطلبا شروطاً ومعايير لكي يصح وصف العراقي بهما، فالشهادة درجات، وأعلىها من قاتل وقتل من النظام السابق، أما الذين دافعوا باستماتة في الحرب العراقية-الإيرانية فهم خارجين عن الوطنية وفق السردية الحديثة، ولا ينطبق عليهم وصف الشهداء¹.

في إطار ما سبق يتبين أنّ المالكي أحكم قبضته طائفيًا باستخدام أدوات سياسية منها تهم الإرهاب والفساد، قانون استئصال البعث، تسييس القضاء، كما انتهج إجراءات عقابية ضد القائمة العراقية بقيادة إياد علاوي، ويمكن اعتبار هذه الإجراءات بمثابة قصاص لخروج علاوي عن خط "البيت الشيعي" متجاوزًا التحالفات الشيعية نحو تحالفات عابرة للطائفية، وفي هذا الصدد يقول عزمي بشارة "إنّ أحزاب الإسلام السياسي الشيعي ليست منشغلة بإعادة هيكلة الدولة من منطلق طائفي سياسي حزبي فحسب، بل إنّها منخرطة أيضًا في جهد لإعادة تعريف من هو الشيعي الحقيقي، فالشيعي عندها هو الشيعي سياسيًا والذي يشكل قاعدتها"¹.

بناء على هذا الطرح فلا يمكن أن تعتبر قوى الإسلام السياسي الشيعي وحليفها إيران سياسيًا وفائد كتلة مثل علاوي لا يعتنق الهوية السياسية الشيعية صراحة بأنّه يمثل الشيعي الحقيقي؛

¹ بشارة عزمي، مرجع سابق. ص 742

¹ المرجع السابق. ص 736

نظراً لتجاوز قائمته الطائفية، أو بالأصح الهوية الشيعية وقاعدتها السياسية، فكان من الصعب تحديد ما إذا كان يتأطر في ائتلاف سني أو يتجاوز خطوط الطائفية، وهذه عقبة تعترضها واقعية تمأسس السلطة على صيغة التقاسم العرقي والطائفي.

بالمحصلة أدت تلك الممارسات المعززة بالقرار السياسي إلى تزايد الفجوات السلبية بين ممثلي السنة حول مشروع الدولة الجديدة، وتعميق الإدراك لدى الطائفة السنية أن النظام ككل قائم على أكثرية تقف ضدهم، وكانت النتيجة كالتالي:

4.3.4 حركة الاحتجاج السنية (2012-2013)

في 21 ديسمبر/كانون الأول 2012 انتشرت حركة احتجاج واسعة النطاق ومحدودة الانطلاق من المناطق السنية الغربية، والمحافظات شمال العراق (صلاح الدين، نينوى، كركوك، ديالى، الانبار، الفلوجة) كرد فعل على اعتقال رجال حماية العيساوي، واستمر زخم حركة الاحتجاج الجماهيري حتى 30 ديسمبر/كانون الأول 2013، وشملت تركيبة الحراك نواب ورؤساء ووزراء سنة من قائمة "متحدون" مثل وزير المالية رافع العيساوي، ورئيس البرلمان أسامة النجيفي، وشخصيات دينية وعشائرية وفئات اجتماعية مختلفة، وسرعان ما تحول الحراك من احتجاج حشدته جهات سياسية بفعل التمييز السياسي ضد السنة إلى حركة جماهيرية لا تخضع لجهات معينة، وقدّم منظمو الحراك 13 عشر مطلباً "فئوياً" لمجلس النواب، وكان ضمنها إعادة صياغة النظام السياسي العراقي والعملية السياسية برمتها، بما يحقق العدل والتوازن وعدم التمييز السياسي ضد السنة¹.

¹ الكبيسي، يحيى، مرجع سابق. ص ص 92-94

وكانت أهم المطالب التي خرجت المحافظات ذات الأغلبية السنيّة لأجلها، إيقاف ما جرى من استهداف تمييزي ضد سنة العراق العرب، إذ كانت أولى الشعارات والمطالب التي قدّمت لمجلس النواب، إلغاء المادة الرابعة من قانون الإرهاب والكف عن استهدافهم تحت مظلة قوانين اجنثا البعث، والإفراج عن المعتقلين، وإخراج قوات الأمن من مناطقهم، وأنت النتائج معاكسة، إذ قمعت قوات الأمن المتظاهرين وارتكبت مجزرتين كانت حصيلتهما 60 قتيلًا، عدا الاعتقالات التعسفيّة، واستهدافهم من قبل الميليشيات الشيعيّة، وخروج مظاهرات مضادة وموجهة سياسيًا في الجنوب دعمًا لسياسة المالكي، وقوبلت حركة الاحتجاج التي استمرت سنة كاملة باقتحام قوات الأمن ساحات الاعتصام وإخمادها بقوة العنف والسلاح، وبالتالي لم تلق مطالب المتظاهرين تحقيقًا واستجابة حقيقيّة¹، لكنّها أضافت بعدًا طائفيًا هوياتيًا تفرقيًا بين طبيعة مذهبية الدولة في السياسات والقوانين المتبّعة، والمشكلات المتصاعدة من جراء التمييز السياسي الذي ساهم في تعميق الفجوة والتباعد بين المحافظات ذات الأغلبية السنيّة والطبقة السياسيّة المسيطرة على النظام.

4.3.5 صعود تنظيم الدولة الإسلاميّة "داعش"

كان تدمير مؤسسات الدولة، ومن ثمّ فشل المؤسسة السياسيّة والأمنيّة، وحالة الفوضى والفراغ الأمني ما بعد الحرب، ونزعة المالكي الاستبدادية المقاربة للحكم البعثي منذ العام 2010 حتى العام 2014 عوامل رئيسة ساهمت في ترتيب عودة امتداد تنظيم القاعدة على شكل تنظيم الدولة الإسلاميّة "داعش" السني. فقد أخفقت الطبقة السياسيّة في دفع العراق إلى محطة الاستقرار، وساعدته على عدم تجاوز إرث الاستبداد وترتيبات التقاسم الطائفيّة العرفيّة التي كان من

¹ حسن، علاء، اعتصامات العراق تواصلت لعام وانتهت "بثورة مسلحة". الجزيرة نت. 26 شباط 2015، <https://bit.ly/3uPjGKY>

المفترض أن تكون آنيّة في لحظة تدشين النظام الجديد، ثمّ جاءت نزعة المالكي الفردية للاستيلاء على القضاء والجيش، والدفاع، والشرطة، والبنك المركزي، وإنشاء وحدات ميليشية تتبع له بموازة الجيش، كما تعرّثت المصالحة الوطنيّة نتيجة تفصيلها على قياس فهم المالكي ونظرته للجماعات، من حيث من ستشمل المصالحة، ومن هو الوطني وغير الوطني.

كل ذلك كان حاسماً في استنهاض الميليشيات المسلّحة الأصوليّة والجهاديّة والعفائيّة الولائيّة السنيّة والشيعيّة التي جمع بعضها بين نزعتي التدين السياسي والطائفيّة السياسيّة، ممثلة نهجاً أشدّ توجيهها وسطوة من حكم الأنظمة الاستبدادية والطائفيّة، ورغم الانتصارات التي حقّقتها مقاتلو الصحوات العراقيّة ضد تنظيم القاعدة في عام 2010؛ فإنّ حكومات حزب الدعوة المتعاقبة تعاملت بازدواجية شديدة مع الجماعات المسلحة، فقد رفضت استيعاب "الصحوات" وقوات البيشمركة" في إطار "الحرس الوطني" فيما حظيت الجماعات الشيعيّة المسلحة بامتيازات ومرتببات من الدولة.

وحيدّ المالكي مقاتلي العشائر السنيّة حيث تعامل مع فكرة دمجهم بحذر شديد ناتج عن ارتباطهم بالدعم الأمريكي، والخوف من تحولهم إلى قوة سياسيّة شرعيّة مدعومة بقاعدتهم الاجتماعيّة الواسعة، وبدلاً من دمجهم في المؤسسات الدفاعيّة الرّسميّة الداخلية والخارجيّة مارس سياسة الإضعاف ضدهم، إذ منح معظمهم أدنى المراتب في الجيش فيما اعتقل بعضهم، ومنع عن بعضهم الآخر المعاشات¹.

من سوريا إلى العراق وجد داعش طريقته في الانتشار وإعادة إنتاج الأيديولوجيات، مستغلاً الحرب الأهليّة في سوريا، وضعف البنى السياسيّة والاجتماعيّة في العراق، وعبر الحدود تمدد

¹ الحامد، رائد، تحديات تجنيد العشائر السنيّة في العراق. مركز كارينغي. 17 مارس 2015،

<https://carnegieendowment.org/sada/59402>

التنظيم بين الدولتين، وبدعوى حماية السنة اختلقت مظاهرات 2013 بالمسليين والمدنيين، ووجد داعش فرصته في احتجاجات المحافظات السنّية؛ ليعلن حمايته وتأييده مطالب المجتمعات ذات الأغلبية السنّية، ولم تجد تلك المحافظات في البداية ضرراً في وجود داعش بينهم، ومع حلول يونيو/حزيران 2014 سيطر داعش على أكثر من نصف مساحة العراق، وهزم بالشراكة مع الجماعات الإسلامية والبعثية والقومية القوات الحكومية في الموصل التي شكلت قاعدة لحكم أبي بكر البغدادي، الذي ما إن استقر حتى قام بتصفية القوميين والبعثيين الذين حاربوا إلى جانبه قوات الأمن العراقي¹.

وبعد أقل من عام، أسس التنظيم نظاماً دينياً شمولياً تابعاً لدستوره الخاص، قاصداً تغيير القواعد الاجتماعية والقانونية والسياسية للموصل، واحتكم للسيف والقتل تحقيقاً للطاعة، ورفع راية الدولة الإسلامية في المدينة التي غير معالمها ودمر مرتكزاتها، وحاول التوسيع ليمتد إلى بغداد ويعلن مركزية حكمه منها في محاولة لتغيير ثقافة العراق السياسية والاجتماعية¹، وتحقيقاً لمبدأ الخلافة الإسلامية.

ومع اشتداد الصراع الإقليمي السعودي-الإيراني، برز صراع الهويات إقليمياً، وقدم تنظيم الدولة نفسه كمحارب ضد إيران وتوسعها الإقليمي إلى جانب إعلانه صراحة عن معركته مع الهوية الشيعية جمعاء، بفعل ما وصفه التنظيم "بالتمدد الأيديولوجي الشيعي التوسعي الذي يتهدد العالمين العربي والإسلامي"². مجدداً بذلك صراع الهوية المذهبية داخل الإسلام، اصطف طرفي الصراع في العراق على عدّة جهات، وأسندت الحكومة المركزية مهام محاربة داعش والدفاع

¹ جرجس، فواز، داعش إلى أين؟ جهاديو ما بعد القاعدة. ط 1. ترجمة: محمد شيا. لبنان. مركز دراسات الوحدة العربية. ايار 2016. ص ص 120-122

¹ المرجع السابق، ص 244

² المرجع السابق، ص 198

عن المحافظات العراقية كافة إلى ما بات يعرف "بالحشد الشعبي" الذي سنتحدث عنه بشيء من التفصيل لاحقاً، وتمكّن الحشد بمساندة عشرات الميليشيات ودعم إيران وقوات التحالف الدولية والحكومة المركزية من استعادة الأراضي كافة التي سيطر عليها داعش في 10 ديسمبر/ كانون الأوّل 2017، وجاء ذلك في إعلان رئيس الوزراء حيدر العبادي انتهاء الحرب ضد تنظيم الدولة، واستعادة السيطرة على الحدود العراقية- السورية¹.

4.3.6 تحديات نهج حيدر العبادي الاصلاحى (2014-2018)

بعد الموافقة عليه دولياً وإقليمياً، وداخلياً من الكتل السياسيّة، ومنحه الثقة من البرلمان، وتكليفه من قبل رئيس الجمهورية تولى حيدر العبادي مرشح الكتلة البرلمانية الأكبر حزب الدعوة الإسلاميّة رئاسة الوزراء في 11 آب/اغسطس 2014، ونتيجة التقاسم الطائفي والمحاخصة السياسيّة بين قوى الطائفيّة السياسيّة تسبب بتدني نسبة الكفاءة والتخصّص لدى المسؤولين والوزراء في الحكومة العراقيّة، طرح العبادي ضمن برنامجه الإصلاحي نيّته تشكيل حكومة تكنوقراط وسطية إصلاحيّة مؤلفة من كفاءات ومهنيين وأكاديميين ووزراء متخصصين، وذلك في محاولة لتجاوز النّظام السياسي الطائفي التّحاصصي¹، وفي محاولة تصدي العبادي للمشكلات الامنية والاقتصاديّة وتلك المتعلقة بالحوكمة وهزيمة داعش ودمج الميلشيات، وما خلفته سياسات المالكي الاستبداديّة طرح برنامجاً اصلاحيّاً من سبعة بنود في 9 آب/اغسطس 2015 وحظي بدعم المرجعيّة الدينيّة في النجف، وموافقة البرلمان العراقي بالإجماع².

¹ الجزيرة نت. العراق يعلن تحرير كامل أراضيه من تنظيم الدولة. 10 كانون الثّاني 2017، <https://bit.ly/2YqqnHs>

¹ ماموري، علي، لماذا يعجز العبادي عن تحقيق الإصلاحيّ؟ المونيتور. 1 مارس 2016، <https://bit.ly/3uRG86r>

² كوردسمان، انتوني، *الاستقرار في العراق والحرب على داعش*. ع 16. قطر. مجلة سياسات عربية. ايلول 2015. ص ص 122-

كما حظيت بنود الاتفاق السياسي بين الكتل بإجماع ودعم كان هدفه استغلال الفرص الممكنة لتحقيق الاستقرار السياسي من خلال الاعتماد على الدستور كمرجعية في حل الخلافات، وتجاوز الأزمات العالقة، وتضمنت بنود التوافق الإصلاحي السبعة شروط لإحراز التّقدم في الإصلاح الشامل، منها تحقيق الوحدة الوطنية والسلم الأهلي، والتصدي لإرهاب داعش، وحلّ الإشكاليات العالقة مع حكومة كردستان العراق بما فيها "المناطق المتنازع عليها"، والعمل على إنهاء الفساد المالي والإداري الذي استشرى في بنية المؤسسات، مع التأكيد على إنهاء العمل بنظام الامتيازات والمحاصصة الإثنية الطائفية، إضافة إلى خطوة الاستغناء عن نواب الرئيس الثلاثة ونائب رئيس الوزراء¹.

من الناحية النظرية تبدو خطة العبادي مناسبة لإصلاح الإشكاليات العالقة والمتركمة على الصعيد السياسي، ورغم نجاعتها نظرياً، فإنّ الحكومة في تلك الفترة اعترضتها معيقات جمّة وأهمّها تحدي خطر تنظيم الدولة الإسلامية الذي سيطر على نصف مساحة العراق، وبروز الميليشيات كقوة صاعدة سياسياً ومؤسسانياً، كما أنّ مجرد تفكير قوى أحزاب المرحلة الجديدة في التخلي عن المحاصصة الطائفية الإثنية يبدو غير منطقي نسبة لتلك القوى التي تطلب العراق وحكمه ثأراً من مظلومية الماضي حدّ سرديتهم، ولو أبدت موافقتها لخيار عبور وتجاوز الطائفية من خلال حكومة تكنوقراط لكنّها ضمناً لن تبدي أي محاولة عملية في تغيير واقع العملية السياسية، أضف إلى ذلك تناسي العبادي في خطته تبيان الأدوات والسبل اللازمة لتطبيق الإصلاح عملياً، وحاجته أولاً وقبل كل شيء للانصياع للطلبات الوطنية لا الإملاءات الإيرانية،

¹ الانباري، احمد، حكومة حيدر العبادي: تحديات الإصلاح والفرص المتاحة. ع 69. مجلة الدراسات الدولية. 2 شباط 2017. ص

واستقطاب القوى السياسيّة، وفي استطلاع حيثيات تلك المرحلة يمكن استنتاج سؤال الإصلاح من عدمه من خلال عدّة ملفات طرحت عدّة إشكاليات.

المشكلة الأولى تتعلّق بمسألة تعقيد التوافق بين نخب الأحزاب، فقد هدّد انقسام أطروحات وتصورات كتلة "التحالف الوطني الشيعي" بين المجلس الأعلى الإسلامي والتيار الصدري مصادر دعم حيدر العبادي، فبعد أن تراجعت ثقة المرجعيّة الدينيّة في قدرته على تحقيق الإصلاح السياسي، واجهت الكتلة الشيعيّة اتجاهين متناقضين، حيث الأوّل الممثل بالتيار الصدري الذي دعا إلى إنجاز حكومة التكنوقراط بعيداً عن الأحزاب فيما رفض الثاني المجلس الأعلى اقتراح مقتدى الصدر، مستعيضاً عن ذلك بوثيقة إصلاح تشترط اختيار الوزراء المهنيين من قبل الكتل السياسيّة، وهو ما ينسجم مع اقتراح طهران من جهة، ويضمن للقوى السياسيّة التقليديّة حماية المكتسبات من جهة أخرى، ونتيجة لذلك تقلّبت مواقف العبادي بين الكتلتين، وبين مدى ضعفه وخضوعه لمواقف الأطراف السياسيّة المختلفة، وافتقاده القدرة على اتّخاذ وتنفيذ القرارات الإصلاحية¹.

ونتيجة لما سبق، في 30 ابريل/نيسان 2016 واجهت الحكومة حراكاً سياسياً شعبياً انطلق من وسط بغداد ومحيطها، كرد فعل على عدم التزامها بعودها الاصلاحية، والتراجع التدريجي عن تكوين حكومة تكنوقراط تتجاوز القوى السياسيّة المتجذرة في النظام، كما وجاءت حركة الاحتجاج موجهة جملة اتهامات حول استئراء الفساد، وتراجع الخدمات، وتكثّف صخب الاحتجاج مع تأييد مرجعيّة آية الله السيستاني ودخول مقتدى الصدر وانصاره في الحراك، ووصل الأمر لاقتحام "المنطقة الخضراء" مقرّ الحكومة ومجلس النواب والبعثات الدبلوماسية،

¹ المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات. فشل حكومة العبادي يجعل مصيرها رهن التوازنات السياسية. 21 مايو 2016، <https://bit.ly/3adaSFo>

وإحراق مقرات لفصائل سياسية شيعية، ومهاجمة رموز سياسية¹، ومع تفاقم السخط الشعبي تحديداً في مناطق الجنوب استقال سبعة وزراء، وطالب الصدر بحل الحكومة وتشكيل أخرى بلا انتماءات حزبية، وأعلن العبادي المباشرة بخطوات إقامة حكومة تكنوقراط عبر تقديم قائمة للبرلمان تتضمن أسماء وزراء جدد، وبعد مماثلة وسلسلة انقسامات صوت البرلمان لصالح منح خمسة وزراء الثقة ضمن حكومة التكنوقراط، بينما لم يمنح النواب ثقتهم لوزراء الخارجية، والتربية، والعدل، والشباب والرياضة، والثقافة، والنقل، والاتصالات، وبقية الدفاع والداخلية بيد القوى السياسية التقليدية الشيعية والسنية، واستمرت أزمة الحكومة منذ مارس حتى أواخر العام ديسمبر 2016.²

المشكلة الثانية تتعلق بأزمة العلاقة بين الحكومة الاتحادية والإقليم، حيث تعمقت القضايا الخلافية بين حكومتي أربيل وبغداد منذ إنهاء نوري المالكي التحالف الشيعي-الكردي عام 2014، وتحميل القوى السياسية الشيعية مصطفى البرزاني وقوات البيشمركة مسؤولية دخول داعش العراق، كما كانت القضايا الخلافية تنحصر في تطبيق المادة 140 حول المناطق النفطية المتنازع عليه، وتشكيل الحرس الوطني كمؤسسة نظامية تضم قوات البيشمركة وتمنحهم الرواتب بوصفهم جزءاً من المنظومة الدفاعية، إضافة إلى مسائل أخرى كالعفو العام، وإشراك الإقليم في إدارة الأمن، واعتمدت القوى السياسية الكردية لتحقيق ذلك خطوتين، الأولى الضغط على رئيس الوزراء للاستجابة للمطالب الكردية مقابل دعم حكومته في البرلمان، أما الخطوة الثانية فتمثل في الانسحاب من الحكومة والبرلمان¹، ورداً على منع تطور أي تفاهات مجدية

¹ مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات. احتجاجات العراق: الاسباب والمآلات. 2018. ص 3، <https://bit.ly/3Fqjab7>

² جواد، علي، حكومة العبادي في 2016. احتجاجات واستقالات وحفائب بلا وزراء. الاناضول. 29 ديسمبر 2016، <https://bit.ly/3oFNubX>

¹ الانباري، احمد. مرجع سابق. ص ص 71-72

بين المركز والإقليم أجرى إقليم كردستان بدعم من الحزبين الديمقراطي والوطني الكردستاني بقيادة مسعود البرزاني وطاباني استفتاء الانفصال عن العراق في 25 سبتمبر/ ايلول 2017 شمل محافظات الإقليم الثلاث والمناطق المتنازع عليها، وجاءت النتيجة لصالح الانفصال بـ 92 بالمئة حسب المفوضية العليا في الإقليم، مما تسبب في أزمة بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان، فقد اعتبرت الحكومة العراقية أنّ الانفصال ممارسة غير دستورية، وردًا عليه أغلقت المطارات، وفرضت حظرًا جويًا على الإقليم، واقتحمت القوات الحكومية حقول النفط في أربيل، واتخذ القضاء قرارًا بمحاسبة المسؤولين عن الاستفتاء¹.

أما الإشكالية الثالثة فتدور حول استرضاء السنّة سياسيًا، فبعد انقضاء عام من حكمه ووعدته بالإصلاح الشامل، بلغت النسب والاتجاهات السنّية التي تعتقد أنّ حكومة العبادي لا تختلف عن نظيراتها السابقة من حيث الإجابة على شموليّة الحكومة للجميع 38%، في مقابل 58% اعتقدوا أنّهم غير ممثلين بصورة عادلة وما زالوا يعانون من الإقصاء والتهميش في العملية السياسيّة¹، وبالتالي يمكن القول إنّ جهود حيدر العبادي أخفقت في أهمّ الملفات التي تضمن الوصول إلى استقرار سياسي حقيقي خلال الأعوام 2014-2018، حيث لم تتمكّن من الضغط على القوى السياسيّة لتجاوز الطائفية وإحالة ملفات الفساد إلى القضاء، وملاحقة الهاربين من تهمة الفساد المالي والإداري، وعدم تحقيق التوازن في الجيش، وإدماج السنّة ضمن تركيبته، علاوة على فقدان الثقة الشعبيّة والمرجعيّة الدينيّة، وما زاد الأمر سوءًا تردي الأوضاع الاقتصاديّة؛ جراء انخفاض أسعار النفط والتكلفة البشرية والماديّة جراء الحرب مع داعش².

¹ الجزيرة نت. استفتاء إقليم كردستان.. تفاصيل وتطورات. 1 أكتوبر، 2017 <https://bit.ly/3Ag5UC9>

¹ يوسف، عبد الله، دراسة عن العنف السياسي في العراق 2003 - 2017. صحيفة العراق الالكترونية. 18 اغسطس 2020، <https://bit.ly/3uPSDPB>

² بهاء الدين جلال. فشل حكومة العبادي.. ازمان متتالية تنتهي بالأنهيار. كولان. 22 شباط 2016 <https://bit.ly/3iG8RpN>

4.4 مرحلة الحراك الشعبي العراقي "الاحتجاجات التشريعية"

بعيداً عن قيادة القوى السياسية الطائفية، وتزامناً مع تظاهرات قطاعية/نقابية نظمها أطباء، وعمال، وحملة شهادات، وجنود سابقين في المؤسسة النظامية الدفاعية، ظهرت دعوات على مواقع التواصل الاجتماعي في سبتمبر/أيلول 2019 تدعو إلى تنظيم احتجاجات واسعة النطاق في الأول من تشرين، واستجابة للدعوة المجهولة انطلقت في تشرين حركة احتجاجية من وسط بغداد في ساحة التحرير، والتحقّت بها محافظات الجنوب والفرات الأوسط، وازداد الشعور الشعبي غضباً وتحشيداً مع القرار الذي اتخذه رئيس الوزراء عادل عبد المهدي بإقالة الركن عبد الوهاب الساعدي الذي يمثّل لدى العراقيين رمزاً وطنياً عابراً للانقسامات والانتماءات الطائفية، حيث برز دوره في إعادة بناء الجيش بعد هزيمته أمام داعش عام 2014، انتقد المتظاهرون النظام واخفاقاته، وسوء الأداء الحكومي علانية، ونادوا بتغيير سياسي منهجي وجذري يزيل الطبقة السياسية والفاعلين الداعمين لها، وينهي نهج التحاصص العرقي والطائفية السياسية¹.

وشهدت التظاهرات تحولاً جذرياً في المطالب وطبيعة المحتجين من جيل الشباب، فهي تفرق عن الأفعال الاحتجاجية السابقة بأنها جاءت شاملة لكل الأطياف والفئات والقطاعات والمحافظات، ولم تقتصر على مشاركات ومطالب فئوية كما حدث في الأعوام 2013 و2016 بل خرجت جامعة للسنة والشيعية والکرد والأقليات مع حالة سخط شعبي هي الأولى من نوعها، ولم يكن لها سابق في فعل الاحتجاج الشعبي الذي لم يكن ليتجرأ بالتناول على رموز المرجعية والنظام السياسي الطائفي بقدر ما كان يطالب بإصلاحات، والحدّ من تجاوزات الفساد ونقص

¹ وحدة الدراسات السياسية. احتجاجات العراق: بين مطالب الشارع وعنف السلطة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 20

الخدمات، لتقابل الحكومة تلك المطالب إما بإصلاحات شكلية غالباً لا يتم تنفيذها والتراجع عنها، أو إسكات المتظاهرين بالعنف والقمع والقتل والاعتقال، وعبر المحتجون بأشكال مختلفة من الفعل الاحتجاجي، تراوحت بين السلمية والعنفية، كإقتحام المقرات وإحراقها، ومهاجمة الرموز الدينية والسياسية، والعصيان المدني، والاعتصام، والإضراب، وتوظيف خطب الجمعة، ومواقع التواصل الاجتماعي لدعم الاحتجاجات.

4.4.1 بواعث ثورة تشرين

تعددت الأسباب التي دفعت إلى انطلاق ثورة تشرين في مختلف المحافظات العراقية، وهي ذاتها الأسباب المتعلقة في البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي خلفتها العملية السياسية ما بعد البعث، إذ أدت تراكمات الفشل السياسي والأزمات العميقة المتتالية، والخلل البنوي في تشييد النظام السياسي على أسس عرقية طائفية إلى دفع الأمور باتجاه التصعيد ضد النظام والنخبة السياسية القائمة عليه.

4.4.1.1 الأسباب السياسية

أدى عدم الاستقرار الحكومي والتمسك بعرف المحاصصة بين "المكونات" العرقية الطائفية والمناطقية ودورانها بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية بعد العام 2005 إلى بروز معضلات حقيقية على صعيد صنع السياسات العامة واتخاذ القرار السياسي؛ نتيجة استبدال الشراكة الوطنية بالافتراق الهوياتي من خلال الانتماء الضيق إلى جماعة قومية أو مذهبية يرتبط ممثلوها بقوى خارجية، حيث خضعت برامج الحكومات طوال عقد ونصف إلى تحكم قوى داخلية وخارجية تتخندق خلف الانتماءات الطائفية والقومية زوراً، وتعطل أي عملية إصلاح حقيقية ضمن واقع يتسم بهشاشة البناء المؤسسي، وعدم التوازن بين البرلمان والحكومة، وتفرد الأخيرة

بالسلطة، واستخدام البرلمان كأداة سياسية لا تلبّي تطلعات المواطنين، كما ساهم نظام المحاصصة السياسية في تحويل الحكومة إلى بيئة تقاسمية تعتمد على توزيع الغنائم والحصص في السلطة، وتمنع أي محاولة لوجود تضامن وزاري، وفي هذه الحالة برزت مسألة الحصانة السياسية التي رسّخت الفساد المالي والإداري وعمليات السلب والنهب بفعل ما تفرضه من عدم التعرض لمحاسبة أي وزير أو مسؤول، كون ذلك يقع في سياق التعرض للكتلة السياسية والجماعة التي ينتمي لها¹، فالحكومات العراقية المتعاقبة عجزت عن توفير الاستقرار والأمن والخدمات وكانت النتيجة بالمحصلة ارتفاع وتيرة الاحتجاجات، ثمّ العنف وعدم الاستقرار السياسي.

إنّ بناء النظام السياسي على أساس التوافق بين قوى أحزاب الإسلام السياسي بالتعاون مع المحتل الأمريكي أضعف الدولة ومؤسساتها، وجعل مسألة التحول الديمقراطي عصية وغير قابلة للحياة، وحتى النجاة في ظلّ دولة الأحزاب الميليشيائية التي يقع على عاتقها ومسؤوليتها عدم الاستقرار السياسي نتيجة سماتها التنافرية على السلطة، وبثّها ثقافة فئوية أثناء كل عملية انتخابية، فجمهور الناخبين منقسم من حيث المصالح، فلا تكاد تجد عراقي يهتم بالبرامج الانتخابية التّمويّة الاصلاحية بقدر ما يتجه إلى البحث عن مصلحة الجماعة الفئوية، وهذا عائد بطبيعة الحال للأحزاب الطائفية التي عملت على مدار سنوات في استغلال المشاعر الطائفية للفوز بالمقاعد الانتخابية، وعلى أقلّ تقدير استمر نجاح هذه الآلية حتى 2014¹، إلى أن جاء

¹ مهدي، مهدي، ومحمد، تارا، اشكاليات المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية في العراق بعد عام 2003. مج 2. ع 2.

العراق. المجلة العلمية لجامعة جيهان. كانون الأول 2018. ص ص 357-358

¹ شحادة، احمد، طبيعة النظام السياسي في العراق واشكالية الاستقرار السياسي بعد 2003. ع 65. مصر. مجلة بحوث الشرق

الاطلس. يوليو 2021. ص 43

النفور المجتمعي من النظام السياسي مع لحظة دخول داعش العراق وسط عجز سياسي وأمني أظهر سوء الإدارة في الدولة على المستويات كافة.

4.4.1.2 الانتخابات النيابية 2018

مع بداية الانتخابات البرلمانية في أيار 2018 كان هناك مؤشر على تراجع ثقة جمهور الناخبين بالأحزاب والحكومة، ممّا دفع الكتل والتحالفات السياسيّة إلى تبني خطاب إصلاحية تغييرية في محاولة لإعادة بناء شرعيتها السياسيّة والاجتماعيّة، لكن تلك المحاولة فشلت في إعادة إنتاج الشرعيّة من خلال كسب جمهور الناخبين، حيث لم تبلغ نسبة المشاركة في جميع محافظات العراق 44.5%، وفي بغداد سجّلت انخفاضاً لتصل إلى 33%، والبصرة 14.5%، من جهة أخرى برزت عدد من الأفكار السياسيّة المتناقضة داخل الأحزاب، الأمر الذي أنتج انشقاقات نتج عنها انفصال الكتل والتحالفات، مثل انشقاق القوائم الذي حصل في حزب الدعوة بين نوري المالكي وحيدر العبادي، ونظراً لطبيعة الشروط الانتخابية التي تفرض معايير محدّدة على النجاح، وتشكيل الكتلة الأكبر في البرلمان كان واضحاً أن التحالفات المتناقضة ستنتج مزيداً من عدم الاستقرار السياسي بفعل صعوبة التوفيق بين البرامج المتعددة في استمالة جمهور الناخبين مجدداً، وهذا بدوره قاد إلى الاحتجاجات وتوسعها¹.

أضف إلى ذلك أنّ الاتهامات بالتزوير والتلاعب بالنتائج بفعل التدخلات الخارجية في العملية الانتخابية عكست فقدان الشرعيّة الانتخابية والثقة الجماهيرية، وعضواً عن التغيير أعادت الانتخابات تكوين تفاعلات تقاسميّة جديدة، من خلال إعادة تدوير وتلميع صورة الوجوه القديمة، ودخول الميليشيات إلى الجسم السياسي بقيادة هادي العامري عن "قائمة الفتح"، وبروز قوى

¹ Dylan O'Driscoll, *Emerging Trends of Conflict and Instability in Iraq*. USA. Helpdesk Report. University of Manchester. November 2018. pp 6-7

سياسيةً سنّيةً جديدةً تمارس طائفيةً مضادة، وقد جاءت صفقة النخب متفقة على ترأس عادل عبد المهدي، واستكمال عملية تقاسم الوزارات والمناصب، وضمان وصول القوى المتنفذة إلى الموارد والريع والمؤسسات المهمة، وبهذا دخل النظام أزمةً شرعيةً ظاهرة للعيان نتيجة عزوف المواطنين عن الانتخاب، وفقدان ثقتهم بالعملية السياسية بعد عجز الحكومة، وتحالف "سائرون" الفائز بأغلبية المقاعد بقياد الصدر مدة عام كامل عن تنفيذ الإصلاحات الموعود بها، سواء من محاسبة مسؤولين، وفتح ملفات فساد، أو معالجة الأخطاء البنوية التي تركتها الحكومات السابقة¹، ما عبّر عن تخلي مجتمعي عن نظام الطائفية وممثليه، وتفاقم الإحباط وأزمة الثقة بين الحاكم والمحكومين.

البصرة، واحدة من أهم المحافظات العراقية التي تحظى بأهمية اقتصادية؛ نظرًا لغناها بالموارد والاحتياطيات النفطية والغاز، وموقعها المطل على المنافذ البحرية، حيث تدرّ معظم ما يصدره العراق من نفط، وتجنّي من العوائد ما يحقق الوفرة المالية والتطور الاقتصادي والاجتماعي، غير أنّ هذه الوفرة المفترضة في تحقيق فرص العمل ورفع مستوى الخدمات تعترضها سيطرة القوى السياسية والعسكرية غير النظامية التي تتقاسم المصالح والثروات الاقتصادية في المنطقة، فمثلًا يتقاسم حزب الدعوة والمجلس الأعلى السيطرة على الشركات النفطية والموانئ وحقول النفط والغاز ومنصب المحافظ، كما تدخل الميليشيات مثل منظمة بدر، وعصابات أهل الحق على خط السيطرة والنفوذ السياسي والأمني، أما تيار الصدر فيسيطر على المدينة الرياضية، ومواقع وزارة الكهرباء وبعض المنافذ الحدودية¹.

¹ حسن، حارث، الاحتجاجات التشريعية وبنية السلطة في العراق: مقارنة سياسية. في كتاب: الاحتجاجات التشريعية في العراق احتضار القديم واستعصاء الجديد. تحرير: حارث حسن، وفارس نظمي. ط 1. بغداد. مؤسسة مدى للإعلام والثقافة والفنون. 2020. ص ص 24-25.

¹ مكّي، لقاء. احتجاجات العراق: مطالب الإصلاح وأزمة النظام السياسي. قطر مركز الجزيرة للدراسات. 13 تموز 2018. ص 3

تحول سكان البصرة ومعظم المحافظات ذات الأغلبية الشيعية في الوسط الجنوب إلى فقراء متقلين بسخط تنامي مع تلك الإصلاحات وفشلها، ودفعت آلية التقاسم وسيطرة الأحزاب الدينية على المنطقة لسنوات، ومن ثم تراجع الثقة في الحكومة والأحزاب والكتل أثناء انتخابات 2018، إلى تطور الوعي الجمعي الشيعي حول ازدواجية التمثيل واستغلالهم سياسياً، حيث انطلقت احتجاجات مطلبية اجتماعية من البصرة في 8 يوليو/تموز 2018، وسرعان ما تحولت في مطالبها من توفير الخدمات إلى مطالب سياسية عنوانها محاربة الطبقة السياسية ككل، وعلى رأسها الأحزاب الدينية الشيعية، وميليشياتها، ومع أهمية هذا الحراك، إلا أنه اتسم بالعفوية وتشتت المطالب، كما افتقد لقيادة سياسية تطرح بدائل سياسية واجتماعية للوضع الراهن¹، لكن كانت هذه الحركة إحدى مسببات الدفع باتجاه ثورة تشرين.

وفي ظل هذا المنحنى السياسي الطائفي النفعي سقطت فكرة الدفاع عن الطائفة والمطالبة بحقوقها، فحتى تلك البرامج الفئوية الضيقة المتجاوزة لمصلحة الوطن، والمدعية عبر حملاتها الانتخابية حماية المكون وحقوق الطائفة وحصتها من التنمية والتطوير، تبين زيفها تقاطعاً مع واقع الحرمان التنموي والمعيشي في جميع المحافظات.

4.4.1.3 العوامل الاقتصادية والاجتماعية

يعتبر العراق بلدًا غنيًا بالموارد والثروات خاصة النفط والغاز، إلا أنه يعاني من أزمات اقتصادية وتنمية متعثرة ناتجة عن اقتصاد الربيع المرتكز على النفط وحده كمصدر للإيرادات، ففي العام 2014 تفاعلت مشكلات العراق الاقتصادية مع تدني أسعار النفط، وانخفاض

¹ مكي، لقاء. مرجع سابق، ص ص 5-6

الإيرادات بنسبة 11%، وعلى أثره في نيسان 2015 سجّلت ميزانية الحكومة البالغة 105 مليار دولار عجزاً بأكثر من 22 مليار دولار¹.

في الحقيقة إنّ تفاقم الأزمة الاقتصادية خلال العقدين الماضيين يعود إلى الحربين الأهليتين، والوجود الأمريكي-الإيراني، وتقصي الفساد، وتحول الاقتصاد ومصدر إيراداته إلى جزء من عملية التقاسم الطائفي القومي التي تديرها الميليشيات والقوى السياسية، حيث استأثرت قوى العلاقات النفعيّة في النظام السياسي-الاقتصادي على مصادر الثروة مقابل تهميش وحرمان أتباع المكون الطائفي أو القومي من الانتفاع بمقدرات وثروات الدولة، وذلك في إطارات سياسية عاطفيّة تغلب عليها مشاعر الانتماء إلى الجماعة التي يجري منحها فتاتاً من التطمينات الثروة أثناء الانتخابات البرلمانية فقط¹، وهذا يشبه علاقة آنية انتفاعيّة معيارها المصلحة وتحصيل القوة السياسيّة.

هكذا غدى البلد الذي يعدّ الثاني عالمياً في احتياط النفط، ويملك من الموارد الماليّة ما يكفيّه لتطوير البنى التحتية والتقدم في مسيرة التنمية، عاجزاً عن أداء وظائفه الخدميّة، والتي تعدّ بنداً من بنود العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم، فالواردات العائدة من بيع براميل النفط تقدر يومياً بالملايين، لكن لم يكن لها دور يذكر في إيجاد فرص عمل، وتقليل نسبة الفقر والبطالة، وتحقيق التوزيع العادل للثروات والموارد بين المحافظات والأفراد، كما لم يكن لها دور في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، علاوة على تعثر تقدّمها في تطوير خطط تنفذ للحدّ من الفساد والهدر المالي في اقتصاد طوائف الرّيع²، ورغم الشروع بوضع خطط التنمية

¹ كوردسمان، انتوني، مرجع سابق. ص 121

¹ صالح، مظهر محمد، من صراع المكونات إلى صراع الطبقات: مقارنة في الاقتصاد السياسي. مرجع سابق. ص 12-13

² هاشم، خالد، احتجاجات العراق 2019: نظرة تحليلية. المانيا. المركز الديمقراطي العربي. 19 ديسمبر 2019
<https://democraticac.de/?p=64017>

الشاملة والمعروفة بخطط التنمية الوطنيّة خلال الأعوام (2010-2014) و (2015-2019)، واتباع استراتيجيتين للحدّ من الفقر؛ سعيًا لتحقيق الاستقرار والأمن والتوزيع العادل والحوكمة، إلا أنّها بقيت مجرد سياسات لم تصل إلى مستواها الإجرائي العملي، ممّا أحدث تأثيرًا عميقًا على المجتمع والاقتصاد وانكماش الطبقة الوسطى، وتشير معطيات التنمية البشريّة الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة عام 2019 إلى تدني مستويات المعيشة، حيث إنّ 67% من السكان يفتقدون للخدمات الصحيّة، و40% بدون خدمات تعليميّة، فيما يعاني 94% من السكان من اختلال في مستويات المعيشة، وفي مستويات فساد وضعت منظمة الشفافية الدوليّة العراق في المرتبة 166 على المستوى العالمي، وحصل على تقدير 18 درجة من 100¹، وبلغت نسبة الفقر 30% والبطالة 20%، و50% من الفقراء والعاطلين عن العمل هم من المحافظات الجنوبيّة، ولعلّ هذا يفسر سبب انطلاق التظاهرات منها²، وهو ما يدلّ على أنّ ممثلي المحافظات الجنوبيّة من قوى الإسلام السياسيّ الشيعي يمتنعون الدفاع عن الهويّة الشيعيّة ومصالح المحافظات ذات الأغليّة الشيعيّة زورًا، والدليل أنّ تلك الأحياء والمدن مهمشة ولا تحظى بتوزيع عادل على غرار باقي المحافظات في العراق. وقد بيّنت اتجاهات الرأي العام العراقي سنة 2020 حول الأداء الحكومي في مجال الخدمات تقييمًا سلبيًا يعبر عن عدم الرضى بنسبة بلغت 78%³.

وعلى الجانب الآخر ساهم ازدياد حجم ونفوذ الميليشيات في النتائج التي أفرزتها العمليّة الانتخابيّة النيابيّة عام 2018 إلى حصولها على تمثيل في السّلطة وأجهزة الدّولة ومؤسساتها،

¹ النداوي، خضير، الفقر في العراق والتحول من ظاهرة اقتصادية إلى مازق اجتماعي وسياسي. قطر. مركز الجزيرة للدراسات. 7 كانون الأوّل 2020. ص ص 11-13

² خدوري، وليد، ارتفاع نسبة الفقر في العراق منذ 2003 بسبب الهدر والفساد. العربية نت. 4 مارس 2020، <https://bit.ly/3Bpgo3M>

³ وحدة استطلاع الرأي العام. الرأي العام العربي والاداء الحكومي في مجال الخدمات الاساسية. ع 50. قطر. سياسات عربية. ايار 2021. ص 131

وتمكنين مواقعها في المؤسسات الدستورية، لا سيما القضاء لاستصدار تشريعات قانونية تحميها من المحاسبة على التجاوزات، حيث تمارس الجماعات المسلحة سطوة على المنافذ الحدودية والبرية والبحرية والجوية، وتجاوزات غير قانونية في دورة الاقتصاد فيما يمكن تسميته امتهان اقتصاد الظل في خمسة طرق:

أولاً "مزداد العملة" وهي عملية تقوم من خلال المصارف الالهية التابعة للأحزاب والمليشيات عبر الوثائق والمستندات المزورة بشراء عملات الدولار من البنك المركزي لصالح المليشيات واعدة بيعها في السوق نظراً لفرق السعر بين الثابت في البنك والمتذبذب في السوق، ثانياً الحصول على عوائد اقتصادية من السيطرة على المنافذ الحدودية والبرية والبحرية، ثالثاً هناك أكثر من 50 مليشيا مسلحة كردية وشيعية تهرب النفط العراقي الخام عبر الحدود بعائد بلغ خلال خمس سنوات 2012-2017 90 مليار دولار، رابعاً فرض ضريبة مالية لكل من يدخل الاراضي المحررة من داعش، خامساً غسيل الاموال للتغطية على الممارسات غير القانونية في جني الأموال¹.

4.4.1.4 العامل الخارجي

مع صعود موجة الحراك الشعبي العربي عام 2011، والذي تزامن مع الانسحاب الأمريكي من العراق بدأت استطلاعات الرأي العام في الوطن العربي تشير إلى تزايد النظرة السلبية تجاه إيران التي دعمت أنظمة سلطوية في العراق وسوريا، وغذت السياسات الطائفية في كلا النظامين، فنوري المالكي الذي جاء بدعم إيراني أتبع سياسات طائفية إقصائية، حالت دون ظهور معارضة وطنية تتجاوز الميول والمشاعر الطائفية، لقد تنامت التصورات السلبية حول

¹ الميالي، علي صادق، تأثير المجاميع والمليشيات الارهابية على التنمية في العراق. شبكة اخبار العراق. 1 نوفمبر 2020، <https://bit.ly/3DjTVW7>

الجمهورية الإيرانية الإسلامية، وجاء استطلاع الرأي عام 2020/2019 ليبيّن أنّ 86% من العراقيين يعدون إيران فاعلاً خارجياً ساهم في تهديد الاستقرارين السياسي والأمني في المنطقة بفعل ما تقوم به من سياسات طائفية مذهبية تغذي المشاعر الطائفية والانفصالية في مناطق مختلفة من الوطن العربي¹.

ومع تطور مراحل الحراك الشعبي في ثورة تشرين رفع المحتجون شعارات ومطالب بإنهاء النفوذ الإيراني والحدّ من اختراقه السيادة الوطنية، حيث تعمل إيران على زج واستعمال المجاميع العسكرية والسياسية بالوكالة في صراعها مع الولايات المتحدة الأمريكية، والحشد الشعبي أحد هذه المجاميع التابعة لإيران عسكرياً وسياسياً، فالعراق سيادته مستباحة ومخرقة أمريكياً وإيرانياً بحكم الاتفاقيات الأمنية والسياسية والاقتصادية، مثل "اتفاقية الإطار الاستراتيجي" مع الولايات المتحدة، واتفاقيات التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب¹، ففي العراق من الصعب القول إنّ هناك دولة ونظام وسياسات تخضع لإرادة وخيار العراقيين أنفسهم، فعلى مدار سنوات ما بعد الحرب والترتيبات المؤسسية الجديدة لطالما استدعى سياسيو العراق الأطراف الخارجية؛ لإنقاذهم وقت المأزق والأزمات على الصعيد السياسي، ورغم أنّ وعي الشارع جاء متأخراً في احتجاجات 2019، إلا أنّ هذا المطلب المشدّد عليه طور الإدراك والوعي الجمعي لدى المتظاهرين بمدى فشل ممثليهم عن تحقيق الوطنية العراقية في ظلّ تمركز الفواعل الخارجية في أروقة الحكم ومسؤوليتهم المباشرة عن تطوير النزاعات والصراعات الداخلية.

¹ كامراف، مهران، ودرزادة، حميدة، اتجاهات الرأي العام العربي تجاهه إيران 2020/2019. ع 47. قطر. سياسات عربية. تشرين الثاني 2020. ص 123

¹ محمد، تارا، ومصطفى، فرهاد، الفعل الاحتجاجي كمدخل مطالبني للنظام السياسي: الاحتجاجات العراقية لعام 2019. مج 4. ع 1. العراق. المجلة العلمية لجامعة جهان. حزيران 2020. ص ص 156-157

4.4.2 نتائج الثورة

انقسم الاحتجاج كفعل يقابله فعل مضاد إلى عدّة فاعلين، الأوّل الفاعل المنظم للاحتجاج وهم الشعب من طلبة المدارس والجامعات والعمال في القطاعات المختلفة، إضافة إلى شيوخ العشائر والناشطين المدنيين، وفي مواجهتهم الفواعل المضادة للاحتجاج من أدوات السّلطة وحدات مكافحة الشغب، والجيش، والشرطة، والميليشيات الولائية، وكانت مطالب المتظاهرين تنادي بوقف تدخلات إيران، واعتبرت طهران ما يجري من غليان شعبي هو موظف ضدّها بأيادي خارجية إقليمية ودولية، وخوفاً من نجاح حركة الاحتجاج سخّرت ميليشياتها التابعة لها ضد المحتجين، فيما كان موقف المرجعية الدينية الشيعية في النجف ذات توجه واضح في الانحياز إلى المتظاهرين ودعم مطالبهم في التوجه العام إلى اقتراع سري نزيه، وتغيير قانون الانتخاب، وعلى وقع مجزرة الناصرية ودعوة المرجعية الدينية، قدّمت حكومة عادل عبد المهدي استقالته في 29 نوفمبر/تشرين الثاني¹، واستمرت الأزمة السياسيّة في تصاعد حتى 7 ايار/ مايو 2020 حين استطاع رئيس جهاز المخابرات والمستقل سياسياً وولائياً مصطفى الكاظمي، أن يحصل على ثقة البرلمان في تشكيل الحكومة الجديدة، وذلك بعد سبعة أشهر من الفراغ وانسداد الأفق السياسي².

واستجابة لمطلب تغيير قانون الانتخابات، في 24 ديسمبر 2019 تمكّن مجلس النواب من إقرار قانون الانتخابات البرلمانية، بعد ضغط المطالب الشعبيّة، وإجبار الكتل السياسيّة الاتفاق على المواد الخلافية، والانتقال من التمثيل النسبي القائم على اعتبار المحافظات بنواحيها وأفضيتها

¹ محمد، تارا، مصطفى، فرهاد المرجع السابق. ص 160

² وحدة الدراسات السياسيّة. تشكيل حكومة الكاظمي في العراق: تحول فعلي أم تسوية عابرة؟ قطر. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 13 ايار 2020. ص 1

دائرة واحدة إلى تقسيم الدوائر الانتخابية داخل المحافظة إلى دوائر متعددة والسماح للترشح الفردي المستقل عن الكتل والأحزاب الطائفية التقليدية، ورغم ما يمثله هذا التغيير من إيجابيات قد تكون طريقاً في التغيير السياسي؛ فإنّ الإشكاليات لا زالت تعترض نجاعته، حيث لم يحدّد القانون معيار الكفاءة والخبرة والتخصص والدرجة العلمية، كما أتاح الفرصة لبعض زعماء العشائر والجماعات المسلحة المسيطرين على الأقضية والنواحي الوصول إلى البرلمان، وبالتالي استغلال الأحزاب التقليدية المتنفذة هذا التغيير لصالح تمكين وجودها في بعض المناطق الخاضعة لسيطرتها، وهذا قد يؤدي إلى ازدياد الانقسامات مناطقياً على أسس حزبية دينية طائفية عشائرية وعرقية داخل المحافظة الواحدة¹.

وبالنظر إلى مجمل مخرجات الاحتجاج، فبعد مرور عام على انطلاق ثورة تشرين العراقية ضد الفساد، وتدني الخدمات، وسوء إدارة الدولة، والنفوذ الأجنبي المتعاضم، لم تستجب الأحزاب والطبقة السياسية لمطالب المحتجين بتغيير النظام السياسي الطائفي، واكتفت بتغيير الحكومة لاستمالة المتظاهرين وامتصاص غضبهم، وبهذه الخطوة بقيت وجوه التقاسم تعيد إنتاج سياستها من خلال استبدال بعض الوجوه السياسية بأخرى جديدة؛ حفاظاً على النظام من الانهيار، وبدلاً من معالجة الأخطاء البنوية فقد ازدادت الأوضاع سوءاً حيث انخفاض قيمة العملة العراقية، وانقطاع مرتبات الموظفين، وتدهور القطاعات الاقتصادية والصحية، وعجز ميزانية الدولة، والعجز عن حصر سلاح الميليشيات بيد الدولة، وفي تجاوز واضح لتوزيع الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور في 31 يوليو/تموز، 2020 حدّد مصطفى الكاظمي موعداً للانتخابات المبكرة، والتي جاء موعدها منافياً للمدة التي حدّدها الدستور، حيث صرّح بأنّ

¹ مركز الامارات للسياسات، قانون الانتخابات الجديد في العراق: المزايا الثغرات. والتحديات. 12 يناير 2020، <https://bit.ly/2YXdncg>

الانتخابات النيابية ستجرى في العام 2021، في حين أنّ الآلية التي حدّدها الدستور تنص على حلّ البرلمان أولاً، ثمّ دعوة رئيس الجمهورية وليس رئيس الوزراء إلى إجراءها بما لا يتجاوز 60 يوماً¹.

كما استخدمت فواعل السّلطة من الجيش والمليشيات الموالية لإيران وبعض ضباط الأمن، العنف والقوة المفرطة، وسياسة الاستهداف ضد المتظاهرين، واغتيال الناشطين، وراح نتيجة عنف السّلطة أكثر من 600 قتيل و30 ألف جريح، فضلاً عن اعتقال المئات بتهم الإرهاب والتآمر والتعاون مع جهات خارجية، وتجدر الإشارة إلى أنّ حصيلة ضحايا النّظام أعلى من هذه الأرقام بكثير؛ نظراً لفرض رقابة على الأعداد ومنع نشر أي إحصاءات رسميّة، أو منح معلومات للمنظمات الخارجيّة حول الأعداد التي وصلت إلى المستشفيات¹.

4.5 دور القوى الخارجيّة في تطوير الافتراقات العراقيّة

لا يمكن فهم واقع انعدام الاستقرار السّياسي والأمني وفقدان أواصر الولاء والوحدة الداخليّة بمعزل عن معرفة فاعليّة وتأثير بعض القوى الإقليميّة والدّولية المستحكمة على المستوى السّياسي والمعنية بإبقاء حالة الصّراع، وإعادة إنتاجها بواسطة العبور والتغلغل عميقاً داخل هياكل القيادة وصنع القرار، ويمكن تناول دور القوى الخارجيّة في ترسيخ الافتراقات وتصعيدها من خلال الأدوار التالية:

¹ABUMARIA, DIMA. A Year After Iraq's 'October Revolution' Began, Things Have Only Gotten Worse. The medline. 25 october 2020 <https://bit.ly/3E1ycD1>

¹ العربية نت. قتلى تظاهرات تشرين في العراق التحقيق مع عشرات الضباط. 28 مايو 2021-10-04 <https://bit.ly/3muH10Y>

4.5.1 الدور الإيراني

توسّع حلم النفوذ الفارسي في العراق بعد سقوط نظام البعث العدو والمنافس القديم لإيران، وتشابكت الدوافع السياسية والأمنية والعسكرية والدينية-العقائدية مع الرغبة الإيرانية الملحة على التحكم غير المباشر في النظام العراقي الطائفي الجديد، وكثفت جهودها لتقاضي استحقاقات الدفع المسبق الذي قدّمته في حربها مع العراق وما تكبدته من تطويق إقليمي ودولي حاصر دورها في مختلف السبل والأدوات.

سياسياً، أعطى احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، وتغيير النظام السابق قسراً فرصة سياسية كانت تتربص جمهورية إيران الإسلامية لأدائها منذ عقود، وتمثلت فرصتها في استحداث وإعادة هيكلة أدوات من شأنها أن تؤدي الدور الذي يمكنها من التأثير في فواعل العملية السياسية، وفي سبيل ذلك جهدت مالياً وإعلامياً وعسكرياً وسياسياً على تقوية القواعد المسلحة من غير الدولة "المليشيات"، واستغلت ترتيبات نظام تمثيل الجماعات الذي حاز به الشيعة على التمثيل الأكبر في إنتاج أحزاب هجينة واستقطاب بعض الأحزاب والقوى السياسية الإسلامية الممثلة للطائفة الشيعية، واستكملت استغلال ترتيبات السلطة الجديدة من خلال إعادة هيكلة وتنظيم الجيش والتحكم في السلطات التنفيذية والتشريعية وحرصها على مجيء قوائم برلمانية وحكومات ضعيفة موالية لها، واستمالة أحزاب وتنظيمات سياسية شيعية تكفل الوجود الإيراني بالوكالة، وتحسم خلافات البيت الشيعي¹.

يمكن الاستدلال على تطويع القرار السياسي ببعض الشواهد التي تؤشر على مدى التأثير الذي تقوم به إيران في خيوط السياسة العراقية، فطوال 15 عشر عاماً سيطر حزبي الدعوة والمجلس

¹ عبد اللطيف، صلاح، التدخل الإيراني في العراق: التاريخ والواقع والمستقبل. اضاءات. 39 آذار 2015، <https://www.ida2at.com/iranian-interference-in-iraq-history>

الأعلى بالتناوب والتفاسم على الوزارات والرئاسة التنفيذية ومقاعد البرلمان، وهذين الحزبيين التاريخيين حظيا بدعم إيراني مكثف، واكتسبت قوائم ائتلاف الشيعة الانتخابية تمويلاً إيرانياً على الدوام، ففي انتخابات البرلمان آذار 2010، تدخلت إيران إلى جانب قائمة نوري المالكي، وابراهيم الجعفري، لمنع إياد علاوي من تولي رئاسة الوزراء رغم حصول قائمته بالأغلبية على مقاعد البرلمان، و عوضاً عنه اشتغلت إيران على جعل المالكي رئيساً للوزراء، واعتمدت ذات الاستراتيجية لاحقاً عام 2014 في استبعاد المالكي، وجعل حيدر العبادي رئيساً للوزراء، بطريقة تجعلها وسيط سياسي وصانعة للسياسات و متخذة للقرارات في إطار أبنوية إيرانية مسيطرة، قادها قاسم سليمانى الذى أنيطت إليه مهمة الوساطة السياسية والتحكيم فى النزاعات الشيعية السياسية¹.

وعسكرياً، تنتشر القواعد العسكرية الإيرانية المجهزة بالأسلحة والصواريخ على مرأى الحكومة المركزية فى عدة مناطق حدودية من جنوب بغداد، وعلى الحدود العراقية-السعودية والإيرانية-العراقية تحت إشراف ومراقبة مئات من المستشارين والقياديين والعسكريين الإيرانيين²، وكان أبرزهم قائد فيلق القدس ومسؤول المشروع الإقليمي الإيراني قاسم سليمانى، الذى اغتالته الولايات المتحدة الأمريكية فى العراق مع نائب رئيس الحشد الشعبى أبو مهدي المهندس فى الثالث من يناير 2020³، ويعتبر اللواء قاسم سليمانى منذ العام 2005 الوجه العسكري الإيراني الأبرز تحكماً فى سياسات وسياسى العراق وتوجيه الجماعات المسلحة، ودلّ سليمانى على الدور الإيراني فى العراق خلال مؤتمر "الشباب والوعى الإسلامى" بكلمات توحى إلى سياسات

¹ رضا، نادر، الدور الذى تضطلع به إيران فى العراق. الولايات المتحدة الأمريكية. منشورات مؤسسة راند. 2015. ص 5-7

² الدليمى، إياد، قواعد إيران العسكرية فى العراق. العربى الجديد. 13 أبريل 2021، <https://bit.ly/3Fp0A3q>

³ BBC العربية. العراق: ما خيارات إيران للرد على أمريكا بعد مقتل سليمانى؟ 3 يناير 2020، <https://www.bbc.com/arabic/interactivity-50985013>

ولاية الفقيه المذهبية حيث أشار إلى "أن بلادها حاضرة في الجنوب اللبناني والعراق، وأن هذين البلدين يخضعان بشكل أو آخر لإرادة طهران وأفكارها في تشكيل الحكومات الإسلامية التابعة لها"¹.

أمّا دينياً، رغم محاولتها بناء جسور مذهبية تعمق من وجودها الديني والعقائدي المتطابق مذهبياً مع شيعة العراق، فإنّ إيران لا تزال قاصرة عن هذا الربط بفعل وجود نوعين من الولاية، الأولى تلك التي تؤمن بالولاية المطلقة للفقيه في إيران، والثانية التي لا تخرج عن حدود الولاية الخاصة في التبعية، وهي ما تمثل بها مرجعية آية الله السيستاني الرافضة لسياسة التدخلات الخارجية، ويتمتع رجل الدين السيستاني بنفوذ واحترام كبير جعل منه المحكم الأول في الأمور السياسية وفي اتجاهات معظم الأحزاب الشيعية، كما يعترض نفوذ إيران الديني حقيقتين، الحقيقة الأولى رفض الرأي العام الشيعي النفوذ السياسي والديني الذي تضطلع به إيران في العراق، وهذا يعني عدم تمكنها من خلق قاعدة شعبية مجتمعية واسعة موالية لها، أما الحقيقة الثانية فتتعلق من أنّ أكثر من نصف الشيعة يعتبرون السيستاني القائد الروحي والديني لهم، ممّا قد يضع النظام الإيراني في مأزق إذا ما حاول استبداله بالقوة أو التأمّر عليه؛ لذلك تدعم مرجعيات أقل شعبية وتأثيراً، كما تجهز آية الله الشاهرودي الموالي لها خلفاً للسيستاني في حال وفاته¹، لكن تلك الحقائق لا تلغي واقع نشر السياسات الطائفية والمذهبية في مناطق العراق تحديداً المقدسة منها.

ما سبق لا يلغي حقيقة أنّ مرجعية السيستاني تلتنقي في بعض توجهاتها مع الأهداف الإيرانية في العراق مثل ما حدث مع فتوى "الجهاد الكفائي" التي جمعت الميليشيات التابعة ولائياً لإيران في

¹ الزاهد، سعود، سليمان: العراق وجنوب لبنان يخضعان لإيران. العربية نت. 19 كانون الثاني 2012، <https://www.alarabiya.net/articles/2012/01/19/189338>

¹ نادر، علي رضا، مرجع سابق. ص ص 2-5

تنظيم غير حكومي مسلح أطلق عليه "الحشد الشعبي" لمحاربة داعش، وبذلك أعطت الفتوى الضوء الأخضر لمزيد من التواجد الإيراني، سواء عبر أذرعها المسلحة أو القواعد العسكرية أو دخول الحشد الشعبي إلى العملية السياسية في الانتخابات البرلمانية 2018.

واستخدمت في إطار تحقيق دوافعها المتعددة أدوات عمليانية تكفل مدّ نفوذها وضمان تفردتها وحلفائها داخل المشهد السياسي العراقي، فوظفت سياسياً وعبر تقديم التمويل والدعم المالي أجهزة استخباراتها وأمنها كفيلق القدس والحرس الثوري الإيراني والمرجعية الدينية في قم، للعمل داخل التنظيمات السياسية والخيرية والدينية، كما أسندت مهامها إلى سفاراتها ودبلوماسيها وبعض المكاتب الصحفية والإعلامية، وأطلقت عنان عدائها الصريح للسنة ومزقت أوصال العراقيين وقياداتهم السياسية بزجهم في متاهات الشك والريبة من الآخر المختلف مذهبياً، كما فاقمت من الصراع الشيعي-الشيعي، واتخذت موضعاً يجعل منها الوسيط، واستدراكاً لإمكانية خروج بعض الجماعات السياسية أو المسلحة عن سياساتها عمدت إلى تشجيع الانشقاقات التي تؤدي إلى استحداث ميليشيا أو حزب جديد، وبهذا رسّخت "سياسة البديل"¹.

وبفضل أدواتها الناعمة والصلبة، أضحت طهران الدولة ذات النفوذ الأقوى تأثيراً في أحزاب الإسلام السياسي الشيعي، وحرصت جاهدة على أن تكون المحكم في خلافاتها خوفاً من تفرق قوائم الشيعة، وبالتالي فقد مكتسبات التقاسم، وقد ارتبطت معظم الأحزاب والشخصيات السياسية الشيعية بمؤسسات إيرانية سياسية، دينية-مذهبية، اجتماعية، وعسكرية دعمت كل منها سياسياً ومالياً ولوجستياً الحزب أو الشخصية التي تتوافق ومصالحها، كما طوّعت سياسة العراق الخارجية لتتوافق مع استراتيجيتها، ويكفي أن نذكر، انضمام العراق إلى التحالف الرباعي في

¹ الظاهر، عبد العزيز، النفوذ الإيراني في العراق. ع 364. مجلة البيان. 23 اغسطس 2017، <https://www.albayan.co.uk/text.aspx?id=5946>

سوريا، وإرسال المقاتلين الشيعة لحماية النظام السوري بدعوى الدفاع عن الأضرحة والمقدسات الشيعة، والاتفاقيات الثنائية التي تجاوزت أكثر من 170 اتفاقية في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والدينية¹، ويتبين إحكام القبضة الإيرانية والمليشيات التابعة لها على السلطة التشريعية في أمر طهران السياسي من إصدار القرار النيابي 5 كانون الثاني 2020 الذي جاء عقب اغتيال المهندس وسليمان، ونصّ على انسحاب القوات الأمريكية من العراق².

4.5.2 الدور الأمريكي

منذ الغزو ركزت استراتيجية الاحتلال الأمريكي للعراق على عامل النفط، فبعد أن جنت استحقاقات تحرير الكويت تمركزت عبر قواعدها العسكرية في دول الخليج العربي، وبات من فرض العقوبات المشددة على النظام البعثي واضحاً أنّ هدف إسقاط الدولة آت، كان مجيء معارضي النظام السابق الصفقة الرابعة التي استغلتها الإدارة الأمريكية، فبواسطة سرديتها حول المظلومية أجادت أمريكا اللعب على وتر التناقضات؛ فبيد أنها أسست لنظام سياسي إثنو-طائفي استخدمته لصالح التعاقد على صفقات النفط، تمكّنت من خلال سلطة الائتلاف المؤقتة وحلفائها من الشركات الكبرى السيطرة على وزارة النفط بما تحويه من وثائق ومستندات وخرائط حول حقول النفط وآبارها، كما عملت سلطة الائتلاف على فرض "قانون الاستثمار الأجنبي" دون موافقة عراقية كوسيلة لفرض العقيدة الاقتصادية الأمريكية على الحكومات العراقية مستقبلاً، والحصول على الاحتياجات النفطية بأقل الأسعار³.

¹ الياس، فراس، الابوية السياسية الإيرانية في العراق. نون بوست. 14 حزيران 2019، <https://www.noonpost.com/content/28125>

² الياس، فراس، قرار إخراج القوات الأمريكية.. استحقاق عراقي أم رغبة إيرانية؟ نون بوست 6 كانون الثاني 2020، <https://www.noonpost.com/content/35490>

³ الشجيري، رنا علي، دور المتغير الأمريكي في الاستقرار السياسي للعراق. بغداد. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. ديسمبر 2016. ص ص 72-73

قامت الولايات المتحدة الأمريكية في مؤسسة الطائفة السياسية، وفتحت المجال أمام القوى والأحزاب القادمة من المنفى استكمالاً لما وضعت من أسس تقاسمية على طول خط الحكومات المتعاقبة، فقد ساهم عراب العملية السياسية العراقية بول بريمر عبر أوامر سلطته الاحتلالية (الائتلاف) في محو ما تبقى من معالم الدولة وقوتها، وخرقاً للوعود والقوانين استمر الوجود الأمريكي أكثر من عقد في العراق، وهو ما يخالف شرط الانسحاب بعد ثلاثة أشهر، ورغم انسحابها الظاهري عام 2011؛ فإن استحكام واشنطن بقي متمركزاً في ظلال النظام السياسي، فمن الصعب أن تجد رئيس وزراء وتكتل سياسي يستمر دون أن يحظى بموافقة ورضى طرفي الصراع والتقارب النفعي (إيران وأمريكا)، فالنخبة السياسية العراقية هي خليط من فواعل مرتبطة بإرادة واشنطن أو طهران.

في الانتخابات النيابية أيار 2018، حاول طرفا النفوذ فرض إملاءاتهم في تشكيلة الحكومة، ممّا أحرّ التوافق عدّة أشهر، وانتهى الاختلاف بفرض الولايات المتحدة الأمريكية الليبرالي المستقل حديثاً عن المجلس الأعلى والمجدد لمصالحها سابقاً في مؤتمرات المعارضة عادل عبد المهدي¹.

ولا شك أنّ تلك العلاقة المتضاربة أثّرت في استقرار العراق السياسي والأمني، ففي فترات مختلفة تتقارب إيران والولايات المتحدة لتحقيق مصالح مشتركة لا تمس وجودهما في العراق، ويستميل كلاهما قوى سياسية وجماعات مسلحة، كما حدث في فترات الحرب الأهلية الأولى والثانية، حيث لجأت الولايات المتحدة إلى شيوخ العشائر ومقاتلي الصحوات السنة في مقاتلة تنظيم القاعدة ومن بعده داعش، وبالمثل وظّفت إيران قواها السياسية والعسكرية في فترات

¹ ادرينسانس، ديرك، ثورة تشرين الأول العراقية لعام 2019 والصراع الإيراني الأمريكي. ترجمة: ولاء تميم. مركز اسبار. 7 شباط 2020، <https://asbarme.com/2464/>

التهديد، ولطالما استغلت واشنطن بعض القوى التي تعادي الوجود الإيراني لصالح وقف مدّ نفوذها السّياسي والعسكري، وقد فرض نفوذ الطرفين وتناقض مصالحهما تأثيراً على الانقسام السّياسي والاجتماعي¹، وفي ظلّ إدارة ترامب تحوّلت استراتيجية الطرفين إلى صراع متواصل اتّخذ من العراق ساحة للقتال عن طريق الميليشيات الشيعية التي استهدفت بالوكالة عن إيران مواقع القوات الأمريكية، مما دفعها لاتّخاذ قرار الرد بالقوة، واغتيال أبو مهدي المهندس وقاسم سليمان، ممّا انعكس بتداعياته على إلزام الحكومة العراقية بإنهاء الوجود الأجنبي من العراق، وردّاً على الاغتيال شنّت الفصائل العسكرية التابعة لإيران عدّة هجمات عسكرية على السفارة والقواعد العسكرية الأمريكية، والجدير بالملاحظة أنّ "القرار البرلماني" حول إنهاء الوجود الأجنبي من العراق جرى أحاديّاً في جلسة قاطعتها القوى الكردية والسنية، كما جاء متخطّياً لصلاحيات البرلمان في التشريع والمراقبة وليس إلزام الحكومة بالقرارات²، بالتالي هذا قرار سياسي يؤثّر على نظام حكم أكثر شيوعي لا يأخذ بعين الاعتبار باقي التمثيلات.

4.5.3 الدور الإسرائيلي

في محاضرة حول الأمن القومي الإسرائيلي أشار آفي ديختر وزير الأمن الإسرائيلي السابق إلى مساهمة دولة الاحتلال في انهيار الدولة العراقية عام 2003، قائلاً "حقّقنا في العراق أكثر ممّا توقعنا أو خطّطنا له،" كما أكّد على الدور الذي ستضطلعّ به "إسرائيل" في العراق نظراً للأهمية التي يمثّلها في استراتيجية الأمن القومي للكيان، وذلك من خلال السعي لإبقائه مقسّماً اجتماعياً وسياسياً، ودعم الأكراد في إقامة دولة مستقلة في الشمال، واحتفاظها بمناطق الثروة

¹ الخطيب، فارس، الصراع الامريكي- الإيراني واثاره على الوضع السّياسي في العراق. مركز الجزيرة للدراسات. 26 ايلول 2019. ص 2

² السعدون، واثق، المواجهة الامريكية-الإيرانية في العراق بعد اغتيال الجنرال قاسم سليمان: لا حرب شاملة ولا سلام دائم. ع 108. تركيا. مركز دراسات الشرق الأوسط. يناير 2020. ص ص 8-10

النفطية خاصة كركوك، مع الحفاظ على تقديم الدعم الأمني والتدريب العسكري للفصائل الكردية المسلحة¹.

بعد 2003 ازدادت العلاقات الاقتصادية والعسكرية المشتركة، حيث أكدت صحيفة "Financial Times" البريطانية عام 2015 على أن 77% من واردات النفط في إسرائيل قادمة من كردستان العراق، أي بما يعادل 240 ألف برميل نفط مهرب يومياً². كما تمتلك الشركات الإسرائيلية عددًا كبيرًا من العقود الاستثمارية في مجالات الطاقة والاتصالات والأمن، ويدير معظم هذه الشركات ضباط ورجال استخبارات وموساد سابقين في الجيش³.

وفي استفتاء الانفصال الكردي عام 2017 دعمت إسرائيل حق كردستان العراق في الانفصال عن المركز وإقامة دولة مستقلة، وتعدُّ استراتيجية الدعم المقصود واحدة من سياسات إسرائيل في تقنين الكيانات العربية على أسس طائفية وعرقية عنصرية، وكان الإسرائيليون حريصون منذ الستينات على تشجيع البرزاني على إقامة دولة مستقلة، وتشجيعه على عدم الاكتفاء في حكم ذاتي، وكانت وما زالت الجماعات الكردية المسلحة "قوات البيشمركة" تحظى بتدريب عسكري إسرائيلي، وتشكل كردستان منفذًا حدوديًا للموساد الإسرائيلي فعن طريقها تمكنت أذرع الموساد من تنفيذ عمليات اغتيال في إيران عبر التسلل من المنافذ الحدودية⁴، كما نفذت سلسلة هجمات عسكرية إسرائيلية ضد مواقع الحشد الشعبي داخل العراق، وكانت أولى تلك الاستهدافات في

¹ ادريانسيس، ديريك، تفكيك دولة العراق. تقديم: عزمي بشارة. عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003-2013. ط 1.. قطر. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تشرين الثاني 2015. ص 94

² The Jerusalem post, Israel importing 77% of its oil supply from Iraqi Kurdistan, Financial Times says. 24 agust 2015 <https://bit.ly/3BrfX8N>

³ النعامي، صالح، الأبعاد الإستراتيجية في علاقة إسرائيل بكردستان العراق. الجزيرة نت. 26 اغسطس 2015، <https://bit.ly/3lj5mrd>

⁴ البرصان، احمد، الموساد وانفصال كردستان والامن الاقليمي: اطماع اسرائيلية استراتيجية عبر البوابة الكردية. ع 124. اراء حول الخليج. 23 <https://bit.ly/3oE20B5>

محافظة صلاح الدين شمال العراق في 19 يوليو/ تموز 2019 ليتهاجم مسلسل اعتداءات وهجمات بدعوى محاربة إيران وأذرعها العسكرية في العراق.¹

4.5.4 الدور الخليجي

يمثل تنامي قوة إيران ونفوذها تهديدًا مباشرًا للعديد من الدول والاطراف في المحيط الخليجي المجاور لا سيما بعد توسع سيطرتها السياسية والامنية في العراق، وكنتيجة للاستقطاب السني-الشيوعي فقد عملت السعودية على اتخاذ عدة مسارات تمكنها من استعادة نفوذها وبناء شبكة فاعلين لمنافسة النفوذ الايراني في العراق من خلال: مد جسور للتواصل مع القوى والشخصيات السياسية والدينية الشيعية والسنية، تعزيز العلاقات الاقتصادية، الانخراط الديني مع كل الطوائف، تسهيل انضمام سعوديين للجماعات الاسلامية كداعش، جعلت هذه الخطوات الشكوك تعتري محاولة استئناف العلاقات السعودية-العراقية بعد انقطاع دام أكثر من عقدين حيث بدأ أن الأهم في مساعي الرياض هو استمالة النخب السياسية القريبة من ايران التي كان في مقدمتها مقتدى الصدر وعمار الحكيم، وتقوم استراتيجية الرياض في العراق على التغلغل وسط البيئية الشيعية، أكثر من الانشغال بخلق بيئة نفوذ لها في المجتمع السني، ولذلك كان التركيز السياسي والدعائي وحتى المالي على القوى والشخصيات السياسية والدينية الشيعية، أكثر من نظيرتها السنية.²

وخلال الحرب على تنظيم الدولة الاسلامية "داعش" حاولت الامارات العربية المتحدة ايجاد موطئ قدم لها في العراق عبر بوابة تقديم مساعدات اعادة الاعمار³، ومنذ العام 2018 تتوالى

¹ الفلاح، حاتم، الهجمات الاسرائيلية في المنطقة: الضرب بالنيابة. قطر. مركز الجزيرة للدراسات. 5 ايلول 2019. ص 2

² ماليا مكي، لقاء، تقارير: السعودية في مواجهة إيران بالعراق، لمن الغلبة؟. قطر. مركز الجزيرة للدراسات. ص 4-5

³ الشاذلي، مرتضى، وجوده، حفصة، الإمارات تبحث عن دور جديد لها في عراق ما بعد "داعش". نون بوست. 29 أبريل 2018 .

<https://www.noonpost.com/content/23106>

الاتهامات والشكوك من قبل الاطراف السياسية العراقية اتجاه الدور الاماراتي الذي تنامي بشكل "متعاطم" ولا سيما في عهد رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي المعروف بقربه ومستشاريه من المحور السعودي- الاماراتي ولعل ابرز تلك الاتهامات دعم مشروع انفصال إقليم كردستان عن العراق والتدخل في العملية الانتخابية والتلاعب بنتائجها في مايو/ ايار 2018، والارتباط مع العديد من الضباط بالمخابرات العامة فضلا عن امتلاك أدوات من السنة والشيعة والكردي داخل العملية السياسية¹

كما وتتفق قطر أموالها بسخاء في العراق في سبيل تقويض جهود الاستقرار، ودعم الجماعات المسلحة على مختلف جبهات الصراع سواء داعش او الحشد الشعبي وقد مارست اللعب على وتر التناقضات من خلال قيامها بتهيئة الأموال وتقديم الدعم بمختلف أوجهه الى بعض الأطراف من أجل إرباك وتشتيت العملية السياسية وتأليب هذه الأطراف واشعال الخلافات بينها بطريقة تصل الى انسداد الحوار السياسي واستعصائه سلمياً²

4.6 مخرجات الطائفة السياسية على الصعيد الوجودي

تقدّم حالة العراق نموذجاً لاتساع نطاق الأزمات الوجودية الناتجة عن التفاعلات الداخلية والخارجية في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمت إعادة العمل في قولبتها بعد الحرب على نحو أدى إلى تفتيت الدولة وفشلها، وتفرق مجاميعها بين صراع هويات داخلية وعابرة للحدود جعلت من مفهوم الوحدة مستعصياً على التحقيق في النواحي التالي:

¹ لعي، يوسف، شواهد وأدلة.. كيف تعاطم تدخل الإمارات بالعراق منذ تولي الكاظمي السلطة؟. صحيفة الاستقلال. 20 آذار 2021

<https://www.alestiklal.net/ar/view/7838/dep-news-1615986426>

² الامارات اليوم، الدور القطري «المشبوّه» في تمزيق العراق. 4 سبتمبر 2017 <http://cutt.link/XixH5>

4.6.1 الهوية الوطنية

أسهمت إعادة بناء الدولة والأمة من جديد في تقديم الهوية الوطنية العراقية على نحو مجزأ من خلال استغلال طبيعة النسيج الاجتماعي المتنوع دينياً وعرقياً ومذهبياً ولغوياً، وذلك عندما قامت المعارضة العراقية الشيعية والكردية في الشتات على تبني خطاب الهويات في شرح مطالبها، واستحقاقاتها المسلوبة، وعقد آمالها على القوى الغربية لانتزاع ما سلب منها في الماضي، نتيجة لذلك انتاب الدولة بعد 2003 الضعف، وانتقل الولاء من الكيان السيادي الأعلى إلى هوية الحزب والطائفة والعشيرة، حيث أصبحت هذه التكتلات هي الحاكم الفعلي، جاءت ترتيبات ما بعد الغزو قائمة على نمط من سياسات الهوية التي تبنيت في مجلس الحكم، وترسخت في الدستور الدائم عام 2005 ومن بعدها في الحكومة والبرلمان الدائمين؛ لتتحول الدولة من الهوية الوطنية الجامعة إلى دولة "المكونات" الاجتماعية والسياسية، كان الهدف من هذا النهج التقسيمي إعادة تفسير الهوية في مركب عمليات صراعية تعززت مع ظروف الحربين الأهليتين، ولحظات تشكيل الحكومة وصراع الكتل السياسية في البرلمان، وبين هذا وذاك تمّ تسييس الهويات المجتمعية وطغت حجة حماية "المكون" في تركيبة الصراع الذي إلى جانب تفكيكه الهوية الوطنية قسم الهويات الفرعية إلى هويات سياسية حزبية، ولا بد من القول بالملاحظة إن المجتمع العراقي أسقطت عليه فرضية الانقسام الاجتماعي الهوياتي من أعلى الهرم السياسي، إذ لم يكن نظام تمثيل الهويات بمنحناه المفكك لوحدة المجتمع جزءاً من مطالب العراقيين.

اختفت الهوية الفردية العراقية في مقابل استنهاض الهوية الجماعية بما تحمله من صفات التسييس، والمشاركات، والانتماء، والولاء، والارتباط بالمكانين الداخلي والعابر للحدود أحياناً، وبهذه المنطلقات برزت هوية جماعية تبحث عن تحقيق مصالح فئوية مدفوعة بمحفزات حرمان

سياسي اجتماعي يحشد تصادمها مع الهوية الوطنية كجذر، والهويات الفرعية المغايرة والناشئة معها في ذات المكان، وحديثاً فيما بينها أي داخل الجماعة التي أصبحت منقسمة على ذاتها.

وبالنظر إلى التراكمات التي دفعت افتراق الهوية الوطنية العراقية وفشل استمالتها للهويات الفرعية التي باتت تعمل كهويات فوق وطنية تبدو مرتكزات غياب العدالة الاجتماعية والسياسية والأمن عوامل دفعت باتجاه الافتراق وإضعاف التشابك الجمعي، إذ استتثيت المحسوبية والمساواة في الفرص والوظائف والتوزيع العادل من جدول عمل الأحزاب الفئوية، وتحوّل العمل السياسي حكراً على مجموعة سياسية تدير النظام بالأكثرية، وتصادر من المجموعات الأخرى حق المواطنة في الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لا سيما المشاركة السياسية سواء في التقرير أو الترشح أو وضع السياسات، فالواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والفشل التنموي رفع من حدة الشعور بالغبن والتهميش من جانب العراقيين الذين تصوروا أنّ ما يجري يقع في نطاق التمييز الطائفي العرقي والمناطقية، كما أنّ فقدان الأمن عمل على إعادة احتماء العراقيين في هوياتهم الأولية الطائفية والإثنية والعشائرية¹، وهذا واقع ملازم للعراقيين، فما نشهده من صعود جماعات مسلحة تحت شعار حماية "المكون" ومناطقه يعبر عن حالة التخلي السافر عن الهوية الوطنية الجماعية، التي أصبحت عاجزة عن لمّ الانتماءات والولاءات الثانوية في كنفها، وما يزيد ضياع الانتماء الوطني هو ضعف الدولة وفشل أجهزتها الدفاعية الرسمية في تمثيل هوية وطنية تدافع عن الجميع.

وعلى أية حال فإنّ مظاهر الانقسام بين الهويات تتوزع بين انقسام قومي ومذهبي أو كلاهما، ومن أبرز مظاهر هذا التشتت والصراع الذي اعتلى عملية التنافس السياسي ما يلي:

¹ الهاشمي، حميد، ميكانيزمات العيش المشترك وازمة الهوية. تقديم: عرمي بشارة. مرجع سابق. ص ص 130-132

1. الصّراع السني-الشيوعي: يواجه العرب السنّة في العراق معضلة تحويلهم بالادّعاء غير المثبت إلى أقلّيّة اجتماعيّة وسياسيّة، حيث مارس نظام الحكم الأكثر شيوعي القائم على التحالف مع الأكراد أساليب دفعت أحزاب ومحافظة السنّة بالاعتقاد في التمييز ضدهم، ولعل ممارسات المالكي كانت الداعمة لهذا التّهميش الذي تنامي بمرور السنوات، وفي نظام سياسي قائم على الهويّة الطائفية والإثنية رفض أتباع الطائفة السنيّة مناداتهم مصطلحات "السنّة" و"المكوّن"، ممّا أفقدهم في بادئ الأمر إطار القيادة والمرجعية الموحدة، ولاحقاً الصّراع بين الكتل السياسيّة التي تحدثت جميعها باسم السنّة¹، وتخذق السنّة بمرور الوقت من جراء التمييز السياسي وراء هويتهم المذهبية بوصفها الحامي الوحيد لهم أمام الآخر المختلف مذهبياً.

2. الصّراع الشيوعي-الشيوعي: تنقسم الهويّة الشيعية السياسيّة على ذاتها حيث تتصارع كل الكتل على تمثيل محافظات الأغلبية الشيعية باعتبارها الناطق والمليبي الوحيد لمطالبهم، كما تنقسم بين الانتماء العابر للحدود والانتماء للجماعة المذهبية داخلياً، وبين "سياسي الداخل" و"سياسي الخارج" وتتداخل الانقسامات بين ما هو سياسي واجتماعي وعسكري، فالأحزاب والمليشيات منقسمة في ولائها دينياً وسياسياً بين العراق وإيران، وفي بعض الأحيان قد تتصادم عسكرياً أو سياسياً في مجلس النواب².

3. القوميّة العربيّة-القوميّة الفرعيّة: إضافة إلى الكرد نادت القوميات التركمانية والمسيحون الكلد-أشوريون إلى إنشاء حكم ذاتي يتمتع بصلاحيات مستقلة، ونشطت لديهم النزعة الدينية المنطوية على الذات المذهبية والقومية في الانعزال عن الآخر المختلف، فبعد 2003

¹ منصور، ريناد، المأزق السني في العراق. بيروت. مركز كارينغي للشرق الاوسط. 2016. ص 13

² الحمود، علي طاهر، الدولة والامة في مخيال الانتلجنسيا الشيعية في العراق. الاردن. مؤسسة فريدريش ايبيرت. 2017. ص 8

تصاعدت نداءات الانفصال والتقسيم على أساس الأقاليم العرقية والمذهبية، مثل إقليم الوسط أو الجنوب الشيعي الذي نادى به المجلس الإسلامي الأعلى، ولقي معارضة سنية وشيعية، حديثاً ووسط معارضة الحزب الإسلامي العراقي، كذلك تجري دعوات من قبل كتل سياسية وممثلين برلمانيين لإقامة إقليم سني في المنطقة الغربية من شمال بغداد من خلال تحويل محافظتي الأنبار وصلاح الدين إلى أقاليم مستقلة¹.

4. صراع الهويات عابرة الحدود: وهو نوع من صراع الوكالة على أرض العراق والذي يجري بين جماعات أجنبية مثل الصّراع بين مقاتلي داعش والجماعات العسكرية الإيرانية.

ثبتت ممارسات القوى السياسية التي سادت بعد 2003 الهوية الطائفية في مؤسسات الدولة وقطاعاتها المختلفة، وركزت على إيجاد ممثلين لها ومدافعين عنها أكثر من تركيزها على تجاوزها، بل أصبحت الحكومات المتعاقبة تغذيها وتتفق الأموال من أجل ترسيخها وتستخدم تأثير المال السياسي وتهديد السلاح من خلال التدافع نحو الطائفة للفوز عقب كل انتخابات برلمانية. المؤسسة العسكرية كانت إحدى مؤسسات الدولة المنضبطة والبعيدة عن مرتكزات الطائفية قبل 2003، لكن أطلّ نهج جديد اتبعته حكومات ما بعد الغزو يرسّخ الطائفية قولاً وفعلاً، حيث عملت وزارة الدفاع عام 2020 على نشر قائمة بأسماء المقبولين بالكلية العسكرية متضمنة خانة الانتماء المذهبي والأصول المنطقية لكل ملتحق.

يبين عبد القادر النايل الكاتب والمحلل السياسي العراقي طائفية المؤسسة العسكرية حيث لفت إلى أنه "منذ اليوم الأوّل لمجلس الحكم حتى عام 2020 تعرضت المؤسسة العسكرية لعملية تسييس طائفي ممنهج وشكّلت بها الميليشيات التابعة للجهات الدينية والخارجية والسياسية الداخلية نواة

¹ الهاشمي، حميد. مرجع سابق. ص ص 135-137

الجيش، وانقسمت مسؤولية وزارتي الدفاع والداخلية بين السنة والشيعية، بحيث أصبحت الدفاع حكرًا على السنة والداخلية تتبع للشيعية ضمن تقسيمات وزارية انسحبت على سلم هرم القيادة من الوزير ونائبه إلى الوكيل والمدير، مع غلبة الشيعة على البنية التنظيمية والإدارية والتركيبية العددية في الجيش، حيث تشير البيانات المزود بها من داخل المؤسسة إلى انخفاض نسبة السنة ضباط وجنود من 7% عام 2010 إلى 3.5% عام 2020¹، وهذا يبيّن حقيقة إدارة الدولة ومؤسساتها وقطاعاتها المختلفة بعقل طائفي مذهبي يعمق انقسامات الهوية الوطنية داخلها.

4.6.2 إشكالية التوافق عراقيًا

جاء افتراض النموذج التوافقي كفهم خاطئ للحالة العراقية، فالمجتمع لم يكن منقسمًا طائفيًا وإثنيًا لتطبق عليه التوافقية، بحسب آرنست ليبهارت، تعدّ الديمقراطية التوافقية "حكومة المجاميع النخبوية المصمّمة من أجل تحويل الديمقراطية في المجتمعات المنقسمة إلى ديمقراطية مستقرة"، ويتطلّب النجاح في تجاوز الانقسامات "أن يكون لدى النخب القدرة على استيعاب المصالح والمطالب المختلفة للمجموعات، وللنجاح في ذلك تحتاج النخب إلى تجاوز الانقسامات وتوحيد جهودها مع النخب، ولكي يتحقّق هدف توحيد الجهود تحتاج النخب إلى توحيد الجهود بالحفاظ على التوافق، وأن تفهم النخب مخاطر التفتت السياسي"²، ليس صعبًا بالطبع استنتاج أنّ النخب السياسية لم تبذل جهدًا حتى بالحدّ الأدنى لتجاوز الخلافات السياسية وتوحيد جهودها للوصول إلى ديمقراطية مستقرة، على العكس من ذلك لم تستوعب المجاميع مطالب الجماعات بقدر ما انغمست في صراع النخب على الوزارات والمناصب، والتّسلق إلى قمة البرلمان، فالتوافق

¹ قناة الرافدين. نظام المحاصصة الطائفية في العراق. برنامج تحت الضوء. 14 ايلول 2020
<https://www.youtube.com/watch?v=saP5dUzy-6g>

² عباس، عقيل. مرجع سابق. ص ص 37-38

غائب كلياً، ولو استحضرننا بعض المشاهد من البرلمان العراقي لأتضح صراع الكتل الداخلي وفيما بينها من خلال صعوبة التوافق واتخاذ القرارات في التشريع مثلاً أو تشكيلة الحكومة وتوزيع الحقائق الوزارية، أو قضية كركوك، وحقيقة تزامن السقوط المباشر لفكرة التوافق مع صياغة الدستور بمنطق استبعادي.

لقد دعمت الصيغ التوافقية في الدستور والممارسات العرفية ذات الطابع التوافقي، سواء في تشكيلة أعضاء الرئاسة، أو نواب الرئيس ورئيس الوزراء، وتمثيل الجماعات الرئيسية والثانوية والأقليات الصغيرة والفرعية والحكومات المحلية والاتحادية، لكن عملياً لم تصل "المكونات" بالنظام إلى استقرار سياسي، فالتطبيقات التوافقية ساهمت في زيادة حدة الصراع والتوترات الإثنية والطائفية، وكرست الانقسام السني-الشيعي والعربي-الكردي، وأدت إلى التقليل من شأن الكتل والأحزاب المتجاوزة للطائفية والإثنية كما حدث في انتخابات 2010، كما تجاوزت أغلب الأحزاب شرط سيادة القرار السياسي الداخلي من خلال الارتباط بفواعل خارجية تفرض تنفيذ أجندتها، وواقع الحال هذا جاء نتيجة تجاهل رغبة العراقيين في الحفاظ على مركزية الحكم والهوية الوطنية، كذلك بسبب سوء التطبيقات والممارسات التوافقية¹.

إن مسألة التوافقات السياسية في تقاسم الوزارات واختيار مجلس الوزراء ورئيسه طالما عطلت العملية السياسية وأحدثت فراغاً سياسياً، والدليل إن تشكيل الحكومات منذ 2010 حتى 2018 مرّ بسلسلة من الصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية التي أدت إلى تأخير توزيع الحقائق الوزارية أشهر طويلة، ممّا انعكس على وضع وتنفيذ السياسات العامة، وطبيعة التحالفات بين الكتل والانشقاقات داخلها والتي تؤشر على نهج التقاسم.

¹ حسن، حارث. مرجع سابق. ص ص 49-50.

4.6.3 العنف الطائفي

وفّر انحطاط النظام الاجتماعي والسياسي وردمه وإعادة إنتاجه بمسميات جديدة بعد 2003 أرضية خصبة لتوليد النزاعات والانقسامات الطائفية، فالطبقة السياسية ما إن تسلّمت من الأمريكيان زمام السلطة والمباشرة في الحكم، حتى بدأت تعمل على تسييس الانتماءات الطائفية وحصرها في دائرة فئوية صراعية عنيفة، في ظلّ هكذا ظروف أطلّ العنف الطائفي وسيطر اجتماعياً وسياسياً، وخشية من الاضطهاد، والاقصاء، استحضرت كل جماعة مخزون هويتها وثقافتها الفرعية لتغليب مصلحتها الجزئية، وعليه أصبح العراق ساحة لممارسة العنف السياسي غير الرسمي الطائفي من قبل قوى اجتماعية-سياسية هجينة وغير نظامية كالمليشيات، والقوى العسكرية التي تمتلك جناحاً سياسياً في النظام، وتعدّدت أنماط وأشكال العنف الطائفي منها "القتل على الهوية"، الاستئصال الديمغرافي، التهجير القسري لإحياء ومدن الأقليات، اغتيال الكوادر العلمية من إعلاميين وأساتذة مدارس وجامعات وسياسيين ومرشحين برلمان وأطباء ورجال دين، كما جرت عمليات اختطاف لأفراد من بعض الطوائف والمساومة على أرواحهم مقابل مبالغ مالية¹.

وبلغت أعداد الضحايا التي لاقت حتفها من جراء أعمال التفجير والاعتقال والاستهداف المسلّح وعمليات قتل المختطفين منذ 22 مارس 2003 حتى 23 ديسمبر 2010 ما لا يقل عن 108.406 قتيل²، أما بالنسبة للعنف الرسمي والدور الأمريكي في تصعيده، فقد أدى حل الكيانات "الدفاع، والإعلام، والداخلية" إلى ارتفاع معدلات العنف الممارس من قبل قوات

¹ رسول، عابد، وعبد الله، كنعان، *انماط العنف السياسي في العراق بعد 2003*. ع 6. كردستان العراق. مجلة دراسات قانونية وسياسية. تشرين الأول 2015. ص ص 492-495

² الخيون، رشيد، مرجع سابق. ص 272

التحالف الدوليّة التي مارست انتهاكات صارخة بحق المدنيين، ولعل سجن أبو غريب، وتطوير المدن وحصارها، وهدم المنازل والاعتقالات التعسفيّة، والقصف الجوي، وإفلات عناصر القوات متعدّدة الجنسيات من المحاسبة القانونيّة، شواهد على انتهاكات واشنطن في العراق¹، ونظراً للرقابة المفروضة من قبل السلطات العراقيّة على وزارات الدفاع والصحة والداخليّة، ومنعها نشر أي إحصاءات رسميّة تتعلّق بأعداد المختطفين وضحايا الحرب الأمريكيّة، فإنّ التقديرات حول صحة الأرقام تبقى خاضعة لتوجه الجهة التي تصدرها، لكن حسب مسؤول نافذ في وزارة الصحة أشار في تقديره إلى أنّ أعداد القتلى من جراء العدوان الأمريكي خلال الأعوام 2003-2019 تجاوز نصف مليون عراقي².

وتعدّ الاغتيالات السياسيّة ظاهرة ترافقت مع كل عمليّة انتخابيّة، في عام 2010 وتزامناً مع الانتخابات طالت عمليات الاغتيال سبعة عشر عضواً ومرشحاً من الحزب الإسلامي³، أما العام 2018 فقد تعرّض تسعة مرشحين من قوائم مختلفة أيضاً لمحاولة اغتيال⁴، وفي مظاهرات ثورة تشرين 2019 مارست قوات الأمن الحكوميّة سياسة العنف القاتل، والاعتقال التعسفي والتعذيب والاختطاف، وإلى جانب قوات الأمن برزت "عناصر مسلّحة مجهولة الهوية" استهدفت ناشطين وصحفيين، ونفّذت سلسلة من الاغتيالات ذات الدوافع السياسيّة، وأسفرت عن أنماط العنف من 1 تشرين الأوّل حتى 30 نيسان/أبريل 2020 قتل 485 وإصابة أكثر من سبعة آلاف، وتسجيل أكثر من ثمانية آلاف شكوى وانتهاكات تتعلّق بالعنف أثناء الاحتجاجات⁵.

¹ رسول، عابد، وعبد الله، كنعان، مرجع سابق. ص ص 484-483

² المختار، عثمان، 16 عاماً على غزو العراق: عدّاد ضحايا لا يتوقف. العربي الجديد. 9 ابريل 2019 <https://bit.ly/3am8KLj>

³ الخيون، رشيد، مرجع سابق. ص ص 101-102

⁴ الخليج اونلاين. اغتيال المرشحين.. تنافس من نوع آخر في انتخابات العراق. 1 ايار 2018 <https://bit.ly/3lpiACN>

⁵ حسين، ابراهيم، تطورات التظاهرات في العراق: المساءلة بشأن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها "عناصر مسلّحة مجهولة الهوية". بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق. ايار 2020. ص 3

وعلى مرأى الدولة شهدت العديد من المحافظات أنماطاً من الاستهداف الطائفي-العراقي، وفرض الهوية الأحادية من خلال عمليات تهجير ترقى إلى التطهير العرقي والمذهبي التي تمّ تبريرها قانونياً في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، وتمّ الدستور الدائم، وذلك بالإشارة إلى "تغيير الوضع السكاني" للمناطق التي استهدف النظام السابق تغيير تركيبها السكانية، تمّ استغلال النص القانوني في تغيير التركيبة السكانية لبعض المناطق، بحيث يتم جعلها صافية طائفيًا وعرقياً، ومن الأمثلة على عمليات التغيير ما قامت به قوات البيشمركة الكردية في محافظة كركوك بعد نيسان 2003، وديالي في منتصف العام 2013، واستهداف الجماعات المسلحة الشيعية مناطق الأقليات الدينية والإثنية كالمسيحيين والصابئة واليزيديين، أيضاً ما شهدته البصرة والعمارة والموصل وسامراء وجرف الصخر بعد الحرب الأهلية 2006-2008 من استئصال ديمغرافي للسنة¹، وقد استخدمت داعش ذات السبل في إعادة ترتيب أوضاع المناطق التي وقعت تحت سيطرتها، إذ حاولت تغيير تركيبة المناطق السكانية وإضفاء طابع الهوية السنّية عليها، ممّا أسفر خلال الأعوام 2016-2018 عن أزمة نزوح وتشرد داخلي تجاوزت 1.9 مليون عراقي²، أمّا عن إحصاءات دقيقة حول أعداد اللاجئين خارج العراق فلا يوجد أرقام رسمية، بل أرقام تقديرية تتحدّث عن أكثر من 5 ملايين منذ 2003-2014 ونصف المليون 2015-2020³، وبحسب تقرير جامعة براون الأمريكية (Brown University) فإنّ عدد المهجرين أصبح عام 2020 تسعة ملايين ومئتي ألف مهاجر داخل العراق وخارجه بعد الغزو الأمريكي⁴.

¹ الكبيسي، يحيى، التغيير الديمغرافي القسري في العراق. القدس العربي. 13 مايو 2021 <https://bit.ly/3AjeJvg>

² الامم المتحدة. تقرير الهجرة في العالم لعام 2020. المنظمة الدولية للهجرة. تشرين الثاني 2019. ص 84

³ العاني، طه، في اليوم العالمي للاجئين.. ما هي أسباب هجرة ملايين العراقيين من بلدهم؟ الجزيرة نت. 20 حزيران 2021 <https://bit.ly/3BjP6vC>

⁴ Watson institute international & public affaris. Cost of wars: Iraqi refugees. USA. Boston university. 2021, <https://bit.ly/3aRs10Q>

ولا تزال الأقليات المذهبية والدينية والقومية تعاني من التمييز السياسي وسلب الحقوق المواطنة، ونتيجة أعمال العنف الطائفي اضطرت أعداد كبيرة من الأقليات إلى النزوح القسري من مناطقهم عام 2014، وبلغت أعدادهم مليون و55 ألف نازح¹، ويبيّن التقرير السنوي "للمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان عام 2020" أثر الانتهاكات التي تعرّض لها "اليزيديين والمسيحيين والشبك والتركمان والكاكائيّة"، حيث قامت داعش بتنفيذ جرائم الإبادة، والإعدامات الجماعية، والتهجير، والنزوح القسري، والاستيلاء على أوراق الثبوتية، ممّا أدّى إلى موجة تهجير قسري، فمن أصل 450 ألف ايزيدي نزح 100 ألف، وكذلك من أصل 50 ألف صابئي نزح 40 ألف، فيما قدرت نسبة اللاجئين المسيحيين خارج العراق بأكثر من مليون ونصف، وحتى بعد الانتصار على داعش بقيت مناطق الأقليات تخضع لسيطرة الميليشيات المسلحة التابعة لأحزاب الشيعة في السلطة²، في عملية تصفية مذهبية وقومية جعلت المناطق صافية عرقياً ومذهبياً، أتاحت إعادة ترتيب أوضاع المناطق بما يتماشى مع فكرة الأغلبية المجتمعية التي تمكّن الأطراف السياسية من حماية مواقعها في النظام، فقد تمكّنت أحزاب السلطة الشيعية عبر امتلاكها أدوات القوة السياسية والعسكرية والقواعد المجتمعية من تهيمش الأقليات، وسلب حقوقهم الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في انقلاب واضع على الأسس التي قام عليها نظام الهويات الفرعية.

4.6.4 الخطاب الطائفي

كرّس الخطاب الطائفي بمستوياته الإعلامية والسياسية والدينية والثقافية التمسك بالطائفية السياسية فعلى عكس بعض الدول التي ترسخت بها النظم الطائفية وسياسات الهوية نتيجة

¹ الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية. مرحلة ما بعد داعش. ص 5 <https://bit.ly/2Yolbni>

² المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان، التقرير السنوي للمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان عن حالة حقوق الانسان في العراق لعام 2020. ص ص 9-10

الخطاب الطائفي المسيّس، جاء هذا الخطاب في العراق متزامناً مع النّظام الجديد، أي بمعنى أنّ ترتيبات الحكم دفعت ظهوره على سطح العمل السّياسي والديني والإعلامي.

لقد وقعت مهمّة الاستقطاب الطائفي ضمن مسؤوليات أئمة المساجد في خطب الجمعة، وشيوخ العشائر، وبعض المثقفين المؤدلجين مذهبيّاً، واشتغل الإعلام والفضائيات الحزبيّة والطائفيّة الموجهة سياسياً في بث رموز وحملات وخطب دينية ذات مضامين سياسية إقصائيّة كحديث الشيخ صلاح الطفيلي على "قناة الأنوار" الشيعيّة، الذي وجه من خلالها نداءً لأتباع الطائفة الشيعيّة بقوله "انتخبوا نصرة للمذهب، انتخبوا نصرة لهذا الخط (الشيعي)"، مستغلاً العقيدة الدينيّة، وسبق أن روّج الحزب الإسلامي عن طريق المنابر والجوامع التي يسيطر عليها شعار حماية المكوّن السني في دعايته الانتخابية عام 2010، ورغم وقوع ثورة تشرين 2019، لا زالت الأحزاب تشدّ عضد الطائفيّة في الانتخابات، وحديثاً أطلقت الميليشيات مثل "عصائب أهل الحق" و"بدر" على العمل السّياسي، واستغلت ترويج خطاب طائفي يستخدم عبارات تحريضيّة مثل "الإرهاب السني" و"الدفاع عن المقدسات" من خلال عشرات المنابر الفضائيّة، والإذاعيّة، والمواقع الإلكترونيّة¹.

ويشكّل موسم الانتخابات فرصة للأحزاب والقوى لإعادة إحياء الخطاب الطائفي؛ من أجل تحقيق مكاسب انتخابية تدعم وصول المرشح في البرلمان، وتنهض في فترة ما قبل الانتخابات جميع القوى التقليديّة والاجتماعيّة والسياسيّة والدينيّة وكلُّ منها يتحصّن في منبره، ويلتزم بشعارات هدفها استمالة المواطنين من خلال التحذير من خطر داهم، أو من اتباع طائفة معيّنة، أو من قائمة حزبية وتحالفات وتكتلات، وكل على حدى يدعي عبر الخطاب الطائفي أو القومي

¹ كمال، ميزر، الطائفيّة في العراق: هكذا نقاد الدعاية الانتخابية العربي السفير. 20 ايلول 2021 <https://bit.ly/3mvWQV8>

أن حزبه "الأكثر وطنية"، وفي محاولة إظهارهم بموقف دفاعي عن الدين والمذهب، يتمترس دعاة الطائفية وراء مرجعيات دينية تحريضية تساهم في إذكاء العنف والإقصاء الطائفي بحق من يقف في مواجهة بعض الأحزاب النافذة¹، مثل حزب الدعوة الذي وجّه محتوى قناة العراق الرسمية لبث برامج مضمونها طائفي إقصائي للآخر بدلاً من بناء خطاب وطني يواجه الطائفية وذيولها، واستخدم الحزب القناة لتلميع صورته وسياسات وزاراته، فواقع الإعلام في العراق يعكس حقيقة المصالح الإعلامية والسياسية لبعض الأحزاب والجهات الخارجية الممولة لهذه القنوات².

4.6.5 الميليشيات المسلحة

نشط عدد كبير من الميليشيات المسلحة (الفواعل دون الدولة) في العراق التي يعود تاريخ بعضها إلى فترات الحرب العراقية الإيرانية، وبعضها إلى ما بعد 2003، وتعدّ ميليشيات "فيلق بدر"، و"كتائب حزب الله"، و"لواء أبو الفضل العباس"، و"جيش المهدي" الذراع العسكري السابق لتيار الصدر، و"عصائب أهل الحق" المنشقة عن تيار الصدر بقيادة قيس الخزعلي، أهمّ الجماعات المسلحة من غير الدولة ومؤسستها الرسمية (الجيش)، ويتفرّع عن هذه الجماعات ميليشيات صغرى تتبع هياكلها التنظيمية، كما وتختلف مصادر تمويلها، وجهات دعمها، وتمارس عملها القتالي الميليشياوي في حدود جغرافية متسعة، بمعنى أنّ عملها لا يقتصر على حدود العراق بل قد يمتد إلى جغرافيا المناطق المجاورة كلواء أبي فضل العباس الذي أنشئ بفتوى دينية عام 2011 لمساندة النظام السوري في حربه ضد المعارضة المسلحة³.

¹ الجزيرة نت. الانتخابات العراقية.. موسم الهجرة للخطاب الطائفي. 17 نيسان 2018 <https://bit.ly/3BkFgcP>

² الفلاح، صهيب، الاعلام الطائفي في العراق. نون بوست. 16 آذار 2015 <https://bit.ly/3Fr9iOr>

³ الجزيرة نت. أبرز الميليشيات الشيعية المسلحة في العراق. 8 ايلول 2014، <https://bit.ly/3uTZgJZ>

هذا واستخدمت الأحزاب السياسية القومية الكردية الشيعية والسنية الميليشيات أداة لها في الصراع السياسي ودحر الخصوم والمناوئين، ومن المعروف أن هناك أكثر من 50 حزباً سياسياً في العراق يمتلك أذرعاً عسكرية غير نظامية تتبع للحزب وتنفذ أجهزته، وجميعها باتت تمثل نموذج "الدولة العميقة" في صنعها القرار والسيطرة على مراكز القوة، حتى أنها فاقت الدولة في قوتها وسيطرتها، وميلاً لتحقيق المكاسب السياسية، حولت الأطراف في المعترك السياسي استراتيجيتها من صراع سياسي ديمقراطي كما هو معتاد في الأنظمة الديمقراطية، إلى صراع سياسي طائفي عنيف حربي يمكن فيها الطرف الأقوى في المشهد الميليشياوي جناحه السياسي من رسم خطوط المشهد السياسي والمؤسساتي، كما حدث مع منظمة بدر التي استولت على المؤسسة العسكرية النظامية، بعد تحولها إلى حزب سياسي يمارس مهام رسمية. وحسب فائق الشيخ علي، فإن الميليشيات الشيعية يصل نفوذها في القضاء لدرجة أن بعض ملفات الفساد وتهم الاغتيالات لا تسقط إلا بقراراتها، علاوة على تقلت كوارها من تهم الاغتيالات السياسية¹.

فتحت حالة الفوضى والفراغ الأمني وحل الجيش كمؤسسة نظامية بعد البعث مجالاً لانتشار أعداد كبيرة من الجماعات المسلحة الشيعية غير النظامية التي مارست العنف السياسي وخضعت لتوجيهات الحرس الثوري الإيراني، وتدريبات وإشراف ذراعه فيلق القدس بقيادة قاسم سلیماني، أدت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" على الموصل وتغلغله على أكثر من نصف مساحة العراق خلال الأعوام 2014-2017 إلى توسع الميليشيات الشيعية كمّاً ونوعاً وحجمًا نتيجة تأسيس "هيئة الحشد الشعبي" في 13 حزيران/يونيو 2014 بقيادة هادي العامري التابع ولائياً لإيران، وجاء تأسيس الحشد بعد فتوى "الجهاد الكفائي" التي أصدرها المرجع الديني السيستاني

¹ برنامج السطر الاوسط، مرجع سابق

لدعوة المدنيين لحمل السلاح وتطوير تمديد نفوذ داعش داخل العراق¹، وبمحاذاة الإجازة الدينية الشرعية حظي الحشد بشرعية سياسية حكومية ومأسسة قانونية من خلال مصادقة مجلس النواب العراقي وسط مقاطعة السنة في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 على قانون "هيئة الحشد الشعبي"، ونص القانون على أن الحشد سيكون "قوة رديفة إلى جانب القوات المسلحة"، مع منع ممارسة افراده وقيادته العمل السياسي الحزبي².

ويجمع الحشد في تنظيمه وهيكلته 67 جماعة مسلحة شيعية تنقسم في ولائها إلى مجموعتين 40 منها تدين بولائها لمرجعية علي الخامنئي في إيران، و17 ميليشيا لا يخرج ولائها عن مرجعية السيستاني في النجف، وتعتبر ميليشيات فيلق بدر، وسرايا السلام/جناح مقتدى الصدر العسكري، وعصائب أهل الحق، وحزب الله العراقي بقيادة أبو مهدي المهندس الذي جرى اغتياله وسليمانى، أهم وأبرز المجموعات التي قادت العملية العسكرية والقتالية ضد داعش³، وبلغ عديد كوادر الحشد 165 ألف مقاتل موزعين بين 10 آلاف من أعراق وإثنيات شملت اليزيديين، والشبك، والمسيحيين، والبابليين وأعداداً أخرى من التركمان والكرد، و45 ألف سنة، وأكثرية شيعية بلغت 110⁴.

في الوقت الذي فشلت به التحالفات الدولية والجيش العراقي عن هزيمة داعش تمكن الحشد من إنهاء سيطرته عام 2017، مما أدى إلى ارتفاع رصيد الهيئة شعبياً، وعلو سقف الطموحات السياسية لدى قادته، وفي الانتخابات النيابية عام 2018 وبأمر ودعم من طهران، تحولت ميليشيا

¹ ابو زايدة، حاتم، الحرب الطائفية في المشرق العربي. مرجع سابق. ص ص 70-71

² مجلس النواب العراقي. قانون هيئة الحشد الشعبي. جمهورية العراق. 26 تشرين الثاني 2016، <https://bit.ly/3iGDITc>

³ ابو زايدة، حاتم، مرجع سابق. ص ص 72-73

⁴ الهاشمي، هشام، الخلاف الداخلي في هيئة الحشد الشعبي. اسطنبول. مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية. 7

يناير 2020. ص 10

الحشد من العمل العسكري إلى العمل السياسي الحزبي، ودخلت قبة البرلمان قائمة "الفتح" بقيادة العامري، واستطاعت كسب جمهور الناخبين والحصول على تمثيل سياسي كبير جمع بين جعلها جزءاً من تركيبة الدولة والسلطة وبين ممارستها العمل الميليشياوي، وفي غضون العام 2019 سيطر الحشد على جميع مفاصل القوات الأمنية والقرار السياسي، ودافع عن شرعية النظام الطائفي بتوجيه إيراني وغطاء حكومي قانوني وفر لها الحماية من الملاحقة الأمنية والقضائية¹.

ورغم محاولة حكومتي العبادي 2014-2018 والمهدي 2018-2019 دمج الميليشيات في القوات النظامية تطبيقاً لقانون هيئة الحشد، فإنّ الواقع بدا على نحو معاكس، فبدلاً من دمجها وإبعادها عن العمل السياسي الحزبي، أضحت جزءاً من صراع القوى الشيعية على السلطة، خاصة بعد استغلال انتصارها على داعش سياسياً وتوظيف إيران قيادات الحشد لتوسيع نفوذها السياسي في العراق، ولم يكن هناك أهمّ من قائد فيلق بدر هادي العامري لدى إيران التي سعت منذ العام 2014 إلى أن يكون له دور سياسي وأمني كبير². وتؤشّر هذه التحوّلات على صعيد العمل المسلح واقتترانه بالعمل السياسي إلى أنّ الحالة التي سيشهدها العراق مستقبلاً ستكون متمحورة حول "الحشد الشعبي" الذي بات يشكل جزءاً من تركيبة النظام السياسي، لذلك فإنّ أي انتخابات نيابية مقبلة من الممكن أن تزيد من حدّة الصّراع السياسي العنفي، وقد توقع حرباً أهلية بين قوى شيعية أو سنية شيعية تكون بها إيران طرفاً إذا ما شعرت هذه الجماعات بأنّها في وضع يهدّد فقدان مكتسباتها السياسية ومواقعها المتغلّطة عميقاً في الدولة، وهذا بدوره قد يتيح عودة داعش ومدّها استغلالاً لظرف الاقتتال السياسي الداخلي.

¹ الجبور، عبد الله، الحشد الشعبي في العراق: بين التوازنات الإقليمية والمتغيرات المحلية. عمان. مؤسسة فريدريش ايبيرت. آذار 2021. ص ص 12-13

² صلاح، مصطفى، التدخل الإيراني في العراق: البات السيطرة وحدود الدور. المركز العربي للبحوث والدراسات. I اغسطس 2018، <http://www.acrseg.org/40853>

لقد أجادت طهران ترسيخ آليات خشنة بديلة ومؤثرة أكثر من تلك الناعمة، لا سيما الميليشيات المسلحة التابعة عقائديًا وولائيًا لولاية الفقيه، وفي حديث الميليشيات لابد من القول إن الأفراد المنتسبين إلى الجماعات المسلحة الأدائية يسهل استخدامهم وتضليلهم لدوافع الجهة التي تستخدمهم، حيث تسعى إيران عبر الحرس الثوري الإيراني لتجنيد أعداد كبيرة من الأفراد التابعين عقائديًا للمذهب الشيعي، وتلخص هدف المعركة تحت غطاء القداسة الدينية والوقوف في وجه الآخر المغاير مذهبياً، وهي في صلب دوافعها لا تبحث إلا عن الانتفاع السياسي والاستراتيجي والأمني والاقتصادي، حيث أسست مقولات حماية الأضرحة والمقدسات الدينية، وخط البيت الشيعي الحقيقي الجماعات المسلحة في العراق، وسوريا، واليمن، وما يكشف زيف ادعاءات الربط المذهبي والتضامن الإسلامي، ويثبت حقيقة الانتفاع متعدد المستويات، وسياسة طهران البرجماتية ما حصل عام 2011 في الوقوف إلى جانب النظام السوري العلماني البعثي، وعام 2020 من وقوف إيران إلى جانب أرمنيًا ذات الأغلبية المسيحية في الحرب ضد أذربيجان ذات الأغلبية الشيعية.

4.6.6 اللامركزية

تسمح المادة 119 من الدستور العراقي بإنشاء أقاليم مستقلة تشبه الدويلات الطائفية والعرقية داخل الدولة، وتتيح المزيد من اللامركزية في الحكم والاستقلال في الصلاحيات والموازنة المالية والدستور وإدارة الموارد الاقتصادية، وذلك عن طريق تقديم طلب يقدم إلى مجلس الوزراء من ثلث أعضاء مجلس المحافظة، أو طلب من عشر الناخبين في المحافظة التي تروم تكوين الإقليم"، وتطابقاً مع مشروع برنارد لويس التمييزي الذي طرحه عام 1983 كان قد طرح الرئيس الأمريكي جو بايدين فكرة إنشاء ثلاثة أقاليم مذهبية وعرقية، حيث يجري الترويج لإقامة

"إقليم سني" في المحافظات الغربية كإقليم الأنبار، وإقليم مماتل في صلاح الدين ونيوى، وإقليم شيعي آخر في الجنوب والوسط، والإقليم الكردي في الشمال، ما أثار حفيظة أغلب المجموعات السياسيّة في حينه¹.

وهناك عدّة محافظات في العراق تطالب بتشكيل أقاليم مستقلة الصلاحيات، ولا تتطلق من اعتبارات التقسيم العرقي-المذهبي، بل تأتي هذه الدعوة المتصاعدة بعد 2019 تزامناً مع تفاقم الأزمات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، وانقسام القوى السياسيّة، وانتشار شبكات الإجرام، والسلاح المتقلّات وسطوة بعض القوى السياسيّة والدينيّة المسيّسة والعشائريّة، وعوائل متنفّذة سياسياً على بعض المحافظات وشؤونها الاقتصاديّة².

خلال ولاية رئيس الوزراء العبادي كانت اللامركزية واحدة من وعوده الإصلاحية، لكن حالت العمليات العسكريّة والجهود المنصّبة على هزيمة داعش، واستعادة الأراضي المفقودة دون تنفيذ وعده. وتأتي رغبة اللامركزية لتشكل تحدياً للحكومة العراقيّة، فالمحافظات التي تنادي بها تتطلق من الرغبة في تحقيق التطور الاقتصادي، وتحسين فرص العمل ومستويات المعيشة واستغلال ثروات تلك المناطق، نظراً لفشل الحكومات المتعاقبة في تحقيق نهج تنموي شامل الأبعاد، واستنزاف ثروات المحافظات لصالح قوى سياسيّة ودينيّة وشبه عسكريّة مسيطرة كما هو حاصل في البصرة وكركوك وبعض المحافظات ذات الأغلبية السنيّة¹.

¹ زيدان، سلام، الأقاليم في العراق: شرعنة التقسيم! الاخبار اللبنانية. 14 كانون الثاني 2015، <https://al-akhbar.com/Arab/13916>

² سالم، زيد، أقاليم العراق: ردّ طائفي على هيمنة المليشيات. العربي الجديد. 6 يونيو 2021، <https://bit.ly/3uVk1Mj>

¹ Dylan O'Driscoll. Ibid. P8

نتائج الدراسة

ختامًا، لقد تغير النظام السياسي العراقي، وانهارت الدولة ومؤسساتها، وتبعًا لذلك تغيرت فلسفة النظام ومفهوم الدولة-الأمة بعد، 2003 وتنوّعت عقائد القوى السياسية من حيث اعتناق معظمها التّحزب الطائفي الفئوي المنحصر في هويّة الجماعة بدلًا من تمثيلها نمط الأحزاب البرامجيّة، وعبر التّقسام ونظام التمثيل النسبي نمت الطائفيّة السياسيّة وتجزّرت في نظام حكم بات أكثر فئوي لا يخرج عن معيار المنفعة الذاتية، وبناءً على تساؤل الدراسة الرئيس حول تأثير الطائفيّة السياسيّة على عدم الاستقرار السياسي في العراق توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولًا: تشير الطائفيّة السياسيّة إلى نمط من سياسات الهوية التي توطّد فلسفة حكم تحاصصية في نظام يقوم على تمثيل الهويات، ويميل إلى توظيف الجماعة سياسيًا عبر استدعاء مقولات تستند على ماضي الحرمان السياسي والاجتماعي والاقتصادي؛ بهدف تحشيد الجماعة المذهبيّة أو العرقيّة كضامن لإمدادات الدعم والتوكيل في الإنابة سياسيًا، مما يتيح تحوّل الدولة والنظام والمناطق إلى غنيمة متنازع عليها في إطار تفاعلات صراعيّة تعتمد على القوة السياسيّة، والوزن الديمغرافي، وتوظيف الخطاب الطائفي على عدّة مستويات سياسيّة دينية ثقافية وإعلاميّة.

ثانيًا: تعبّر الطائفيّة السياسيّة في الحالة العربيّة الإسلاميّة عن أزمة بنى سياسيّة واجتماعيّة عميقة راكمتها عقود الحكم العثماني ونظامها الملي، ثمّ عمّقها الاستعمار ودوره في تأسيس نظم الدولة الوطنيّة الحديثة على معايير ديمقراطية متناقضة ما بين التّنظير والتّطبيق العملي، وكان امتنان معظم أنظمة المشرق العربي نهجي الاستبداد والمواطنة المشروطة أهمّ المحفزات التي عبّأت عودة الهويات الفرعيّة إلى منطلقاتها الأولى بحثًا عن الحماية والتعويض.

ثالثاً: في الحالة العراقية، اقترن تبني الطائفية السياسية بعد 2003 بمشكلات تنامت مع ثلاث لحظات تاريخية، الأولى حقيقة بناء مشروع الدولة-الأمة 1921 وفق رؤية بريطانية نفعية جمعت قسراً الأقاليم التي كانت منفصلة إبان العثمانيين ووحدها في دولة العراق الحديث، وأسندت إدارة الدولة إلى السنة من غير العراقيين، الذين اتبعوا نهجاً من التقاسم غير المعلن في تركيبة السلطة ومؤسسات الدولة الرسمية بحيث تكون الغلبة السياسية لهم مع تحييد باقي الجماعات وبالأخص الأكثرية الشيعية والأكراد، أما اللحظة الثانية انطلقت مع ترأس صدام حسين رئاسة الجمهورية التي تزامنت مع نجاح الثورة الإسلامية في إيران وبداية مدها الطائفي-المذهبي نحو الأحزاب السياسية الشيعية في العراق، وبناء علاقات مصالحة مع الأكراد، فكانت النتيجة عقد من الحروب والانبعاثات الطائفية، اللحظة الثالثة الانتفاضة الشعبانية 1991 وهي الحاسمة في التمهيد لقلب البنى، فعلى امتداد التسعينات عملت قوى المعارضة السياسية في المنفى بالتعاون مع القوى الغربية الأمريكية والبريطانية على تدويل قضية المظلومية الشيعية، وجاءت مخرجات مؤتمرات المعارضة تحت عناوين وبنود لا تعبر إلا عن رغبات فئوية هدفها تصوير الواقع العراقي وفق رؤيتها بما يحقق مصلحة الأحزاب الشيعية والكرديّة في السيطرة على الدولة والحكم.

رابعاً: حكمت جماعات المعارضة بدعم وإسناد أمريكي-بريطاني مباشر وإيراني غير مباشر في بادئها، وتمكنت الإدارة الأمريكية من خلال فرض الهيئة الإدارية (مجلس الحكم) مؤسسة التعددية الطائفية-الإثنية والتقاسم السياسي الطائفي عرفياً، ومن ثمّ تجسيد الأحزاب السياسية الطائفية السياسية في توزيع السلطة، ومناهج التعليم، والمؤسسات السياسية الدستورية، والقضاء، والبرلمان/التحالفات والانشقاقات، الحكومة/توزيع الوزارات، واقتصاد ريع الطوائف، والمؤسسة العسكرية، وتقسيم الوقف الديني.

إنَّ أسلوب إعادة بناء الدولة بعد 2003 أعاد قلب المعادلات السياسيَّة التي وضعها البريطانيون في مقرّر بناء الدولة 1921 من حيث استبدال الأمريكيان السنة بالشَّيعة والأكراد، وطرح مشاريع التَّقسيم والأقاليم اللامركزية بدلاً من التَّوحيد والدمج الذي عمل عليه الاستعمار البريطاني، وهي حالة قد تعود بالبنيات الاجتماعيَّة والأطر الإداريَّة إلى ما كانت عليه مجتمعات ما قبل الدولة الوطنيَّة من تباعد وانفصال واستقلالية في الشؤون الإداريَّة والاقتصاديَّة والعلاقات الخارجيَّة.

وفي الحالتين 1921 و2003 أسقط مشروع الدولة من أعلى إلى أسفل دون موقفة الوحدات الاجتماعيَّة بمختلف تكويناتها الفرعيَّة عن الحالة غير الطبيعيَّة التي أنتجها الفاعل الخارجي وحلفائه، والفارق بين هاتين اللحظتين التَّاريخيتين أنَّ قوى المعارضة استدعت التدخل الأمريكي من خلال تقديمها سرديات مغايرة للواقع الاجتماعي والسياسي في مؤتمرات التسعينات.

خامساً: إنَّ التجربة التوافقية في العراق لم تتخطَّ حدودها النظريَّة لتبقى خطوات غير مكتملة وشكليَّة لم تصل إلى مستوى التَّطبيق في واقع العمليَّة السياسيَّة، فالديمقراطية المستوردة ونموذجها التوافقي شرعت نظام الطائفيَّة السياسيَّة في العراق، وأفضت إلى تشظية الانتماءات وتعميق الفروقات وهيمنة أغلبية عدديَّة (الشَّيعة) على نظام الحكم، اعتماداً على قوتها ووزنها السياسي المبرر ديمغرافياً في السيطرة على مفاصل الدولة والنظام، وبدلاً من أن تتحد القوى السياسيَّة ضد الأخطار والتهديدات الخارجيَّة احتمت بقوى إقليميَّة ودوليَّة وسخرت نفسها كمنفذ لأجندة خارجيَّة تضرب كلَّ محاولات الوصول إلى برامج ورؤى وطنية مستقلة تتجاوز العرف الإثنو-الطائفي.

سادساً: اقحام المؤسسات الدينيَّة في الحشد والتعبئة وذلك باستغلال الطقوس والشعائر الدينيَّة وخطب الجمعة في كسب الولاءات السياسيَّة للأحزاب الطائفيَّة وشخص القوائم والكتل

البرلمانية، وإعطاء الفتاوي الدينية قيمة تعلو على القرارات السياسيّة والتشريعات البرلمانية، كما لم يقف الزج السياسي عند المرجعية الدينية بل تجاوز ليشمل المؤسسة العشائريّة التي ارتفعت قيمتها التخادميّة بعد سقوط النظام وانهيار أجهزة الضبط الرسمي وتحالفها مع المعارضة القادمة من الشتات لكسب جمهور الناخبين.

سابعاً: التلازم بين الطائفية السياسيّة والطائفية العنيفة الحزبيّة إذ تبرز في هذا النظام الجديد أحزاب هجينة منقسمة ما بين العمل السياسي الرسمي في مؤسسات الدولة التشريعية التنفيذية القضائية وبين امتلاكها عناصر وفصائل مسلحة توازي الدولة في قوتها، وتضمن لهذه القوى إمدادات البقاء والسيطرة من خلال استخدام لغة العنف والاحتلالات السياسيّة بدلاً من الحوار السياسي السلمي.

ثامناً: العجز عن ضبط الاستقرارين السياسي والأمني، حيث أظهرت العلاقة بين متغيري الطائفية السياسيّة وعدم الاستقرار السياسي في العراق ارتباطاً وثيقاً في مسؤولية الطائفية السياسيّة ومخرجاتها على عدم التوصل إلى حالة من الثبات في مؤشرات الاستقرار.

تاسعاً: على مستوى السّلطة السياسيّة، يواجه النظام العراقي أزمة شرعيّة اتّضحت معالمها من خلال إشراف الإدارة الأمريكيّة وإدارتها سلطة الائتلاف على ترتيبات النظام الجديد، فأى عملية سياسيّة تجري تحت مؤسسات وهيئات إداريّة استعمارية/احتلالية هي فاقدة للشرعيّة، أضف إلى ذلك أنّ النظام أصبحت شرعيته على المحك مع عزوف أعداد كبيرة من الناخبين عن المشاركة والتصويت في الانتخابات البرلمانية 2018، وهو مؤشّر على تراجع الثقة التامة بالطبقة السياسيّة، هذا وتفتقد عملية انتقال السّلطة للشروط القانونيّة المحدّدة في الدستور، فطالما انتزع منصب رئاسة الحكومة بعد عملية طويلة من الصّراع السياسي الذي تتحكم في مجرياته أطراف

خارجية تملّي بالنهاية قراراتها وتسويتها المقترحة. فالحكومات العراقية من 2006-2018 استغرق تشكيلها أشهر طويلة نتيجة الصّراع بين الأحزاب الطائفية، وانتهت حكومة عام 2018 بعدم استدامتها نتيجة ثورة تشرين.

عاشراً: إضافة إلى اللجوء إلى وسائل الإكراه المادي والمعنوي، وتسييس القضاء، وإضعاف البرلمان، واستبدال المواطنة الديمقراطية بالمواطنة الطائفية، أدّى نظام التمثيل النسبي ونكوص الحكومات العراقية المتعاقبة عن تنفيذ وعودها الإصلاحية وتقديم الخدمات إلى تصاعد الاحتجاجات في مختلف المحافظات العراقية منذ 2013-2020، حيث تطوّر الوعي الجمعي العراقي من القبول بنظام تمثيل الهويات إلى رفضه التام في احتجاجات 2019، وذلك بعد أن عانت محافظات الوسط والجنوب ذات الأغلبية الشيعية والغربية ذات الأغلبية السنية ومناطق تواجد الأقليات من ذات الحرمان الاجتماعي والاقتصادي، إذ إنّ الأحزاب الطائفية والكتل السياسية التمثيلية لا تبحث إلا عن مصالحها مع استغلال الجماعات للوصول إلى مكسب الريع السياسي-الاقتصادي.

الحادي عشر: أفرزت الطائفية السياسية على الصعيد الوحدوي مظاهر من أبرزها: الحروب الأهلية وما رافقها من تغيير ديمغرافي ونزوح جماعي قسري، ومشاريع التقسيم والانفصال، والخطاب الطائفي، وافتراق الهوية الوطنية إلى هويات مفترقه سياسياً واجتماعياً، وصعوبة الوصول إلى ديمقراطية مستقرة بفعل الإشكاليات التطبيقية لنموذج الديمقراطية التوافقية، بالتالي بقيت الديمقراطية غير قابلة للحياة بفعل الأخطاء الأمريكية (حلّ المؤسسات)، ووجود جماعات سياسية طائفية لا تؤمن بالديمقراطية، وانعدام المشاركة السياسية العادلة للجميع حيث يعاني السنة والأقليات من إقصاء واستبعاد مقصود، إضافة إلى تحدي الميليشيات وكثرة التّنظيمات شبه

العسكريّة، التي باتت تشكّل عبر دخولها الجسم السياسيّ خطراً يدهم مستقبلًا استقرار وأمن الدولة والمجتمع.

الثاني عشر: اختراق السيادة، في ظلّ فقدان أواصر الوحدة والولاء الوطني، وتغييب الهوية الوطنيّة واستبدالها في الهويات الفرعيّة، استباححت القوى الخارجيّة سيادة العراق أمنياً وعسكرياً وسياسياً باستخدام أدوات القوة الصلبة والناعمة، وسعت إيران بكلّ جهودها إلى إيجاد شبكة فاعلين سياسيين وعسكريين معتمدين عليها مادياً ومعنوياً وسياسياً كوسيلة لربط سياسة العراق بإيران، والتأثير على مجمل الديناميكيات السياسيّة العراقيّة الداخلية والخارجيّة عن طريق الاتفاقيات الأمنيّة والعسكريّة والاقتصاديّة المشتركة، كما أشرفت بتوجيهاتها على قيادات وأحزاب شيعيّة ومرجعيات دينيّة، ورسّخت أدوات داخلية تمثّلت بالأحزاب شبه العسكريّة، والمليشيات المسلّحة، وبذلك أصبح القرار والسيادة العراقيّة محطة استباحة طهران، أميركيا كان الاختراق الأوّل في محطة احتلال العراق بالقوة العسكريّة، ومن ثمّ التحالفات العسكريّة المشروطة سياسياً، واستدعاء الوجود العسكري ما بعد 2011، وأمنياً تخترق إسرائيل العراق من مناطقه الشماليّة أي أماكن تواجد الكرد، وبعد العام 2017 تعاضم الدور السعودي والإماراتي والقطري في اختراق العملية السياسية وشخصها.

التوصيات

استبدال الاحزاب ذات الطابع الطائفي-الاثني العنفي بأحزاب طابعها وطني عابر للانتماءات والولاءات الفرعية، وهذا يتطلب تخلي القوى السياسية عن عرف المحاصصة الطائفية-الاثنية والاتجاه صوب الطريقة المتبعة في الانتخاب على اساس الكفاءة والخبرة والدرجة العلمية دون الالتفاف على الهوية الفرعية وهذا يتطلب تنفيذ كافة مطالب ثروة تشرين عام 2019 واصلاح

قانون الاحزاب السياسية الذي لم يتضمن معايير الكفاءة والخبرة وهي شروط ضرورية لحكومة فعالة وبرلمان مستقر وسياسات عامة ناجحة، وهذا الاصلاح ينسحب على الانظمة القضائية والتشريعية والرقابية والسياسة الخارجية، وتوزيع الوزارات والادوار بعيدا عن نهج التقاسم

حصر السلاح بيد الدولة واعادة تقوية المؤسسة العسكرية من خلال توحيد النظام الأمني وتقوية اواصره وطنيا وتمكين الدولة من اعادة فرض سلطتها وسيطرتها على كافة المناطق والجماعات المسلحة بإنفاذ القانون وقد يكون تطبيق المادة 32-أولاً من قانون الأحزاب (رقم 36 لعام 2015)، التي تحظر على الأحزاب السياسية القيام بأنشطة ذات طبيعة عسكرية أو شبه عسكرية خطوة قانونية أولى نحو الكف من سطوة الجماعات المسلحة غير النظامية

على الباحثين التركيز على الصراع بين المرجعيات الدينية الشيعية في العراق وايران وأثره على العملية السياسية العراقية من خلال تحليل شبكة الفاعلين السياسيين والعسكريين المنقسمين ولأثيا، إضافة الى اتخاذ نماذج ناجحة كالتى في سويسرا وأيرلندا ومقارنتها مع الحالة العراقية لمعرفة نقاط الضعف ومسببات الاخفاق على الصعيد السياسي والوحدوي

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

إبراهيم، حسنين، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. نيسان/ابريل 1999.

ابن منظور، لسان العرب. تح: عبدالله على الكبير. ط1. بيروت: دار المعارف. 1998.

ابن منظور، لسان العرب. ط1. ج4. القاهرة: دار المعارف. 1981.

ادريانسيس، ديريك، تفكيك دولة العراق. تقديم: عزمي بشارة. عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003-2013. ط1. قطر. المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات. تشرين الثاني 2015.

الامم المتحدة. تقرير الهجرة في العالم لعام 2020. المنظمة الدولية للهجرة. تشرين الثاني 2019.

باتريك، ماري، سلاطين بني عثمان. ط1. بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر. 1986.

باحوط، جوزيف. تفكك اتفاق الطائف في لبنان: حدود تقاسم السلطة على اساس الطائفة. بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. أيار/مايو 2016.

بدارين، إميل، من الطائفية الاجتماعية إلى الطائفية السياسية. قطر: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات. سبتمبر 2014.

بريمر، بول، وماك، مالكوم، عام قضيته في العراق: النضال لبناء غد مرجو. ترجمة: عمر الايوبي. ط 1. لسان. دار الكتاب. 2006.

بشارة، عزمي، الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة. ط 1. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. آذار 2018

بطاطو، حنا، الدور السياسي للشيعنة وعملية الاندماج. من كتاب: المجتمع العراقي: حفريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات. تحرير: حسين بن حمزة. ط 1. بيروت. معهد الدراسات الاستراتيجية. 2006.

بطاطو، حنا، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد الملكي حتى قيام الجمهورية. ترجمة: عفيف الرزاز. ط 1. بيروت. مؤسسة الابحاث العربية.

بن نوى، حسان، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط. ط 1. بيروت: مكتبة الوفاء القانونية. 2015.

بولك، وليام العراق: المسار الكامل للتاريخ العراقي قديما وحديثا منذ الاجتياح المغولي إلى العهد العثماني حتى الاجتياح البريطاني والاحتلال الامريكي. تقديم: عبد الحي يحيى زلوم. ط 1. بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. 2006.

تقي الدين، سليمان وآخرون، الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية: من الفتنة إلى دولة القانون. تحرير: عبد الاله بلقيز. ط 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. تشرين الأول/اكتوبر 2013.

التميمي، علي صبيح، الدور السياسي للمؤسسة الدينية في العراق 1990-2010. ط 1. الاردن. دار أمجد للنشر والتوزيع. 2016.

جابر، محمود، الشيعة: الجذور والبذور. ط 1. إيران. مركز الابحاث العقائدية. 2009.

الجابري، نديم عيسى، فكرة الجمهورية في العراق. ط 1. بغداد. مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر. 2013.

الجبور، عبد الله، الحشد الشعبي في العراق: بين التوازنات الاقليمية والمتغيرات المحلية. عمان. مؤسسة فريدريش ايبرت. آذار 2021.

جرجس، فواز، داعش إلى أين؟ جهاديو ما بعد القاعدة. ط 1. ترجمة: محمد شيا. لبنان. مركز دراسات الوحدة العربية. ايار 2016.

حجال، صادق، إشكالية العلاقة بين التحديث والاستقرار السياسي: الحالة الجزائرية نموذجًا. مركز الجزيرة للدراسات. 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

حسن، حارث، الاحتجاجات التشريعية وبنية السلطة في العراق: مقارنة سياسية. في كتاب:

الاحتجاجات التشريعية في العراق احتضار القديم واستعصاء الجديد. تحرير: حارث

حسن، وفارس نظمي. ط 1. بغداد. مؤسسة مدى للاعلام والثقافة والفنون. 2020.

حسين، ابراهيم، تطورات التظاهرات في العراق: المساءلة بشأن إنتهاكات وتجاوزات حقوق

الإنسان التي ترتكبها "عناصر مسلحة مجهولة الهوية". بعثة الامم المتحدة لمساعدة

العراق. ايار 2020.

حسين، عبد الخالق، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق. ط1. بغداد. دار ميزو بوتيميا. 2011.

حسين، عدي فالح. النظام السياسي في العراق بعد عام 2003: دراسة في جدلية الشراكة والمعارضة بين المكونات الثلاثة الشيعية، السنة، الأكراد. ط1. العراق. مكتبة اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع. 2015.

الحسيني، عبد الرزاق، العراق قديما وحديثا. ط 3. بيروت: مطبعة العرفان. 1958.

حلاق، حسان، الابعاد الطائفية والسياسية في مواقع الحكم والسلطة في لبنان. ط1. بيروت: الدار الجامعية. يناير 1998.

حمو، طارق، الطائفية السياسية والتدخلات الإقليمية. ألمانيا: المركز الكردي للدراسات. 2020.

الحمود، علي طاهر، الدولة والامة في مخيال الانتليجنسيا الشيعية في العراق. الاردن. مؤسسة فريدريش ايبرت. 2017.

الحيون، رشيد، مئة عام من الاسلام السياسي في العراق: السنة. ط 1. ج 2. الامارات العربية المتحدة. مركز المسبار للبحوث والدراسات. ايار 2011.

الخطاب، فارس. الاقليات الدينية والعرقية في المعادلة السياسية العراقية. تقارير. قطر. مركز الجزيرة للدراسات. 4 حزيران 2020.

الخطيب، فارس، الصراع الامريكي- الإيراني واثاره على الوضع السياسي في العراق. مركز الجزيرة للدراسات. 26 ايلول 2019.

خليفة، عبد الرحمن، **أيدلوجية الصراع السياسي: دراسة في نظرية القوة**. ط 1. مصر: دار المعرفة الجامعية. 1999.

خليل، احمد، **لماذا يخاف العرب الحداثة؟ بحث في البدوقراطية**. ط 1. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر. ديسمبر 2011.

الخيون، رشيد، **100 عام على الاسلام السياسي في العراق: الشَّيعة**. ج 1. ط 1. الامارات العربية المتحدة. مركز المسبار للدراسات والبحوث. مايو ايار 2011.

الخيون، رشيد، **شيعة العراق المرجعية والأحزاب**. ط 1. الامارات العربية المتحدة. مركز المسبار للدراسات والبحوث. مارس 2010.

ديب، كمال. **موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الامريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية**. ط 1. بيروت: دالر الفارابي. كانون الثاني 2015.

ديب، كمال، **تاريخ سوريا المعاصر: من الانتداب إلى صيف 2011**. ط 2. بيروت. دار النهار. 2012.

ديب، كمال، **زلزال في ارض الشقاق: العراق 1915-2015**. تقديم: جورج قرم. ط 1. بيروت. دار الفارابي. 2003.

رشيد، عبد الوهاب، **التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والاسس الثقافية والمحددات الخارجية**. ط 1. بيروت. مركز دراسات الوجد العربية. تموز/يوليو 2006.

رضا، نادر، **الدور الذي تضطلع به إيران في العراق**. الولايات المتحدة الامريكية. منشورات مؤسسة راند. 2015.

زايدة، حاتم، الحرب الطائفية في المشرق العربي. ط1. لندن: دار أي-كتب. شباط/فبراير 2019.

الزبيدي، حسن لطيف، موسوعة الأحزاب العراقية. ط 1. العراق. دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع. 1 يناير 2007.

السامرائي، ابراهيم، العراق البلد العربي الذي نخره السياسيون 1914-2003م. ط 1. عمان. دار المعترف للنشر والتوزيع. آب 2015.

السامرائي، سعيد، الطائفية في العراق. ط 1. لندن. مؤسسة الفجر. 1993.

السامرائي، شفيق عبد الرزاق، المشرق العربي ق1. ط 1. العراق. دائرة التعليم العالي والبحث العلمي. 1980.

السامرائي، شفيق عبد الرزاق، نوري المالكي سنوات الفشل والفساد المالي والاداري (2006-2014). ط 1. الاردن. دار المعترف للنشر والتوزيع. 2015.

سلوغيت، ماريون، وسلوغيت، بيتر، من الثورة إلى الديكتاتورية: العراق منذ 1958. ط 1. ألمانيا. منشورات الجمل للنشر والتوزيع. 6 كانون الثاني 2003.

شاهين، فؤاد، الطائفية في لبنان: حاضرها وجذورها التاريخية والاجتماعية. ط2. بيروت: دار الحدثة للطباعة والنشر. 1986.

شبيب، كاظم، المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة. ط1. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع. 2010.

شرارة، وضاح، العراق مثالا وحنا بطاطو دليلا. ط 1. بيروت. دار الكتب. 2014.

شربل، غسان، العراق من حرب إلى حرب: صدام مر من هنا. ط 1. بغداد. نسخة مجمعة من جريدة الحياة. 2010.

الشعبي، أحمد، وثيقة المدينة: المضمون والدلالة. ط 1. ع 110. قطر: كتاب الأمة. كانون الأول/ديسمبر 2005.

شلبي، محمد، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج الاقترايات، والأدوات، ط 1. الجزائر: دار النشر للجامعات. 1998.

الشناوي، محمود، العراق التائه بين الطائفة والقومية: هذا ما جرى بعد الصدمة والرعب. ط 1. القاهرة. هلا للنشر والتوزيع. 2012.

شؤون الاوسط. بيان مجلس الحكم الإنتقالي في العراق. ع 112.. مركز الدراسات الاستراتيجية. خريف 2003.

صالح، سامية خضر، المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة. ط 1. مصر: جامعة عين شمس. أيار 2005.

الصفار، حسن، الاستقرار السياسي والاجتماعي ضرورته وضماناته. ط 1. بيروت: الدار العربية للعلوم. 2005.

الصفار، حسن، الطائفة بين السياسة والدين. ط 1. بيروت: المركز الثقافي العربي. ديسمبر 2009.

- صليبا، جميل، **المعجم الفلسفي**. ط1. ج2. بيروت: دار الكتاب اللبناني. 1982.
- الصمانجي، عزيز قادر. **التاريخ السياسي لتركمان العراق**. ط1. بيروت. دار الساقى. 1999.
- طقوش، محمد، **تاريخ الدولة الصفوية في إيران**. ط1. بيروت: دار النفائس. 2009.
- العاني، نوري، وآخرون **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968. الجزء الخامس: 1961-1963**. ط1. بغداد. بيت الحكمة. 2002.
- عباس، عقيل، وآخرون، **الحكومات غير الخاضعة للمساءلة في العالم العربي حالة العراق**. ع2. العراق. الحكومات غير الخاضعة للمساءلة في العالم العربي حالة العراق. يونيو/حزيران 2005.
- عباش، عائشة، وآخرون، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**. ط1. ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية. 2019.
- عبد الرزاق، صلاح، **مشاريع ازالة التمييز الطائفي في العراق من مذكرة فيصل إلى مجلس الحكم 1932-2003**. ط1. بيروت. منتدى المعارف. 2010.
- عبد القادر ناجي، عزو، **حزب البعث الاشتراكي ضمن تركيبة المجتمع العراقي**. د.ط. سوريا: شبكة الالوية. د.ت.
- عبد المجيد، وسيم، **العراق الانقلابي: الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق 1921-2003**. ط1. بغداد. دار الجوهري. 2015.
- عبد الهادي، إحسان، **مفهوم السطوة وشرعيتها: إشكالية المعنى والدلالة**. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الأول. أيار 2017.

عبد عيسى، هاني، أزمة الدولة في العالم العربي: دراسة مقارنة لحالتي العراق والسودان. اطروحة دكتوراه. تونس. جامعة تونس المنار. 2018.

عطوف، زهير، التجربة الحزبية في العراق بعد 2003 الواقع والتحديات. سورية. مركز إدراك للدراسات والاستشارات. كانون الثاني، يناير 2018.

العلواني، طه، الانقسامات الطائفية في الوطن العربي وآثارها المستقبلية. أكاديمية طه العلواني للدراسات القرآنية. 17 مارس 2018.

العلوجي، عبد الكريم، الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي. ط 1. القاهرة. الدار الثقافية للنشر. 2007.

عليان، عدنان، جذور التشيع في الخليج والجزيرة العربية: الشيعة والدولة العراقية الحديثة: الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي 1914-1958. ط 1. بيروت. مؤسسة العارف للمطبوعات. 2005.

عماد، عبد الغني، سوسيولوجيا الهوية: جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء. ط 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. شباط/فبراير 2017.

العيثاوي، وسام، التحديث والاستقرار السياسي في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003. ط 1. ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي. 2018.

غليون، برهان، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. ط 3. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. كانون الثاني 2012.

غينتر، مايكل، **كورد العراق الام وآمال**. ترجمة: عبد السلام النقشبندى. ط 1. اربيل-كردستان العراق. دار اراس للطباعة والنشر. 2012.

فان دام، نيقولاوس، **الصراع على السطوة في سوريا: الطائفية والاقليمية والعشائرية في السياسة 1961-1995**. ط1 معتمدة باللغة العربية. القاهرة: مكتبة مدبولي. ديسمبر/كانون الأول 2006.

الفلاحي، حاتم، **الهجمات الاسرائيلية في المنطقة: الضرب بالنيابة**. قطر. مركز الجزيرة للدراسات. 5 ايلول 2019.

القصاب، عبد الوهاب، **الحرب العراقي-اليرانية 1980-1988: قراءة تحليلية مقارنة من مذكرات الفريق الأول الركن نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي**. ط 1. بيروت. المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات. كانون الثاني/يناير 2014.

كصاي، حسام، **إشكالية الطائفية في الفكر العربي المعاصر: آليات الخروج الآمن للعرب من نفق التطرف**. ط1. سورية: صفحات للدراسات والنشر. 2016

كصاي، حسام، **الطائفية صدمة الإسلام السياسي**. ط1. عمان: الأردن. أمواج للنشر والتوزيع. 2015.

كوثراني، وجيه، **الاتجاهات الاجتماعية-السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي 1860-1920**. ط1. بيروت: معهد الانماء العربي. 1976.

مجلس القضاء الاعلى. **دستور جمهورية العراق لعام 2005** م. جمهورية العراق. 25 آذار

2005، مجلس القضاء الاعلى (hjc.iq)

مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط. ط5. مصر: مكتبة الشروق الدولية. يناير 2011.

محفوظ، محمد، **الشيعة اليوم: إشكاليات الهوية والاندماج**. ط1. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي. 2014.

محمد، وليد سالم، **مأسسة السلطة وبناء الدولة-الامة: دراسة حالة العراق**. ط1. الاردن. الأكاديميون للنشر والتوزيع. 2014.

المحمودي، محمد، **مناهج البحث العلمي**. ط2. اليمن: دار الكتب. 2019.

مسرة، انطوان، **الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية من الفتنة إلى دولة القانون**. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. تشرين الأول 2013

مسعد، نيفين، **الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**. ط1. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة. 1988.

معهد البحرين للتنمية السياسية، **قاموس المصطلحات السياسية**. 2014.

مكي، لقاء. **احتجاجات العراق: مطالب الإصلاح وازمة النظام السياسي**. قطر مركز الجزيرة للدراسات. 13 تموز 2018.

منصور، ريناد، **المأزق السني في العراق**. بيروت. مركز كارينغي للشرق الاوسط. 2016.

المهداوي، فارس حسن، **مستقبل الاقليات في العراق ومصادر تهديدها**. ورقات تحليلية. قطر. مركز الجزيرة للدراسات. 7 حزيران 2021.

موسى النجار، جميل. الدولة الوطنية العراقية عام 1921: جذور التأسيس العثماني. في:

مجموعة مؤلفين. العرب من مرج دابق إلى سايكس-بيكو 1516-1916-تحولات بنى

السلطة والمجتمع من الكيانات والامارات السلطانية إلى الكيانات الوطنية. ط 1. قطر:

المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات. 2020.

المؤمن، علي، سنوات الجمر: مسيرة الحركة الإسلامية في العراق 1957-1986. ط5. لبنان:

مركز دراسات المشرق العربي. 2020. ص 539

المؤمن، علي، من المذهبية إلى الطائفية: المسألة الطائفية في الواقع الاسلامي. ط2. النجف:

مؤسسة الرسول الاعظم العلمية. 2017.

ميلود، ولد الصديق، الانقسام الاجتماعي وأثره في بنية الأحزاب السياسية. ط1. الأردن: مركز

الكتاب الأكاديمي. 2015.

النداوي، خضير، الفقر في العراق والتحول من ظاهرة اقتصادية إلى مازق اجتماعي وسياسي.

قطر. مركز الجزيرة للدراسات. 7 كانون الأول 2020.

نقاش، اسحق، شيعة العراق. ترجمة: عبد الاله النعيمي. ط 1. دمشق. دار المدى للثقافة

والنشر. 1996.

نيوف، صلاح، الاخوان المسلمون في سوريا: ممانعة الطائفة وعنف الحركة. ط1. دبي:

مركز مسبار للدراسات والابحاث. 2011.

الهاشمي، هشام، الخلاف الداخلي في هيئة الحشد الشعبي. اسطنبول. مركز صنع السياسات

للدراستات الدولية والاستراتيجية. 7 يناير 2020.

الهورني، وليد عبد الله، عصر الاسلاميين الجدد: رؤية لأبعاد المعركة الفكرية والسياسية في

حقبة الثورات العربية. ط1. الرياض: مجلة البيان. 2013.

هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السياسية. ترجمة: حمدي عبد الرحمن، ومحمد عبد الحميد.

ط1. الاردن: المركز العلمي للدراسات السياسية. مارس 2001.

وحدة الدراسات السياسية. احتجاجات العراق: بين مطالب الشارع وعنف السّاطة. المركز

العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 20 تشرين الأول 2019.

وحدة الدراسات السياسية. تشكيل حكومة الكاظمي في العراق: تحول فعلي ام تسوية عابرة؟

قطر. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 13 ايار 2020.

الرسائل الجامعية

أبو الحلا، كرم، سياسات الاتحاد الأوروبي إزاء الهجرة غير النظامية: التحديات وآفاق

المستقبل (2011-2016) دراسة حالة ألمانيا. رسالة ماجستير. فلسطين: جامعة

بيرزيت. 2018.

بقدي، كريمة، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا: دراسة حالة

الجزائر. (رسالة ماجستير). الجزائر: جامعة ابو بكر بلقايد. 2012.

زايدي، اوسامة، الطائفية الدينية وأثرها على الاستقرار السياسي في الدولة: دراسة حالة

لبنان. (رسالة ماجستير). الجزائر: جامعة العربي بن مهدي. 2017.

فريدة، بن جدة، إشكالية الانتقال الديمقراطي في المجتمعات الطائفية. رسالة ماجستير. الجزائر.

جامعة محمد بو ضياف-المسلية. 2019.

محمد، سمر فضل، اكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم 1958-1963. رسالة ماجستير. مصر: جامعة الرقازيق د.ت.

يوسف، أزروال، الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق: دراسة في واقع التجربة الجزائرية. (رسالة ماجستير). الجزائر: جامعة العقيد الحاج لخضر. 2009. ص 144

المجلات والتقارير

ابو حامد، حسام، قراءة في عزمي بشارة الطائفة في سياق تاريخي. مج (7). ع (27). قطر: مجلة عمران. 2019.

ابو حامد، حسام، قراءة في عزمي بشارة: الطائفة في سياق تاريخي. ع 27. مج 7. بيروت: مجلة عمران. شتاء 2019.

ابو عيشة، نضال، ابو جابر، ابراهيم، الطائفة السياسية والواقع الاجتماعي المأزوم في الوطن العربي. ع 502. بيروت: مجلة المستقبل العربي. كانون الأول/ديسمبر 2020.

الانباري، احمد، حكومة حيدر العبادي: تحديات الإصلاح والفرص المتاحة. ع 69. مجلة الدراسات الدولية. 2 شباط 2017.

بادود، سمية، العلاقات الطائفية في الحضارتين الإسلامية والغربية بين الصراع والاحتواء. ع2. المانيا: مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة. الصادرة عن المركز العربي الديمقراطي. نوفمبر 2019.

البدرى، منذر، وسلمان، ندى. سكان مدن العراق 1997-2009. مج 1. ع 209. العراق: مجلة الاستاذ. 2014.

البديري، ايداء، *التركب الجغرافي لسلان العراق وحتل أثره يف بهاء الدولة واستقرارها*. مج 13. ع 1. بغداد: مجلة القادسية للعلوم الانسانية. 2010.

بشارة، عزمي، *في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذج ايرلندا ولبنان*. ع 30. قطر: مجلة سياسات عربية. كانون الثاني/يناير 2018.

بلعيد، سمية، *تأثير الانقسامات الطائفية على استقرار الأنظمة السياسية الخليجية: البحرين والكويت من منظور مقارن*. ع 12. مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية. 2016.

بوعافية، محمد الصالح، *الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات*. ع 15. مجلة دفاتر السياسة والقانون. 2016.

البياتي، فلاح محمود خضر، *أساليب السياسة البريطانية في العراق 1917م - 1920م*. ع 4. جامعة بابل - كلية التربية للعلوم الإنسانية. مجلة العلوم الانسانية. كانون الأول 2010.

تقرير الهجرة الدولية للعام 2015، *الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة*. الأمم المتحدة.

جريدة الوقائع العراقية، *قانون الأحزاب السياسية رقم (36) لسنة 2015*. ع 4383. جمهورية العراق. 13 اكتوبر 2015.

الجماعة شاعة، محمد، *استجلاء الملامح الطائفية في بناعات دول المشرق العربي: مشهد التفكك*. ع 18. مجلة معارف. 2015.

حكيم، لقمان، الطائفية ومستقبل النظام السياسي في العراق. ع2. اقليم كردستان- العراق. مجلة التنمية البشرية. 2016.

حمزة، كريم، تاريخ الاستخدام السياسي للهوية المحلية العشائرية في العراق: تخدام الدولة والمشخة. مج 5. ع 19. قطر. مجلة عمران. شتاء 2017.

الخصرمي، عمر، تداول السلطة في الأنظمة السياسية العربية. مج 33. ع 3. دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية. 2006.

الذراع، بن يمنية، المؤثرات الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، ع (21). مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. يناير 2019.

رسول، عابد، وعبد الله، كنعان، انماط العنف السياسي في العراق بعد 2003. ع 6. كردستان العراق. مجلة دراسات قانونية وسياسية. تشرين الأول 2015.

الرواشدي، عبد الرحمن، وآخرون، العرب السنة في العراق: تاريخهم واقعهم مستقبلهم. ط 1. مجلة البيان. مركز البحوث والدراسات. 2012.

الزويري، محجوب، المذهبية في المشرق العربي الحديث: الحالة العثمانية-الصفوية. ع 11. قطر. مجلة عمران. شتاء 2015.

ساتيك، نيروز، الحالة الطائفية في الثورة السورية: المسارات والانماط. ع 5. قطر: مجلة عمران. صيف 2013.

السامرائي، احمد. احوال العراق الاجتماعية في ظل الاحتلال البريطاني (1914-1920). مج 16. ع 9. بغداد: جامعة تكريت للعلوم الانسانية. ايلول 2009.

السامرائي، توفيق خالد، *دور المحتل في تفتيت النسيج الاجتماعي العراقي*. مج 7. ع 35. العراق. مجلة السري. نيسان 2011.

السعدون، واثق، *الادوار السياسية للعشائر العربية في العراق المعاصر*. ع 221. انقرة. مركز دراسات الشرق الاوسط. تشرين الأول 2018.

السعدون، واثق، *المواجهة الامريكية-الإيرانية في العراق بعد اغتيال الجنرال قاسم سليمانى: لا حرب شاملة ولا سلام دائم*. ع 108. تركيا. مركز دراسات الشرق الاوسط. يناير 2020.

سلمان، زينب طالب، *الاقليات ومشكلة إدارة التنوع: العراق امونجا 1921-2014*. ع 1. مج 4. بغداد. المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية. 29 شباط 2020.

سور، محمد عبد الله، *الاحتلال البريطاني للعراق: دراسة في تطوره السياسي 1917-1927*. مج 1. ع 221. مجلة الاستاذ. 2017.

شبيب، أسعد، *نقد الطائفية في الفكر العراقي المعاصر*. ع (38). العراق: مجلة دراسات الكوفة. 2015.

الشجيري، رنا علي، *دور المتغير الامريكي في الاستقرار السياسي للعراق*. بغداد. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. ديسمبر 2016.

شحادة، احمد، *طبيعة النظام السياسي في العراق واشكالية الاستقرار السياسي بعد 2003*. ع 65. مصر. مجلة بحوث الشرق الاوسط. يوليو 2021.

الصالح، محمد، الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات. ع (15). الجزائر: مجلة
دفاتر السياسة والقانون. 2016.

صالح، نبيل، المسألة الطائفية في الاجتماع الديني والسياسي العربي: مقارنة في البنية
والمآلات العملية. ع 54. مؤسسة مؤمنون بلا حدود. المغرب. مجلة ذوات. 2019.

صبار محمد، وطعمة، امجد، الدعاية الطائفية: دراسة تحليلية في واقع ومستقبل الظاهرة:
العراق أنموذجاً. الاردن: مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية. مج 47. 2020.

الطيب، بتة، الاستقرار السياسي: قراءة في اشكالات المفهوم. ع 16. الجزائر: مجلة المعيار.
ديسمبر 2016.

عادل، شهيبي، الهادي بووشمة، أثر عدم الاستقرار السياسي والامن على التنمية والاستثمار
السياسي. مج 7. ع 5. الجزائر: مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية.
2018.

عباس، عقيل، الاسلام السياسي الشيعي في العراق والديمقراطية التوافقية: اشكاليات الخطاب
وتحديات التنوع. ع 29. قطر: مجلة سياسات عربية. تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

عبد الكريم، بن عبد الله، بوزيد، عويشة، عدم الاستقرار السياسي في الكويت: بحث حول أهم
العوامل المفعلة للظاهرة. ع 6. مجلة أكاديميا. 2017.

عبد، صلاح انور، التمثيل العشائري في انتخابات مجلس النواب وأثره على الاداء البرلماني
من انتخابات 2006 إلى انتخابات 2018. العراق. مركز الساعة للدراسات. ديسمبر
2020.

عثمان، عمرو، *دستور المدينة: قراءة في تاريخ نص*. ع 3. قطر: مجلة أسطور. كانون الثاني/يناير 2016.

عديلة، محمد الطاهر، *تسييس الطائفة وآثاره على امن الدولة والمجتمع: دروس من الحالتين اللبنانية والعراقية*. ع 1. مج 13. مجلة دفاتر السياسة والقانون. 2021.

عطية، نيبال عز الدين جميل، *العوامل الخارجية والداخلية المسببة للصراع الطائفي-الديني في العراق واعاقه بناء الدولة العراقي* مج 7. ع 2. مصر. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*. 2016.

عمر، تارا، ومهدي، مهدي، *اشكاليات المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية في العراق بعد عام 2003*. مج 2. ع 2. العراق. *المجلة العلمية لجماعة جيهان-السليمانية*. كانون الأول 2018.

العوادي، احمد. *دور المرجعية الدينية في عملية الاصلاح في العراق بعد العام 2003*. ع 57. *مجلة العلوم السياسية*. 2019.

العيسة، جهاد، *"تغير الوزراء الفلسطينيين المتكرر وأثره في السياسات العامة: وجهة نظر الادارات العليا"*. ع 28. قطر: مجلة سياسات عربية. ايلول/سبتمبر 2018.

القصاب، عبد الوهاب، *ابحاث مؤتمر: مائة عام على الحرب العالمية الأولى - مقاربات عربية، الحملة البريطانية على العراق 1914 - 1918: الدوافع والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية*. مج 2. بيروت. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2015.

كامرافا، مهران، ودرزادة، حميدة، اتجاهات الراي العام العربي تجاذاه إيران 2020/2019. ع

47. قطر. سياسات عربية. تشرين الثاني 2020.

الكبيسي، يحيى، العراق: الاحتجاجات وازمة النظام السّياسي. ع 2. قطر. مجلة سياسات

عربية. ايار 2013.

كوردسمان، انتوني، الاستقرار في العراق والحرب على داعش. ع 16. قطر. مجلة سياسات

عربية. ايلول 2015.

المتعدد غانم، نجوى، أثر ثورات الربيع العربي في عودة الولاعات الطائفية. ع 1. الجزائر:

مجلة الناقد للدراسات السياسية. اكتوبر 2017.

محمد نوري، نهار، العراق ليس مصطنعاً: النزعات العراقية ودحض فرضية الدولة

المصطنعة ع 8. مجلة اسطور الصادرة عن المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.

تموز 2018.

محمد، تارا، ومصطفى، فرهاد، الفعل الاحتجاجي كمدخل مطالبي للنظام السّياسي: الاحتجاجات

العراقية لعام 2019. مج 4. ع 1. العراق. المجلة العلمية لجامعة جهان. حزيران

2020.

المعوشي، نادين، الاقلييات والبناء الوطني في سوريا الاسد. ع 48. قطر. مجلة سياسات

عربية. كانون الثاني 2021.

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان، التقرير السنوي للمنتدى العراقي لمنظمات حقوق

النسان عن حالة حقوق النسان في العراق لعام 2020.

المهدي، شنين، الإنبعاث الطائفي كإستراتيجية سلطوية: قراءة في الغايات المفتوحة لتسييس

الهويّة الطائفيّة. مج (12). ع (2). مجلة دفاتر السياسة والقانون. 2020.

مهدي، مهدي، ومحمد، تارا، اشكاليات المؤسسات السياسيّة الرسميّة وغير الرسميّة في

العراق بعد عام 2003". مج 2. ع 2. العراق. المجلة العلمية لجامعة جيهان. كانون

الأوّل 2018.

ناصر، عادل، ازمات ومرتكزات الاستقرار السياسي في المجتمعات العربيّة. ع25. المجلة

الدولية والسياسية. 2014.

نصار، عبد العظيم عباس عبد الحسين، ثورة العشرين في العراق عوامل الإنطلاق ومظاهر

الشخط الجماهيري. مج7، ع2، مجلة الكلية الإسلاميّة الجامعة. تشرين الثاني 2013.

هادي، سهيلة، الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق. مج (10). ع (3).

المجلة العربية في العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة. 2018.

هوشاني، بدر الدين، انعكاسات الطائفيّة السياسيّة على الاستقرار السياسي.. مؤسسة مؤمنون

بلا حدود للدراسات والابحاث. 27 يوليو 2016.

وحدة استطلاع الراي العام. الراي العام العربي والاداء الحكومي في مجال الخدمات الاساسية.

ع 50. قطر. سياسات عربية. ايار 2021.

المراجع الكترونية

ابو الفتوح، محمود، كيف ياتي الاستقرار للوطن. مدونات الجزيرة. 28 يناير 2017

<https://cutt.us/Jk80O>

احمد، أجمد احمدي، الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط دراسة حالة " غزو العراق -

ثورات الربيع العربي". المانيا. المركز الديمقراطي العربي لدراسة الاستراتيجيات

الاقتصادية والسياسية. 13 اغسطس 2016 <https://democraticac.de/?p=35606>

ادريينسانس، ديرك، ثورة تشرين الأول العراقية لعام 2019 والصراع الإيراني الأميركي.

ترجمة: ولاء تميم. مركز اسبار. 7 شباط 2020، <https://asbarme.com/2464/> ث

ار تي العربية. كردستان العراق: عدد سكان الإقليم 6.17 مليون نسمة. 18.01.2021

<https://bit.ly/3oLqsk8>

بابان، صلاح حسن. الذكرى الـ 30 لانطلاق حرب إخراج القوات العراقية من الكويت..

الزلزال الذي عصف بالمنطقة. الجزيرة نت. 24 شباط 2021،

<https://bit.ly/3BtjhAk>

بابان، صلاح حسين. إحصاء 1987 ما زال معتمدا.. لماذا التعداد السكاني في العراق يراوح

مكانه؟ الجزيرة نت. 14-2-2021، <https://bit.ly/3mBl3Jx>

البرصان، احمد، الموساد وانفصال كردستان والامن الاقليمي: اطماع اسرائيلية استراتيجية عبر

البوابة الكردية. ع 124. اراء حول الخليج. 23 <https://bit.ly/3oE20B5>

برنامج السطر الاوسط. فائق الشيخ علي. الجزء الخامس. قناة ام بيس ي. ايار 2020،

<https://shahid.mbc.net/ar/shows/>السطر-الأوسط-الموسم-1-الحلقة-

/episode-87180536

بشير، خالد. كيف تحول حزب البعث في العراق من الأيديولوجيا إلى العائلة؟ حفريات. 28 ماي

<https://binged.it/3mDAeBY> 2019

البكيري، نبيل، الجذور التأسيسية للطائفية السياسية. العربي الجديد. 25 اغسطس 2015

<https://bit.ly/3ujCbGV>

بهاء الدين جلال. فشل حكومة العبادي.. ازمان متتالية تنتهي بالأنهيار. كولان. 22 شباط

<https://bit.ly/3iG8RpN> 2016

بوابتك للشرق الاوسط. مجلس الحكم الانتقالي في العراق يعين الحكومة المؤقتة. 1 ايلول

<https://bit.ly/3lj1ruc>، 2003

بي بي سي العربية. العراق: ما خيارات إيران للرد على أمريكا بعد مقتل سليمان؟ 3 يناير

<https://www.bbc.com/arabic/interactivity-50985013>، 2020

تمر، جوتيار، سيادة الدولة في الشرق الاوسط بين الوهم والواقع. دنيا الوطن. 18 يناير 2020

<https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2020/01/18/511434.html>

الجبوري، مروان، الجيش العراقي في ذكرى تأسيسه.. تاريخ حافل بالانقلابات والتدخلات

<https://bit.ly/3oGGwDH> 2021 6 يناير الجزيرة نت. هذه أبرزها.

الجزيرة نت. أبرز الميليشيات الشيعية المسلحة في العراق. 8 ايلول 2014،

<https://bit.ly/3uTZgjZ>

الجزيرة نت. استفتاء إقليم كردستان.. تفاصيل وتطورات. 1 اكتوبر، 2017

<https://bit.ly/3Ag5UC9>

الجزيرة نت. الانتخابات العراقية.. موسم الهجرة للخطاب الطائفي. 17 نيسان 2018

<https://bit.ly/3BkFgcP>

الجزيرة نت. العراق يعلن تحرير كامل أراضيه من تنظيم الدولة. 10 كانون الثاني 2017،

<https://bit.ly/2YqqnHs>

الجزيرة نت. بالأرقام.. هذا العدد الكلي للسكان في العراق عام 2020. تقارير. 2021/1/12

<https://cutt.us/onvKp>

الجزيرة نت. برنامج الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي. 20 ايار 2006،

<https://bit.ly/3lj7kri>

الجزيرة نت. تعرف على أعداد ومناطق توزيع الأكراد. 2017/9/22

<https://bit.ly/3AtX6Zr>

الجزيرة نت. هو الأول منذ 1987.. العراق يجري تعدادا سكانيا شاملا في 2020. تقارير.

<https://cutt.us/IchgV> 2018/12/13

الجزيرة نت. يوم غزا العراق الكويت.. القصة الكاملة لما حدث وهل أعطت واشنطن الضوء

<https://bit.ly/3AmUCvV>، الأخطر لصدام حسين؟ 2 آب 2020،

الجزيرة. بعد طول انتظار.. العراق يختار تاريخ استقلاله يوما وطنيا. 2 ايلول 2020

<https://bit.ly/3aAt0t7>

جعفر، ابراهيم. لماذا حدث غزو الكويت من قبل العراق وما هي مبررات الغزو؟ 28 ديسمبر

<https://cutt.us/apc0T>، 2018

الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية. مجلة ما بعد داعش. ص 5

<https://bit.ly/2Yolbni>

جمهورية العراق. المؤشرات السكانية. وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء

<https://cutt.us/umDfx>

جمهورية العراق. دائرة الأحزاب والتنظيمات السياسية. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

دائرة الأحزاب والتنظيمات السياسية IHEC Website –

جواد، علي، حكومة العبادي في 2016.. احتجاجات واستقالات وحقائب بلا وزراء. الاناضول.

29 ديسمبر 2016، <https://bit.ly/3oFNubX>

حامد، الحمداني. هكذا تقاسمت الأحزاب الطائفية الشيعية والقومية الكردية السلطة في العراق.

دنيا الوطن. 6 تموز 2019،

<https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2019/07/08/496593.html>

الحامد، رائد، تحديات تجنيد العشائر السنية في العراق. مركز كارينغي. 17 مارس 2015،

<https://carnegieendowment.org/sada/59402>

حامدي، امبارك، الطائفية في اللغة والاصطلاح: بحث في الجذور والمرتكزات وآفاق التجاوز.

مؤسسة مؤمنون بلا حدود. 2017،

<https://www.mominoun.com/articles/> الطائفية في اللغة والاصطلاح – بحث –

في الجذور – المرتكزات – وآفاق – التجاوز – 4671

حسن، حارث. من راديكالي إلى إسلامي متفد: قضية حزب الدعوة في العراق. صحيفة الشرق

الاوسط. 22 نيسان 2019، <https://bit.ly/3mBvA7F>

حسن، حارث، السّطة الدّينيّة وسياسة الأوقاف الإسلاميّة في العراق. مركز مالكوم-كير

كارنيغي للشّرق الاوسط. 11 حزيران 2019، [https://carnegie-](https://carnegie-mec.org/2019/06/11/ar-pub-79283)

[mec.org/2019/06/11/ar-pub-79283](https://carnegie-mec.org/2019/06/11/ar-pub-79283)

حسن، علاء، اعتصامات العراق تواصلت لعام وانتهت "بثورة مسلحة". الجزيرة نت. 26 شباط

2015، <https://bit.ly/3uPjGKY>

حمدي، سمر، الطائفيّة السّياسية وفشل الدولة الوطنيّة. العربي الجديد. 31 مايو 2015

<https://bit.ly/3ujCbGV>

الحيدري، ابراهيم، الحكم الملكي في العراق - محاولة لبناء دولة حديثة. ايلاف. 9 اغسطس

2011 <https://bit.ly/3Ap8FkE>

الخاقاني، محمد، تجربة العدالة الانتقالية في العراق. المانيا. المركز الديمقراطي العربي. 6

ديسمبر 2017، <https://democraticac.de/?p=50845>

خدوري، وليد، ارتفاع نسبة الفقر في العراق منذ 2003 بسبب الهدر والفساد. العربية نت. 4

مارس 2020، <https://bit.ly/3Bpgo3M>

الخليج اونلاين. اغتيال المرشحين.. تنافس من نوع آخر في انتخابات العراق. 1 ايار 2018

<https://bit.ly/3lpiACN>

خليل، صبري، التمييز بين الطائفة والطائفيه: نحو استراتيجيه تنويريه لتجاوز الطائفيه. صحيفة

سودانيل. 14 تموز/يوليو 2020 <https://bit.ly/3ujCbGV>

الدليمي، اياد، قواعد إيران العسكرية في العراق. العربي الجديد. 13 ابريل 2021،

<https://bit.ly/3Fp0A3q>

ديبو، محمد، ما هي الطائفية؟ حوار مع سلامة كيلة و فكتور يوس شمس. الديمقراطية المفتوحة.

<https://bit.ly/2NnQnhv>، 22 October 2014

راي، ماتيو. منذ 1979 أربعون سنة من الصراع الإيراني-الأمريكي في العراق.. اورينت. 21

كانون الثاني 2020، <https://orientxxi.info/magazine/article3568>

الزاهد، سعود، سليمان: العراق وجنوب لبنان يخضعان لإيران. العربية نت. 19 كانون الثاني

2012، <https://www.alarabiya.net/articles/2012/01/19/189338>

زيدان، سلام، الأقاليم في العراق: شرعنة التقسيم! الاخبار اللبنانية. 14 كانون الثاني 2015،

<https://al-akhbar.com/Arab/13916>

الساعدي، محمد، ثورة العشرين في العراق ... تنوع ووحدة هدف.. الاردن العربي. 30 يونيو

<https://www.arabjo.net/?p=88710> 03-08-2021

سالم، زيد، أقاليم العراق: ردّ طائفي على هيمنة الميليشيات. العربي الجديد. 6 يونيو 2021،

<https://bit.ly/3uVklMj>

ساموئيل، جاك، الحكم العثماني ونظام الملي العثماني. الحوار المتمدن. 30 ابريل 2019

<https://m.ahewar.org/s.asp?aid=635779&r=0>

سحبان، عثمان، الاستغلال السياسي للدين.. كيف تم استخدام الشحن المذهبي بالصراع العثماني

الصَّفوي؟ الجزيرة نت. 2 تشرين الثاني 2019

<https://www.aljazeera.net/blogs/2019/11/2/> الاستغلال-السياسي-للدين-كيف-

تم

سعد علي، عبد الله، وآخرون، تأثير الشائعات على الاستقرار السياسي في مصر خلال الفتره
(2013-2019). المانيا: المركز الديمقراطي العربي. 15 يوليو 2019

<https://democraticac.de/?p=61718>

السعدي، محمد، قراءة في كتاب: صعود الحزب الشيوعي العراقي وانحداره. للبروفيسور طارق

يوسف إسماعيل. صوت العراق. 17 آذار 2021-08-30 <https://bit.ly/3iI8Y46>

سماق، خلدون. إما "اللا طائفية" وإما "البربرية". مركز حرمون للدراسات المعاصرة. 22

حزيران/يونيو 2020 <https://www.harmoon.org/opinions/> إما-اللا طائفية-

وإما-البربرية/

السيد، زهرة، الدولة الوطنية العربية: عوامل التفكك والوحدة. جريدة اخبار الخليج. العدد:

13683. 9 سبتمبر 2015 <http://www.akhbar->

[13683/article/41687.html](http://www.akhbar-13683/article/41687.html)

الشاهر، شاهر، الاستقرار السياسي... معايير ومؤشراته. مؤسسة دامبرس الاعلامية. 31

اغسطس 2016 https://www.dampress.net/mobile/?page=show_det&category_id=48

https://www.dampress.net/mobile/?page=show_det&category_id=48

https://www.dampress.net/mobile/?page=show_det&category_id=48
&id=73497

الشويلي، ماجد، المرجعية السنوية في العراق. مجلة تحليلات العصر الدولية. 8 آذار 2021-

<https://bit.ly/3lioKo0> 22-09

صالح، ناصر، عدم الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات. المعهد المصري للدراسات.

سبتمبر 2019، <https://eipss-eg.org/> عدم-الاستقرار-السياسي-المفهوم-

والمؤشرات/amp/

صحيفة الزمان. المحاصصة الطائفية والسياسية وأثرها في الاستقرار. 7 يوليو 2014

<https://www.azzaman.com/>المحاصصة-الطائفية-والسياسية-وأثرها-ف/

صلاح، مصطفى، التدخل الإيراني في العراق: اليات السيطرة وحدود الدور. المركز العربي

للبحوث والدراسات. 1 اغسطس 2018، <http://www.acrseg.org/40853>

الطائي، عبدالحسين، مفهوم الطائفية السياسية، تحليل جذورها الفكرية، والثقافية، والاجتماعية،

والاقتصادية. موقع الحزب الشيوعي العراقي. 2 آب/أغسطس 2014

<http://iraqicarchives.com/index.php/sections/objekt/17761-2014-08->

02-20-49-2

الظاهر، عبد العزيز، النفوذ الإيراني في العراق. ع 364. مجلة البيان. 23 اغسطس 2017،

<https://www.albayan.co.uk/text.aspx?id=5946>

عادل، موفق. ولاء الأحزاب التركمانية العراقية لمن؟ موقع فكرة. 4 كانون الأول 2017،

<https://bit.ly/3iIE9wb>

العادلي، حسين، الطائفية المجتمعية والطائفية السياسية. مدونة كتابات في الميزان. 16/3/2012

<https://www.kitabat.info/subject.php?id=15198>

العاني، طه. 17 عاما على إعلانه. يوم أقر أول دستور عراقي بعد الغزو الأميركي وهذه أبرز

عيوبه. الجزيرة نت. 19 شباط 2021، <https://bit.ly/3BpBP15>

العاني، طه. 292 حزبا تتنافس بانتخابات العراق. فوضى سياسية أم حالة ديمقراطية صحية؟

الجزيرة نت. 28 اكتوبر 2020، <https://bit.ly/3mOLBHB>

العاني، طه، ثالث أكبر عرقية في البلاد.. تعرف على تركمان العراق. الجزيرة نت.

29/11/2020 <https://bit.ly/3FwzhUT>

العاني، طه، في اليوم العالمي للاجئين.. ما هي أسباب هجرة ملايين العراقيين من بلدهم؟

<https://bit.ly/3BjP6vC> 20 حزيران 2021

عبد اللطيف، صلاح، التدخل الإيراني في العراق: التاريخ والواقع والمستقبل. اضاءات. 39

آذار 2015، [https://www.ida2at.com/iranian-interference-in-iraq-](https://www.ida2at.com/iranian-interference-in-iraq-history)

-history

العثوم، نانسي، نظام الملل في الدولة العثمانيّة. العربي. 16 ايلول 2020

<https://bit.ly/3ujCbGV>

العثماني، سعد الدين، دور الوسطية في الاستقرار السياسي. ع 2982. البحرين: صحيفة

الوسط. 4 نوفمبر 2010، <http://www.alwasatnews.com/news/496687.html>

العربية نت. قتلى تظاهرات تشريين في العراق التحقيق مع عشرات الضباط. 28 مايو 2021-

<https://bit.ly/3muH10Y> 04-10

العزاوي، لقاء. الأزمة العراقيّة.. أزمة مجتمع أم أزمة دولة؟ مركز الجزيرة للدراسات. 13 Jan

<https://bit.ly/3uShYbX>، 2010

علي، سليم، معوقات بناء الدولة في العراق.. قراءة في الإشكالات الاجتماعيّة. مركز المستقبل

للدراسات الاستراتيجية. 15 تموز 2019، <https://mcsr.net/news504>

عليوي، هادي حسن، الانتفاضة الشعبانية العام 1991. كتابات. 19 مايو 2016

<https://bit.ly/3uTG5qw>

العيسي، ميثاق مناحي. قصة الصدر مع العملية السياسية: دلالات الانسحاب وتداعياته السياسية.

شبكة النبأ المعلوماتية. 27 تموز 2021،

<https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/27908>

غولي، خالد القره، نسبة السنة والشّعبة في العراق. كتابات. 20 حزيران 2020

<https://bit.ly/3mDP6Ae>

فخري، زينب، اشكالية الدستور الدائم لعام 2005. شبكة النبأ. 30 حزيران 2021

<https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/27612>

الفلاحي، صهيب، الاعلام الطائفي في العراق. نون بوست. 16 آذار 2015

<https://bit.ly/3Fr9iOr>

فينيق. الحرب الاهلية في العراق (2006-2008). 17 فبراير 2012،

<https://bit.ly/3BniTn9>

قحطان، حسين طاهر، دور العشيرة في تشكيل الدولة العراقية الحديثة. شبكة النبأ. 21 كانون

الثاني 2015 <https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/655>

قناة الرافيدين. نظام المحاصصة الطائفية في العراق. برنامج تحت الضوء. 14 ايلول 2020

<https://www.youtube.com/watch?v=saP5dUzy-6g>

قويدر، رشيد، الطائفية في مواجهة الدولة الوطنية. الحوار المتمدن. 18 تشرين الأول 2009

<https://m.ahewar.org/s.asp?aid=192125&r=0>

الكبيسي، يحيى، التغيير الديمغرافي القسري في العراق. القدس العربي. 13 مايو 2021

<https://bit.ly/3AjeJvg>

كتابات. قبل 2003 وبعدها.. الصراع الطائفي في العراق. 10 ابريل 2018

<https://bit.ly/3uWBleA>

كمال، ميزر، الطائفية في العراق: هكذا نقاد الدعاية الانتخابية العربي السفير. 20 ايلول 2021

<https://bit.ly/3mvWQV8>

الكندوري، نظير. العراق: المستقبل السياسي لسياسي العراق. نون بوست. 16 ايار 2016

<https://www.noonpost.com/content/11796>

كوش، عمر. سورية سنة أخرى من الثورة. الجزيرة نت. 16 شباط 2014

<https://cutt.us/3Fvkv>

كوفلي، عبد الله جعفر. سمات العهد الجمهوري العراقي. الشفق. 8 تموز 2018،

<https://cutt.us/yjPpo>

ماموري، علي، لماذا يعجز العبادي عن تحقيق الإصلاح؟ المونيتور. 1 مارس 2016،

<https://bit.ly/3uRG86r>

مجلس القضاء الاعلى. الدستور المؤقت لعام 1970. العراق. 25 مارس 2010،

<https://bit.ly/3z4cBHM>

مجلس النواب العراقي. قانون هيئة الحشد الشعبي. جمهورية العراق. 26 تشرين الثاني 2016،

<https://bit.ly/3iGDITc>

المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية. العراقية» تقوم أسباب تأخير تشكيل الحكومة والعنف
والمواقف الاقليمية. هيئة الشؤون الخارجية. 29 اغسطس 2010

<https://bit.ly/3agrH25>

محمود حسين، المرجعية الشيعية في العراق: عامل تهدئة أم عبء على السياسة؟ DW 22

اغسطس 2013، <https://bit.ly/3FonzeJ>

المختار، عثمان، 16 عاماً على غزو العراق: عدّاد ضحايا لا يتوقف. العربي الجديد. 9 ابريل

2019 <https://bit.ly/3am8KLj>

مركز الامارات للسياسات، قانون الانتخابات الجديد في العراق: المزايا الثغرات. والتحديات.

12 يناير 2020، <https://bit.ly/2YXdncg>

مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية. الأحزاب السنية العراقية تعيد تشكيل تحالفاتها

تفاديا لأخطاء الماضي. 4 فبراير 2018 <https://bit.ly/3mOMFv5>

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. فشل حكومة العبادي يجعل مصيرها رهن التوازنات

السياسية. 21 مايو 2016، <https://bit.ly/3adaSFo>

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، انطلاق أعمال مؤتمر "الطائفية وصناعة الأقليات"

في الأردن، عزمي بشارة: الاستبداد يُوَجِّج الطائفية. 13 سبتمبر 2014

<https://www.dohainstitute.org/en/News/Pages/art397.aspx>

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات. احتجاجات العراق: الاسباب والمآلات. 2018. ص 3،

<https://bit.ly/3Fqjab7>

مركز بحوث ومتحف التاريخ الطبيعي، الطائفية والتميز العنصري في العراق: دراسة تاريخية.

24 ابريل 2017 <https://nhm.uobaghdad.edu.iq/?p=586>

مسعود، ماهر، الطائفية والطغيان: بحث في المعنى والسلطة. معهد العالم للدراسات. 20

نيسان/أبريل 2018، <https://bit.ly/3keByto>

المسئلة. الامتيازات التي حصل عليها الأكراد بعد 2003. 27/09/2017.

<https://almasalah.com/ar/News/114032/> الامتيازات-التي-حصل-عليها-

الأكراد-بعد-2003

ممدوح، معتز. ربطة الأحزاب والحركات السياسية الشيعية في العراق. اضاءات. 25 كانون

الثَّـمَّـاني 2020، [https://www.ida2at.com/shia-political-parties-and-](https://www.ida2at.com/shia-political-parties-and-movements-in-iraq)

[/movements-in-iraq](https://www.ida2at.com/shia-political-parties-and-movements-in-iraq)

منذر، حسن، القوي السياسية العراقية في العهد الملكي. ع 1854. الحوار المتمدن. 13-7-

2007 <https://bit.ly/2WTXJxQ>

مونت كارلو الدولية. آية الله علي السيستاني بين المرجعية الدينية والسياسية في العراق. 5

شباط 2021، <https://bit.ly/3muLMaB>

الميالي، علي صادق، تأثير المجاميع والمليشيات الارهابية على التنمية في العراق. شبكة اخبار

العراق. 1 نوفمبر 2020، <https://bit.ly/3DjTVW7>

ميرو، حسام، الديمقراطية التوافقية وترسيخ الطائفية. الخليج. 21 مايو 2018

<https://www.alkhaleej.ae/> مقالات/الديمقراطية-التوافقية-وترسيخ-الطائفية

ناجي، علي. نظام الكوتا في البرلمان العراقي: هل يمتثل نواب الأقليات مكوناتهم حقاً؟ موقع

<https://bit.ly/3uQCqd8> 17 اغسطس 2021 الحركة الديمقراطية الاشورية.

النعامي، صالح، الأبعاد الإستراتيجية في علاقة إسرائيل بكردستان العراق. الجزيرة نت. 26

<https://bit.ly/3lj5mrd>، 2015 اغسطس

هاشم، خالد، احتجاجات العراق 2019: نظرة تحليلية. المانيا. المركز الديمقراطي العربي. 19

<https://democraticac.de/?p=64017> 2019 ديسمبر

الهاشمي، محمد صادق. الفارق في الطائفية لدى المكون السني والشيوعي. اخبار العراق. 19

<https://bit.ly/3iJLfR9> 2020 نيسان

هوشاني، بدر الدين، انعكاسات الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي. مؤسسة مؤمنون بلا

<https://cutt.us/2SZA0>، 2017 حدود. ديسمبر

الولاية الاخبارية. نتفاضة 1991 في العراق أو الانتفاضة الشعبانية اسبابها ونتائجها. 10 يونيو

<http://wilayah.info/ar/?p=65922014>

اللياس، فراس، الابوية السياسية الإيرانية في العراق. نون بوست. 14 حزيران 2019،

<https://www.noonpost.com/content/28125>

اللياس، فراس، قرار إخراج القوات الأمريكية.. استحقاق عراقي أم رغبة إيرانية؟ نون بوست

<https://www.noonpost.com/content/35490>، 6 كانون الثاني 2020،

يسري، منة. الأحزاب الشيعية وصناعة السياسة العراقية بعد الغزو. اضاءات. 18 نيسان

<https://www.ida2at.com/shiite-parties-iraqi-policy-> ،17-09-2021

[/making-after-invasion](#)

يوسف، عبد الله، دراسة عن العنف السياسي في العراق 2003 – 2017. صحيفة العراق

الإلكترونية. 18 اغسطس 2020، <https://bit.ly/3uPSDPB>

المراجع الأجنبية

ABUMARIA, DIMA. A Year After Iraq's 'October Revolution' Began, Things Have Only Gotten Worse. The medline. 25 october 2020
<https://bit.ly/3E1ycD1>

Alaaldin, Ranj. **How the Iran-Iraq war will shape the region for decades to come.** Brookings edu. October 9, 2020 <https://brook.gs/3gjKTiL>

CIA gov. Iraq. world factory book. september 2020 ,
<https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/iraq/#people-and-society>

Collins, Peter, **Dictionary of Politics and Government.** Third edition. London: Bloomsbury. 2004.

Curvale, Carolina, **Does Political Participation Affect Political Stability? A Study of Latin America During the 19th and 20th Centuries.** New York University, 23 September 2010.

Dylan O'Driscoll, **Emerging Trends of Conflict and Instability in Iraq.** USA. Helpdesk Report. University of Manchester. November 2018.

Ekman, joakim, Amna, Erik. **Political Participation and Civic Engagement: Towards a new Typology**. Human Affairs. vol 22. 2012.

Fattah, hala, and caso, frank. **A brief history of Iraq**. 1st edition New York. Library of congress. 2009.

Finkel, Eli and others, **Political Sectariansim in America**. Sciencemag.org. Vol 370. Issue 6516. 30 October 2020. p 533

G. Potter, Lawrence, et.al. **Sectarian Politics in the Persian Gulf**. Oxford: New York. Oxford University Press. 2014.

Haddad, fanar, **Sectarianism in Iraq Antagonistic Visions of Unity**. 1st edition. Usa. Oxford university press. 2011.

Haddad, Fanar, **Sectarianism' and Its Discontents in the Study of the Middle East**. Middle East Journal. Volume 71. NO. 3, Summer 2017.

Haddad, Fanar, **Understanding 'Sectarianism': Sunni-Shi'a Relations in the Modern Arab World**. United Kingdom. C Hurst & Co Publishers. November 28, 2019.

Hague, Rod. et al. **Comparative Government and Politics: An Introduction**. 10th edition. UK. Palgrave. 2016.

Hasan Al-Qarawee, Harith, **HEIGHTENED SECTARIANISM IN THE MIDDLE EAST: CAUSES, DYNAMICS AND CONSEQUENCES**. ISPI. Analysis No. 205, November 2013.

Hashemi, nader: The politics of sectarianism: What causes sectarian conflict? and can it be undone?. ABC. Thu 17 Oct 2019

[:https://www.abc.net.au/religion/the-middle-east-and-the-politics-of-sectarianism/11613338](https://www.abc.net.au/religion/the-middle-east-and-the-politics-of-sectarianism/11613338)

Hinnebusch, Raymond. **The sectarianization of the Middle East: transnational identity wars and competitive interference.** In: Project on Middle East Political Science (POMEPS). Vol. Studies 21. 24 Aug 2016.

Indede, Florence. et al. **Unpacking the concepts of stability, democracy and rights,** *Globe: A Journal of Language, Culture and Communication*, 6, 2018.

Kagusthan Ariaratnam. Understanding the Causes of Civil War in Iraq and Syria. Project of five. 3 dec 2016, <https://projectofive.ca/2016/12/03/understanding-the-causes-of-civil-war-in-iraq-and-syria/>

Levi, Margaret, et. al, **The encyclopedia of political science.** George Thomas Kurian, editor-in-chief. United States of America. CQ Press. 2011.

Lynch, Marc, **The New Arab Wars: Uprisings and Anarchit in The Middle East.** 1st edition. USA. BBS public affairs. 2016.

Mabon, Simon, et al. **Sectarianism in the Middle East.** European Parliament's Committee. DIRECTORATE-GENERAL FOR EXTERNAL POLICIES. July 2017.

Makdisi, Ussama, **The mythology of the sectarian middile east.** USA. Baker institute for public policy. February 2017.

- Mar, Phebe, and, Al-marashi, Ibrahim, **The modern history of Iraq**. 4th edition. United state. Westview press. 2017.
- McCafferty, John and, Ford, Alan, **The Origins of Sectarianism in Early Modern Ireland**. USA. Cambridge University Press. December 8, 2005.
- Mikdash, Maya, what is Political Sectarianism? Jadalliya. Mar 25, 2011
<https://www.jadaliyya.com/Details/23833>
- Murtada, Loulwa: **Aversive visions of unanimity: Political sectarianism in Lebanon. (Master thesis)**. claremont colleges: united states. 23 April 2018
- Razoux, pierre, **Iran-Iraq war**. Translated by: nichola Elliott.1st edition. London, England. The Belknap press of Harvard university press. 2015.
- Rostoum, Elly and others. **The Arab World Beyond Conflict**. 1st Edition. USA. Arab Center Washington DC. 2019.
- Stern, Sacha, **Sects and Sectariansim in Jewish History**. Vol 12. Boston: BRILL. 2011.
- Sullivan, marisa, **MIDDLE EAST SECURITY REPORT 1o: Maliki's Authoritarian Regime**. United States of America. Institute for the Study of War. April 2013.
- Tabari, Saloomeh. **The Impact of Political Instability on Toursim: Case of Thailand**. World Wide Hospitality and Toursim Themes. Vol.5. January 2013.

The Jerusalem post, Israel importing 77% of its oil supply from Iraqi Kurdistan, Financial Times says. 24 august 2015
<https://bit.ly/3BrfX8N>

USSD, " IRAQ 2020 INTERNATIONAL RELIGIOUS FREEDOM REPORT". MAY 2021. P3

Watson institute international & public affairs. Cost of wars: Iraqi refugees. USA. Boston university. 2021, <https://bit.ly/3aRsI0Q>



**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**POLITICAL SECTARIANISM AND ITS
IMPACT ON THE POLITICAL STABILITY
"IRAQ AS A MODEL"**

**By
Rahaf Nidal Lutfi Jaradat**

**Supervisors
Dr. Saqer Jabali**

**This Thesis is submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree
of Master of Political Planning and Development, Faculty of Graduate Studies, An-
Najah National University, Nablus, Palestine.**

2022

POLITICAL SECTARIANISM AND ITS IMPACT ON THE POLITICAL STABILITY "IRAQ AS A MODEL"

By
Rahaf Nidal Lutfi Jaradat
Supervised by
Dr. Saqer Al-Jabali

Abstract

This study tackles the relationship between the variables of the political sectarianism and political stability taking Iraq as a model. It is an attempt to answer questions about the impact of political sectarianism on the Iraqi instability after 2003 considering it a novel phenomenon on the socio-political reality in Iraq.

This regime is chosen because it is a diverse racial, sectarian, religious regime. This study employs the case study and historical method that it tackles the concept of political sectarianism in its theoretical frame. In other words, it depicted the epistemological origin of political sectarianism and the beginning of its usage in the political Arab reality as well as the motivation for its emergence. Also, it tackles the previous historic events that has led to its emergence and the political sectarian aftermath on the Iraqi political stability.

Furthermore, it has studied the composition of the Iraqi society and the nature of the political system before 2003 in order to understand the socio-political circumstances that has led to the emergence of the modern political sectarianism. In the last part, the researcher highlights the aftermath of political sectarianism on political stability that it has elaborated on the interactive dynamics of the political ethno-sectarian regime after 2003. Also, it highlights the development of the capacity of the forces as well as the sectarian and racial movements focusing on the traditional role of these politically influential forces.

In addition, it analyses the nature of the post-2006 stage and the hopes of having political stability which depends on the role of the external forces in encouraging internal division. Finally, it explores the aftermath of political sectarianism at the level of the popular unity.

The researcher has found that the new Iraqi regime and the political and semi-military groups ruling Iraq have not achieved the minimum level of political stability. On the contrary, it has become worse encouraging the chances of political disputes parallel to the regional and international forces.

This enhances social division and leads to the emergence of the role of armed forces out of the forces of the legal army leading to the failure of the project of the establishment of the state and its sovereignty. In other words, protests have risen again representation based social background leading to more violence, struggle and social and political instability.

Keywords: Political Sectarianism, Political Instability, Iraq post-2003, Ethno-sectarian System